مكتبة
القراء العرب

المكوِّنات الإسلامية لهُويَّة أوروبا

فريد موهيتش

ترجمة: كريم الماجري

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

هذا الكتاب

الهدف الرئيسي من هذا الكتاب هو تقديم الحقيقة التي، وإن كان لا يمكن إنكارها، تمّت التّعمية عليها بشكل فعّال للغاية، بل وإحلال أكبر سرديّة مخادعة في التاريخ مكانها، عبر التأكيد على أن أوروبا قارة مسيحية الثقافة بشكل حصري! في حين أن الحقيقة هي أن أوروبا قارة متعدّدة الثقافات بشكل لا يقبل غير الشمولية والتكامل! فمنذ أكثر من 1300 عام وهوية أوروبا الثقافية تتشكّل، بشكل حصري، عن طريق تفاعل مؤثّرات ثقافية متعدّدة ومتنوّعة، مع دور مُهَيْمِن لعناصر ثقافية، هي نتاج الحضارات اليهودية ـ المسيحية والإسلامية.

وكما هو معروف، فإن أصول هذه الديانات التوحيدية الثلاث ومهْد ولادتها هو قارة آسيا، وبالتالي فكلُّها وافدة على القارة الأوروبية، وهذه الحقيقة، في ذاتها، تنزع من كل تلك الديانات حقّها في ادّعاء حصرية تمثيلها لهوية أوروبا الثقافية دونًا عن غيرها. فأوروبا لم تكن، في أية مرحلة من مراحل تاريخها، قارة أحادية الثقافة، وبالتالي، فلا يمكنها بأية حال أن تكون قارة حصرية للثقافة المسيحية. لذا، فإن مراوحة المكان والإصرار على البقاء داخل حيّز إطار التزوير القائل بالتناقض بين «أوروبا المسيحية» و«الإسلام ـ غير الأوروبي»، يعني في النتيجة تعميق انقسام الوحدة الأصلية للهوية الثقافية الأوروبية، وهو ما يُؤدّي مباشرة إلى مواجهة ديمغرافيّة داخل أوروبا، وإلى الفصل بين سكان أوروبا على أساس الانتماء الديني أو الثقافي.

نبذة عن المؤلف

فريد موهيتش، يعمل البروفيسور موهيتش أستاذًا جامعيًّا للفلسفة المعاصرة؛ والأنثروبولوجيا، وفلسفة الأديان. وباعتباره أستاذًا زائرًا، حاضَرَ في عدد كبير من الجامعات الأوروبية والأميركية وفي ماليزيا وسنغافورة. ألّف البروفيسور موهيتش أربعين كتابًا في مجال الفلسفة وغيرها من مجالات العلوم الاجتماعية، إلى جانب النثر والشعر. ويُعدُّ فريد موهيتش أول رئيس للأكاديمية البوشناقية للعلوم والفنون. له مشاركات كثيرة في مختلف المؤتمرات الدولية العلمية والأدبية. تُرجمت أعماله إلى اللغات: الألبانية والعربية والفرنسية والإنجليزية والبولندية والماليزية والألمانية والإيطالية والسلوفاكية والتركية.

ISBN 978-614-01-1936-9

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

جميع كتبنا متوفرة في موقع www.nwf.com | www.neelwafurat.com

المكوِّنات الإسلامية
لهُويَّة أوروبا

المكوِّنات الإسلامية لهُويَّة أوروبا

فريد موهيتش

ترجمة: كريم الماجري

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
1437 هـ - 2016 م

ردمك 978-614-01-1936-9

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة - قطر
هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش. م. ل

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

شكر وتقدير

يتقدَّم المؤلِّف بوافر الشكر والتقدير لمركز الجزيرة للدراسات لمساهمته في نشر مصادر المعرفة، ويأمل أن يمثِّل هذا العمل إضافة لمكتبة الدراسات الحضارية والفكرية، والثقافية بشكل خاص.

كما يتقدَّم بجزيل الشكر لكل من أسهم في إعداد الكتاب وإخراجه في صورته النهائية؛ فبدون تضافر الجهود لم يكن هذا العمل ليرى النور. ويخصُّ بالشكر إدارة البحوث بمركز الجزيرة للدراسات لإشرافها على مراجعة ترجمة الكتاب، وتنسيق النص وترتيب محتوياته. كما يشكر إدارة النشر والعلاقات العامة بالمركز لمساعدتها في تأمين المراحل النهائية لهذا العمل من قبيل التدقيق اللغوي والتصميم والإخراج الفني، وأيضًا قسم الإدارة والتنسيق لمتابعة عملية الطباعة والتوزيع.

المحتويات

مقدمة..... 11
مدخل..... 15

الباب الأول
معاداة الإسلام أسوأ أشكال الغطرسة الثقافية
الأوروبية المعاصرة

الفصل الأول: تاريخ العار محاولة أوروبا إنكار العناصر الإسلامية في تكوين هويتها..... 25

المبحث الأول: متلازمة "أوروبا، القارة المسيحية"..... 27
المبحث الثاني: الفرضية الكابوس: أوروبا من دون إسلام!..... 41
المبحث الثالث: حان الوقت لتسمع أوروبا عن حقيقة ذاتها 49
المبحث الرابع: حول العناصر الإسلامية لهوية أوروبا: الردود، والدفوعات، والتوضيحات 53
المبحث الخامس: الاتحاد الأوروبي والفاتيكان وحدود أوروبا كقارّة ثقافية..... 59
المبحث السادس: الخوف من المسلمين، خوف من الكمية أم من النوعية؟ 79

الفصل الثاني: الخلفيات السياسية والدوافع الاقتصادية لسياسة معاداة الإسلام في أوروبا 89

المبحث الأول: الاندماج، أداة للتمييز ضد المسلمين باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية..... 95
المبحث الثاني: التلاعب بالإحصاءات وباستقرار أوروبا..... 103
المبحث الثالث: "يورابيا" أو إنتاج الهستيريا الجماعية..... 111
أ- حول مؤلّفة نظرية "يورابيا"..... 111
ب- مشروع تجريم النظام الإسلامي- الحرب المقدسة: تهافت التعليل..... 115
ج- منهجية اختلاق الوقائع والتزوير المُمنهج: نقد وتصحيح..... 123
د- انكشاف خداع نظرية "يورابيا"، انكشاف بات يَور..... 147

الباب الثاني

تاريخية العلاقات السياسية والثقافية بين الدول الأوروبية الإسلامية والمسيحية

الفصل الأول: نظرة عامة في العناصر الأساسية الإسلامية للهوية الأوروبية الثقافية والعلمية والسياسية..... 165

المبحث الأول: درسان من الأندلس..... 167

أ – الدرس الأول: قرطبة البعيدة والوحيدة..... 167

ب – الدرس الثاني: حالة فالنسيا و"إل سيد": التجربة الأوروبية للجماعة اليهودية-المسيحية-الإسلامية..... 171

المبحث الثاني: لمحة موجزة عن تراث حضارة الأندلس المنسوجة في هوية أوروبا..... 177

1. جوهر مبدأ التسامح الاجتماعي..... 177
2. الثقافة- النموذج الأندلسي الإسلامي..... 186
3. الفلسفة..... 187
4. العلوم الدقيقة..... 192
5. علم الفلك..... 192
6. أبحاث الأرض ومحيطها الحيوي..... 194
7. الجغرافيا وعلم الخرائط..... 195
8. الطب وعلومه..... 196
9. علم النفس وعلم الاجتماع..... 197
10. الزراعة وتقنياتها..... 198

الفصل الثاني: غنى وتعدد الإرث الثقافي الإسلامي الأوروبي..... 201

1. الهندسة المعمارية..... 203
2. المطبخ والمأكولات، وآداب الغداء..... 204
3. اللغويات والأدب..... 204
4. نشاط الترجمة..... 205
5. الموسيقى..... 206
6. صناعة الخزف..... 207
7. التراث التكنولوجي..... 207

8. علم الطيران..... 209
9. علم الجينات الوراثية..... 209

الباب الثالث

تعددية هوية أوروبا المتماسكة والشاملة بين التزييف والإثبات

الفصل الأول: المصادر النظرية للتقليد الأوروبي في تزييف الإسلام..... 213

المبحث الأول: ملل الحياة أو ملل أوروبا..... 215
المبحث الثاني: الكراهية المذهبية والارتباك الفكري: لمحة موجزة عن تزوير الإسلام..... 223
المبحث الثالث: الإرهاب "الإسلامي" الوسيلة والعذر للحملة المعادية للمسلمين..... 233
المبحث الرابع: مسيرة "الاسترداد" الإسلامية والطريق إلى أوروبا الموحدة..... 247

الفصل الثاني: تاريخ الإسلام في جنوب أوروبا والوضع المعاصر..... 255

المبحث الأول: الإسلام عامل أساسي في تشكيل الهوية الثقافية لجنوب أوروبا:
تحليل لاهوتي-فلسفي لعلاقة اليهودية- المسيحية والإسلام..... 257
المبحث الثاني: ملحق جيوسياسي- تاريخ الإسلام في المناطق الأوروبية حول البحر
الأبيض المتوسط..... 273
أ- جزر البليار، مالطا، كورسيكا، كريت، وقبرص..... 277
ب- المسلمون في الجزء القاري من شبه الجزيرة أبيناين..... 279

خاتمة..... 283
المراجع..... 285

مقدمة

ما فتئت أوروبا تشهد، منذ زمن بعيد، تنامي نشـــاط الحركـــات اليمينيـــة المتطرفة مع بروز مشاريع تهدف إلى إعادة بناء برامج ومخططات فاشية. تبني تلك الحركات اليمينية المتطرفة وتلك المشاريع الفاشية أفكارها وسط أجواء الحالة العامة السائدة؛ حيث تنتشر معاداة الإسلام، وتستثمر تلك الحالة في إلْبَاس الإسلام لَبُوس الثقافة الغريبة عن أوروبا، وتُعلن المسلمين أقوامًا غير أوروبيين، في الوقت الـــذي تُقدَّم فيه أوروبا باعتبارها قارة مسيحية حصرية، والمسيحيون باعتبارهم أوروبيين أصليين دونًا عن غيرهم.

هذه الحملة الهادفة إلى نشر الثقافة الشوفينية والإقصاء الديني، المُتبنَّاة سياسيًّا والمدعومة بقوة إعلاميًّا، مستمرة منذ قرون طويلة وتقف وراءها وتُغذِّيها مراكـــز وقوى اجتماعية مختلفة المشارب. ففي حقبة القرون الوسطى، كانت تلك الحملـــة تجد حاضنتها داخل الدوائر الدينية المسيحية النافذة في أوروبا بمختلـــف طوائفهـــا الكاثوليكية والبروتستانتية والأرثوذكسية. لقد أسَّســـت الكنيســـة الكاثوليكيـــة وأطلقت ودعمت نشر أيديولوجية الحروب الصليبية وروَّجت لها، لكـــن تلـــك الأيديولوجيا المحاربة وجدت كذلك تبنِّيًا كاملاً وتنفيذًا حرفيًّا لهـــا لـــدى كـــلّ الطوائف المسيحية الأخرى ومختلف مِلَلِها ونِحَلِها. ومنذ بدايات القـــرن التاســـع عشر، تصدَّت مجتمعات الدول الأوروبية العلمانية للعب ذلك الدور. وبقدر مـــا كانت النتيجة التي تبعث ذلك بادية للعيان، فهي في الوقت عينه مُخيفة! فقد بات جزء من أوروبا ينفي حقيقة التعدُّدية الثقافية لطبيعة الهوية الأوروبية عـــن طريـــق التَّعمية على تلك الحقيقة إمَّا بإنكارها أو بتجاهل حقيقة أن ثقافة أوروبا إنما هـــي مثال كلاسيكي لهوية ثقافية تشكَّلت عبر قرون طويلة من التلاقح والتمازج بـــين عناصر ثقافية-هُويَّاتية مسيحية وإسلامية على حدٍّ سواء.

الهدف الرئيسي من هذا الكتاب هو تقديم الحقيقة التي، وإن كان لا يمكن إنكارها، تمّت التّعمية عليها بشكل فعّال للغاية، بل وإحلال أكبر سردية مخادعة في التاريخ مكانها، عبر التأكيد على أن أوروبا قارة مسيحية الثقافة بشكل حصري! في حين أن الحقيقة هي أن أوروبا قارة متعدِّدة الثقافات بشكل لا يقبل غير الشمولية والتكامل! فمنذ أكثر من 1300 عام وهوية أوروبا الثقافية تتشكّل، بشكل حصري، عن طريق تفاعل مؤثّرات ثقافية متعدِّدة ومتنوِّعة، مع دور مُهَيْمِن لعناصر ثقافية، هي نتاج الحضارات اليهودية-المسيحية والإسلامية. وكما هو معروف، فإن أصول هذه الديانات التوحيدية الثلاث ومهد ولادتها هو قارة آسيا، وبالتالي فكلها وافدة على القارة الأوروبية، وهذه الحقيقة، في ذاتها، تنزع من كل تلك الديانات حقّها في ادِّعاء حصرية تمثيلها لهوية أوروبا الثقافية دونًا عن غيرها. فأوروبا لم تكن، في أية مرحلة من مراحل تاريخها، قارة أحادية الثقافة، وبالتالي، فلا يمكنها بأية حال أن تكون قارة حصرية للثقافة المسيحية. لذا، فإن مراوحة المكان والإصرار على البقاء داخل حيِّز إطار التزوير القائل بالتناقض بين "أوروبا المسيحية" و"الإسلام-غير الأوروبي"، يعني في النتيجة تعميق انقسام الوحدة الأصلية للهوية الثقافية الأوروبية، وهو ما يؤدي مباشرة إلى مواجهة ديمغرافية داخل أوروبا، وإلى الفصل بين سكان أوروبا على أساس الانتماء الديني أو الثقافي.

فسياسة الإصرار على أيديولوجية التمييز الثقافي والديني ضد العناصر الإسلامية المكوِّنة للهوية الأوروبية لصالح العناصر المسيحية تتعارض مع المبادئ المعاصرة الداعية إلى الاحترام المتبادل بين الثقافات والشعوب والأديان، كما أنها تبدو في تناقض صارخ مع الحقائق التاريخية التي تؤكد الطابع غير السياسي للهوية الثقافية الأوروبية الشاملة التي تشكّلت عبر الوجود المكثّف المتزامن والتفاعل المستمر، عبر قرون عديدة، بين العناصر المسيحية والإسلامية لتلك الهوية. تنفيذ هذه السياسة عمليًّا، يؤدي، بل لقد أدَّى بالفعل إلى التشكيك وتهديد الاحترام المتبادل الثابت بين أكبر وأهم التقاليد الدينية والثقافية للمسيحية والإسلام، وبالتالي إلى تهديد السلام في أوروبا وفي العالم!

في هذا السياق، فإن الهدف الثاني المهم لهذا الكتاب هو التحذير من المخاطر الكامنة في رفض قبول المساواة بين الإسلام والمسيحية ونفي الحقائق التي تؤكد ذلك الوجود الثابت للعناصر الثقافية المسيحية والإسلامية في الهوية الأوروبية.

اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، نؤكد على أن قيمة الاعتراف بالمساواة بين المسيحية والإسلام، كديانتين مختلفتين، والإقرار بأنهما ثقافتان وَدِينان أوروبيان على قدم المساواة، هو شرط أساسي وضروري يتطلّبه الاحترام والتعاون بين هذين النموذجين الثقافيين الأوروبيين والنمطين الحضاريين وما أنتجاه من أيديولوجيات سياسية، وهو شرط أساسي وضروري أيضًا لضمان بقاء أصالة الثقافة الأوروبية وتطوُّرها. فالتأكيد على الطابع متعدِّد الثقافات للهوية الأوروبية الأصيلة؛ حيث تكون العناصر المسيحية والإسلامية ممثلة فيها على قدم المساواة، هو اليوم من الأهمية الحاسمة بمكان، من أجل تحقيق تصالح أوروبا مع نفسها واستعادتها، بنجاح، لكل إمكاناتها الإبداعية.

وأخيرًا، فإن المؤلّف يُعرب عن امتنانه لمركز الجزيرة للدراسات لحرصه على طباعة هذا الكتاب وتقديمه إلى الجمهور العربي العريض. كما يتقدَّم المؤلّف بأحَرِّ عبارات الشكر والتقدير، للزميل، الدكتور كريم الماجري، على ما بذله من جهد في ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية.

مدخل

تُعرَّف أوروبا بالقارة الثقافية؛ حيث شهد تشكُّل أوروبا على امتداد قرون طويلة تفاعلاً مكثَّفًا بين الديانتين اليهودية-المسيحية والإسلام وما تختزنانه من تراث حضاري. فتاريخ هذا التفاعل وجملة ما تمخَّض عنه من نتائج تؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، أن هوية أوروبا ليست أُحادية الثقافة وأن ليس لأيٍّ من التراث الديني لهاتين الديانتين ما يُمكِّنهما من فرض حقِّهما الحصري على هذه الهوية، ولا يمكن لأيٍّ منهما تقديم نفسها على أنها الممثل الأصلي للحضارة والقيم وجملة التراث الرُّوحي الأوروبي!

في الوقت ذاته، فإن هذا التاريخ المُفعَم بالتفاعل يمنع كل إمكانية ادِّعاء بإضفاء وصف السكان الأصليين على سكان القارة وتأسيسه على مُعطى الانتماء الديني، وهو ما يُعزِّز في نفس الوقت حقيقة المساواة بين مواطني أوروبا من يهود-مسيحيين ومن مسلمين.

في هذا السياق، فإن مجموع سكان القارة الأوروبية يتألَّف من اليهود-المسيحيين ومن المسلمين ومن معتنقي الديانات الأخرى على حدٍّ سواء، بمن فيهم الملاحدة، وكل أولئك ينتمون إلى ما يُطلق عليه وصف -سكان أوروبا الأصليون- وبالتالي، فإن سؤال: "ماذا يفعل المسلمون في أوروبا؟" هو نفس السؤال: "ماذا يفعل اليهود-المسيحيون في أوروبا؟"؛ لأن هذين السؤالين يقوداننا إلى طرح سؤال سخيف وبلا معنى، هو: "ماذا يفعل الأوروبيون في أوروبا؟". إن مثل هذا السؤال بهذه الصياغة يُوجِب على المسلمين التحفز لتأكيد موقفهم ورفع رؤوسهم والنظر مباشرة في أعين غيرهم من الأوروبيين، وأن يُثمِّنوا دورهم التاريخي في تشكيل هوية أوروبا، ويضعوا أنفسهم في الوضع الذي يستحقونه: مساواة تامة غير منقوصة مع نظرائهم من مواطني أوروبا! لأن الإسلام فطرهم

على ذلك، وما كان لأوروبا بدونه أن تكون ما هي عليه اليوم، وبـــه أصـــبحت أوروبا كما نعرفها الآن!

صعبة هي تلك الأوقات التي تتطلب شجاعة كبرى لقول الحقيقة!

موضوع هذا المشروع هو قول الحقيقة حول رسوخ العناصر الإســـلامية في الهوية الأوروبية! وهذا يعني أولاً وقبل كل شيء اتِّباع تحليل نقدي وتقييمي للاتجاه السائد الذي يحكم علاقة أوروبا وتعاملها السلبـــي مـــع حقيقـــة أن مكوِّنـــات الإسلام مُدمجة عضويًّا في الهوية الثقافية الأوروبية.

تلك العلاقة المُعلَنة على أنها سلبية تجد انعكاسًا لها في جملة من المُمارســـات الاجتماعية المفروضة والمُمنهجة الموجَّهة ضد الإسلام باعتباره دينًا، وبالتالي ضـــد معتنقيه من المسلمين. يتعلق الأمر هنا إذن بمشروع أيديولوجي يبتغي الاســـتعلاء الكوني.

بوضوح أكثر، وفي السياق الأوروبـــي، فإن الهـــدف الاســـتراتيجي لهـــذا المشروع موجَّه بالأساس لتشويه الإسلام؛ باعتباره ديانة لها مشروعيتها، وخيـــارًا دينيًّا متاحًا لشعوب أوروبا تمامًا كغيره من الخيارات الدينية الأخـــرى المســـيحية واليهودية، ويتم فيه توظيف مكثف لحملات إعلامية تسعى لتســـويق الصـــورة النمطية السلبية لمسلمي أوروبا من خلال الانتقاص من وضعهم مقارنة بغيرهم من الأوروبيين المسيحيين واليهود.

مثل هذه السياسة السلبية تستتبع سلسلة من مظاهر صراعات نفسية وسياسية من قبيل ارتفاع نسب عدم التسامح، وشحذ العداء، وتكثيف "خطاب الكراهية"، واللجوء إلى العنف الذي يخلِّف الضحايا من الأفراد والجماعات (مجزرة أوسلو التي كان دافعها التطرف المعادي للإسلام، والتي نفَّذها بيهرينغ بريفيك عام 2011)، أو أيضًا ارتفاع في درجة الرفض الأيديولوجي والديني في أوروبا والعالم.

ظلت محاولات تفسير/تبرير مثل هذه الحوادث؛ فضلاً عن محاولات تفســـير السياسات النافية لوجود مكوِّنات وعناصر إسلامية لا يمكن فصلها أو انتزاعهـــا عنوة من النسيج المكوِّن للهوية الأوروبية من خلال اللجوء إلى التخويف مـــن أن وجود الإسلام والمسلمين يمكن أن يمثِّل خطرًا على القيم الأوروبية. ظلت تلـــك

المحاولات تفتقد إلى أي أدنى إثباتات أو حُجج تؤيدها أو تدلّل على صحتها.

إلا أن تجاهل حقيقة عدم وجود حجج أو إثباتات جدّية على تلك الادّعاءات أمر يمكن توقعه، فهذه الدعاية المعادية للإسلام والمسلمين تمثّل مشروعًا تُغذّيه أيديولوجيا مبنية أساسًا على تشويه وتزوير فاضح للحقائق التاريخية.

إخفاء الحقيقة في هذا السياق، وبقدر ما هو أمر نتفهّمه، فهو أيضًا دليل غير قابل للدّحض على تأكيد الدور الفاعل والحاسم للإسلام في تشكيل أوروبا الحديثة. في نفس الوقت، فإن الحقائق التاريخية المذكورة، والدور الواضح لتأثير الإسلام يُجهضان بقوة وَجَاهة التأكيدات القائلة بأن الإسلام والمسلمين يمثّلان تهديدًا للحضارة وللقيم الأوروبية!

في هذا السياق أيضًا، يبدو من الضروري التحذير من أن إلغاء العناصر الإسلامية من مكوّنات الهوية الأوروبية بدلاً من الإقرار بوجودها والحفاظ عليها، كما أن كل محاولة للتمييز العنصري وتحديد أعداد المسلمين المُقيمين على الأرض الأوروبية عوضًا عن مساواتهم مع باقي المواطنين والاعتراف بحقهم المطلق في العيش؛ باعتبارهم مواطنين أوروبيين، كل ذلك يمثّل تهديدًا حقيقيًّا لثقافة الوحدة الأوروبية.

فأوروبا، باعتبارها مفهومًا ثقافيًّا وحضاريًّا، مكوَّنة تاريخيًّا من تلاقح كثيف وتجاذُب حيويٍّ بين التقاليد اليهودية-المسيحية والإسلامية. ولهذا، فإن أية محاولة لاستثناء العناصر الإسلامية من هذا السياق، سيطرح بشكل مباشر قضية بقاء أوروبا نفسها وتأكيد هويتها؛ باعتبارها قارة ثقافية!

العواقب السياسية لمثل هذه الرؤية وأهميتها بالنسبة لتقبُّل الحقيقة التاريخية المتعلقة بالإسلام والمسلمين وأدوارهم الخلاّقة في تأسيس الهوية الأوروبية، في إطار العرض الذي طرحناه في مقدمة هذا البحث، قد يُظهرها العرض التحليلي المركزي التّثاقفي والمُلهم للغاية الذي قدّمه المفكر إدوارد سعيد، في دراسته: "الاستشراق". يُعرِّف إدوارد سعيد مفهوم الاستشراق، في هذه الدراسة الرائعة، وتبعًا لذلك يُعرِّف في الوقت عينه الإسلام والتقاليد الثقافية الإسلامية، ومما يخلُص إليه أن مصطلح الاستشراق ذاته يقع بالتأكيد خارج المنطقة الأوروبية بأكملها، وبالتالي

فهو يتعارض بشكل لا شكَّ فيه مع مفهوم أوروبا نفسه؛ باعتباره ذلك الآخر المختلف عن ماهيتها.

هذا التضاد الصريح المُراد وضعه بين الشرق وأوروبا، يتناقض على وجه التحديد، وفي المقام الأول مع كون العلاقة بين الإسلام وأوروبا في الواقع لا تقوم على الاختلاف والتضاد أبدًا، بل هي دليل ملموس على مدى الظلم الذي أُريد إحاطتها به، وعلى نشر المفاهيم الخاطئة واللجوء إلى التزوير الأعمى في تاريخ العلوم الاجتماعية، والذي أدَّى إلى الادِّعاء الكاذب بأن الإسلام وأوروبا يحملان بالتأكيد تقاليد ثقافية مختلفة غير قابلة للاختزال في قاسم واحد مشترك. وما صاغه إدوارد سعيد في الفقرة التالية يفنِّد مثل ذلك الادِّعاء الذي يخالف الحقيقة التاريخية بمجملها:

"ليس الشرق جارًا لأوروبا وحسب؛ بل يمثِّل أيضًا، الأراضي الأكثر اتساعًا وغناءً والمستعمرات الأقدم لها؛ وهو مصدر الحضارات واللغات والثقافات المُنافِسة لأوروبا، كما أنه يمثِّل بالنسبة لها أيضًا أحد أعمق المفاهيم وأكثرها دلالة على الآخر المختلِف أو المُتمايِز. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساعد الشرقُ أوروبا (أو الغربَ) على تحديد تصورها عن ذاتها وفكرها، وشخصيتها، وأكسبها الخبرة من خلال قياس ما لديها بما لدى الآخر".

لكن، وكما سبق أن أشرنا إليه سابقًا، فإن الحقيقة التاريخية مغايرة تمامًا للتقييم الذي قدَّمه إدوارد سعيد، مع أنه كان تقييمًا فعَّالاً ويتناغم بشكل عام مع الموقف/التضليل تجاه المشرق، بما يعني في المقام الأول الموقف من الإسلام والمسلمين! فهذا الموقف، الذي لم يستطع حتى إدوارد سعيد نفسه التخلص منه، قد تشكَّل في الواقع على امتداد قرون طويلة من التقاليد الموجَّهة أيديولوجيًّا من أجل تحريف الوقائع التاريخية وصناعة الأساطير حول أوروبا في علاقتها مع الإسلام، وتصويرهما كمفهومين يحملان ثقافتين مختلفتين وتفسيرين مختلفين للحقائق والمعطيات! في حين أن الوقائع التاريخية تؤكد على حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي كما يلي:

أولاً: أن الإسلام؛ باعتباره جوهر مفهوم الشرق، ليس فقط متاخمًا لأوروبا بل هو، وبصفته تقليدًا أوروبيًّا، مُدمَج بشكل كامل في النسيج الأوروبي.

ليست أراضي الإسلام هي الأوسع والأغنى والأقدم التي استعمرتها أوروبا، بل إن أوروبا هي أيضًا أوسع بقعة وأغنى أراض وأقدم مستعمرات إسلامية. كذلك، وباستثناء أنه منبع ومصدر الحضارات الأوروبية وتنوُّع لغاتها؛ فالإسلام لا يمثِّل ثقافة منافسة للثقافة الأوروبية وحسب، لكنه أيضًا جزء لا يتجزأ من ثقافة أوروبا المكوَّنة من نتاج تفاعل الثقافات الإسلامية والمسيحية-اليهودية التي شكَّلت مجتمِعة هويَّة الحضارة الأوروبية المعاصرة؛ وكذلك فإنه من خلال هذا التفاعل التاريخي مع أوروبا، فإن كُلاً من الإسلام وأوروبا يفهمان بشكل لا جدال فيه ويُعرِّفان نفسيهما باعتبارهما فكرة لا تقبل الجدل وقد مرَّا تاريخيًّا بنفس التجربة، وذلك تحديدًا في سياق هوية أوروبا الثقافية؛ باعتبارها نتيجة مشتركة بينهما لفعلهما الحضاري.

ثانيًا: ثمة تطابق كامل بين وضع المسيحية-اليهودية والإسلام في علاقتهما بأوروبا. ليست المسيحية-اليهودية "مُضيفة"، كما أن الإسلام ليس "ضيفًا" في أوروبا، بالضبط كما أن العكس ليس صحيحًا! فكلتا الديانتين، أو بالأحرى نموذجهما الحضاري وبنيتهما الثقافية، هما ضيفان على الأرض الأوروبية وهما أيضًا أهم مُضِيفَيْن فيها!

الهدف النهائي لهذا المشروع إذن هو التدليل على المواقف الأصيلة النافية للتأكيدات القائلة بأن أوروبا؛ باعتبارها قارَّة ذات ثقافة أحادية، مبنية حصريًّا على إرث مسيحي-يهودي، وبالتالي فإن هاتين الديانتين هما اللتان أسهمتا بشكل مُكثَّف في نشر هذا الموقف، وتستعملانه غالبًا باعتباره من "الحُجج المؤسِّسة تاريخيًّا" للترويج لهذه الفكرة.

إن التحليل النقدي يُظهر، وذلك في كل الحالات، أن القضية هنا لا تقتصر فقط على خطاب استطرادي، بل هي متلازمة أيديولوجية. وكمثال مباشر لا يقبل التشكيك حول قضية تزييف التاريخ وصناعة نصف حقيقة، فإننا سنسوق جُملة من الحقائق، نركز على أهمها:

1- حقيقة أن اليهودية والمسيحية لم تَظهرا على أرض أوروبا تؤكد بكل وضوح عدم صمود التأكيدات القائلة بأن أوروبا هي قارة يهودية-

مسيحية في جوهرها وبصفة حصرية؛ فاليهودية والمسيحية والإسلام أديان ظهرت في نفس المكان، في منطقة الشرق الأوسط، أي في آسيا، وهو ما يعني أن لا واحد من هذه الأديان قد نشأ على أرض أوروبا.

2- كما أنه، وعندما أسَّس المسلمون أول دولة على أرض أوروبا، لم يجدوا أيَّة مجموعة مسيحية تعيش في إطار دولة واضحة المعالم قد قامت في أوروبا؛ فاليهودية-المسيحية، أو بشكل أدق، فالمسيحية؛ باعتبارها شكلاً من أشكال الاندماج المجتمعي وقاسمًا مشتركًا بين أفراده، قد تم تشكيلها بعد فترة طويلة -وفي كل الأحوال لم يكن ذلك أبدًا قبل تأسيس الدولة الإسلامية في أوروبا عام 711 ميلادية- على جزء صغير من أرض أوروبا.

3- الجزء الأكبر من أوروبا (كل إسكندنافيا، وشمال ووسط وشرق أوروبا بالإضافة إلى روسيا وأوكرانيا) ظلَّ وثنيًّا وذلك لقرون عديدة تلت تقبُّل مناطق أوروبية واسعة جدًّا للإسلام ودخولها تحت سلطة الدولة الإسلامية؛ وهو ما يعني أن حقبة وثنية أوروبا امتدت إلى قرون عديدة بعد تأسيس عدد كبير من الدول الإسلامية في أوروبا -من القوقاز عبر أكبر جزر البحر الأبيض المتوسط، وصولاً إلى الأندلس، التي كانت في تلك الفترة أكثر الدول الأوروبية نموًّا اقتصاديًّا وثقافيًّا، وكانت الدولة الأقوى عسكريًّا في كامل أوروبا.

إذن، فالمعطيات التاريخية تؤكد تهافت الادِّعاء القائل بأن أوروبا قارة اليهودية-المسيحية المحضة. في مقابل ذلك تؤكد الحقائق التاريخية أن هوية أوروبا هي مثال كلاسيكي على التقاء مزيج من الثقافات الناتجة عن تلاقح جملة من العناصر الثقافية التي لم يعد من الممكن فصل إحداها دون التسبب في ضياع هوية أوروبا كما نعرفها اليوم، والتي تم تكوينها، في أغلبها، تحت تأثير وتلاقح ثقافات لا تستمد جذورها من أوروبا، وهي بالأساس ثقافات يهودية-مسيحية وإسلامية.

ومع ذلك، وفي مخالفة صريحة ودون أي أدنى احترام لما تُوجِبُه أخلاقيات ومنهجية البحث العلمي والمبادئ الأساسية لثقافة التسامح، فإن هذه الحقائق وحتى

يومنا هذا، لا تزال مُتجاهَلة، في حين لا يزال تاريخ أوروبا يُمارِس في كتابته، بشكل مكثّف ومستمر، كل أشكال التزوير التي تُمليها مشاريع أيديولوجية وبرامج سياسية، وذلك في غياب أي تأنيب للضمير. فالجدل حول هوية أوروبا، وبعكس كل ما أثبتته الوقائع التي لا يمكن تفنيدها، يدور حول أسطورة موضوعة بالكامل، ودون أي أساس، تقول بأن أوروبا مبنية على أسس اليهودية-المسيحية، وهي بشكل حصري ذات توجُّه ثقافي مسيحي وأنها خُلقت أحادية الإثنية، فريدة التكوين الأنثروبولوجي، ولها نفس الإرث الرُّوحاني والتاريخي المشترك.

إن إثبات حقيقة الأدوار الأساسية الكاملة للمسلمين في نشأة أوروبا والحضور الإسلامي المهم في عناصر تكوين هوية أوروبا سيكون قادرًا بشكل حاسم على تفنيد التزوير الأيديولوجي الذي صُنع لينال من الإسلام والمسلمين، ويحتاج ذلك إلى تحليل مواقف أكثر الكُتّاب والباحثين عداءً للإسلام والمسلمين من أولئك الذين يصرُّون على أحادية أوروبا أيديولوجيًّا ودينيًّا، وينفون التأثير المحوري للإسلام في تكوين هوية أوروبا.

كخطوة تالية منطقية، سيكون علينا عرض المعطيات التاريخية المثبتة، وتحليل الوثائق التاريخية وبيان أهم نتائج البحوث المعاصرة التي توفّر معطيات تاريخية غير قابلة للطعن، والتي سيكون من شأنها، وبشكل قاطع، إزالة النموذج السلبي الذي يُقدَّم حول الإسلام والمسلمين، وبذلك أيضًا سنؤكد الحقيقة التاريخية حول الطابع الإسلامي المهم لأوروبا؛ باعتبارها قارة ثقافية.

في هذا السياق، فإن الهدف هو كشف النقاب عن أهم عمليات التزوير تلك، ووضع الإصبع على أكثر المغالطات وضوحًا في مخالفتها للوقائع والرد عليها، لنخلص بعد ذلك إلى أن الإسلام قطع مع ما كان من ثقافة حصرية الدِّين والثقافة التي كانت سائدة، والقول بأن الإسلام، وبشكل فعلي ومباشر، وجَّه أوروبا نحو التسامح والشمول كنموذج للتعامل مع القضايا الاجتماعية والإثنية والدينية في العلاقات بين الدول متعددة الثقافات والديانات.

من الضروري الإشارة إلى أن على الإسلام القيام بدور، مقدَّر عليه، في التأسيس لأوروبا متسامحة ومتحرِّرة ومنفتحة على مختلف الديانات والثقافات

والشعوب، بما في ذلك الإسلام والمسلمون؛ باعتبارهم خميرة هويتها الليبرالية والديمقراطية.

كذلك، لابد من الصدع بالقول: إن الإسلام اليوم يعود للعب دور تاريخي في تأسيس أوروبا ليبرالية بحق، أوروبا تُتيح حق التعبير بحرية عن الرأي وممارسة العقيدة؛ والتركيز على مبادئ التسامح الإثني والثقافي والديني؛ باعتبارها أهم مساهمات الإسلام التي قدَّمها لأوروبا والعالم، وكذلك إظهار أن مفهوم التسامح تجاه التعدُّد الثقافي هو أهم عنصر إسلامي قدَّم للهوية الأوروبية أبرز مظاهر هويتها وتأكيد أصالتها القيَمية، وقبول حقيقة وجود عناصر إسلامية أساسية في أوروبا؛ باعتبارها قارة ثقافية، وأن تلك العناصر كان لها دور حاسم في بناء هويتها مثل مكوِّن كيميائي غير قابل للتفكيك، وأنها أيضًا تمثِّل شرطًا أساسيًّا من أجل التعاون والسلام بين مختلف شعوب ودول أوروبا؛ فذلك سيمثِّل خطوة عملاقة نحو تأكيد ديمقراطية أوروبا المتحرِّرة من المقولات والصور النمطية السلبية ومن أساطيرها، واستعدادها لتقبُّل الحقيقة حول الإرث الثقافي للإسلام والمسلمين بصفته عنصرًا ثقافيًّا ورُوحيًّا مهمًّا يدخل في تشكيل هوية أوروبا، وذلك بنفس القدر وبنفس الفخر الذي قَبِلت به أوروبا حقيقة وجود عناصر يهودية-مسيحية في مكوِّنات هويتها.

الباب الأول

معاداة الإسلام
أسوأ أشكال الغطرسة الثقافية
الأوروبية المعاصرة

الفصل الأول

تاريخ العار
محاولة أوروبا إنكار العناصر الإسلامية
في تكوين هويتها

المبحث الأول

متلازمة "أوروبا، القارة المسيحية"

يتطلب عنوان هذا البحث بعض التوضيحات؛ إذ إن إلقاء نظرة أولى عليه قد تحمل على الظن بأنه معقّد أكثر مما يجب. ألم يكن أكثر بساطة أن يكون "**الجذور الإسلامية لهوية أوروبا**" أو "**المصادر الإسلامية لهوية أوروبا**"؟! إلا أنه، وبما أن جذر أية شجرة يظل خفيًّا وغير بادٍ على وجه الأرض، وإن كان مرتبطًا بالجزء البادي للعيان من الشجرة، فإن عنوانًا بصيغة "**الجذور الإسلامية لهوية أوروبا**" يُحيلنا بالضرورة إلى البحث عمَّا بقي تحت الخطوط الافتراضية الفاصلة بين ما هو ظاهر اليوم من ذلك الجزء وبين الجزء الخفي فيه من الماضي.

وبعبارة أخرى، فإن عنوانًا مثل ذلك يحملنا بالضرورة إلى تقديم تحليل تاريخي محض. وتمشيًا مع المقاربة التحليلية التاريخية فسيكون علينا فقط إثبات أن الإسلام كان في الماضي حاضرًا في أوروبا، دون التطرق إلى أن ذلك الحضور امتد إلى حاضر أوروبا الحالي. كما أن ذلك الجزء من الشجرة الذي يسمَّى "جذورًا"، هو في أصل تكوينه المورفولوجي يختلف عن الجزء الظاهر، وهو الشجرة: أي التاج والأوراق والثمار! والكتاب الذي يقتصر على معالجة الجذور الإسلامية لأوروبا، سيكون عليه أن يتقبَّل ضمنًا أن تلك الجذور الإسلامية لم تعد اليوم مرئية في واقع أوروبا الحديثة.

ومع ذلك، فإن واقع أوروبا الحديثة غير المرئي، كما في جزء الشجرة الخفي تحت سطح الأرض، مُغطى بانجرافات الماضي، لذلك فإن أوروبا الحديثة، أوروبا البادية لنا، في حقيقتها الكاملة والمتعدِّدة التكوين، هي منسوجة بقدر عالٍ من عناصر إسلامية، وليس الإسلام فيها جذورًا أو مصدرًا فحسب، وإن كان أيضًا، وبحقٍّ، جذرًا ومصدرًا.

الإسلام متداخل بشكل عضوي في جوهر أوروبا بكل أبعادها: في وعيها الثقافي وفي مؤسساتها، في صرخاتها ونحيبها، في هزائمها وانتصاراتها، وباختصار في كل واقع أوروبا الاجتماعي والرُّوحي.

فالعناصر الإسلامية للهوية الأوروبية شكَّلت وحدَّدت ملامح كل الشجرة الأوروبية، وذلك إلى غاية يومنا هذا؛ إذ لا يمكن بحال فصل الإسلام عنها؛ لأنه مرتبط بتاريخ أوروبا في كل مناحيه. فتلك العناصر الإسلامية ليست حاضرة في ماضي أوروبا وحسب، بل هي شاخصة ومرئية في حاضرها؛ وكما هي حال جذور أوروبا، كذلك هي شجرتها، وتاجها الرائع، وكل ورقة فيها، وكل زهرة متفتحة على أغصانها، وكل برعم وثمرة، كل ذلك يمثِّل شاهدًا ودليلاً حيًّا على حضور العناصر الإسلامية فيها!

بالقدر نفسه، فليست العناصر الإسلامية للهوية الأوروبية مجرد ملابس يمكن نزعها عن أوروبا، وليست أبدًا بقايا غريبة من إرثها الفولكلوري العتيق، بل هي مكوِّنات حيوية وضرورية لأوروبا الحديثة! حاضر أوروبا، تمامًا مثل أي حاضر آخر، مرتبط بالماضي بكل تأكيد، لكنه وفي نفس الوقت، أساس وسند يُبنَى عليه مستقبل أوروبا. هذا الخط المهم المتمثل في استمرار أي مجتمع، يؤكد بشكل مباشر على أن العناصر الإسلامية في الهوية الأوروبية دائمة الحضور في ذات الهوية نفسها، وأنه، وفقًا لذلك، فإن تلك العناصر الإسلامية للهوية الأوروبية نفسها لابد أن تُعتبر أحد الموجِّهات الضرورية والأساسية لتحديد مستقبل أوروبا.

كما قلنا بالنسبة "للجذور الإسلامية"، فعبارة "المصادر -أو المنابع- الإسلامية"، إذا ما تم التعامل معها في هذه الدراسة، أو جعلها أهم دافع من ورائها، فإن ذلك سيقف حاجزًا أمامنا في البحث في علاقات الإسلام بأوروبا؛ باعتبارهما حالتين ثقافيتين متباينتين، وهذا سيجعل دراستنا مقتصرة فقط على البُعد التاريخي. وكلمة "منبع"، في معناها الدقيق، تحيل إلى مكان ما تنبع منه المياه لتظهر إلى النور.

إلا أن المنبع ليس كالنهر، ولا هو شبيه حتى بالمجرى المائي الصادر عن المنبع! فمباشرة بعد نبعه، فإن مجرى الماء يتغير ويتخذ له مسارات جديدة وتصبح درجة حرارته أعلى، كما أن مذاقه يتغير ويختلط بمذاق النباتات أو بطعم الحمأة التي يجرفها معه

وهو يشقُّ طريقه في الجداول التي يمر منها. ومياه أعتى الأنهار، مثل: النيل أو الأمـــازون، ومباشرة بعد صدورها من منابعها لا تكون هي نفسها لدى تدفُّقها من نبعها!

فأثناء جرياتها، وخاصة عندما تبلغ مصبَّاتها، فإن مياه هذه الأنهار تزداد قوة بفعل تعدد الروافد التي تدعمها، لكنها أيضًا تُسمِّمها بطرق مختلفة، وبالتالي فلا تعود هـــي نفس تلك المياه المتأتية من المنبع، سواء من حيث كميتها أم من حيث تكوينها!

إن أية محاولة لتحديد الجزء المرتبط بمياه المنبع أثناء جرياتهـــا، أو أثنـــاء بلوغهـــا المصب، سيكون محكومًا عليها بالفشل علاوة على أنه أمر مستحيل بما في هذه الكلمة من معنى! وبعكس هذا، فإن الإسلام عامل دائم الحضور، وهو عنصر فاعـــل، وقبـــل كل ذلك هو عضو في جسد أوروبا أثبت وجوده خلال القرون الثلاثة عشرة الماضية في كل مؤسساتها ومناحي الحياة فيها، تمامًا مثل العناصـــر الكيميائيـــة الموجـــودة في الجُزيء، وكما توجد المعلومات الأساسية في الحمض النووي للخلايا!

إن مجرى التاريخ الأوروبـــي هو بمثابة نهر أوجدته مياه مختلطة من اليهودية-المسيحية والإسلام، وهي بذلك مُمتزجة في كل قطرة منها وفي كل مجراها، تسيل دون انقطاع إلى حدٍّ يومنا هذا!

إن إثبات هذه الحقيقة وتأكيد صحتها من خلال سَوْق المعطيات التاريخيـــة، وتفسيرها عبر التحليل السوسيولوجي وتقييم أهمية توليفها الفلســـفي في ســـياق المعطيات الجيوسياسية العالمية المعاصرة، هي ما تُؤَسَّس عليه عناصر دراستنا هـــذه وموضوعها المُعلن الذي نلتزم به: العناصر الإسلامية لهوية أوروبا.

يسعى جزء من أوروبا، وبكل الأثمان، إلى إنكار وجود عناصر إســـلامية في حضارته وهويته الثقافية والرُّوحية. ومثل هذا المسعى يتطلَّب التنبُّه إليه بكل جدية، وانطلاقًا من حقيقة حضور اليهودية-المسيحية والإسلام المـــتلازم علـــى الأرض الأوروبية فإن الإنكار هنا ليس له مكان، وبما أن ذلك الإنكـــار موجـــود فعـــلاً وبشكل هستيري متطرف، فإن من الواضح أن وراءه دوافع أعمق وأهدافًا أبعـــد تجعل من مسألة إنكار هذه الحقيقة عقبة تُحتم الالتفاف حولها أو نفيها بأي ثمن!

بقدر ما تبدو محاولة إنكار حضور العناصر الإسلامية، باعتبارها من المعطيـــات المكوِّنة لهوية أوروبا، عبثية، وبقدر ما تبدو محاولة تسليط الضوء على كل الامتيـــازات

والأولويات والطابع الأصيل الذي قدَّمه الإسلام، باعتبارها تعود بشكل حصري إلى اليهودية-المسيحية، عبثية أيضًا، فإن العبثية الأوضح تكمن في أن لا المسيحية ولا اليهودية ولا الإسلام هي أوروبية الأصل ثقافة ودينًا. هذا المعطى بمفرده يجب أن يكون دليلاً كافيًا لأن يُترك الادِّعاء بصحة المغالطة التي تقول: إن "أوروبا قارة مسيحية"، واعتبار المسيحية دينَ أوروبا، بعكس الإسلام الذي يتم التعاطي معه باعتباره قادمًا من الشرق، من آسيا، وتصنيفه على أنه "دين غير أوروبي".

وبما أنه لا الديانة المسيحية ولا الإسلام قد نشآ على أرض أوروبا، فإنه يجب اعتبار كل منهما "غير أوروبي"، ومع ذلك فإن كلتيهما وجدتا مكانًا لنشر ثقافتيهما في أوروبا عبر كل هذه القرون التي خلت. وبعد قرون عديدة، ومع بعض التعديلات، والتدخلات المستمرة وإعادة الصياغات، وجدت هاتان الديانتان نفسيهما عنصرين لا يمكن فصلهما بحال من الأحوال عمَّا يجعل من أوروبا اليوم ما هي عليه، أو ما اصطُلح على تسميته "بالهوية الأوروبية".

ومع ذلك، علينا تأكيد القول التالي: لا يمكن فصل أيٍّ من الديانتين عن هوية أوروبا، وبغضِّ النظر أيًّا منها نعني! إن هذا القاسم المشترك، التكاملي، المتصادم والمتصارع، وطريقة كل منهما الشاملة في التعاطي مع الواقع، التي شكَّلت هوية أوروبا وقدرها، تتم محاولة إنكارها وتجاهلها بشدة وذلك فقط من أجل محو العناصر الإسلامية عن الهوية الأوروبية، وبالتالي فرض ذلك كحقيقة وحيدة لا بديل عنها، وفرض أيديولوجية أنشأت سرابًا حول أوروبا اليهودية-المسيحية.

ومع ذلك، وحتى يتم هذا، فإنه يجب أولاً تغطية وإخفاء وكَنْس كل ما تحت البساط من أجل محو حقبة تمتد على مدار ثلاثة عشر قرنًا من التواصل والتفاعل الحميمي الذي أدَّى إلى تشكيل هوية أوروبا المعاصرة! لقد مرَّ ذلك التفاعل الممتد على مساحة زمنية تُقدَّر بـ 1300 عام من الحضور المشترك والمتزامن والمتوازي على أرض أوروبا، مرَّ بالكثير من المحن والتجارب وشهد صراعات دراماتيكية، وتوفرت معه كل أشكال وصيغ العلاقات الاجتماعية المشتركة.

يمكننا التأكيد بحق، آخذين في الاعتبار كل ما تقدَّم، أن هوية أوروبا في كل أبعادها وجوانبها، قد تم تحديدها بفضل ذلك التفاعل القوي بين المسيحية والإسلام. هذا التفاعل، كما أشرنا سابقًا، عبَّر عن نفسه في أغلب الأحوال في

شكل تنافسي؛ فالمسيحية والإسلام كانا هما الأقوى لعقود طويلة، ومتنافسيْن من أجل فرض سلطتيهما على كامل الأراضي الأوروبية.

أمَّا المكوِّن اليهودي، فما فتئ أن أصبح مهمَّشًا بسرعة، على الأقل في مستوى التأثير داخل دائرة القتال والحروب والصراعات المسلحة؛ حيث كانت الكلمة العليا على هذا المستوى، وطيلة تلك العقود إلى حدود منتصف القرن التاسع عشر، تعود للمسيحية والإسلام سواء على مستوى العلاقات البينية-الدينية (بين الديانتين المختلفتين) أم أيضًا، وبشكل حادٍّ وشرس في عدد من المواجهات الدينية-الداخلية (داخل أتباع الديانة الواحدة ذاتها).

دارت الحروب الدينية الداخلية، أي تلك التي تدور بين أتباع نفس الديانة، بشكل مكثف أساسًا بين مختلف الفرق الكنسية المسيحية.

أمَّا هامشية الدور الذي كان لليهود واليهودية فيمكن تفهُّمه، خاصة في ضوء المعطيين التاليين:

1- كان اليهود، وبقَوا، أقلية مجتمعية أصغر بكثير من المنتمين إلى المسيحية ومن أتباع الإسلام.

2- وقد أدَّى ذلك إلى عدم تمكن اليهود أبدًا من إقامة دولة خاصة بهم على أرض أوروبا، بل إنهم ظلوا طيلة هذا الوقت مواطنين لهم وضع الأقلية داخل الدول الأوروبية، المسيحية منها والمسلمة، التي تعاقبت في فرض سلطانها على القارة الأوروبية إلى حدود العام 710 الميلادي، أي إلى تاريخ تأسيس الأندلس، وهي أول دولة إسلامية أوروبية[1].

---

(1) في الواقع، فإن تاريخ قيام أول دولة إسلامية على الأرض الأوروبية يعود إلى عام 658 (وبحسب بعض المصادر إلى عام 653)، عندما تأسست أول إمارة إسلامية في منطقة جنوب القوقاز...وقد سبق قيام تلك الإمارة أول قدوم منظَّم لمسلمين إلى أوروبا، وكان ذلك في العام 641 لما سيطر عبد الرحمن بن ربيعة الباقلي على أجزاء تقع في جنوب القوقاز. وبحسب شهادة الباقلي فإنه التقى عند وصوله إلى تلك المناطق بجالية مسلمة كانت تقيم هناك. ولمزيد من الاطلاع حول تاريخ تواجد المسلمين على الأرض الأوروبية راجع مؤلَّف جاويد هاريفيتش:

Haverić, D. *History of the Muslim Discovery of the World: Islamic Civilization within the Plurality of Civilizations*, (Deakin University, 2012).

ومع ذلك، فقد لعب اليهود كمواطنين، واليهودية كدين، أدوارًا مهمة جدًّا على مستوى مختلف المجالات الاجتماعية والأنشطة الثقافية في أوروبا -بدءًا من الاشتغال بالفلسفة ومختلف الفروع العلمية، مرورًا بالفنون والسياسة والدبلوماسية، ووصولاً إلى الاقتصاد- إلا أنهم كإثنية مجتمعية دينية كانوا قد جرَّبوا مختلف درجات عدم التسامح/التسامح الإسلامي والمسيحي داخل حدود الدول المسيحية والإسلامية التي عاشوا فيها خلال هذه المدة.

في نفس تلك الفترة، طوَّر كل من المسيحية والإسلام علاقات تنافسية واضحة فيما بينهما، فقد سعى كل من هاتين الحضارتين إلى تعزيز وضعيتها كتوجُّه وحيد مشروع يطمح لفرض تصورها حول النموذج المجتمعي والروحي وبسط سلطتها على كامل الأراضي الأوروبية.

ومن المفهوم أن مثل هذا الإقصاء للآخر يولِّد إنتاجًا ضخمًا من الصور النمطية السلبية حول المنافس، وهكذا فإن هذه العلاقة التصادمية الممتدة من شأنها أن تُنتج على طول التاريخ صراعًا محمومًا على كل المستويات والقضايا. ولهذا، فلن يكون من المبالغة وصف علاقة المسيحية والإسلام، على أرض أوروبا طوال الألفية الأولى، بأنها علاقة حروب مزمنة ومستمرة، سواء إذا نظرنا إليها على مستوى تعدُّد الصراعات المحلية أم على مستوى ما خِيض من حروب عديدة من أجل إعادة رسم الحدود، والتي كانت نتائجها متقلِّبة في كل مرة لمصلحة أحد الفريقين على حساب الآخر والعكس صحيح أيضًا.

ومع ذلك، فلا يجب أن ننسى أن فترات قصيرة من السلم، ومن السلم الكامل أيضًا، كانت قد تخلَّلت علاقة المسيحية والإسلام في القارة الأوروبية. في مثل تلك الفترات، ومن خلال عمليات تبادل السلع المادية والتعاليم الرُّوحية بين هذين الخصمين العنيدين لبعضهما البعض، وأحيانًا العدوين اللدودين اللذين يسعى كل منهما لإفناء الآخر، كانت تلك الفترات تتيح الفرصة للوقوف ليس فقط على التباين بينهما، بل أيضًا على مساحة التقارب الكبيرة التي تجمعهما حول الكثير من القضايا الجوهرية المتصلة بالحياة المجتمعية.

وهكذا، فإن هذه الوقائع التي سقناها أعلاه قد أثَّرت بشكل متدرِّج، لكنه

حاسم في تشكيل ظاهرة اندماج القارة الأوروبية في إطار ما نسميه اليوم "الهوية الأوروبية"، وتكوين محتواها الحضاري على الشكل الذي نلمسه اليوم. ورغم أن تاريخ العلاقة بين المسيحية والإسلام كان على الدوام حافلاً بفترات من الحروب كانت أطول في مدتها من فترات السلم التي مرَّت بها تلك العلاقة، فإن تأثير الحروب في تشكيل الهوية الأوروبية كان أقلَّ بكثير من الأثر الذي تحقَّق في فترات السلم، مهما كانت تلك الفترات نادرة واستثنائية.

من جهة ثانية، وعلى الرغم من ندرتها وقصرها، فإن فترات السلم المؤقتة، التي صاحبتها تهيئة الظروف المناسبة لتبادل الخبرات والتعارف والتواصل وتبادل السلع والأفكار، قد تم ملؤها بكلمات مهذَّبة بدلاً من الشتائم المتبادلة والسيوف المُشرَعة. فترات السلم والتبادل المشترك تلك خلَّفت آثارًا أعمق، وطبعت بشكل لا يُمحَى هوية أوروبا التي تشكَّلت في الأصل على ذلك النحو كخليط من سبيكة يهودية-مسيحية وعناصر إسلامية، تطوَّرت خلال القرون اللاحقة على شاكلة كلٍّ مُوحَّدٍ عضويًّا وناضجٍ في مكوِّن حَمَلَ في طياته أكثر العناصر حيوية رُوحية!

لا يجب لهذا الأمر أن يفاجئنا؛ فالحرب في معناها الأخير هي تدمير حتمي لمجموع الأنشطة المجتمعية؛ فبقدر ما تمتد الحرب على مساحة زمنية أطول، بقدر ما تقلُّ فرص المحافظة على بقاء الأشياء بعيدة عن الدمار، هذا إذا ظلَّ شيءٌ ما قائمًا أصلاً! تُدمِّر الحرب كل الإنجازات المادية، ولا تُبقي في ذكريات من خاضوها سوى جروح عميقة سيئة، بل وتترك فيهم أيضًا جروحًا أخرى لا تندمل. باتت الحروب اليوم من المفارقات التاريخية لحضارتنا، ووقت الحروب قد مَرَّ. حتى تلك الحروب التي تُخاض اليوم، في عدد من بقاع العالم، تؤكد في حدِّ ذاتها على أنها تُفهم كمفارقة تاريخية حضارية في عيون الإنسان المعاصر.

كانت الحروب فيما مضى مظهرًا من مظاهر الحياة المجتمعية التي يُعتمد عليها ويكون على المواطنين ضرورة التعود عليها، بل إنها كانت تمثِّل مجالاً للامتحان وتأكيد القيم الذاتية والجماعية، بينما ينظر الإنسان المعاصر إلى الحروب باعتبارها حطامًا لسفن مضى على غرقها زمن طويل بعد أن قَدِمَت من كوابيس الهلوسة، حتى إن البحر لفظها بمعجزة لتطفو على سطح الواقع بسيطةً وسخيفةً كما هي في

الواقع. إن الحروب موجودة، مع أنها لم يكن يجب أبدًا أن تكون بيننا؛ فكل ما فيها يُشير بوضوح إلى أنه لا مكان لها في عالمنا وأنها غريبة عنه، وأنها لا تمتُّ بصلة إلى واقعنا ولا إلى زمننا. وإن كانت لا تزال تحوم وتنفث نيرانها المميتة من الأسلحة المختلفة، فإن تلك السفن، كما كل حروب زمننا هذا، تبقى على حافة كُفرِنا بها.

لا تزال الحروب تطفو على سطح الواقع وكأنها نفي للحقائق وللواقع الذي لم تعد تنتمي إليه في شيء، وتمضي في صمت رهيب لتزحف على حافة كوابيسنا التي ننتظر في أية لحظة أن نجدها عند استيقاظنا قد اختفت وتوارت إلى غير رجعة في أعماق المحيط المظلمة هناك؛ حيث القاع السفلي من التاريخ، ونتمنى في كل مرة أن تظل قابعة هناك، إلى الأبد!

من جهة أخرى، فإن حقب السلام تلك -وبخاصة السلام بين أطراف خاضت فيما بينها حروبًا طويلة مثل اليهودية-المسيحية والإسلام، وكانت الحروب تختلط مع خبز أيامها العادية في حين كان السلام هو الاستثناء- تحمل في طياتها من الطاقة والحيوية الشيء الكثير، وتبقى آثارها وبصماتها لأمد أطول بكثير مما هو قائم بين الأطراف التي تعيش في تناغم متصل.

هذا الاختلاف البيِّن، يوضح أن فترات وضع الحروب أوزارها لالتقاط الأنفاس، وإن كانت قصيرة -فقد كانت تُميِّزها عن فترات السلام الممتد- هي مراحل أكثر كثافة وغنى من حيث إقامة جسور التواصل والتبادل، بل وحتى ما يتبعها من بناء علاقات اجتماعية وثيقة طبعت الحياة المشتركة للطرفين، سواء على المستوى الفردي أم على مستوى المجتمعات في عمومها.

إذن، فخلال تلك الفترات على قصرها، كانت قضية التفاعل مع "الآخر المختلف" أكثر ثراءً وتدفقًا، وكانت أيضًا خالية من الأحكام المسبقة ومشاعر الكراهية. هي إذن فترات كان فيها طَرَفَا الصراع -في هذه الحالة المجتمعان المتصارعان: المسيحيون كما المسلمين- يريان الأمور بوضوح أكثر ويتبادلان علاقات تواصل وتفاهم وإصغاء إلى الآخر بشكل أدق، فهما لا يُصغيان فقط إلى ما يقوله الطرف الآخر، بل يتفهمان هوية الطرف الآخر المختلف وعاداته وسلوكه وما يؤمن به، ويقدِّران تطلعاته ومخاوفه، التي وإن تباينت فيما بينهما في

محتواها، إلا أنها كانت تُقدَّر في سياقاتها ويُعترف بها على أساس أنها قائمة وحقيقية ومرتبطة بهوية أصحابها وحقيقة كونهم بشرًا ولهم الحق فيها بصفتهم تلك.

تلك إذن هي الأوقات التي كان يُعترَف فيها، وبشكل لا لبس فيه، بالصفة البشرية "للآخر المختلف"، وبقُربه مع ما يحمله من صفة من كان عدوًّا في يوم ما. وهي أيضًا فترات، رأينا فيها لأول مرة، ذلك الإنسان الحقيقي الذي يعيش في منطقة ذلك الفراغ غير المعرَّف المسمَّى ابتذالاً بالـ "عدو".

لابد من الإشارة -على هذا المستوى من التحليل- إلى أن جانبًا من صُنَّاع السياسة اليمينية الأوروبية يضعون، ومنذ زمن طويل، في أولويات استراتيجياتهم تنفيذ مشروع يقوم على كراهية الآخر ويركّز على نفي تاريخ التعدُّد الثقافي الأوروبي، بهدف خلق نوع من علاقة أيديولوجية وسياسية وثقافية تفرض الهيمنة والعلوية على الإسلام، وذلك عن طريق محاولة فرض مفهوم أحادية الثقافة وحصرية الهوية المسيحية؛ باعتبارها حقيقة لا تقبل الجدال.

من أجل كشف وتحديد الأسباب والدوافع التي يُعنى هذا الكتاب بفهمها وتسليط الضوء عليها، من بين مسائل أخرى، فإنه يتحتم علينا في هذا الموضع من هذه الدراسة، التأهُّب والاهتمام بكل العوامل والمواضيع ذات المصداقية العلمية، وأيضًا احترام مبدأ التسامح؛ باعتباره ضمانة راسخة لاحترام حقوق الإنسان والحفاظ على السلم، فإن ذلك يدفعنا هنا إلى لفت النظر إلى حقيقة أن حملة إعلامية حقيقية تُشنُّ، منذ مدة طويلة، ضد مفهوم التعدُّد الثقافي والتعدُّد الديني لهوية أوروبا! وبالقدر الذي تبدو فيه غريبة، وبالقدر الذي تبدو فيه أيضًا مخالفة للحقائق التاريخية الثابتة والمؤكدة، فإن تلك الحملة الإعلامية -التي يشارك فيها عمليًّا كل مكوِّنات المجتمع المعاصر من "الصحافة الصفراء" إلى أكبر مراكز البحوث العلمية، ومن محتوى أبسط المناهج التعليمية لكل المستويات الدراسية وصولاً إلى تصريحات ومواقف قادة الأحزاب والسياسيين والمسؤولين- تزداد زخمًا في كل يوم جديد وتُصبح عاملاً خطيرًا قد يؤدي إلى صدام محتمل! إن العمل المُمنهج والمُخطط له من أجل إنكار حقيقة أوروبا، التي تكمن في أنها حصيلة تفاعل تاريخي طويل الأمد بين اليهودية-المسيحية والإسلام، وهذا هو بالضبط ما

تشتمل عليه عبارة "الهوية الأوروبية متعدِّدة الثقافات"، يؤدي بشكل جـدي إلى، ليس فقط تهديد احترام مبدأ التسامح وإمكانية التعاون والتعايش في أوروبا، تهديد خطير لمستقبل أوروبا ذاتها باعتبارها نموذجًا حضاريًّا!

مع بداية القرن التاسع عشر، وفي شكل عملية مُمنهجة لهدم الهوية الأوروبية كما شكَّلتها جملة التفاعلات التاريخية بين عناصر الديانات اليهوديـة-المسـيحية والإسلام على أرض هذه القارة، يبدو اليوم أن هذا المشروع الأيديولوجي الضخم قد تحوَّل إلى عملية خبيثة متعدِّدة الأذرع. هدف هذا المشروع النـهائي -الـذي تحالفت من أجل تحقيقه دوائر سياسية وإعلامية، وحتى بحثية علمية، توحَّدت كلها على خلفية صناعة التزوير القائم على اختلاق أساطير وهمية بدلاً مـن الحقيقـة المستندة إلى الحُجج- هو إنكار الوقائع بشكل كامل، ومحو آخر بصمات الحقيقـة المتمثلة في الطابع الثقافي والديني المشترك لهوية أوروبا؛ باعتباره أفضل إنجاز بلغتـه أوروبا ثقافيًّا وحضاريًّا.

من المعروف في تاريخ الفلسفة قصة "بيير أبيلار"[1] (Pierre Abélard) الذي كتب عددًا من المؤلَّفات كان من بينها عمله المعنون "تاريخ المعاناة"، وهو كتاب ألَّفه على إثر تعرُّضه لحادث تراجيدي، وذلك عندما تمَّ إخصاؤه قسرًا على أيـدي أقارب عشيقته "هيلويز" (Héloïse d'Argenteuil). وتنصُّل أوروبا مـن تراثهـا الأصيل، الذي هو في واقع الأمر عنصر عضوي أساسي من هويتها، يعني أن جزءًا من أوروبا يُخصي نفسه بنفسه، ويتنصَّل من ذاته.

إذا كانت حادثة إخصاء "بيير أبيلار" قد تمت قسرًا وعلى أيدي الآخـرين، فإن كتابه الذي وصف فيه مصيره الشخصي بعد تلك الحادثة الأليمة جاء تحـت عنوان "تاريخ المعاناة" أو "تاريخ الشدائد". وبالمقارنة، فإن التنصُّل مـن التـراث

---

(1) بيير أبيلار (بيتر أبيلار)، Pierre Abélard، وباللغة اللاتينية Petrus Abelardus (1079-1142): فيلسوف ومفكر فرنسي، أحد أبرز مفكِّري القرن الثاني عشر، عُرف خاصـة بمنهجه المجدِّد في حلّ الإشكالات الفلسفية والمعروفة تحت مسمى "إشكالية الوجـود"؛ أي: هل أن العالم موجود أم لا؟ ومن أشهر مقولاته: "مفتاح الحكمة...هو الإصـرار على مواصلة طرح الأسئلة باستمرار، والشك يحملنا إلى طرح سؤال جديد، ومن خلال عملية التساؤل نصل إلى الحقيقة...".

الإسلامي ورفض الإسلام؛ باعتباره عنصرًا مكوِّنًا لهويتها الذاتية، وبطريقة طوعية وليس بفعل قوة خارجية، إنما هو بمثابة عملية إخصاء ذاتي!

إن تحليل الدوافع والأهداف التي تقف وراء اتخاذ جزء من أوروبا هذا القرار بإجراء عملية إخصاء ذاتي؛ باعتباره تدميرًا ذاتيًّا متطرفًا، هو أمر غير مقبول أخلاقيًّا، وهو أيضًا فعل مغرِق في معاداته للحضارة بالنظر إلى دوافعه الأصلية، وقد أدَّى كل ذلك إلى التأكيد على أن مجمل تاريخ رفض وإنكار العناصر الإسلامية من الهوية الأوروبية الأصيلة، وبالقياس مع كتاب أبيلار، يمكِّننا من وصف تلك الحقبة بأنها تاريخ العار!

إن جوهر الالتزام الاستراتيجي بمثل عملية الإخصاء الذاتي هذه، في الإطار الذي يفترضه السياق الأوروبي، ينخفض إلى مستوى غير منطقي بالمرة، ويدل على نفي مَرَضِي لحقيقة هوية أوروبا الذاتية ويؤدي إلى انفصام في الهوية الجمعية.

فطبيعة مشروع مثل هذا -مع ما يحمله من محاولة ليس فقط رفض الإسلام؛ باعتباره مكوِّنًا عضويًّا في تاريخ أوروبا بل أيضًا إصراره المتواصل على إظهار حقيقة فرضية خاطئة ومغلوطة حول كون أوروبا قارة مسيحية بشكل حصري- تؤدي بالضرورة إلى تشكيل حالة سيكولوجية خاصة، وصفناها هنا، لأسباب متعددة، بأنها "متلازمة أوروبا-القارة المسيحية".

كثير من الممثِّلين الحاليين لعدد من الدوائر السياسية والبحثية والدينية في المجتمعات الأوروبية هم اليوم ضحايا (لا أمل محتملاً في شفائهم) هذه المتلازمة. سنطرح في الفقرات القادمة منهجية نقدية -بعيدة عن الغضب وملتزمة بالدقة والصرامة العلمية- لنقد حُجج ممثلي هذا التوجه الأيديولوجي الشرير، وذلك لسببين أساسيين، هما:

أولاً: بسبب تأكيد أن ما قيل: إنها "حقيقة علمية"، من وجهة نظر المتلازمة المشار إليها أعلاه، تُصرُّ على استبدال التزوير، المبني على تصورات أسطورية، بالحقيقة، وتُخالف بالتالي كل المعطيات المؤكدة.

ثانيًا: لأن عملية قبول هذا التزوير داخل الفضاء العام، وخاصة لدى الأجيال الشابة تحت ضغط مختلف وسائل الإعلام وطرقه، تخنق الحقيقة وتُنشئ وتقوِّي

بشكل تدريجي جبهة العداء والانحياز ضد الإسلام والمسلمين، وتتسبب في تنـــامي نفس المشاعر لدى المسلمين ضد المسيحيين الذين يعتنقون مثل هذه المواقف.

يُثار هذا، بشكل خاص، في إطار النفي الممنهج لدور المسلمين التـــاريخي في تشكيل والمحافظة على بقاء هوية أوروبا الثقافية والرُّوحية، أمَّا في التطبيق فيتمثـــل ذلك في وسم الإسلام بأنه معادٍ لدين أوروبا وأيديولوجيتها، وكذلك في إعـــلان المسلمين دخلاءَ لا ينحدرون من أصول أوروبية.

المواجهة والعداء بين هاتين الديانتين التوحيديتين الكبريين في أوروبـــا، وفي العالم، ازدادت بروزًا في سياق ما أحدثته السياسة العالمية الاستعمارية الجديـــدة. وهنا نشير بالتحديد إلى ممارسات التشكيلات شبه العسكرية والعسكرية التابعـــة لأكبر الدول خلال تدخلاتها في مختلف مناطق العالم، والتي هي في الواقع موجهـــة بالأساس ضد الدول ذات الأغلبية السكانية المسلمة والدول الإسلامية خصوصًا.

تلك التدخلات تم الإعداد لها وتنظيمها وسط حملات ذات طبيعة احتلالية، ونُفِّذت بموافقة وبدون موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بل وحتى بالرغم من معارضة المجلس ومنعه تنفيذها، كما لم تخضع مدة تنفيذها إلى موافقة المجتمـــع الدولي بل كان القرار بشأنها يعود بشكل حصري للمحتل.

العذر الذي استعملته تلك الحملات وسوَّقته للرأي العام كان يُبشِّر بإزالـــة الأنظمة الديكتاتورية والترويج لما سُمِّي بالنموذج الديمقراطي الليبرالي الغربـــي، أو "الليبرالية الديمقراطية"؛ باعتبارها النموذج الوحيد الممكن لتنظيم المجتمعات.

في هذا السياق، كان واضحًا الدعم الذي قدمته التغطيات الإعلاميـــة الـــتي واكبت حملات التدخُّل تلك، وأيضًا دعم التغطيات الإعلامية لما حوتـــه مختلـــف النظريات، أو بمعنى أدق شبه النظريات، من مفاهيم كانت تؤكد على مـــا تـــراه تفوقًا موضوعيًّا للنموذج الغربـــي وضرورة استنساخه في كل دول العالم.

في ذات الوقت، فإن البلدان التي تحاول المقاومة والدفاع عن حقها المقدس في بناء أنظمتها الاجتماعية ووضع برامج لتطويرها وتنميتـــها، تُوصَـــف بالبلـــدان الفوضوية والمتخلفة التي يجب على الديمقراطيات الليبرالية؛ باعتبارها ممثلة الحضارة والتقدم، مواجهتها بقوة الحديد والنار.

المثال الكلاسيكي لهذه الحرب الأيديولوجية، التي تستهدف كل دولة تحاول اختيار نظامها القيمي والاجتماعي الخاص بها وتنظيم الحياة السياسية وفقًا لاختيارات شعوبها، يُلخِّصه بامتياز كتابا فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، وصموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) "صراع الحضارات"[1].

وحتى لا يكون هناك أي التباس، فإن شِبْهَ النظريتين اللتين قُدِّمتا بكل وضوح في كتابي فوكو ياما وهنتنغتون، كانتا بمثابة التذكير بالنسبة للأول والتهديد بالنسبة للثاني، وكان ذلك التذكير وهذا التهديد موجَّهيْن للإسلام؛ باعتباره نموذجًا حضاريًّا، وللمسلمين باعتبارهم أتباع الديانة الإسلامية. وبهذا الشكل فإن الإسلام والمسلمين في كُلِّيَّتهم أصبحوا موصومين بوصمة أعداء التقدم والتطور اللذين يشهدهما العالم، وأصبحت محاربة المسلمين أينما وُجدوا، تبعًا لذلك وبشكل ضمني، مشروعة بل وصارت هدفًا والتزامًا مفروضًا على كل ممثلي ما يوصف بالعالم العصري والمتقدم.

كلتا هاتين القضيتين (الهجوم على الإسلام ووصم المسلمين بالتخلف) تبدوان أكثر من مجرد دفاع أكاديمي عن الحقيقة وحق الاختلاف وحرية الاختيار، وبصفتهما تلك فقد كان لهما تداعيات مباشرة على إدراك الإسلام والمسلمين في أوروبا، ويبدو ذلك بشكل خاص في مشاريع تصور مستقبل أوروبا.

بعبارة أخرى، فإن النَّصل الأحَدَّ لهذه المتلازمة، الناتجة عن التعصُّب الأيديولوجي، موجَّه بشكل مباشر وحصري إلى تعضيد ما يُعتقد أنها محاولة حماية الهوية الأوروبية وفقًا لهذا التصور، وبهدف استيعاب واضطهاد المسلمين أولاً ثم وصولاً إلى محو كل آثار العناصر الإسلامية عن الهوية الأوروبية وإنهاء وجود المسلمين في كل أنحاء القارة الأوروبية. إن تزايد درجة عدم التسامح والعمل على

---

(1) كان كلٌّ من فوكوياما وهنتنغتون، عند نشر أعمالهما، موظفين ساميين في وزارة الخارجية الأميركية. راجع:

- Fukuyama, F. *The End of History and the Last Man*, (1992).

- Huntington, S. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, (1993).

شحذ رُوح العداء الثقافي، وبالأخص العداء الديني، وتعزيز وتوسيع دائرة الانغلاق الأيديولوجي والديني، بالإضافة إلى تزايد المناداة المحذِّرة من أن الخطر الأكبر المهدِّد "لأوروبا المسيحية" وقيم "أوروبا الليبرالية الديمقراطية" يكمن في تزايد أعداد المهاجرين المسلمين ووجود الإسلام والمسلمين على أراضي أوروبا؛ كل ذلك يؤكد بوضوح تام على أن قضية الدفاع عن حقيقة العناصر الإسلامية في الهوية الأوروبية، ما هي في الواقع إلا دفاع عن إمكانية بقاء واستمرار هوية أوروبا، وهي أيضًا دفاع عن الحق في الحياة والحق في الحرية لجميع سكان القارة الأوروبية، فالدفاع عن هذه القيم النفيسة وضمان تساوي الجميع في الحرية والحق في العيش على أرض أوروبا يؤدي بشكل مباشر إلى تأكيد حقيقة أن هوية أوروبا تشكَّلت من خلال التبادل الثقافي وتكوَّنت بفضل الدَّمج بين العناصر الثقافية اليهودية-المسيحية وبين عناصر متأتِّية من الإرث الإسلامي.

وحتى يكون الدفاع عن هذه القيم الحيوية ناجحًا ويبلغ مبتغاه، فسيكون من الضروري إجراء مُحاجَجَة تفصيلية وتفنيد شبه النظرية القائلة بأن أوروبا قارة أحادية الثقافة تكوَّنت بشكل حصري من التقاليد المسيحية، ثم بعد ذلك سنؤكد على أن القضية برمتها لا تعدو أن تكون سوى ترويج للمتلازمة الأيديولوجية المعروفة تحت اسم "أوروبا قارة مسيحية"، ومن ثم سنعمل على إعادة القضية إلى موقعها الذي تنتمي إليه في الواقع، وهو إطار العلوم التي تُشخِّص كل أنواع المتلازمات، وسنحاول بقدر الإمكان وصف العلاج لها.

المبحث الثاني

الفرضية الكابوس:
أوروبا من دون إسلام!

في خضم بحر من المعطيات التي تختلط على الإنسان وتحيِّره في العصر الحديث، سيكون من الصعب علينا تفهُّم تجاهل العديد من الخطوات الفعَّالة والبديهية والغفلة عن التقنيات المنطقية، سواء أكان ذلك عن عمد أم عن جهل. هذا التجاهل يبرز أساسًا من خلال نقاشات طويلة وعقيمة الفائدة حول قضايا حيوية وذات أهمية بالغة تتعلق بإحلال الأمن والسلام العالميين والاستقرار السياسي لقارة أوروبية متعدِّدة الثقافات، وهي قضايا كان من اليسير حلُّها لو اعتُمدت تلك الخطوات الفعَّالة والتقنيات المنطقية.

لمواجهة مثل هذا الموقف السلبي من الطرق الأكثر فعالية لحل مثل هذه القضايا الكبرى -من قبيل محاولة التشكيك وتحدي الحقائق الدامغة المتعلقة بالدور الرئيسي والمهم الذي لعبته العناصر الإسلامية في تشكيل الهوية الأوروبية، ووجود تلك العناصر في تمظهراتها العضوية داخل كل مناحي الواقع المعيش لأوروبا الحديثة- هناك فقط تفسير منطقي واحد فحواه: ألاَّ يتمَّ حلُّ هذه القضية، وأن يتم العمل على "كسب الوقت" لإطالة مدى الحملة الإعلامية التي تسعى إلى إزاحة هذا المعطى الواقعي بشكل كامل من أمام أنظار الإنسان الأوروبي الحديث، وتقديم أسطورة أوروبا كقارة مسيحية خالصة باعتبارها الحقيقة الوحيدة التي على الأوروبيين قبولها.

هناك مؤشرات عديدة، يؤكدها عدد واسع من الدراسات والمُسوح، تُظهر أن تلك الحملة الإعلامية قد حقَّقت بالفعل نتائج كبيرة، وأن تلك النتائج آخذة في

التوسع أكثر، سواء على مستوى الكمِّ أم النسبة المئوية، بين أولئك الذين خضعوا لعمليات تشخيص أظهرت تلوثهم بتلك المتلازمة نفسها. وأخذًا بعين الاعتبار للآثار التدميرية، بل وحتى الكارثية، لمواصلة النشر المكثف وتوسيع نطاق هذه المتلازمة الصِّدامية، فإنه يتحتم علينا إزالة هذه الأيديولوجيا المعادية للإسلام والقائمة على التدليس والتزوير من الاهتمامات اليومية، وأن نستبدل بها عرْضًا واضحًا وبسيطًا للحقيقة حول تاريخ أوروبا خلال ثلاثة عشر قرنًا الماضية، وقد أصبح ذلك ليس مطلوبًا فحسب بل مُلحًّا وعاجلاً أيضًا.

قبل العودة إلى تفصيل الحقائق الموثّقة في جزء لاحق من هذا العرض، سنُبيِّن في الفقرات التالية وجود طرائق بسيطة وفعَّالة بإمكانها التصدي بشكل قطعي لإثبات تهافت الأيديولوجيا التي صنعتها الأسطورة القائلة بحصرية أوروبا كقارة مسيحية، وسنقتصر هنا على سَوْق مثالين اثنين فقط:

الأول: ونستقيه من إرث الفيلسوف إيمانويل كانط (Immanuel Kant)، وبالتحديد من نظريته فيما يُسمى بـ "الدليل السالب أو السلبي"[1]. وجوهر هذه النظرية يقضي بوجوب افتراض أن الحقيقة تكمن في عكس ما يُدَّعى؛ فإذا سأل أحدهم زميلاً له: كيف بإمكاننا التدليل منطقيًّا على صحة أطروحة تقول على سبيل المثال: "كلبي ليس عصفورًا!"؛ حينها يكون لجوؤنا إلى استعمال الدليل السلبي كافيًا وفعَّالاً لتأكيد صحة الأطروحة، بمعنى أن جوهر هذا الدليل يقوم على افتراض كمون الحقيقة في عكس منطق الأطروحة، وسيكون قريبًا من النحو التالي: لنفترض أن كلبك عصفور، فإذا كان ذلك صحيحًا، فيجب أن يكون له ريش وساقان ومنقار وجناحان، وحينها يجب على الأقل أن يكون قادرًا على خفق جناحيه حتى نقول: إنَّه يجب عليه الطيران، وعليه أيضًا أن يكون قد خُلق من بيضة أو أن يكون هو نفسه قادرًا على حمل بيض، وبالتالي، سيكون عليه أن يرقد على بيضه ليفقس عن صغار العصافير. وبما أن كلبك ليس له أيٌّ من هذه الخصائص، فإن قبول ادِّعائك بأن كلبك عصفور فعلاً سيؤدي بشكل واضح إلى

---

(1) لتفصيل أكثر حول هذا الاستدلال، راجع: كانط، إيمانويل، **نقد العقل الخالص**، وخاصة المبحث المعنون بـ "تناقض العقل الخالص".

عدَّة من التناقضات الصريحة. وبناءً عليه، فإن الخلاصة من هذا هي أن ادِّعـاءك لا يمكن أن يكون صحيحًا.

في إطار العلوم الاجتماعية، وفي نفس السياق المنطقي، ولكن في سياق إجراء منهجي أكثر تعقيدًا، تتنزل نظرية ماكس فيبر (Max Weber)[1]، إذ يدور سياق البحث هنا حول اختبار بعض الفرضيات النظرية على أساس مبدأ الحجة السالبة أو الدليل العكسي.

وعلى سبيل المثال، فإذا افترضنا أن الحقيقة تكمن في نظرية كارل ماركس (Karl Marx) المبنية على أساس التفسير المادي للتاريخ، بحيث يكون مستوى درجة التطوُّر التكنولوجي والمادي مرتبطًا بالضرورة بشروط وعلاقات الإنتاج هي الطريقة الوحيدة لتفسير التطوُّر التاريخي للرأسمالية، فإن هذا التفسير يؤدي إلى عديد من التناقضات ولا يمكِّننا من تفسير لماذا نشأت الرأسمالية تحديدًا في أوروبا وليس في الصين، التي كانت أكثر تطورًا تكنولوجيًّا واقتصاديًّا من أوروبا في الفترة التي ظهرت فيها الرأسمالية في القارة الأوروبية.

وهكذا، فإن إجراء منهجية التحقق، انطلاقًا من فرضية صحة نظرية كارل ماركس آنفة الذكر، قاد إلى جملة من التناقضات التي لا تتوافق مع منطق الفرضية نفسها، وانتهى ماكس فيبر إلى رفض نظرية المادية التاريخية لتصادمها وتناقضها مع الحقائق التاريخية، واقترح بدلاً منها نظريته الخاصة لتفسير التاريخ الاجتماعي.

في هذا المثال المقترح، فالادِّعاء بأن أوروبا أساسًا وحصريًّا هي "قارة مسيحية" وأنه، تبعًا لذلك، لم يكن للإسلام أي أدوار مهمة في تاريخ أوروبا والمساهمة في نموها اجتماعيًّا وفي الإسهام في تشكيل هويتها الثقافية، فإنه يكفينا هنا افتراض صحة هذه المقولة ومن ثم إجراء اختبارات وتحريات تفصيلية حول الانعكاسات المترتبة على القول بها في ضوء الحقائق التاريخية الموضوعية! هذا الإجراء سيقودنا إلى الكشف عن عشرات، بل مئات الحقائق التي لا يمكن بأيَّة حال من الأحوال أن تتفق مع مثل ذلك الافتراض، وبالتالي سيكون ذلك مُفضيًا

(1) اعتمد ماكس فيبر بشكل مكثف على هذه الطريقة المنهجية في الكثير من أعماله. انظر: **أخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**.

إلى تأكيد عدم صحة الادِّعاء القائل بأن القارة الأوروبية هي قارة مسيحية بشكل حصري، ومن ثم التأكيد في نفس الوقت، على صحة الفرضية العكسية، أي إن أوروبا لا يمكن أن تكون، بأي حال من الأحوال، قارة مسيحية حصريًّا!

يكفي هنا النظر في الحقائق التاريخية لندرك أن حكّام أوروبا المسيحيين لم يتخذوا أي قرار مهم، منذ القرن الثامن، وعمليًّا حتى يومنا هذا، دون أن يكون ذلك في سياق وجود موازٍ لدول إسلامية على أراضي أوروبا! عمليًّا، وإن بدرجات مختلفة لكنها بلا جدال حقيقة أوروبية مستمرة، فقد كان جُلُّ المخططات والحملات والخطط الاستراتيجية، إلى جانب كل الأنشطة الاجتماعية في حياة أوروبا خلال ثلاثة عشر قرنًا الأخيرة الماضية، تُتَّخذ وتُرتَّب وتُنفَّذ في ضوء تنسيق التحركات التي تشترك فيها البلدان الأوروبية المسيحية كما المسلمة من خلال تفاعلها البينيِّ سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر!

لذلك، فإنه يكفي أن نتفق نظريًّا مع الرأي القائل بأن أوروبا الحديثة تشكَّلت نتيجة للثقافة المسيحية بشكل حصري ودون أي تأثير فيها للإسلام، حتى نصطدم من الخطوة الأولى بجدار سميك من الحقائق الظاهرة التي تتعارض بشكل صارخ مع مثل هذه الفرضية. فليَصُغْ أحدهم الموقف كما يلي: "أوروبا من دون إسلام!" وليحاول بشكل جدِّي التحقُّق مما تستتبعه هذه الفرضية الكابوس! ولينظر بعدها إلى أية درجة من التغيير الدراماتيكي يمكن لهذه الفرضية أن تقود أوروبا، وذلك على مختلف أوجه الحياة الاجتماعية.

يمكننا هنا التأكيد، بكل ثقة، على فرضية أنه ما كان لأوروبا أن تبني هوية مشتركة أبدًا، ولانتهت الحروب الضروس والطاحنة بين الكاثوليكية والبروتستانتية إلى فرز فائز وحيد، وهو ما يعني بالضرورة القضاء المبرم على الطرف الآخر (العدو)، أمَّا الوقائع الموثقة التي تُحدِّثنا عن حقيقة أن أكثر الحروب الدينية دموية في تاريخ أوروبا اندلعت، عمليًّا، مباشرة على إثر سقوط الدولة الإسلامية في غرناطة عام 1492، فهي كافية لتعضيد فرضيتنا وجعلها أقرب إلى الصدق.

فعلى مدى الفترة التي حكمت فيها الدولة الإسلامية شبه الجزيرة الأيبيرية، لم تكن حالة العداء بين المذاهب المسيحية ظاهرة إلى العلن. ولو قُدِّر لأحد الأطراف

المتصارعة أن ينتصر، فإن التنافس والكراهية المذهبية كانا سيأخذان في التصعيد بشكل لا هوادة فيه وكانا سينتشران كالنار في الهشيم، ولخطّط الطرف الفائز في هذه المواجهة للدخول في حرب إنهاء وجود المسيحية الأرثوذكسية التي كانت روسيا راعيتها الرئيسية -في حال أن روسيا وبيزنطة لم تنتهزا فرصة حالة الضعف التي كان ليكون عليها المنتصر في حرب الكاثوليك والبروتستانتيين- ولفرضتا الاستبداد الثيوقراطي الشمولي.

يعود الفضل في عدم نشوب حرب بين الأطراف المسيحية إلى وجود دولة إسلامية أخرى، غير غرناطة المهزومة، كانت حينها في أوج قوتها وهي الإمبراطورية العثمانية! فالمسيحيون الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا كانوا في ذلك الوقت منشغلين بأولوية أخرى: الحرب ضد عدو مشترك، ولذلك لم يكن لديهما الوقت للتحارب فيما بينهم. فإذا تم استثناء تأثير الإسلام في الرُّوح الأوروبية، نظريًّا على الأقل، فإنه تظل هناك حاجة ماسَّة لخلق عدو من أجل إحياء الروح "العصبية" الأوروبية وتأكيدها، وبالتالي فإن خلق أجواء عدائية في نفسيات الأوروبيين المسيحيين ضد عدو ديني وثقافي أمر مهم على طريق توحيدهم! فما الحرب والصراع والمواجهة سوى نهج في التفكير وطريقة لبقاء واستمرار الروح المسيحية! فتاريخ أوروبا، سواء في الداخل الأوروبي أم على المستوى الدولي، ليس سوى تاريخ المواجهة مع العدو، ويستوي في ذلك العدو المفترض والوهمي أو العدو الحقيقي.

فاكتشاف أماكن من العالم الجديد فُسِّر لدى الأوروبيين على أنه غزو وحرب وصراع! فقد كان أول من وضعوا أقدامهم من الإسبانيين على الأراضي الأميركية هم الجنود. وقد تم تعريف الجنود الإسبانيين في المكسيك بشكل مباشر وغير مختلَف عليه على أنهم محتلُّون-غُزاة. وما تاريخ التوسع الاستعماري للدول الأوروبية في إفريقيا والهند وأستراليا ونيوزيلاندا... وغيرها سوى تاريخ الحرب والاستيلاء على الأراضي وقهر الشعوب الأصيلة من سكان تلك البلدان.

لم يتم استكمال إقامة دول على الأراضي الواقعة في مناطق شمال وجنوب أميركا، بما في ذلك مناطق شاسعة من أميركا الوسطى، إلا بعد أن تم التخلُّص من

السكان المحليين الأصليين بوضعهم في تجمعات احتياطية كانت مُسيَّجة بالأسلاك المكهربة واستُعمل ضدهم غاز "السيكلون ب" قبل نقلهم إلى معسكرات اعتقال واسعة حتى أُهلكوا جميعهم أو شُتِّتت قبائلهم إلى مجموعات هائمة على وجوهها ومختبئة في الأدغال.

كان مخطط الرايخ الألماني طريقة كلاسيكية للاحتلال ومثالاً نموذجيًّا منذ بدايته للعدوان المقترن بفكرة الاجتثاث والإبادة الكاملَيْن للشعوب المنهزمة. من جهتها، فإن بلدان التحالف الأوروبية، بما فيها روسيا والولايات المتحدة الأميركية اللتان تمثّلان امتدادًا عابرًا للقارات لأوروبا المسيحية، بنتْ تحالفها ليس بهدف التصدي لألمانيا وإلحاق الهزيمة بها وتهدئة الأجواء في القارة الأوروبية بعد ذلك، وإنما كانت الغاية من الحملة العسكرية التي استهدفتها هي تدمير ألمانيا بشكل كامل، ودخلت الفرق العسكرية إلى برلين التي سُوِّيَت بالأرض وأُخضعت ألمانيا إلى احتلال عسكري شامل ومباشر امتدَّ بشكل فعليٍّ إلى حدود توحيد شطري ألمانيا الغربي والشرقي، ولا يزال ذلك الاحتلال متواصلاً إلى اليوم وإن بشكل آخر أكثر ليونة. وبنفس الطريقة، فإن حرب الولايات المتحدة الأميركية ضد اليابان لم تنتهِ عندما تمت هزيمة وتحييد خطورتها العسكرية بالكامل، فقد كان الهدف هو تركيع اليابان وإذلال شعبها وتجريعه الهزيمة المرَّة! ولم نصل إلى تلك المرحلة سوى حينما تم إلقاء ثلاث قنابل ذرية على الشعب الياباني في هيروشيما وناغازاكي، دون داعٍ أو حاجة لمثل هذه العملية وبدون أي أدنى تبرير عسكري يستلزم ذلك، وإنما لإخضاع اليابانيين وإجبارهم على الاستسلام غير المشروط، مع فرض شرط عدم إنشاء اليابانيين جيشًا وطنيًّا أبدًا وجعْل ذلك مادة مُلزِمة في الدستور الياباني (المادة الثامنة من دستور اليابان).

إن النظر إلى تاريخ أوروبا الثقافي من خلال فرضية نفي أي تأثير أو وحضور لعناصر إسلامية فيه سيكون أمرًا فيه ترويع كبير! فإذا نظرنا من هذه الزاوية فإن أوروبا المعاصِرة ما كان يمكن تصوُّر وجودها؛ لأن دخول الإسلام وتأثيراته هو ما حمل إلى أوروبا مفهوم التسامح وحقّق الانسجام المجتمعي الذي تصدَّى لما كانت عليه شعوب أوروبا من وحشية وتنافس لا رحمة فيه. لكن، ومع ذلك، فإن النظر

من مثل تلك الزاوية سيكون أكثر الطرق فعالية ونجاعة التي تسمح لنا بالتأكيد على قناعتنا بأن أوروبا من دون إسلام هي تمامًا مثل حديثنا عن أوروبا من دون إرثها الإنساني، وأوروبا من دون نهضة ومن دون وعي ومن دون تسامح ثقافي.

إن مثل هذه الرؤية تسمح لنا بفهم أن حقيقة أوروبا وصورتها الحقيقية لا يمكن تصوُّرها إلا من خلال تقبُّل الحقيقة، وهي أن أوروبا وُجدت وتشكَّلت على ما هي عليه اليوم بالإسلام و لم يغبْ عنها الإسلام أبدًا في مختلف مراحل تاريخها الحديث! فمنذ أربعة عشر قرنًا بالتمام والكمال، عاشت أوروبا في كل مناحي حياتها اليومية، بكل تفاصيلها الدقيقة والكلية، على وقع سماع أصوات أجراس الكنائس، وفي الوقت ذاته على سماع رفع الآذان من صوامع المساجد! وتراوَحَ حضور صوت الأجراس أو صوت الآذان في مختلف المناطق الأوروبية وفي مختلف الأزمنة بين القوة والضعف تبعًا للظروف التي مرَّت بها القارة وبلدانها، لكن من ألقى السمع اليوم فسيجد تواصل حضور صوت الأجراس وصوت الآذان في كل أجزاء أوروبا التي هي في الواقع قارة مشتركة يعيش على أراضيها أتباع أكبر ديانتين توحيديتين في العالم.

المبحث الثالث

حان الوقت لتسمع أوروبا
عن حقيقة ذاتها

يحدث أمر ما غريب في أوروبا؛ فجزء من أوروبا يبدو على خلاف واضح مع نفسه. جزء من أوروبا، ومنذ وقت طويل، لا يرغب في سماع الحقيقة حول ذاته. هذا الجزء يُخفي جذور وأصول تاريخه، ويسعى بكل الأمان إلى محو ذكريات تاريخه الحافل بتعدُّد الثقافات والديانات، وهو بذلك إنما ينفي حاضره متعدِّد الثقافات والديانات ويُصادر أيضًا، في الوقت ذاته، فرصه في مستقبل متعدِّد الثقافات والديانات! ذلك الجزء من أوروبا هو الأقوى من حيث التأثير السياسي، وهو الأعلى صوتًا والأكثر ظهورًا وثراءً أيضًا، إنه الجزء المسيحي في أوروبا. جزء أوروبا المسيحي منزعج من الجزء الإسلامي من القارة.

يجب علينا القول مباشرة بأن الجزء المسيحي والجزء الإسلامي يشيران إلى نماذج أيديولوجية ومعرفية سائدة في هذا الجزء من أوروبا. فأوروبا ليست منقسمة إقليميًّا إلى شطرين: مسيحي وإسلامي؛ إذ لا توجد أية دولة أوروبية تقوم حصريًّا على المسيحية ولا على سكان مسلمين حصريًّا. وبما أن التكوين السكاني لأوروبا هو من التنوُّع والاختلاط العِرقي والثقافي والديني بمكان، فإنه يمكن الحديث عن مبررات وجود "الجزء المسيحي في أوروبا" فقط في إطار سعي ذلك الجزء إلى محو وتبديل هويته الثقافية عبر إشاعة وبناء صورة ذهنية أسطورية تريد إظهار أوروبا باعتبارها مكوِّنًا أحادي الثقافة في جملته وأن أوروبا قارة مسيحية بشكل حصري!

تجد مثل هذه الصورة الأسطورية من يروِّج لها بشكل تدريجي ويريد لها أن تكون نموذجًا بديلاً يحلُّ محلَّ الحقيقة وينفي أي دور للإسلام في تشكيل

هوية أوروبا. وقد تجنَّدت لعملية الترويج لمشروع هذا النموذج البديل الكاذب كل القوى والإمكانات المتوفرة لدى ذلك الجزء المسيحي الأوروبي، وذلك انطلاقًا من خلية الأسرة مرورًا بالمدارس الابتدائية وكل المؤسسات الدينية بمختلف مستوياتها، وصولاً إلى الأحزاب السياسية والزعماء السياسيين والأدباء والكُتَّاب والفنانين بمختلف مستوياتهم من الكتَّاب المبتدئين إلى الحاصلين على جوائز نوبل. هذا المشروع، الذي ما زال العمل على الترويج له جاريًا حتى اليوم وبشكل مكثف أكثر من أي وقت مضى، لاقى نجاحًا وفعالية ليس فقط على مستوى القارة الأوروبية، بل على مستوى عالمي أيضًا، إلا أن وضوح كذب هذا المشروع النموذج القائل بحصرية مسيحية القارة الأوروبية؛ باعتبارها الحقيقة الوحيدة، لا يحتاج أي دليل على مجانبته للصواب وتصادمه مع الحقيقة الساطعة.

وبالرغم من أن العديد من التجارب أثبت أنه من السهل إيهام الناس إلى درجة قبولهم الوهم، ليس فقط على حساب ما يسمعونه ويشهدونه من وقائع وحقائق، بل أيضًا قبول ذلك الوهم المتعارض مع العقل والفهم السليم. وعلينا الاعتراف هنا بأن فاعلية الإيهام المُمارَس قد أدَّت فعليًا إلى قبول النموذج الكاذب الذي أشرنا إليه سابقًا؛ باعتباره الحقيقة الوحيدة، وذلك يبدو واضحًا من خلال اتساع رقعة التأثير وأعداد الضحايا الذين سقطوا في شَرَك هذا الوهم، بما يتجاوز بكثير أثر كل التزوير الذي طال التاريخ الأوروبي. ولا شك في أن التاريخ هو إمبراطورية التزوير وأنصاف الحقائق!

في الخرافة الشهيرة التي رواها هانس كريستين أندرسون (Hans Kristian Adersen) "ملابس الإمبراطور المُبهرة"، والتي يتنافس فيها الخدم حول من منهم سيكون الأقدر على تقديم أفضل وصف يليق بملابس الإمبراطور الجديدة، ومن سيُرصِّف أجمل الكلمات الواصفة لعباءته الحريرية الفاخرة، وما يعلوها من زركشة مُذهَّبة وكيف أنها خِيطت بخيوط فضية، وزخرفتها الذهبية... لكن نفس ذلك الإمبراطور لم يكن في الحقيقة عليه شيء من الملابس أصلاً، وكان يجلس عاريًا تمامًا أمام خَدَمه!

كانت كلمات الإطراء اللطيفة الواصفة لثياب الإمبراطور تتنزَّل على قلبه بردًا وسلامًا وتُشعره بسعادة غامرة، وكان غروره بنفسه عظيمًا، إلى درجة أن ذلك الإمبراطور العاري أصبح مقتنعًا بذلك الإيهام! وتواصلت فصول تلك المسرحية الوهمية حتى نهاية الخرافة، وإلى أن ظهر طفل صغير فاجأه مظهر الإمبراطور العاري فصرخ بصوت عال أسمع كل الحاضرين: "الإمبراطور عارٍ"؛ فأُسقط حينها في أيدي الجميع وسقطت كل فصول المسرحية الوهمية مثل فقاقيع الصابون، وحينها فقط ثاب الإمبراطور وخدمه إلى رشدهم وواجهوا الحقيقة الماثلة أمام ناظريهم.

حان الوقت لتسمع أوروبا عن حقيقة ذاتها! إنها الفرصة الأخيرة لوضع حدٍّ لهذا الكم الهائل من الهلوسة والأوهام حول أحادية الثقافة وحصرية الصفة المسيحية للقارة الأوروبية، ولابد من رفع الصوت عاليًا وبكل وضوح وقوَّة: "أوروبا قارَّة متعددة الثقافات، وهي إسلامية بنفس القدر الذي هي به مسيحية-يهودية!". لقد حان الوقت بالنسبة لذلك الجزء من أوروبا الذي يعاني من متلازمة "أوروبا قارة مسيحية خالصة"، أن يبدأ أخيرًا، وبشكل جاد، في تلقّي العلاج، ويثوب من جديد إلى رشده ويواجه الواقع والحقائق ويعترف بوجود عناصر إسلامية في هويته الذاتية؛ باعتبارها حقيقته التي لا سبيل إلى إنكارها.

المبحث الرابع

حول العناصر الإسلامية لهوية أوروبا: الردود، والدفوعات، والتوضيحات

نتحدث هنا عن العناصر الإسلامية، وليس عن دور الإسلام في الماضي؛ فالإسلام لم يضع فقط بعض الحجارة في بناء أوروبا، بل هو جزء عضوي ومكوِّن أساسي وأصلي في واقع أوروبا، إنه فاعل جوهري في تكوين الهوية الأوروبية. لم يشكِّل الإسلام الأجزاء الظاهرة في الثقافة الأوروبية وحسب، ولا يمكن توقيف دوره على التمظهرات المرئية لتلك الثقافة من قبيل تشكيله لقباب الأبنية أو لهندسة أشكال المنازل أو أنظمة تحصين المدن وإدخال أنظمة الزراعة المتطورة وصنع الآلات الحرفية ومعدات الخيل ومختلف أنواع الأسلحة الخفيفة منها والثقيلة، وليس دور الإسلام مقصورًا فقط على زخرفة السجاد بأشكال وأنماط هندسية، بل الإسلام أكثر من ذلك بكثير، فالإسلام حاضر وبقوة في تشكيل مفهوم ومضمون الهندسة المعمارية، فهو من رَسَمَ اللوحات الفنية ووضع لها أسسها العلمية، التطبيقية منها والنظرية، وكان هو اليد التي تُطعِّم الفاكهة وتزرع الأرض وتحصد ثمارها، ولم يكن الإسلام مجرد آلة موسيقية، بل هو الموسيقى في حدِّ ذاتها، وهو العقل المبتكر الذي صمَّم وصنع الآلة، وهو الإرادة المتحكِّمة في كل ذلك.

عندما نقول: إن الإسلام عنصر مكوِّن في هوية أوروبا؛ فإننا نقول ذلك في سياق فلسفي شامل، بمعنى أن حديثنا يتنزَّل في المعنى الذي تكون فيه العناصر المكوِّنة كاشفة بذاتها عن أنها شروط مسبقة لذلك التكوين الذي تكون معه هوية الشيء المُكوَّن متأتية منها بالأساس، وأنه من دون تلك الشروط المسبقة لا يمكن الحديث عن وجوده أصلاً، ولا يمكن له أن يكون إطلاقًا؛ فالهوية الأوروبية هي ما

هي عليه؛ لأن الإسلام عنصر فيها، بمعنى أنه من دون الإسلام كمُكوِّن أصلي في تلك الهوية، ما كان يمكن لهوية أوروبا أن تكون ممكنة بالشكل الذي هي عليه، وما كانت أوروبا لتكون أوروبا.

الجزء المسيحي من أوروبا، الذي أعْمَتْه العقيدة الأيديولوجية الوهمية المنسوجة من الأكاذيب والتزوير، يرى في المسيحية الديانة الرُّوحية الوحيدة الأصيلة في أوروبا، وينظرون إلى الإسلام على أنه جسم غريب، وبدعة قَدِمَت إلى أوروبا من آسيا لتبني لها، عن طريق الاحتيال والخداع، موطنًا في قلب أوروبا.

فالحقيقة المُعمَّى عليها والمُفجعة لجزء من أوروبا المسيحية إذن، هي أن العناصر الإسلامية مكوِّن عضوي ومُعطًى أساسي يحدِّد هوية أوروبا، وبذلك، فإن أوروبا تلك تجد نفسها اليوم في خلاف مع ذاتها. هذا الانقسام الداخلي في أوروبا وهذا الخلاف لا يزال متواصلاً بفعل رفض ذلك الجزء المسيحي من أوروبا التصالحَ مع حقيقة وجود عناصر إسلامية مكوِّنة للحمض النووي في التركيبة الجينية لهويتها.

تسبَّب هذا الرفض بتقبُّل الحقيقة حول هويتها الذاتية في بروز حاجة لدى ذلك الجزء من أوروبا لفعل كل ما بإمكانه لتمرير وهمِه؛ باعتباره السبيل الوحيد الذي يُشرعِنُ له تصوره حول ذاته، ومحاولة تمرير ذلك ليس فقط لدى الأوروبيين، بل أيضًا في عيون العالم بأسره. هذا الاحتكار الأيديولوجي، الذي يسعى جزء من أوروبا بكل الوسائل لاعتباره النموذج الوحيد لتفسير التاريخ المشترك لكامل أوروبا، يمثِّل الدافع المباشر الذي يفرض ذلك الدفاع الذاتي عن النفس. لكن، ومهما كان هذا المشروع الضخم مستلهَمًا من الأيديولوجيا، فإن هدفه الخفي يكمن في إطار برنامج يسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية محددة.

من ناحية، فإن هذا المشروع الاستراتيجي موجَّه تدريجيًّا إلى إكساب الهيمنة الاقتصادية والسياسية المطلقة، على حدٍّ سواء، لنموذج أيديولوجي معين، هو ذلك النموذج الذي يحقق مصالح الدوائر المالية والسياسية الأوروبية الأكثر سطوة في عصرنا هذا. من ناحية ثانية، فإن النفي الاستراتيجي المُمنهَج الرامي إلى نفي أي دور أو حضور للعناصر الإسلامية في هوية أوروبا والساعي إلى محاولة خلق أجواء

معادية للإسلام بالتركيز على ادِّعاء الخطر الذي يحمله الإسلام، تحرِّكه تكتيكات تهدف إلى توظيف المسيحية، أو بعبارات أدق، تهدف إلى سوء استغلال المسيحية وجعلها حليفًا قويًّا في تحقيق أهم الأهداف الاستراتيجية.

هناك أيضًا دور إضافي تلعبه السياسة التي تعمل على تفضيل ثقافة بعينها ودين بعينه على حساب عدم التسامح تجاه باقي الأديان، وبخاصة تجاه الدين الإسلامي؛ فواضعو تلك السياسة، بهذا الشكل، يرغبون في احتكار الوضعية التي تجعل من الثقافة المسيحية حَكَمًا أيديولوجيًّا ودينيًّا، ومن ثم يستغل واضعو تلك السياسة هذا الوضع ليستخدموه كحُجَّة بين يدي ادِّعاء أن ما يُسمَّى بـ "القيم الحضارية لأوروبا المسيحية" هي أفضل وأعلى كعبًا من "الطابع الإسلامي المعادي للحضارة وللديمقراطية".

إن ادِّعاء احتكار أهم القيم السياسية والاجتماعية التي بلغها العالم اليوم واعتبارها مخرجات حصرية لـ "الحضارة الغربية-الأوروبية المسيحية"، إنما يُقصد من ورائه، وبشكل مباشر، التَّعمية على حقيقة دور الإسلام ومساهمته في تأكيد نموذج التسامح العالمي الذي أرساه وجعله واقعًا قابلاً للتطبيق في عالمنا المعاصر، وبالأخص التَّعمية على دور الإسلام المفصلي في خلق وتنمية ثقافة التسامح على أرض أوروبا!

في كل هذا، يتم خلال عملية تقديم الحجج تلك تجاهل عمدي ولزوم الصمت المخادع عن الحقائق التاريخية البيِّنة التي يُستبدل بها تفسيرات مجافية تمامًا لحقيقة تاريخ أوروبا مبنيَّة على أسس برامج أيديولوجية. فعلى سبيل المثال، فإنه يتم تجاهل أن أوروبا المسيحية لم تكن أبدًا قائمة، كجبهة موحدة، على أساس فكرة التسامح خلال حروبها التي خاضتها ضد ما تُسميه عدم تسامح أوروبا المسلمة، وذلك أولاً، وقبل كل شيء؛ لأن مفهوم التسامح، باعتباره ممارسة اجتماعية وسياسية للدولة، لم يصل إلى أوروبا إلا مع قيام أولى الدول الإسلامية في أوروبا.

لم تكن حروب المسيحيين ضد الإسلام هي الوحيدة التي كانت مُستلهمة من التطرف الديني والتعصُّب الأعمى! بل إن حروب الدول المسيحية ضد بعضها

البعض أيضًا كانت تقوم على رفض مبدأ التسامح والعمل على فرض الهيمنة الأيديولوجية والثقافية؛ فأكبر عدد من الحروب حدث بين الدول الأوروبية المسيحية فيما بينها، وتاريخ أوروبا المسيحية حافل بالحروب التي كان دافعها الأساسي المُعلَن التعصُّب الديني -بين أتباع الديانة المسيحية تجاه بعضهم البعض-.

يتجلّى هذا الإقصاء وعدم التسامح ذاك في كل نقاط الاختلاف الديني داخل المسيحية، ويبدأ ذلك من تلك الخلافات الواقعة على خطوط التماس بين الكاثوليكية والبروتستانتية، كما بين الكاثوليكية والمسيحية الأرثوذكسية الشرقية، ويمتد وصولاً إلى الخلافات بين العدد الهائل من الطوائف والملل المسيحية المختلفة. وبالرغم من أن تلك الاختلافات كانت هامشية وغير ذات بال، فإن الأطراف المتصارعة اعتبرتها تبريرات كافية لإعلان الحروب فيما بينها! وقد كانت الحروب داخل الطائفة المسيحية ذاتها عديدة وكثيرة وامتدت لفترات أطول بكثير مقارنة بتاريخ الحروب الأوروبية التي واجه فيها المسيحيون المسلمين!

هكذا، أصبح ذلك الجزء من أوروبا ضحية العقيدة الأيديولوجية التي ابتدعها بنفسه وضحية التزوير الذي لفّها به وسقط في الوهم القائل بأن المسيحية هي المصدر الأوحد والأصيل في تاريخ أوروبا واعتبارها النتيجة الأصيلة لروحانيتها الخاصة!؟ أوروبا -بهذا التصوُّر- استبطنت هذا الوهم عميقًا داخلها، إلى درجة أنها بَنَتْ عليه كل وعيها بذاتها. ولكي تصل أوروبا إلى سلامها الداخلي، الذي هو مطلب ضروري آني وشرط مستقبل القارة بأكملها، فإنه على أوروبا مواجهة الحقيقة الكاملة وفي أسرع وقت، بدلاً من مواصلتها المضي على طريق ذلك الوهم الذي صنعته بنفسها ولنفسها واعتبرته حقيقتها الوحيدة التي لا تقبل التشكيك فيها، وهذا يعني أن عليها لفظَ الرواية الملفقة والمزورة القائلة بأن المسيحية هي مصدر تاريخ أوروبا الأوحد، ومن ثم التخلص النهائي وترك الرواية المغلوطة التي بنت عليها أسس هويتها الذاتية.

إذا كانت أوروبا راغبة في استعادة وعيها الكامل بذاتها وتوحيد نظرتها واستيعابها لكامل تاريخها وثقافتها وإمكاناتها المادية والرُّوحية، فإن عليها مواجهة الحقيقة التاريخية بكل موضوعية؛ لأنه فقط بهذا الشكل يكون بإمكانها قبول

الحقيقة بأن المسيحية لم تُولَد على أرض أوروبا و لم تنطلق رسالتها من أرض أوروبا، بل إن أصل مصدرها الأصيل نشأ في آسيا؛ أي: على أرض القارة التي اعتبرها المسيحيون لقرون طويلة، ظُلمًا وتحاملاً، عدوًّا لدودًا للمسيحية ورأوا فيها نموذجًا ثقافيًّا أدنى، وأعلنتها عدوَّها الذي يتعارض مع مثالياتها ومبادئها الرُّوحية والأخلاقية وأعلنتها عدوًّا يجب التخلص منه وإنهاء وجوده، فحاربته بكل شراسة. إن آسيا هي القارة التي استعمرتها أوروبا واستغلتها اقتصاديًّا وثقافيًّا رغم أنها القارة التي منحت أوروبا ثقافات الديانات اليهودية والمسيحية والإسلام، وجعلت من تلك الثقافات عناصر عضوية في واقع أوروبا وشكَّلت هويتها وحدَّدت بشكل نهائي مصيرها التاريخي.

المبحث الخامس

الاتحاد الأوروبي والفاتيكان وحدود أوروبا كقارّة ثقافية

عملية إلحاق عدد من دول وسط وشرق أوروبا بعضوية الاتحاد الأوروبي وجعْلها أعضاء متساوين مع باقي دول الاتحاد الأخرى، شهدت تنامي قرع أجراس الكراهية ضد الأجانب. ففي العام 2004 عندما التحقت عشر دول جديدة بعضوية الاتحاد الأوروبي، اعتبر الفاتيكان حينها أن من واجبه الاصطفاف في خانة الأحزاب والمنظمات السياسية اليمينية المتطرفة، وحذّر من خطر مثل هذا التوسع للاتحاد الأوروبي؛ معتبرًا ذلك خطوة من شأنها الإضرار بالحفاظ على هوية أوروبا المسيحية. وقد توجَّه بابا الفاتيكان حينها، إيفان بابلو الثاني/بولس الثاني (Pope John Paul II)، بمرسوم خاطب من خلاله أكبر المنابر السياسية المسيحية الأوروبية، وحذّر من التبعات الكارثية لما أسماه سياسة الاتحاد التوسعية غير المدروسة.

أمَّا جوزيف راتسينغر (Joseph Aloisius Ratzinger)، الذي كان حينها يشغل رتبة كاردينال قبل أن يتم اختياره لاحقًا بابا للفاتيكان ليخلف البابا المتوفّى إيفان بابلو الثاني (بولس الثاني)، فأكّد في وقت مبكر من العام 2004 في حوار أدلى به إلى صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية على أن "... أوروبا هي قارة ثقافية وليست قارة جغرافية... هي قارة ذات جذور مسيحية بشكل حصري". وكتفسير لهذا التأكيد، قال: إن الحروب التي دارت بين المسيحية والإسلام تؤكد بوضوح أن تركيا لا تنتمي إلى أوروبا وإنما إلى "قارة ثقافية أخرى"، وإنه من أجل ذلك فسيكون من الخطأ الجسيم اعتبارها دولة أوروبية، ومن ثم قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي[1].

---

(1) De Ravinel, Sophie, "Identifier la Turquie à l'Europe serait une Erreur", Le Figaro, 13 August 2004.

أمَّا البابا يوحنا بولس الثاني، وفي اتساق تام مع تصريحات الكاردينال راتسينغر في مضمونه، فقد وجَّه نداءً إلى أوروبا الكاثوليكية جاء فيه، من بين أمور أخرى: "إذا أردنا المحافظة على وحدة الشعوب الأوروبية، فإن ذلك لا يكون بالحفاظ على الوحدة السياسية والاقتصادية فحسب... فالتاريخ الذي شكَّل أوروبا بُني وتطوَّر على أساس الإنجيل. ويترتب على هذه الحقيقة، أنه رغم الأزمة الرُّوحية التي تطبع حياة القارة الأوروبية الحديثة، فإن هويتها لم تكن لتكون على ما هي عليه بدون الديانة المسيحية. يظل أن نقول: إن أوروبا لن تهجر جذور مسيحيتها، بل ستكتشفها من جديد، وستكون قادرة على مجابهة التحديات التي تفرضها الألفية الثالثة، من نشر قيم السلام، والحوار بين الأديان وبين الثقافات، وفي ذلك كله تكمن شروط بقائها. إن كل المؤمنين بالمسيح، سواء أكانوا في غرب أم في شرق أوروبا، مطالَبون بتقديم دعمهم لتحقيق هذا الهدف من خلال التعاون المنفتح والنزيه"[1].

على الرغم من أن الموقف الرسمي الذي يتحدث عن أن "أوروبا قارة ثقافية ذات جذور مسيحية صرفة" يبدو في تناقض تامٍّ مع الحقائق التي تؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، أن جذور هويتها متعدِّدة الديانات والثقافات، فإن أغلب التعليقات الواردة تعاملت مع ذلك التحذير الصادر عن بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثاني، وكأنه حقيقة نهائية. فهل ذلك الموقف البابوي صدر عن احترام لموقف الكاردينال راتسينغر، الذي أصبح هو نفسه لاحقًا بابا للفاتيكان، أم أن هذه الأسطورة الأيديولوجية المصطنعة حول "حصرية جذور القارة الأوروبية، كقارة ثقافية، في المسيحية" باتت متغلغلة في أعماق الرأي العام الأوروبي كما لدى المتخصصين في علم التاريخ؟ يبدو أنه من الصعب إصدار حكم قطعي على هذا.

ومع ذلك فإن قبول هذه الأسطورة، من دون الوقوف منها موقفًا نقديًّا، جعل كل التعليقات الواردة بشأنها تدور فقط حول السؤال التالي: "نظرًا لوجود أعداد كبيرة من المسلمين في أوروبا بلغت ما يقرب 23 مليون نسمة؛ يُضاف إليه التراجع الحادُّ في معدل الولادات لدى الشعوب المسيحية (غير المسلمة) في مقابل

(1) Caeli, Regina, 2 Maj 2004.

ازدياد معدل الولادات لدى مسلمي أوروبا، أفلا تكون أوروبا هكذا في مواجهة تحوُّل جذري ديني-ثقافي يمكن أن يؤدي إلى تغيير، وربما ضياع، هويتها؛ باعتبارها قارة ثقافية مسيحية حصريًّا؟".

إن الطريقة التي تم بها طرح هذا السؤال تُخفي خلفها عددًا من المراحل المثيرة: أولاً وقبل كل شيء، فإن الصياغة التالية "بلغت أعداد المسلمين في أوروبا ما يقرب من 23 مليون نسمة" تُخفي وراءها فخًّا، فهي تتحدث في الواقع عن تقديرات أعداد المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي فقط وليس في كامل أوروبا التي تضم 13 دولة أخرى يبلغ فيها عدد السكان المسلمين نسبًا مهمة! هذا الخطأ التقديري الذي يحصر أوروبا في دول الاتحاد الأوروبي فقط، يجعل من تلك الصياغة غير بريئة بالمرة؛ لأنها أولاً تخفض أعداد المسلمين الموجودين حاليًا في أوروبا إلى أقل من النصف بكثير[1].

أمَّا ثانيًا، فإن مفهوم أوروبا تم حصره فقط في دول الاتحاد الأوروبي، وحتى في هذا الحصر فقد تم قصر المفهوم ذاته على الدول الواقعة في غرب أوروبا دون غيرها. والهدف من هذا الحصر شديد الوضوح؛ فهذا الاستدلال المعروف تحت مصطلح "الخطأ المنطقي" (الجزء بدلاً من الكل)، يجري الترويج له باعتباره التعريف المحدَّد لأوروبا في مجملها، وهكذا، فإن كل وجود لسكان غير مسيحيين أو لعناصر غير مسيحية يُصنَّف على أنه غير مهم بما أنه غير أوروبي، ومن هذا يُستنتج أن:

أ- أوروبا قارة الثقافة المسيحية.

ب- كل العناصر الأخرى الموجودة في أوروبا تُصنَّف على أنها أجسام غريبة، وغير ذات أهمية لأوروبا، وبالتالي،

---

(1) لا توجد إحصاءات دقيقة عن أعداد المسلمين في كل الدول الأوروبية (دول الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في الاتحاد بالإضافة إلى تركيا وروسيا، اللتين هما أوروبيتان وآسيويتان في الوقت نفسه). وبحسب تقديرات رسمية فإن أعداد المسلمين في أوروبا تبلغ حوالي 53 مليون مسلم، أو ما يعادل 11%، يوجد منهم ما بين 22-23 مليونًا في بلدان الاتحاد الأوروبي، أمَّا أعداد المسلمين في كامل أوروبا، بما فيها الجزء الأوروبي من تركيا فيصل إلى حوالي 55 مليونًا.

ج- يجب فصلها نهائيًا عن أوروبا، أو، إذا تعذّر ذلك، تحجيم وجودهـــا إلى الحدِّ الأدنى وجعلها تحت السيطرة.

إذا كانت المرحلة السابقة مصبوغة تمامًا بعامل تأثير سيكولوجي يســعى إلى إخفاء العدد الحقيقي للمسلمين وإنكار توزعهم الموضوعي وحضورهم التــاريخي المتواصل داخل أوروبا، فإن للنقطة الثانية أهمية جوهريــة. بمعــنى أن أطروحــة الكاردينال راتسينغر، الذي أصبح فيما بعدُ البابا بنيدكت السادس عشر، وكذلك أطروحة البابا يوحنا بولس الثاني، يتم تبنيها على أنها حقيقة لا تقبــل التشــكيك فيها، وذلك دون بذل أي جهد في عرضها على النقد! فأوروبا التي يتم تعريفهــا على أنها "قارة الثقافة المسيحية" تمثّل موقفًا يحتاج إثباته، إلا أن عمليــة إثباتــه لا تستقيم؛ لأنه بكل بساطة يمتنع عن إمكانية الإثبات، وأن مجرد اختباره، ولو بشكل سطحي، سيثبت عدم استناده إلى أسس سليمة!

على أساس هذا الخطأ المنطقي القاضي بقبول ما يجب إثباته أولاً على اعتبار أنه ابتداءً حقيقة مُثبتة يسهل الانتقال إلى المرحلة الثالثة التي باتت المحرِّك الرئيســي لنشر الحملة الهستيرية المعادية للإسلام في أوروبا، وبشكل أكثر حــدَّة، خــلال العقدين الماضيين، والتي تهدف إلى تصوير المسلمين كخطر أكــبر يهــدِّد القــيم الأوروبية والهوية الثقافية، وذلك بالتزامن مع نشر الأطروحة المزعومة بأن أوروبــا "قارة مسيحية حصريًّا"!![1].

من المهم في هذه المرحلة من التحليل التأكيد على أن ما قيل عن أحادية الثقافة الأوروبية وحصرية طابعها المسيحي؛ باعتباره حقيقة ونفي التعدُّدية الثقافيــة عــن القارة، إنما هي عملية "اختطاف" تم تبنيها دون توجيه أي تساؤل نقدي؛ لأن تقييم

---

(1) أعلى الأصوات المنادية بهذا تُمثّلها بات يور (بنت النيل)، وهي يهودية من مواليد مصر، تحمل الجنسية البريطانية، وتُقيم في سويسرا. تلقى رؤاها المعادية للإسلام، على الــرغم من عدم تأسيسها على دراسات وإثباتات علمية قطعية، دعمًا غير محدود مــن دوائــر المتطرفين الفاشيين الجدد، ومن السياسيين المعادين للأجانب، بل وحتى من بعض المراكز الأكاديمية البحثية، خاصة بعد نشرها كتاب:

Ye'or, B. *The Euro-Arab Axis,* (NJ: Farleigh Dickinson University Press, Madison, 2005).

تلك "الحقيقة" علميًا سيواجه تحديات جدية وصعبة، وسينتهي إلى نزع مشـــروعية هذه الأطروحة بالكامل! يجب هنا أيضًا القول: إن تقدير واحترام سلطة الكاردينال والبابا، اللذين صدرت عنهما تلك الأطروحة، لم يكونا السبب الوحيد الذي جعلها تُقبل دون نقدها. الحقيقة أن لا الكاردينال راتسينغر ولا البابا يوحنا بـــولس الثـــاني كانا في الواقع صاحبـــي تلك الأطروحة أصلاً! إن أطروحة أوروبا كقارة ثقافيـــة مسيحية تحديدًا، كانت قد وُضعت بشكل واضح قبل ذلك بكثير على يد المـــؤرِّخ البلجيكي المعروف هنري بيرين (Henry pirenne) (1862-1935)[1].

على عكس ما ذهب إليه المؤرخ البريطاني الشهير، إداورد غيبون (Edward Gibbon)، عندما قدَّر أن سقوط الإمبراطورية الرومانية في العام 476 كان حينما غزت قبائل جرمانية الأصل مدينة روما، فإن "هنري بيرين" رأى أن الهدف مـــن وراء ذلك الغزو لم يكن تدمير روما، بل على العكس من ذلك، فإن غاية تلـــك القبائل الجرمانية كانت أن تُصبح هي نفسها رومانية[2]. وكدليل على مراجعتـــه للتاريخ الذي اقترحه غيبون لسقوط الإمبراطورية الرومانية، يُورِد بيرين في تفسيره أنه على إثر احتلال مدينة روما وإلى غاية القرن الثامن الميلادي، اســـتمر وجـــود حضارة سياسية وثقافية موحَّدة تحت اسم "رومانيا"، وذلك على ضفاف شـــاطئ حوض البحر الأبيض المتوسط الأوروبـــي والإفريقي على حدٍّ سواء، وأن انتـــهاء تلك الحضارة مرتبط مباشرة بقيام دولة إسلامية أوروبية على أراضي شبه الجزيرة الأيبيرية[3].

وبإشارته إلى أن قيام الدولة الإسلامية فاجأ تلك الحضارة المسيحية الـــتي لم تكن حينها جاهزة في مجملها للدفاع عن نفسها، فإن بيرين يرى أن احتلال شـــبه الجزيرة الأيبيرية من قبل محتلين ينتمون إلى ديانة أخرى أدَّى إلى خلق وعي بالهوية

---

(1) Pirenne, H. *Mohammed and Charlemagne*, trans. Bernard Miall, (George Allen & Unwin, London, 1939). Pirenne, H. *Medieval Cities: Their Origins and the Revival of Trade*, trans. Frank D. Halsey, (Princeton University Press, Princeton, 1925).

(2) Pirenne, H. *Mohammed and Charlemagne*, op, cit, p. 17.

(3) يعتقد بيرين أن الدولة الأندلسية تأسَّست في العام 710م.

المسيحية المشتركة للمواطنين الذين كانوا يعيشون في المناطق التي كانت تخضع فيما مضى لنفوذ الإمبراطورية الرومانية. وعلى الرغم من أن خلاصات بيرين هذه تتعارض مع الحقائق المثبتة والحُجج العلمية، فإنه قد تم تقبُّلها وتبنِّيها دون شروط داخل أوساط المؤرخين الذين باتوا مدافعين عن فكرة تقبُّل أسطورة الجذور المسيحية لأوروبا، خاصة في مرحلة تحوُّلها من القرون القديمة إلى مرحلة القرون الوسطى. لكن، ومع ذلك، فإن تقدير أن "... أطروحة بيرين حول تشكُّل أوروبا قد دمَّرت الفكرة التي كانت سائدة قبلها، مثلما دمَّر الإسلام القرون القديمة" يمكن اعتبارها في آن واحد دراماتيكية بقدر ما هي ممتنعة عن التدليل عليها واقعيًّا[1]. إن العنصر الذي لعب دورًا مؤثرًا ومباشرًا في الدعوة إلى أطروحة بيرين وقبول تفسيره الذي قدَّمه حول تشكيل الهوية الثقافية لأوروبا المعاصرة، لم يكن سوى ذلك التوجه الأيديولوجي وذلك الشعور المعادي للإسلام وليس بأية حال من الأحوال الحقائق والمعطيات التاريخية، ويؤكد هذا بوضوح قبول البابا بينيديكت السادس عشر (ومنذ أن كان اسمه الكاردينال راتسينغر)، دون تحفظ، المبادئ التفسيرية التي قدَّمها بيرين في معرض مناقشته لأعمال سيغمون فرويد (Sigmund Freud) المعروفة باسم "الحضارة وسخطها"[2]؛ فعنون بيرين أطروحته: "أوروبا وسخطها"[3].

---

(1) راجع في هذا الخصوص:

Davies, N. *Europe: A History*, (Harper Perennial, New York, 1996), p. 257.

(2) الترجمة الإنجليزية لكتاب سيغموند فرويد الذي كُتب عام 1929 بعنوان: *Civilization and Its Discontents* ثم نُشر عام 1930 في إصداره باللغة الألمانية بعنوان: *Das Unbehagen in der Kultur*

(3) انظر:

Benedict XVI, Pope, "Europe and Its Discontents", First Things, 159, January 2006,

http://www.firstthings.com/article/2006/01/europe-and-its-discontents

نفس هذا المقال نجده منشورًا في كتاب البابا بينيديكت السادس عشر:

Without Roots, The West, Relativism, Christianity, Islam, trans. Michael F. Moore (Basic Books, New York, 2006).

هذه الاستعدادات والمخططات لا تبدو مفاجأة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نظرية بيرين حول تشكُّل أوروبا؛ باعتبارها قارة ثقافية مسيحية، تأسَّست حصرًا على العلاقة بين السُّلطة السياسية، المُتركِّزة في أيدي أقوى حكام أوروبا في تلك الفترة، وبين البابا؛ باعتباره المرجعية الدينية الأعلى.

وفقًا لنظرية بيرين، فإن ضمان سلامة البابا لم يعد ممكنًا بعد أن بسطت الدولة الإسلامية سلطاتها على سوريا ومصر وكامل منطقة شمال إفريقيا وصولاً إلى ساحل المحيط الأطلنطي (المغرب)، وغير ذلك من الجزر الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط وكامل شبه الجزيرة الأيبيرية وشرق الإمبراطورية الرومانية ومركزها القسطنطينية. أمام هذا الوضع، طلب البابا ستيفان الثاني (Pope Stephen II) من ملك الفرنجة بيبين الأصغر (Pippin the Younger) القبول بلعب دور حامي روما. بعد ذلك بمدة وتحديدًا في العام 800م، تولّى وريث العرش وابن الملك بيبين، كارل الأكبر (Karl the great) الحُكم، وقد توجَّه البابا ليو الثالث (Leo III) نفسُهُ وأعلنه ملكًا على إمبراطورية روما. اعتبر هنري بيرين أن تلك النجاحات التي حقَّقها الإسلام بتوسعه الكبير على الأراضي الأوروبية، كانت بمثابة المعطيات التاريخية التي حدَّدت بشكل أساسي تكوُّن أوروبا كقارة مسيحية، وأن بعملية تتويج كارل الأكبر ملكًا، وإن كان ذلك بشكل رمزي، قد استُعيدت إمبراطورية روما، وتحديدًا كانت اللحظة الزمنية لإنشائها[1].

هذه الرواية الرومانسية حول إنشاء أوروبا المسيحية الخالصة على يد الملك كارل الكبير، الذي حماها بنجاح من خلال حملاته الثلاثة والخمسين من التأثيرات السياسية والاقتصادية غير المسيحية، أغوت عددًا كبيرًا من الكُتَّاب الذين استسلموا لهذه الرواية الشاعرية، بل وأضفوا عليها مسحة معادية للإسلام، وأداروا ظهورهم للواقع الذي كان قائمًا قبل الحادثة المذكورة بمئة عام كاملة، ثم خلال فترة كارل الكبير كلها وتواصَلَ إلى حدِّ هذا اليوم، ذلك الواقع الذي يُشير إلى أن الإسلام والمسيحية كانا على أرض أوروبا، وبشكل مستمر ومتواصل، في علاقة

(1) للاطلاع على تفاصيل غزوات الملك كارل الكبير في ضوء هذه السردية، راجع:
Fisher, H. A. L. *A History of Europe* Vol I, (Collins, London, 1970).

تبادل: تأثير وتأثر، ليس فقط في مستوى دوائر العلاقات الاجتماعية، بل أيضًا على مستوى مختلف المستويات. إن ذلك التفاعل بين الإسلام والمسيحية؛ باعتبارهما أكبر ديانتين وأكثر حضارتين حيويتين، هو ما شكّل هوية أوروبا الرُّوحية وطبَعَها بهذا الطابع إلى الأبد! في أتون هذه الحقائق انصهرت كل أشكال التصلُّب، وفي نفس ذلك الأتون تشكّلت سَبِيكة بديعة الصنع لن تتكرر في التاريخ، تدل نصاعتها على حقيقة الهوية الروحية والثقافية لأوروبا المعاصرة.

لا مجال هنا إذن للحديث عن أوروبا القاهرة للحصار المضروب حولها، وفقًا للرواية التي جعلت من كارل الكبير يهب لحمايتها بحملاته المزعومة التي لا تُقهر، والتي حققت انتصارات ضد الغزوات الإسلامية، فانتصر عليها فرسانه الشجعان وحاصروها، ولا حديث يمكن قبوله عن الأحزمة الشيطانية المزعومة المضروبة حول أوروبا المسيحية لتجعلها شديدة التحصين ضد الأعداء[1]. فكل هذا الكلام لا علاقة له بالحقائق التاريخية ولا يمكنه بأية حال تفسير واقع أوروبا الذي هي عليه اليوم. لا مكان لفرض العزلة، بل لابد من إحلال التواصل مكان ذلك، ولا مكان للتفرُّد بل للتبادل والتفاعل، لا لاحتكار الثقافة، بل لابد من تكثيف التبادل الثقافي بين المسيحية والإسلام على مختلف المستويات. ذلك ما تكشف عنه خلفيات كل الشرفات والنوافذ، وتُظهره كل حجارة من الأحجار التي تكسو سطوح كل منزل في أوروبا من لشبونة إلى إسطنبول، ومن باليرمو إلى موسكو! إن أوروبا تستحق توحيد صوت الأذان وأجراس الكنائس فوق جميع أراضيها، وكذلك إعادة بناء الوعي بتاريخ الدولة الأندلسية الإسلامية في أوروبا وما منحته الإمبراطورية العثمانية من أولوية لذلك التلاقح الثقافي والتسامح الديني!

لقد كانت حملات كارل الأكبر، الثلاثة والخمسين، أفضل دليل على وجود ذلك التفاعل المكثف والتواصل المستمر بين الثقافات والديانات على أرض أوروبا.

---

(1) كتب هربرت فيشر: "لم يكن الهدف من وراء الحروب التي خاضها كارل الكبير نشر العِبر والتبشير بروح اللاتين، بل كان لحماية المسيحيين من غير المسيحيين الذين أحاطوا بهم من كل جانب. وقد حقّق كارل الكبير في تلك الحروب انتصارًا معترَفًا به، وهكذا حصَّن وسط أوروبا وجعل الكاثوليكية الرومانية منيعة"، ج 1، ص 175-176.

لقد كان واقع أوروبا في تلك الحقبات مطبوعًا بكل تأكيد، بتأسيس أولى الدول الأوروبية الإسلامية التي فتحت فضاءات واسعة للتلاقح الثقافي والتعاون الإثني والديني كان هو الأنشط والأكثر تنوُّعًا في العالم بأسره. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يبدأ، تحديدًا في تلك الفترة وبتأثير من النماذج الأوروبية القائمة حينها، تشكيل الهوية الثقافية الأوروبية؛ باعتبارها نوعًا من الوحدة التاريخية الجامعة، فوق العادية، التي حكمت وطبعت وأثَّرت على تاريخ النموذج الثقافي لأوروبا بأسرها.

وهكذا، فإن نظرية هنري بيرين مقبولة في أساسها عندما يتعلق الأمر بالتأريخ للحظة إطلاق فكرة قيام أوروبا المسيحية، مع التذكير بأن "أوروبا المسيحية" تلك كانت تغطي جزءًا صغيرًا فقط من القارة الأوروبية. فقد كانت مساحة "أوروبا المسيحية" تلك، خلال معظم فترة حكم كارل الأكبر، تمتد فقط على أراضي فرنسا الحالية وجزء من غرب وجنوب غرب ألمانيا. إلا أن ذلك لم يكن له، بأية حال من الأحوال، تأثير أدَّى، أو كان يمكن أن يؤدي، إلى إحداث قطيعة في عملية التبادل الثقافي المكثف بين المسيحية والإسلام على أرض أوروبا، بما فيها داخل فضاء الدولة المُغلقة المزعومة التي بناها كارل الأكبر! (وهو ما أوضحناه في المثال الذي ضربناه من كتاب هربرت فيشر (Herbert Fisher) حول ما إذا كانت هناك أصلاً عمليات عسكرية، حتى إذا افترضنا صحة ما قيل عن الحملات العسكرية الثلاث والخمسين التي قادها كارل الأكبر). وتؤكد الوتيرة التي أُديرت بها المعارك، في حدِّ ذاتها، استمرار مثل ذلك التفاعل الثقافي؛ حيث تواصلت، بالتأكيد، وشائج التواصل والتعامل التي لم تشمل فقط الأسلحة ومختلف معدات الحرب وتقنياتها، بل أيضًا باقي المواد والمُنتجات بل وحتى ما أفرزته الحضارتان المسيحية والإسلامية من روحانيات.

يبدو واضحًا، مما تقدَّم، أن ما أريد له أن يُبرز على أنه تأسيس "لأوروبا المسيحية"، وذلك منذ البدء؛ أي: منذ عهد كارل الأكبر، لا يعدو كونه في جوهره عملية كلاسيكية تدمج بين المسيحية والإسلام. وبعبارات أكثر بساطة، فإن محاولة العزلة الثقافية الذاتية التي كان ينشدها مشروع خطة كارل الأكبر لم تكن ممكنة التحقق بأية حال من الأحوال، وإن كل محاولة للقول بأن ظهور

"أوروبا المسيحية"؛ باعتبارها قارة ثقافية إنما هو حصيلة مفترضة للحملات العسكرية المزعومة التي خاضها كارل الأكبر، لا يمكنها الصمود في وجه الحقائق المؤكدة وهي غير مؤسَّس لها علميًّا على الإطلاق.

بهذا المعنى، يبدو واضحًا أن مثل هذه الجهود الساعية إلى الترويج لذلك النقاء الأيديولوجي وتلك الفرادة الدينية؛ باعتبارهما مفاتيح فهم تشكيل الهوية الأوروبية المعاصرة، لا يمكن أن تستقيم ولا أن تُفسَّر في ضوء المعطيات والحقائق التاريخية. إن القول بأن العداوة وتعدُّد الصراعات المسلحة بين أوروبا المسيحية وأوروبا المسلمة؛ باعتبارهما حُجَّة رئيسية اعتمدت عليها النظرية القائلة باختلافهما الجذري الذي أدَّى إلى تأسيس ثقافة أوروبا المسيحية، قول يُحيلنا إلى قبول نظرية أن وجود الصراعات ينفي كل التأثيرات الأخرى، باستثناء تأثير الانفصال والتفرقة والتجزئة.

هذه النظرية التي تم العمل على نشرها بشكل واسع من خلال العلوم الاجتماعية للمدرسة الداروينية الجديدة، والتي قُبلت أيضًا بشكل واسع دون أدنى تحفظ عليها أو نقدها، وتم أيضًا التسليم بنظرية الصراع القائم بين أوروبا المسيحية وأوروبا المسلمة، وهكذا استُبعدت تلقائيًّا كل إمكانية لتشكُّل أوروبا عن طريق دمج عناصر هاتين الحضارتين!؟ إلا أن الداروينيين الجدد لا يُدركون أن ما أسموه بمبدأ "الصراع من أجل البقاء" الذي يزعمون أنه يحكم عالم الطبيعة، هو في حدِّ ذاته ليس سوى أهم مظهر من مظاهر الربط بين عملية الاندماج والتفاعل والتقارب والتوحد. وفي نهاية المطاف، ما هو إلا الرابط الذي يُنشئ ويُحافظ على تناغم كل مكوِّنات الوجود؛ باعتباره أهم وأقدم قانون يحكم الطبيعة.

إذا كان صحيحًا أن أهم مبدأ في الطبيعة هو ما عُبِّر عنه ببلاهة في المقولة التالية: "كبار الحيتان تأكل صغار الأسماك"؛ فإن ذلك يستتبع أن تكون المخلوقات الوحيدة التي تسبح، منذ زمن بعيد، في بحار ومحيطات العالم هي فقط الحيتان الضخمة، والتي ما كان لها أن تبقى على قيد الحياة لأنها، في هذه الفرضية البلهاء، لن تجد ما تأكله.

إن خلق التناغم والمحافظة عليه هو أهم قانون يؤثِّر في كل مسارات ومناحي الطبيعة، بما فيها ما قيل عن أكل كبار الحيتان لصغار الأسماك، وهو أحسن دليل

على أنه أفضل طريقة لتحديد البيئة الطبيعية، دون تدخل من الإنسان وترك الأمر إلى الطبيعة وحدها لإعادة تحديد بيئتها وتحديد كل أشكال الحياة فيها.

الدليل الواضح على فعالية هذا المبدأ هو أن كل المحميات الوطنية عبر العالم تعمل وِفْقَه وتستمر في الوجود! لم يحدث مطلقًا أن افترست الذئاب كل الأرانب الموجودة في الغابات، ولا افترست الأُسودُ الحُمُرَ الوحشية في البرية. بل بالعكس من ذلك، فإنه حيثما شُوهِد ارتفاع في أعداد الذئاب والأسود، فإنه ليس فقط تزداد وتتكاثر أعداد الحيوانات البرية التي تعتاش عليها، بل أيضًا نجد الحياة البرية في تلك المناطق هي الأكثر حيوية وصحة.

على مستوى المجتمعات، وكما تؤكده كل التحليلات العلمية الرصينة، فإن الصراعات المسلحة دائمًا ما تُبرز الجزء الأعلى من جبل الجليد فقط من مجموع مختلف التأثيرات الاجتماعية التي أفرزتها تلك الصراعات. فانتهاء معركة ما، لم يكن سوى مؤشر على بداية عملية مستمرة من النضج الاجتماعي، وما كان إلا بداية لمرحلة جديدة مختلفة من التفاعل بين الأطراف المتصارعة، والتي لم تكن مدمرة كسابقتها مع أنها كانت أكثر تعقيدًا بكثير، وأكثر كثافة، واستمرت لمدة أطول بكثير من كل المعارك السابقة التي خاضتها المسيحية والإسلام عبر التاريخ. فعندما تهدأ جلبة المعارك وتُغمد السيوف، تبدأ المفاوضات المشتركة حول إعادة البناء وتشييد نظام علاقات جديد؛ فقد تغير عالم المنهزم، لكن عالم المنتصر تغيَّر بدوره أيضًا! فعلى إثر معارك عديدة، فإن التغيير والتأثير الذي تعرض له الجانبان قد طال الجانب المنهزم بشكل أكثر وضوحًا، لكنه أيضًا كان له تأثير واضح في جانب المنتصر. وفي كل الأحوال، سواء أكان ذلك على مستوى أي صراع أم أية معركة أم حرب، ومع كل الأحداث التي وقعت في مختلف الساحات المتعددة، فإن تلك الصراعات والمعارك والحروب دامت مدة من الزمن أقل وأفرزت نتائج محدودة هي أقل تأثيرًا وأقصر مدة من سيل الأحداث التي نتجت عنها بشكل مباشر!

وفي إطار الواقع المجتمعي الأوروبي، فإن كل معركة وحرب بين المسيحيين والمسلمين الأوروبيين كانت تعني بداية مرحلة طويلة ومكثفة من حيث النضج

الاجتماعي والاندماج والتبادل والرفض والقبول بأفكار ومواقف الآخر، وتصحيح وتعديل التجارب التي كانت لدى الطرفين ورؤيتيهما المتباينتين للعالم. هذا يعني، أنه على إثر كل معركة، وبالأخص على إثر كل حرب، كانت تبدأ مرحلة شاملة من التبادل الثقافي بين المسيحية والإسلام هي أكثر سرعة وكثافة على مختلف المستويات وفي كل مناحي الحياة الاجتماعية بدءًا من القطع الأثرية بمختلف أشكالها ومصادرها، مرورًا بالأيديولوجيا والمعتقدات والإيمان والفهم، ووصولاً إلى الفنون الجميلة والعواطف الخفية والتأثيرات الآنية القوية!

الموجات التي أفرزتها حقب التبادل الثقافي والعلمي والفني والفكري والحضاري تلك، والتي قدمت من ساحات الصدام والصراع ومن مختلف المراكز الحضارية آنذاك، عرفت انتشارًا في دوائر التجمعات البشرية المركزة ونما مَدُّها في اتجاه موازٍ طال بشكل متزامن عوالم المسيحيين والمسلمين على حدٍّ سواء، ربطت بينها وأذابتها في صهريج هوية ثقافية جديدة، هي ما نسميه اليوم هوية أوروبا!

ولأن كل حديث مُطلق عن حدوث صراعات مسلحة بين أوروبا المسيحية وأوروبا المسلمة؛ باعتباره دليلاً على تشكُّل ما يُزعَم أنه "أوروبا المسيحية الخالصة"، ليس فقط بدون معنى منطقيًّا، بل هو أيضًا إنشاء أيديولوجي محض يتعارض مع المعطيات التاريخية ويفتقد إلى أدنى حُجَّة أو دليل يدعمه.

لذلك، فبالقدر الذي نتفق فيه مع الاستنتاج الرئيسي الذي ذهب إليه هنري بيرين من أن تشكُّل أوروبا المسيحية لأول مرة في التاريخ، قد تم في عهد كارل الأكبر، فإننا لا نقبل ما خلُص إليه من آثار مترتبة من تلك المقدمات، والتي استنتج منها أن هذه الفكرة -فكرة أوروبا المسيحية- قد تحققت أصلاً، لا في عهد كارل الأكبر، أو حتى في أي وقت آخر! بل على العكس من ذلك، فإن محاولة تأسيس "أوروبا المسيحية" من خلال فكرة تأسيس أوروبا الإسلامية بالتوازي؛ باعتبارها قوة مُعارضة، شكَّلت بالضرورة أوروبا تلك، والتي هي استثناء لأوروبا ومختلفة عنها!

السعي إلى إقامة أوروبا على هذه الشاكلة اليوم لا يعني حتى مجرد إحياء الماضي الرُّوحي؛ لأن أوروبا المسيحية الخالصة لم تقم أبدًا، ولا حتى في أية لحظة

من تاريخها! في الأصل، فإن المطالبة بـ "أوروبا المسيحية" لا تعدو أن تكون مطلبًا غير واقعي ومناداة بأمر لا يسنده أي دليل تاريخي؛ وهو بالتالي دعوة إلى مسح وحذف كل تاريخ أوروبا منذ القرن الثامن إلى اليوم، وهو أيضًا دعوة إلى تدمير كامل للهوية الأوروبية وهجر وتخلٍّ عن أثمن تجاربها الثقافية المفعمة بالقيم الروحية.

تكشف كل خطوة من خطوات التحليل التفصيلي عن تناقض وسطحية مثل تلك المطالب، وعن غياب أساسيات المعايير المنهجية فيها بالإضافة إلى ما تنم عنه من جهل تام (أو تجاهل مقصود) للمعطيات الأساسية المتعلقة بالإسلام والثقافة الإسلامية، وهو ما يكشف بشكل أكثر وضوحًا عن مجانبة للعلمية ويَبين عن توجُّه أيديولوجي. نحن هنا لا نتحدث عن منشورات أو بيانات أيديولوجية مجهولة المصدر، بل عن خصائص أكبر الممثّلين الأكاديميين من أتباع وأنصار النظرية التي تنظر إلى أوروبا باعتبارها "قارة مسيحية".

من جانبه، أقرَّ بيتر بيرغر، في عرضه الذي نفى فيه إمكانية وجود تأثير متبادل بين المسيحية والإسلام بداعي أنهما كانا في صراع متواصل، صراحةً بإمكانية حدوث ذلك التأثير المتبادل بقوله: إن الإسلام (باعتباره نموذجًا ثقافيًّا أدنى!) "... قد استبطن في مكوِّناته عناصر من الحضارتين اليونانية والرومانية"، ثم ليكون ذلك الإسلام نفسه قد تدنَّى إلى كونه نسخة مشوهة للحضارة اليونانية-الرومانية، ليُعلن في النهاية أن الإسلام "... يمثّل حضارة راديكالية جديدة تحوَّلت إلى أقوى منافس للمسيحية"[1]. وحتى يكون تحيزه الأيديولوجي وجهله (أو كلاهما معًا) أكثر وضوحًا، فإن بيرغر ينتهي إلى استنتاج لا يمكنه الدفاع عنه مطلقًا؛ لأنه مخالف للحقائق عندما يقول: "... إن كلاًّ من المسيحية والإسلام أعلنا عن حصرية ما يدَّعيانه من حقائق، وبذلك فقد أعلنا إدانتهما الرسمية لكل الروايات الدينية وعاقبتا بشدة كل مخالفة أو انحراف عن تعاليمهما القائمة داخل "عالميهما" وأخضعا لهما في نفس الوقت كل السكان الذين هم تحت سلطانيهما"[2].

---

(1) Berger, p. *The Sacred Canopy: Elements of a Sociological Theory of Religion,* (Anchor Books, New York, 1990), p. 45.

(2) Ibid, p. 46.

إن هذا الرأي- الموقف لا يستقيم، بل هو مخالف تمامًا لكل ما عُـرف عـن المُمارسات التاريخية للإسلام وللدولة الإسلامية! إن كاتبًا بحجم بيتر بيرغر لم يكن ليجهل أن الإسلام، ومنذ العام 622، قد نظَّم ورسم في وثيقة "دسـتور المدينـة" واجبات الدولة المسلمة والمسلمين تجاه اليهود والنصارى وأقرَّ لهم حقهم في حرية ممارسة عقيدتيهما داخل الدولة الإسلامية وداخل المجتمعات المسـلمة، وكنتيجـة قانونية مباشرة لمثل هذا الموقف، فإنه لم يتم تسجيل أية حالـة تـدخلت فيهـا السلطات الرسمية لمعاقبة أية سردية دينية للديانات التي كانت تتعايش على الأراضي الأوروبية الخاضعة لسلطان دولة الأندلس، بل على العكس من ذلك، وعلى امتداد 782 عامًا من عُمر الدولة الأندلسية، فإن اليهود والمسـيحيين لم يحـافظوا علـى ديانتيهما داخل "عالم" المجتمع الإسلامي فحسب، بل مارسـوا أيضًـا شـعائر ديانتيهما بكل حرية وكانت لهم مئات الكنائس والمعابد! ومثل هذا الواجب المُعلن صراحة والمُلزِم للدول الإسلامية، نجد مرجعيته في دستور المدينة الذي استُمِد مـن تعاليم القرآن الكريم، وهذا ما جعل الدولة العثمانيـة تلتـزم بـاحترام حقـوق المسيحيين واليهود في ممارسة تعاليم دينيهما داخل الفضاء العام بكل حرية، وهـو أيضًا ما جعل هذه الدولة تفتح أبوابها مُشرَعة لاستقبال اليهود المطرودين من كامل شبه الجزيرة الأيبيرية على إثر سقوط الدولة الإسلامية وإقامة الدولة الكاثوليكية.

نادرًا ما يستحضر أمثال بيرغر في ذاكرتهم أن هذا التسامح مـع الـديانات الأخرى (على عكس ما يُروَّج له من أسطورة أن المسلمين عاقبوا بقسـوة كـل مخالفة أو انحراف عن الإسلام)، كان من أبرز آثاره أن تكون إسـطنبول -الـتي أصبحت حينذاك عاصمة للدولة العثمانية- مقرًّا دائمًا لنشاط الكنيسـة العالميـة الأرثوذكسية، وذلك منذ العام 1453 وإلى حدٍّ يومنا هذا، دون أن يُزعج ذلـك السلطات المسلمة ولا عموم المسلمين!

نهتم هنا بمعالجة هذا الإغفال، المتعمَّد أو الصادر عن جهل لدى بيتر بيرغـر، ليس لأنه يمثل جزءًا من كمٍّ هائل من الكتابات، التي تصدُر عن دوافع أيديولوجية تنشر وتوزع تأكيدات بيرغر حول معاقبة السرديات الدينية؛ باعتبـاره سـلوكًا وخاصية تشترك فيها الدولتان المسيحية والإسلامية، بل لأن بيرغر يرتكز على هذه

"الحقيقة المادية غير الحقيقية" ليخلُص إلى تشكيل تصوُّر عن مصادر وديناميات وطبيعة العداء بين هاتين الديانتين التوحيديتين الكبيرتين.

وفقًا لهذا الكاتب، فإن مصداقية السرديات الدينية ترتبط عضويًّا بالوضع الاجتماعي المفروض، وهو وضع يعرِّفه بيرغر على أنه "حالة من الاحتكار المعرفي المفروض على الدِّين" تتم مُمارسته داخل الفضاء السيادي للدولة. وهكذا، وفقًا لبيرغر، تكون المسيحية والإسلام قد طبَّقا معاقبة السرديات الدينية، وهذا هو الخط الفاصل بين نموذجي هاتين الحضارتين، خط فاصل تحوَّل تدريجيًّا من وضع حدود عسكرية إلى فرض حدود معرفية.

على مستوى هذه النقطة، فإن احتمال إمكانية الجهل أو السهو في تفسير علاقة الإسلام وموقفه من الديانات الأخرى، الذي تركنا لبيرغر مساحة مفتوحة للتعبير عنه، يتوقَّف، كما تسقط أيضًا موضوعيته المزعومة، ويتحوَّل موقفه التحليلي من دائرة الخطاب العلمي إلى دائرة مفتوحة من تشويه الحقائق، حتى لا نقول: تزوير الحقائق! فبيرغر لم يكتفِ بمساواة المسيحية والإسلام على مستوى تطبيقهما لمعاقبة السرديات الدينية فحسب، بل إنه تحدث عما زعمه من عدم تسامح الإسلام وإنكاره للآخر المختلف، وقد حاول إخفاء استنتاجه الذي تقف خلفه دوافع أيديولوجية من خلال سَوْقه في معرض تحليله لاشتمال الإسلام على مفهومي دار الإسلام ودار الحرب.

استخدم بيرغر هنا خطوة منهجية غير مشروعة بتفسيره المفاهيم على هواه، وذلك دون أن يكون لتفسيره ذلك أية علاقة بالمعاني الأصيلة لهذين المفهومين كما هي مبيَّنة في الإسلام!؟ فبيرغر يغيِّر تفسير الحياد النسبي لهذين المفهومين، في بُعديْهما المكاني أو الإقليمي، بتفسير نضالي متطرف وغير صحيح بالمرة! إذ إنه وفقًا لبيرغر؛ فإن هذين المفهومين ينقسمان إلى دار الإسلام، وتعني الفضاء المكاني الذي يكون فيه الإسلام في وضع "يمكِّنه من فرض احتكاره للمعرفة"، على خلاف مفهوم دار الحرب الذي يعني الأراضي والأماكن التي يكون فيها "الإسلام في وضع لا يسمح له بعدُ بفرض احتكاره للمعرفة"!؟ وحتى لا يكون لدينا أي شك في موقف بيرغر المعادي للإسلام، فإنه يُضيف أن تلك الحدود بالنسبة لكل مسلم مؤمن، ما هي في الواقع، إلا مؤقتة؛ لأن الإسلام "يفرض على كل المسلمين العمل

على نشر الإسلام في كل بقاع العالم وتأكيد عُلويته، سواء أكان ذلك عن طريق الدعوة أم بواسطة الجهاد"؟![1]

ولنلخص فيما يلي أطروحة بيرغر: عالم الإسلام يوجد هناك؛ حيث تم فرض الإسلام بالقوة؛ باعتباره احتكارًا معرفيًّا مُلزمًا للجميع! أمَّا العالم الواقع خارج دائرة الإسلام فيوجد حيث إن ذلك الاحتكار لم يجد له فيه مكانًا بعدُ! وبما أن الإسلام يحرِّم تحريمًا قطعيًّا أن يُفرض أي دين على الناس بالقوة، وبالتالي فهو لا يُجبر أتباع الديانات الأخرى، لا بشروط ولا بدونها، على اعتناقه. وهكذا فإن قبولنا بقياس بيرغر المنطقي يعني أن العالم الإسلامي لم يكن له وجود في أي مكان على هذه الأرض أصلاً وأنه لن يكون له وجود في المستقبل أيضًا. قد تكون تلك رغبةً في نفس بيرغر، لكن الوقائع، بكل تأكيد، تثبت عكس نظريته الاجتماعية الخيالية تلك.

إن وجود العالم الإسلامي ثابت، وأهم ما يميزه هو عدم فرضه الاحتكار المعرفي في أي مكان. في المقابل، فإن الأماكن الأخرى من هذا العالم؛ حيث فُرض الاحتكار الديني فيها قسرًا، ليس لها علاقة بعالم الإسلام، لكنها، في الواقع دار حرب؛ أي: عالم لا وجود للإسلام فيه، عالم الغصْب وفرض الاحتكار الديني.

إن هذا القياس لم يأتِ عن طريق الصدفة، بل إن هدفه في الحقيقة ليس سوى محاولة مفضوحة لتزوير التاريخ وحقائقه الثابتة التي تتعلق بجوهر الإسلام ومبادئه الأساسية الداعية صراحة إلى التسامح المجتمعي، وما يؤكد فساد قياس بيرغر هو ما سيتضح أكثر مع ما سنراه لاحقًا في ثنايا نظريته المعادية صراحة للإسلام.

فبعد أن قبل بيرغر بالتزوير التاريخي المُدَّعى، راح يؤكد أن ممارسة الدول الإسلامية على أرض الواقع والتطبيق كانت قائمة على فرض الاحتكار المعرفي (الإسلام) داخل الفضاءات الجغرافية التي تبسط عليها سلطانها، ويرى بيرغر في ذلك التزوير حقيقة غير قابلة للجدل، ثم يستنتج أن الإسلام عمل بكل الوسائل على حمل أتباع الأقليات المعرفية (أتباع الديانات الأخرى، والمسيحيين على وجه الخصوص) عُنوة ودون تسامح على القبول بإلزامية صدقية الإسلام؛ باعتباره

---

(1) Berger, p. *The Sacred Canopy: Elements of a Sociological Theory of Religion*, op, cit, p. 46.

حاملاً للسردية الدينية المطلقة!؟ وهو في ذلك يعتبر أن هذا التأكيد مُثبَت، فقط، من خلال الصياغة التي قدَّمها أنصار هذا التزوير عبر تحليلهم للتقنيات الاجتماعية ووسائل الإكراه الإدارية التي وظَّفها الإسلام لصياغة سياسته الرسمية "غير المتسامحة في فرض الإسلام باعتباره السردية الدينية الملزمة والمطلقة".

ووفقًا للفرضية الأكثر قبولاً، فإن هذه الممارسة الإسلامية المزعومة، تحققت بواسطة النظام المعروف تحت اسم "الذِّمِّيون"، والذي تم تقييمه سلبيًّا، كنظام يفرضُ شروطًا مُذلَّة ومُهينة ودافعة على التمييز بين المسلمين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى، وفي مقدمتهم أتباع الديانة اليهودية، ولإضفاء مسحة من الموضوعية الموهومة، فإن أنصار هذا التفسير يُضيفون أن المسيحية، بدورها، مارست نوعًا من العلاقة الضبابية مع اليهود، وأن الكنيسة المسيحية، التي كانت تنتظر أن تتفتح بصيرة اليهود، سريعًا أو بعد حين، على نور الحقيقة ويتركوا دينهم، ومن أجل دواعٍ لاهوتية، سمحت لليهود بالعيش في ظروف متشددة بحيث تُمكِّنهم من بقائهم على قيد الحياة ولكن دون تمكينهم من الازدهار والتقدم. ومع تأخر تحقق تلك الانتظارات، فإن الكنيسة وجدت نفسها مجبرة من حين لآخر، على التشكيك في مصداقية الديانة اليهودية وتهديد سلامة أتباعها.

وقد كانت الكنيسة، بمساندة الدولة المسيحية، مُجبرة على حماية المسيحية، ليس فقط من اليهود بل أيضًا من غيرهم من الكفار والهراطقة، وذلك عن طريق "العزل في أحياء سكنية خاصة، وتنويع استراتيجيات الضغط عليهم، واضطهادهم، بل وحتى تنفيذ مذابح في صفوفهم" مثلما حدث في واقعة الإبادة الوحشية التي تعرض لها "الكاتار" (وهم سكان منطقة البلقان، وفي مقدمتهم سكان البوسنة، المعروفون باسم "البوغوميل")، بالإضافة إلى إقامة محاكم التفتيش!؟

أمَّا المثير للاهتمام فهو، ليس فقط عدم التعليق على عمليات الطرد الجماعي لجميع المسلمين واليهود من أراضي شبه الجزيرة الأيبيرية (إسبانيا والبرتغال وبعض الجزر الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط) التي بدأت في العام 1492م، بل واتباع سياسة الإغفال التام والسكوت المطبق على إثارة تلك الجرائم المتعلقة بأكبر عملية طرد جماعي على خلفية دوافع دينية وثقافية، تحوَّلت خلال القرن الموالي (السادس

عشر) إلى كراهية دينية مُعلنة ومحاولات تنصير قسري لكل من بقي من الرعايا المسلمين واليهود الذين أُطلق عليهم تسمية "الموريسكوسي" "المارانوسي". هذا السكوت، عن تلك الجرائم الفظيعة، مفهوم بوضوح، بل وحتى مبرَّرا!؟ ذلك لأنه سيكون من الصعب بيان كيف أن ثقافة الكراهية الدينية والعِرقية والإثنية ضد المسلمين واليهود؛ باعتبارهم كفارًا وهراطقة (الزنادقة)، بلغت تلك الدرجة من الذروة، حتى إنه في العام 1612، كانت الكنيسة الكاثوليكية "مُجبرة" على تقديم الدعم اللوجستي من أجل ارتكاب إبادة جماعية كلاسيكية، وذلك بطرد وقتل جميع اليهود (مارانوسا) والمسلمين (موريسكوسا)، الذين كانوا يقيمون على الأراضي الإسبانية والبرتغالية، عن بكرة أبيهم!؟ إن انتهاج الصمت أمام ممارسات الإبادة الجماعية، التي ارتكبتها المسيحية ضد أتباع الديانات الأخرى من الصعب جدًّا محوه أو إخفاؤه بشكل كامل، وبخاصة ذلك الصمت المُمارَس تجاه اليهود، ذلك لأن عملية الإبادة "الهولوكوست" مورست في حق اليهود خلال النصف الأول من القرن العشرين (1938–1945) على أرض أوروبا المسيحية وعلى أيدي مسيحيين في دولة مسيحية هي ألمانيا. لكن، وبالرغم من ذلك، فإننا نجد أن هناك محاولات للتقليل من خطورة صمت المسيحية؛ باعتبارها الباعث والمحرض، وصَمْت ألمانيا المسيحية باعتبارها المنفِّذ، بل وصمت الكُتَّاب اليهود أنفسهم حول الهولوكوست (أكبر جريمة دينية تُرتكَب على الأرض الأوروبية). ويُرجع المسيحيون، وبعض اليهود أيضًا، الأسباب الكامنة وراء تلك الجريمة (الهولوكوست) إلى طبيعة الضعف البشري عمومًا وتحميل تلك الجريمة إلى ضرورات اقتضاها تفاعل قوى تاريخية غير محددة. لا شك أن هذا التوجه يفسِّر ما حدث، لكنه لا يبرِّره مطلقًا[1]! فإلى جانب الصمت المُمنهج،

---

(1) على سبيل المثال، وفي سياق السردية المعادية للإسلام المسيطرة، فإن محرقة الهولوكوست "تفسَّر" في بعض الأحيان من خلال التأكيد على أنه "ليس بالإمكان، بالنسبة لغالبية الناس، محو الاختلافات الطبيعية والتاريخية من أجل القبول بالمساواة التي تقترحها الاتفاقيات. في القرن العشرين أُثبت أن الإبادة الجماعية كانت وسيلة أكثر فاعلية في تحقيق المساواة بين البشر أكثر من المعاهدات". راجع:
Hazony, Y. *The Jewish State: The Struggle for Israel's Soul,* (Basic Books, New York, 2001).

وإخفاء والتقليل من الاعتداءات المنفَّذة باسم الدِّين والإبادات الجماعية والهولوكوست التي نُفِّذت على مرِّ التاريخ بدعم أو بتحريض مباشريْن من المسيحية، فإننا نرى بوضوح أيضًا صمتًا آخر مطلقًا حول الجرائم الجماعية وعمليات إبادة واسعة تم تنفيذها ضد مسلمي أوروبا في القرن العشرين على أرض شبه جزيرة البلقان، وبالخصوص منها تلك الاعتداءات على جمهورية البوسنة والهرسك في الفترة ما بين 1992-1995.

ينطلق أغلب الدراسات المعاصرة في تقييمها وتصويرها للإسلام من افتراءات محمَّلة بشحنات أيديولوجية وذلك بهدف إظهار الإسلام كدين غير أوروبي، والترويج للمسيحية على أنها الديانة الأوروبية الأصيلة. وفي سعيها نحو ذلك، فإن تلك الدراسات، وهي تعالج جوانب مختلفة من العناصر الإسلامية في الهوية الأوروبية[1]، تعمل باستمرار على تقديم الدين الإسلامي ووجود المسلمين على الأرض الأوروبية، كتهديد مباشر لقيم أوروبا، ولأوروبا ذاتها على اعتبار أنها قارة رُوحية. ومع ذلك، وفي الوقت ذاته، فإن تلك الدراسات تشير إلى أن الإسلام والمسلمين لا يفكرون بالاكتفاء بتواجدهم على الأراضي الأوروبية فقط، بل إن هدفهم النهائي هو أسلمة كامل القارة الأوروبية، وفرض الإسلام بالقوة، ليكون السردية الدينية والمُمارَسة المعرفية الوحيدة والحصرية في أوروبا.

وعلى الرغم من أنه قد يكون لليهود "أحقية" أكثر في تغذية تلك المطامح، بما أن القانون اليهودي يقول، وفقًا لمبدأ رهباني لديهم: "قانون الأرض واجب التطبيق" (dina de malkhuta dina) فإن المسيح عيسى، عليه السلام، يُعتبر، في الأصل، أقرب إلى اليهود منه إلى المسيحيين. إن إنكار التقليد اليهودي الطويل من التطرف، وخاصة منها الأنشطة الصهيونية على المستوى الدولي، يؤكد على أن اليهود الذين يعتبرون المسيح عيسى "واحدًا منهم"؛ أي: أحد أفراد العائلة

(1) يبدو هذا الأمر طبيعيًّا هنا؛ لأن هدف تلك الدراسات الرئيسي هو إنكار شرعية وجود الإسلام والمسلمين على إقليم أوروبا، وهي بالتالي تنفي وجود العناصر الإسلامية في تشكيل هوية أوروبا، كما أنها تعتمد منهجية تفصل بين أوروبا والإسلام ولا ترى بينهما أية علاقة جامعة، بل وتعتبرهما مفهومين منفصلين ومتمايزين أحدهما عن الآخر.

اليهودية، فإنهم لم يمثّلوا أبدًا خطرًا حقيقيًّا على أوروبا؛ لأنه لم يكن لديهم الدافع لذلك ولا القدرة على تحويل القارة الأوروبية إلى قارة يهودية. إذن، فالخطر الحقيقي والأوحد على أوروبا هم المسلمون؛ لأن لديهم الدافع والقدرة على محاولة فعل ذلك بشكل جدي، وأن كل طاقاتهم كانت موجهة دائمًا نحو ذلك الهدف!

يبدو واضحًا، تحت تأثير العمى الأيديولوجي، في هذا المثال كما في أغلب الحالات الأخرى، التّعمية على حقيقة أن المسيح عيسى عليه السلام يحظى بمكانة عالية في الإسلام من بين رسل الله، كما أن القرآن الكريم يذكر أن إبراهيم، عليه السلام، بمختلف الأسماء المطلقة عليه: أبراهام وأفرآم (Abraham, Avraam) هو عبد الله ورسوله ويُعتبر أب اليهود (من أبناء إسحاق) والمسلمين (من أبناء إسماعيل)!

لكن في المقابل، فإن كل ما يمكنه تلطيف نزعة الكراهية تجاه المسلمين وكل ما من شأنه أن يقلّل من الاختلافات بين الديانات اليهودية-المسيحية والإسلام ويدعو إلى دراستها، ينتهي مباشرة إلى غير صالح هذه المحاولات المستميتة في تقديم الإسلام والمسلمين في صورة العدو الأكبر لأوروبا، ولروحانية أوروبا وقيم أوروبا!

مثل هذه المحاولات المستميتة وجدت لها تمظهراتها التقليدية المعادية للإسلام والمخوِّفة منه في كتابات المؤلّفة المثيرة للجدل، التي توقّع مؤلفاتها تحت الاسم المستعار بات يَور (Bat ye'or)، والتي أسهمت بشكل كبير في ظهور ما أسميناه بـ "تاريخ العار". ونظرًا لأن محاولات بات يَور المتعلقة بنفي وجود عناصر إسلامية مختلفة ومتنوعة أغنت وأسهمت في تشكيل المبادئ الأساسية التي بُنيت عليها هوية أوروبا المعاصرة الثقافية والرُّوحية قد أصبحت اليوم أقوى الورقات في أيدي الباحثين الهواة والمُقامرين المُودجين، فإننا سنعمل في الصفحات القادمة على إيلاء اهتمام خاص لتفكيك تلك الأيديولوجيا الجاهلة التي نسميها هنا "الآلة الجهنمية".

المبحث السادس

الخوف من المسلمين،
خوف من الكمية أم من النوعية؟

قبل البدء في تحليل مفصَّل للبناء الفكري المزعوم (المنافي للعلمية) للمؤلِّفة بات يَور، فإنه من المطلوب الإشارة إلى بعض التزوير وأنصاف الحقائق الأخرى التي تم توظيفها في كتابات المؤلِّفة لجعلها تبدو أكثر تماسكًا وإقناعًا للشخص الأوروبي العادي من غير المطَّلعين المعرَّضين بشكل منهجي للدعاية المعادية للإسلام. على رأس قائمة الأساليب الأكثر نجاعة وتأثيرًا في استدعاء مشاعر الخوف غير المنطقية لدى الناس، نجد طريقة التخويف، وهي أسلوب مجرَّب؛ فالإشكال الذي يعاني منه جزء من أوروبا في عدم تقبُّل حقيقة وجود عناصر إسلامية في هويته، والذي يُفسَّر على أنه عداء للإسلام وللمسلمين، يمثِّل أرضية نفسية مناسبة جدًّا لتطبيق أسلوب التخويف! وتأثير الخوف غير العقلاني يتأتَّى من ترديد القصص والأحاديث الموجَّهة للأعداد الكبيرة من ممثلي تلك المجموعات التي اختيرت لتُستهدف بحملات التخويف المنظمة![1]، ولم يتغير هذا الوضع كثيرًا في عصرنا الحاضر.

أولى وأقوى تلك الأوراق الموظَّفة للتخويف هي التركيز على تخويف الأوروبيين غير المسلمين من الأعداد الضخمة المزعومة للمسلمين غير الأوروبيين. وبالنظر إلى أن أعداد المسلمين في أوروبا تُقدَّر بحوالي 6% من مجموع سكان

(1) يستعمل أنصار هذه النظرية طرقًا ملتوية لتوظيف المغالاة في التحذير من ازدياد أعداد المسلمين في القارة الأوروبية؛ من أجل تخويف مواطنيهم من هذا "الخطر" الداهم، وكل ذلك ما هو سوى محاولة للتعمية على هزيمتهم أمام الحقائق وتحويلها إلى انتصار مكذوب.

القارة، فإن السؤال الذي يُطرح، هو: ممن أو مِمَّا يخشى أولئك الأوروبيون الذين يخافون من المسلمين؟ فإذا كان خوفهم من أعداد المسلمين، فيجب تذكيرهم بـأن هذا الخوف في غير محله وغير مبرر؛ لأن أعداد غير المسلمين تفوق عدد المسلمين بخمسة عشرة ضعفًا! وفي سياق هذا المنطق، فإنه من المنطقي أكثر أن "يخاف المسلمون من الأعداد الضخمة لغير المسلمين"! أمَّا إذا بقي ذلك الخوف يسكنهم رغم علمهم بأن مقابل كل مسلم هناك 15 غير مسلم، أفلا يكون خوفهم حينئذٍ بسبب إحساسهم بالدونية!؟ أي الخوف المرضي من النوعية التي يمثّلها المسلمون، ولا يستطيع معها فارق الأعداد الهائل إعطاء غير المسلمين الإحساس بالأمان!؟ هكذا تم الإعلان عن أطروحات أيديولوجية مزوَّرة حول أصالة الطابع المسيحي لأوروبا، وفي ذات الوقت إعلان أن الإسلام في طبيعته معادٍ لأوروبا، واعتبار ذلك حقيقة لا غبار عليها. وبناء على هذا عملت وسائل إعلام عديدة، بالإضافة إلى عدد غير قليل من الدراسات الأكاديمية على ترويج تلك الأطروحات، دون أساس علمي؛ باعتبارها دراسات مؤكدة علميًّا، وركّزت تلك الوسائل الإعلامية والمؤسسات الأكاديمية على نشر سلسلة من النصوص الداعية إلى التحذير من خطر تنامي أعداد المسلمين على أوروبا، وما ينجرُّ عنه من تداعيات وآثار سلبية إذا بقي المسلمون هناك، حيث يجب ألا يكونوا! فلْنَرَ ما هو الأساس "المنطقي" لتلك النصوص من خلال العرض التالي:

طالما كانت الحدود بين المسيحية والإسلام واضحة ومحددة، فإن هاتين الديانتين تمكّنتا بنجاح من حماية مؤسساتهما الدينية وشرعنة سرديتهما الخاصتين بيقين معرفي نسبي إلا أن أُسس هذه الوضعية تغيَّرت بشكل ملحوظ اليوم؛ إذ لم يَعُد اليوم باستطاعتنا الحديث عن أوروبا والإسلام، بل نتحدث عن حضور إسلامي قوي في أوروبا[1]. وحتى يكون الأمر أكثر سوءًا بالنسبة لـ "أوروبا المسيحية"، فإن عددًا من الإحصاءات صدر بتوقع تحوُّل أوروبا إلى "قارة

(1) انظر:
Kelsay, J. *Islam and War: The Gulf War and Beyond,* (John Knox Press, Louisville, 1993), p. 118.

للمسلمين" قبل نهاية القرن الحادي والعشرين![1] وفي هذه المرحلة من الإحصاءات الخيالية، يلفت نظرنا محاولة دسِّ كذبتيْن باديتين للعيان:

1- التأكيد على أن أوروبا، في حقيقتها، قارة مسيحية، وأن الإسلام يمثِّل تقاليد في جوهرها معادية للمسيحية.

2- تكرار الحديث المبتذل عن أن أوروبا كانت فيما مضى من تاريخها مقسمة إلى مناطق مُغلقة وفضاءات ثقافية معزولة وحصرية للثقافة المسيحية؛ من أجل صدِّ تهديد الإسلام المعادي لأوروبا!

النقطة المثيرة هنا، والتي على أساسها يتم التأكيد على أن أوروبا كانت طيلة الحقب الماضية وحتى العصور الحديثة، شيئًا مُتمايزًا عن الإسلام، بمعنى أن الإسلام كان خارج القارة الأوروبية؛ ولذلك فإنه من المنطقي الحديث عن "الإسلام وأوروبا". وأنه -أيضًا- منذ وقت غير بعيد دخل الإسلام إلى أوروبا؛ ولذلك بات اليوم على الأوروبيين مواجهة حقيقة صادمة مفادها أن "الإسلام موجود في أوروبا".

تبدو هذه النقطة، في ضوء الحقائق التاريخية، أكثر من ساذجة ومثيرة للسخرية! فهل هؤلاء الأوروبيون يعتقدون حقًّا في إمكانية إخفاء حقيقة أنه لم يكن هناك وجود لوضع يمكن أن نتحدث فيه عن أوروبا متمايزة عن الإسلام أبدًا، اللهُمَّ باستثناء العقود الأولى التي تلت مرحلة نزول القرآن الكريم؟ فالإسلام موجود في أوروبا، وهي موطنه دون انقطاع، منذ 1300 عام! أي أن وجوده فيها يزيد بألف عام عن دخول المسيحية إلى أكبر أجزاء شمال ووسط وجنوب أميركا، وهو سابق بألف عام -أيضًا- على وصول المسيحية إلى كلٍّ من أستراليا أو زيلاندا الجديدة (نيوزيلاندا)، والإسلام بلغ أوسع رقعة من القارة الأوروبية 300 عام قبل المسيحية، وذلك على سبيل المثال في إسكندنافيا وروسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا...! لكن، وبالرغم من ذلك، فلا يخطر ببال أحد القول بأن المسيحية

---

(1) انظر:

Schwanitz, Wolfgang, "Europa wird am Ende des Jahrhunderts Islamisch Sein," Die Welt, 28 July 2004.
http://www.welt.de/data/2004/07/28/310913.html

"جسم غريب" في أميركا أو كندا أو المكسيك أو البرازيل أو أستراليا... ولا ينزعج أي أحد من الحديث موضوعيًّا عن "المسيحية في أميركا" و"المسيحية في كندا" و"المسيحية في البرازيل أو "المسيحية في أستراليا"؟! فإذا لم يكن الأمر يتعلق بجهل مفضوح للحقائق، فإنه علينا أن نتساءل إذن: من أين استمد أولئك تصور أن الإسلام، وهو كدين وثقافة ودولة قائم في أوروبا منذ 1300 عام، ليس أوروبيًّا ولا ينتمي إلى أوروبا، في حين تُعتبر المسيحية، التي لم يتجاوز عمر وجودها في أميركا وأستراليا ونيوزيلاندا 300 عام، ديانة تلك البلدان الأصيلة، بل واعتبارها الديانة والثقافة الأصيلة الوحيدة في تلك البقاع؟!

أمَّا فيما يتعلق بتوقعات التغيير الديمغرافي الواردة أعلاه، والتي بُنيت على أساسها تنبؤات قلقة حول حركة السكان المسلمين في أوروبا، فإنَّ التحليل الموضوعي للحركة الديمغرافية في أوروبا يُظهر، بما لا يدع مجالاً للشك، بُعْدَ تلك التوقعات عن التحليل العلمي الجاد. والملاحظة الأبرز هنا هي تقسيم تلك التوقعات إلى كتلتين: الأولى هي ما كنا أشرنا إليها سابقًا، وقلنا: إنها مستقاة أساسًا من الأيديولوجيا المعادية للإسلام. أمَّا الثانية، فهي تلك المبنيَّة على نتائج الإحصاءات الديمغرافية الملموسة والموضوعية. وإلى جانب بعض المؤلفين، المنتمين إلى الكتلة الأولى من الذين أشرنا إليهم سابقًا، فإن بعض المؤلِّفين الآخرين، مِثْل دون ملفين، يتوقعون أن عدد السكان المسلمين في أوروبا، باستثناء روسيا، سيبلغ الضعف عام 2020، وهم يعتمدون في تنبؤاتهم تلك على معطى ديمغرافي غير مبرر علميًّا، وهو أن الهجرة كانت سببًا مباشرًا في ارتفاع عدد سكان أوروبا عام 2005 بنسبة بلغت 85%[1].

وتحذِّر بعض التوقعات الأخرى من أن أعداد المسلمين ستتضاعف عام 2015، وذلك في الوقت الذي ستتراجع فيه معدلات نمو السكان غير المسلمين في

---

(1) Schwanitz, Wolfgang, "Europa wird am Ende des Jahrhunderts Islamisch Sein," Die Welt, 28 July 2004.

يشير الكاتب في مؤلَّفه إلى أعمال برنارد لويس. وقد انتقدت مجلة الإيكونوميست وفنَّدت أطروحات شفانيتس ولويس في مقال عنونته بـ "خرافات من يورابيا":

"Tales from Eurabia", The Economist, 26-30 June 2006, p. 11

إلا أن الكاتبين بقيا يصرَّان على أن سرديتيهما أصليتان وتنقلان الحقيقة المطلقة.

أوروبا بنسب تتراوح ما بين 2-3%[1]. أمَّا الكاتبة إيستر بان، المعروفة بتوقعاتها المتشائمة، فتقول: إن عدد المسلمين في بلدان أوروبا سيبلغ 100 مليون بحلول العام 2050، وهو ما يعني أن واحدًا من كل ستة أشخاص في أوروبا سيكون مسلمًا[2]. أمَّا البروفيسور فيليب دجنكسينس، من جامعة بان ستايت، فيتوقع أن تبلغ نسبة المسلمين في أوروبا عام 2100 ما يعادل 25% من مجموع سكان القارة، مع بعض التحفظ الذي أبداه بسبب ارتفاع نسبة الولادات لدى المهاجرين المسيحيين إلى أوروبا[3].

الحقيقة البادية للعيان هنا، هي أن كل تلك التوقعات حول التغيرات الديمغرافية وحركة سكان القارة الأوروبية المبنيَّة على توزيعهم بين مسلمين ومسيحيين، تتحدث عن نسب مئوية متباينة بشكل واضح.

نلاحظ أنه في بعض مناطق أوروبا ذات الأغلبية المسيحية؛ حيث توجد نسبة مهمَّة من السكان المسلمين، هناك خوف بسبب عُقم الثقافة المسيحية والإحساس بالدونية تجاه حيوية وحركية المسلمين، وقد تحوَّل ذلك الخوف إلى نوع من الهاجس من ارتفاع نسبة الولادات لدى المسلمين، وأصبح هذا الأخير يُقدَّم على أنه خطر رئيسي قد يؤدي إلى تغيير الخارطة الديمغرافية في أوروبا بالكامل، ويقود -وفقًا لهذا- إلى تحول المسلمين إلى معطى ديمغرافي طاغٍ.

وفي هذا الصدد، فإن لا عقلانية القلق وجدت متنفسًا لها في ظهور تقديرات غير واقعية بالكامل، تتحدث عن نمو حقيقي وممكن للنوع البشري! وهكذا فليس

---

(1) راجع:

Melvin, Don, "Europe Works to assimilate Muslims", **Atlanata Journal Constitution**, 17 December 2004.

"Tolerance and and Fear Collide in the Netherland", UNHCR, **Refugees Magazine**, Issue 135.

(2) انظر:

Jenkins, Phillip, "Demographics, Religion, and the Future of Europe", Orbis: **A Journal of World Affairs**, Vol 50, No 3, Summer 2006.

(3) انظر:

Pan, Esther, "Europe: Integrating Islam", **Council on Foreign Relations**, 13 July 2005.

من باب الصدفة أن تتحدث الصحفية الإيطالية المعروفة أوريانا فالاتشي (Oriana Fallaci) عن المسلمين، وهي واعية تمامًا بمغالاة تلك التقديرات المفزعة، لتخرج عن الحقائق الأنثربولوجية وتُصنِّف المسلمين ضمن فئة القوارض (الفئران والجرذان) المعروفة بتكاثرها السريع، وتخلُص إلى أن المسلمين يتناسلون مثل الجرذان.

للأسف فإن فيروس الاستعارات المُهينة المتعلقة بوصف المسلمين ليست نادرة داخل صفوف المشتغلين في المجال الثقافي، و لم تكن أوريانا فالاتشي لا أول ولا الشخص الوحيد الذي استخدم مثل هذه المقارنات بين المسلمين والجرذان. وباستثناء أن هذه المقارنة تدعو بشكل ضمني، وربما أيضًا بشكل مباشر، إلى استعمال المبيدات الحشرية وبالتالي إلى القضاء المبرم على المسلمين؛ باعتبارهم جنسًا مضرًّا، فإن هذه الصيغة من المقارنة، التي تمثل حالة تقليدية من "خطاب الكراهية" لا تزال تُمارَس إلى اليوم، وذلك منذ عهد ملك إسبانيا، فيليب الثالث، أي منذ أواخر القرن السادس عشر! وهي تمثِّل -في ذات الوقت- مقولة معيارية ثابتة داخل الدوائر المعادية للإسلام في هذه الحقبة الحديثة في كامل أوروبا.

وكما اقترح بعض مستشاري الملك فيليب الثالث إخصاء كل الذكور من المُوريسكيين؛ باعتبارهم مسلمين متخفين، فإن الأمر ذاته، وإن بصيغة أخرى، هو ما فعله الكثير من معاديي المسلمين في بعض أقاليم يوغسلافيا السابقة في ثمانينات القرن الماضي، عندما نادوا علنًا بمنع المسلمات، خاصة من الألبانيات، من دخول المستشفيات في صربيا ومقدونيا للولادة، ومطالبين بتخصيص مستشفيات التوليد في تلك الجمهوريات اليوغسلافية السابقة لاستقبال الأمهات الحاملات بمواليد مسيحيين! وبما أن كل المستشفيات والمصحات كانت حينها تابعة للدولة، فإنَّ مطلبًا كهذا (استعمل البعض في كتابات منشورة على صحف تلك الحقبة المقولة المعيارية الثابتة: المسلمون يتكاثرون كالجرذان) كان يعني أن على المسلمات أن يلدن خارج يوغسلافيا الاتحادية السابقة (كأن يلدن في ألبانيا مثلاً)، وأن على المواليد المسلمين الذين وُلدوا على أرض تلك "الجمهوريات المسيحية" أن يُحرَموا من الجنسية، على أساس ذلك المنع! وقد كان مؤلِّف هذا الكتاب نفسه قد أمضى عددًا من السنين يحاول الرد ومناقشة هؤلاء الفاشيين الجدد المعادين للإسلام على

صفحات عدد من الصحف، وكان في مقدمتهم الطبيب النازي جوزيف منغلي، مدَّعي الاشتراكية الإنسانية!

عندما يكون فهم المعارف الديمغرافية في صراع محتدم مع المنطق المُثقَل بالكراهية الدينية، وتكون كل المعطيات متفقة مع الأفكار المبنيَّة على المنطق السلبي الناجم عن تصديق الصور النمطية، فإنَّ ذلك تُؤكده التقديرات غير الواقعية حول نمو أعداد المسلمين في إسبانيا خلال القرن السادس عشر، وكذلك في الجمهوريتين اليوغسلافيتين السابقتين (صربيا ومقدونيا) في القرن العشرين.

كانت الخطة المقدَّمة إلى الملك فيليب الثالث ترى أنه حتى يكون أحفاد المسلمين الموريسكيين مسيحيين، فيجب أن تبدأ على الفور عملية تمسيح المسلمين قسرًا، وإلاَّ فإنه في أقل من 50 عامًا ستكون أعدادهم متساوية مع الإسبانيين أصحاب الدماء المسيحية النقية، وهذا كان يعني أنه في الخمسين عامًا القادمة سيصل عدد مجموعة من السكان لا تتجاوز 350 ألفًا إلى حوالي 12 مليونًا، وهو تعداد المجموعة الأخرى التي كانت تعيش على الأراضي الإسبانية في ذلك الوقت! ومع أن المبالغة الخيالية في هذه التقديرات لا تخفى على أي ملاحظ يُدرك أن نمو السكان إلى ذلك الحد غير ممكن واقعيًّا، فإنها فُرضت؛ باعتبارها حقيقة لا تقبل الجدل! ولا يمكن بحال قبول أي تفسير آخر غير خلق أجواء نفسية معادية للمسلمين.

إن المحور الرئيسي الذي تدور حوله تلك المقولات هو أن الحديث هنا ليس عن أناس عاديين، بل عن المسلمين الذين يتناسلون كالفئران، وليس عن أناس يخضع نمو عددهم إلى قانون النمو السكاني الطبيعي! كما يمكن رصد تلك المبالغات غير العقلانية من خلال ما كان يُنشر حينها من نقاشات جدالية رعتها وسائل الإعلام التابعة لسلطات الاتحاد اليوغسلافي السابق، وكانت تحذر من النمو السكاني المرتفع والمُخطط له من قِبل المسلمين الذين يسعون إلى أن تتجاوز أعدادهم أعداد السكان المسيحيين، وأن هذه الثورة العددية تضع هدفها النهائي السيطرة على الأرض التي يعيش عليها (إلى حدِّ الآن) أغلبية سكانية مسيحية!

فقد أكدت وسائل الإعلام الخاضعة إلى الفكر المعادي للإسلام على أن أعداد الألبانيين، من سكان كوسوفا فقط البالغ عددهم حينئذ 1,7 مليون نسمة،

سيبلغ عام 2025 (التوقعات صدرت في 1985، أي إنها بُنيت على فترة 50 عامًا، وهي نفس الفترة التي اقترحها مستشارو الملك ألفونسو الثالث من قبل) 15 مليون نسمة! ناقوس الفزع هذا كان يعني أن تلك التقديرات المخيفة ستكون في طريقها للتحقق على الأرض ما لم تُتَّخذ الإجراءات للتصدي لها وتُرك المسلمون (الألبان) يتكاثرون كالجرذان. اليوم وبعد حوالي 30 عامًا على إطلاق صيحات الفزع تلك، وباستثناء عدم نجاح المحاولات الصربية في طرد المسلمين من كوسوفا، وبعد العدوان على كوسوفا في الأعوام 1999-2000، فإن أعداد الكوسوفاويين اليوم (2015)، أي بعد 30 عامًا، لا يزال يتراوح ما بين 1,7 و1,8 مليون نسمة، بل إن عدد سكان كوسوفا الإجمالي، مع إضافة أعداد المهاجرين الوافدين إليه (حوالي مليونين ومائتي ألف)، لا يزال بعيدًا جدًّا عن رقم 15 مليونًا الذي تحدَّث عنه المُخوفون من ألبانيا، ومَنْ دعا بدعوتهم من القوميين المتطرفين المعادين للألبانيين ولغيرهم من مسلمي المنطقة! وفي هذا السياق، فإن التغيير كان غير ذي بالٍ.

اليوم أيضًا، تُظهر الإحصاءات العالمية، بما فيها الأوروبية طبعًا، اختلافات بيِّنة في تقديراتها؛ مؤكدة بذلك على أنها خاضعة لضغوط أيديولوجية. فجانب من تلك الإحصاءات التي تأتي من الدوائر الخاضعة للتوجُّه اليميني المعادي للإسلام تبالغ في قياس معدلات نمو المسلمين والتقليل من نمو أعداد المسيحيين الأوروبيين بهدف اقتراح ضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات القادرة على إيقاف ذلك النمو المزعوم، أو على الأقل التخفيف منه[1]. أمَّا ما يثير الاهتمام وما هو أهم في هذا الموضوع، هو أن الباحثين المستقلين المحصَّنين ضد تلك الانحرافات، يُصدرون - على أساس بحوثهم- تقديرات مُناقضة للتقديرات المشار إليها سابقًا.

فبحوثهم الديمغرافية تُشير بموضوعية إلى تراجع معدلات الولادات/الخصوبة لدى المسلمين الأوروبيين من ناحية، وإلى توجُّهات نحو ارتفاع طفيف في معدلات الولادات/الخصوبة لدى الأوروبيين المسيحيين، وكل ذلك وفقًا لتقديرات بعيدة

(1) دراسة صادرة عن منتدى بيو (Pew Forum)، في يناير/كانون الثاني 2011، تقدِّر أن أعداد المسلمين سترتفع خلال العشرين سنة المقبلة بنسبة 35%، وبذلك ستُمثِّل ما نسبته 8%، في حين أنها الآن في حدود 6%.

جدًّا عن تلك التقديرات المُبالغ فيها، من ناحية أخرى.

هذه المسافة المشكِّكة في التقديرات القائلة بتسارع وتيرة ازدياد أعداد المسلمين في العالم وفي أوروبا، تُخفي معطيات تتحدث عن تراجع حاد في المعدلات الطبيعية لنمو السكان المسلمين، بل تُشير أيضًا إلى ارتفاع طفيف في معدلات الولادات لدى السكان الأوروبيين من غير المسلمين[1].

إن كل الدراسات والبحوث الديمغرافية المُنجزة في كامل أوروبا ما بين 2007 و2011، توصلت إلى نتائج تؤكد على ركود أو تراجع معدلات الولادات لدى كل المجتمعات الثقافية والدينية في أوروبا، بمن فيها المسلمون، سواء أكانوا سكانًا أصليين أم مهاجرين. بعض تلك الدراسات أُريد لها التثبت من السيناريوهات المُفزعة والمرعبة التي تحركها أهداف أيديولوجية أخضعتها إلى سطوتها (أو فرضتها عن سوء نية) بات يَور، والتي -كما رأيناها- تم تبنِّيها من قِبل بعض الباحثين المعروفين، ومن صهاينة مُعلَنين أو مُتخفين، وغيرهم من كل الراديكاليين الآخرين، ومن أشد المعادين للإسلام، وقد التزم كل أولئك بالتأكيدات العارية عن كل إثباتات فيما يتعلق بتبني الرواية المُرعبة والمُفبركة حول EURABIA) ("يورابيا")[2].

---

(1) دراسة إحصائية ديمغرافية أعدتها مجموعة من الباحثين المستقلين (PEW 2010)، توجَّهت نحو تراجع معدلات الولادات في صفوف المواطنين المسلمين الأوروبيين، وتُقدِّر تلك النسبة حاليًا بـ 2.2 في الألف، مقابل 2 في الألف في العام 2030. في نفس الوقت ترى الدراسة أن نسبة الولادات لدى الأوروبيين غير المسلمين سترتفع من نسبة 1.5 في الألف إلى 1.8 في الألف في العام 2030.

(2) نورد هنا بعض أهم ما نُشر في هذا الخصوص، ولاقى رواجًا إعلاميًّا واسعًا:
Mederios Kent, Mary, "Do Muslims have more children than other women in western Europe?", **Population Reference Bureau**, February 2008. Kuper, Simon, "Head count belies vision of 'Eurabia'", **Financial Times**, 19 August 2007. Saunders, Doug, "The 'Eurabia' myth deserves a debunking", **The Globe and Mail**, 20 September 2008. "Islam and demography: A waxing crescent", **The Economist**, 27 January 2011. Rouzhdi-Fahimi, Farzaneh, Mederios Kent, Mary, "Fertility Declining in the Middle East and North Africa", **Population Reference Bureau**, 7 April 2008. Shavazi-Abbasi, Mohammad Jalal, "Recent changes and the future of fertility in Iran".

الفصل الثاني

الخلفيات السياسية والدوافع الاقتصادية لسياسة معاداة الإسلام في أوروبا

كان وجود المسلمين الأوروبيين يُزعج الأوروبيين غير المسلمين على الدوام، وخاصة منهم المسيحيين؛ فالشعور بالتملك موجود لدى كل الشعوب، لكنه أقوى بكثير لدى الأوروبيين؛ لأنهم -وبحكم تاريخهم الملطَّخ باستعمار أراضي غيرهم ونهب ممتلكاتهم، وتسخير الآخرين واستعبادهم- طوَّروا داخل نفسياتهم غريزة "مُستهجَنة" تحثهم على إنكار حقوق الشعوب الأخرى في المساواة، والدفاع عمَّا نهبوه دون وجه حق. لقد باتت عملية مراقبة وتحديد أعداد المسلمين على أرض هذه القارة قضية مركزية في مناطق أوروبا؛ حيث التطرف في الأنانية والرغبة في التملك.

بدأ هذا التوجه في الانتشار أكثر خلال السنوات الأخيرة، وتحديدًا منذ بروز الأزمة المالية عام 2008، عندما أصبحت بلدان الاتحاد الأوروبي تضجُّ بالأشخاص الذين أسهموا إسهامًا فعَّالاً في نهضة أوروبا عندما كانت تحتاج إلى الأيدي العاملة، وقَدِموا إليها في موجات هجرة العمال من المسلمين في الفترة ما بين 1970-2000، والذي أصبح عدد كبير منهم مواطنين أوروبيين بحكم التجنُّس، لكنهم اليوم أصبحوا يُعتبرون تهديدًا للحضارة الأوروبية.

تتخفى هذه المبادرة المُخزية إلى أبعد الحدود، الصادرة عن بعض المراكز الاقتصادية التابعة للاتحاد الأوروبي، خلف اليمين المتطرف والنازيين الجدد والدوائر الصهيونية المُشبعة بالأيديولوجيات الشوفينية والمعادية للإسلام. وقد لجأت تلك المراكز الاقتصادية إلى التعلل بمختلف التبريرات من "الإرهاب الإسلامي"، إلى "مشروع يورابيا"، وغايتها الأخيرة من وراء كل ذلك هو استغلال كل الفرص لشَيْطَنَة المسلمين، وهم يحرصون على إخفاء أو إجهاض كل تفسير قادرٍ على فضح سلوكهم ذلك.

إن عدم وضوح جوانب كثيرة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 في نيويورك لا يزال إلى يومنا هذا، وبعد أربعة عشر عامًا، يحفز ردود الفعل العالمية والقوى الدولية والأوروبية، ويقف وراء الحملة المسماة بالحرب ضد الإرهاب

الإسلامي، وتقود حركة العالم في اتجاه غير منتظر بعيدًا عن المقاييس التقليدية والمعايير الأخلاقية المتعارف عليها! وقد شمل ذلك التحرك العالمي حتى التدخل العسكري ضد دول ذات سيادة، ووصل الأمر إلى حدِّ الاحتلال الكامل لتلك الدول التي يسعى المحتل المستقبلي إلى السيطرة عليها. وبمجرد وضع الخطط لمثل ذلك التحرك، فإن عملية الاحتلال تلك لا يمكن منعها لا بالطرق القانونية ولا بالطرق التفاوضية، ولا حتى بقرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة! ونظرًا للسياق الديني والثقافي الخاص الذي تتنزَّل فيه تلك العمليات العسكرية، من قبيل "الحرب على الإرهاب الإسلامي"[1] أو إسقاط "نظام ديكتاتوري"، فإن ذلك التدخل العسكري وما يستتبعه من احتلال للدول الإسلامية دون غيرها، قد أصبح مُتفهَّمًا ومُبررًا لدى أبسط مواطن في هذا العالم، بقطع النظر عن المكان الذي يعيش فيه.

تقود أقوى دول العالم، التي أعلنت نفسها محاربة لـ "الإرهاب الإسلامي"، هذه العملية العالمية لإسقاط أنظمة وإقامة أخرى متعاونة معها لتحقيق مصالح القوى الاستعمارية. وتقود تلك القوى العالمية هذا التحرك في سياق أنطولوجي تحكمه ذريعة "منطقية وأخلاقية" تقوم على "الهجوم الوقائي"، وهو ما يعني في الترجمة الحرة له "الحق في قتل كل من تشكُّون في تخطيطه لقتلكم"، وبعبارة أخرى: تستعمل الإدارة الحكومية للمستعمِر "الهجوم كآلية لاستباق منع هجوم محتمل"[2].

---

(1) استخدام وصف "إرهابي" مقرونًا بالمجموعات الدينية والعِرقية والقومية محظور بموجب اتفاقية الأمم المتحدة. والغريب أنه يتم احترام هذه الأحكام في جميع الحالات إلا عندما يتعلق الأمر بـ "الإرهاب الإسلامي". وأهداف هذا الانتهاك الصارخ لاتفاقية دولية من قِبل العضو الأكثر تأثيرًا في الأمم المتحدة، واضحة: وصم الإسلام بهذه الصفة، وإضفاء الشرعية على احتلال الدول الإسلامية.

(2) من خلال اعتماد فرضية أن الهجوم غير المبرر باسم الدفاع عن النفس يعتبر شرعيًّا، تمت الدعوة للاعتراف بالحق في القيام بعمل عسكري غير معلن على نطاق غير معروف، باسم "الهجوم الوقائي". وقد زعم نابليون من قبل أن "الهجوم أفضل وسيلة للدفاع"، وهذا هراء يمكن مقارنته بصرخة الدكتاتور الإسباني، فرانسيسكو فرانكو، في جامعة سالامانكا: "يحيا الموت"! ("Viva la muerte!"). إذا كان الموت-الحياة، فسيكون الهجوم-دفاعًا، والنهار-ليلاً، ويكون الحب-كراهية، وبعد ذلك يكون الهجوم الغادر غير المعلن له ما يبرره بأنه "هجوم وقائي"، وهذا يعني، إذا ما اتبعنا نفس هذا المنطق المنحرف، أن عدوان بيرل هاربر كان "هجوما وقائيًّا"؛ أي: إنه كان عملاً مشروعًا للدفاع عن النفس!

في العديد من الحالات حيث واجهت قوات الاحتلال الساعية إلى إسقاط الأنظمة حكومات غير متعاونة وغير مستسلمة تلقائيًا، فإن المنطق الذّرائعي الذي استُعمل خلال العقود الأخيرة قدَّم تفسيرًا يقول: إن تلك الدول تمتلك "أسلحة دمار شامل"، وبعبارة أخرى: فتلك الحكومات توفر المأوى وتدعم مباشرة "الإرهاب الإسلامي".

موجة معاداة الإسلام، الموجَّهة بشكل مباشر ضد الدول المسلمة والمسلمين بقطع النظر عن الدولة التي يُقيمون فيها، تجد دعمًا غير محدود من وسائل الإعلام التي تعمل على نشر الإسلاموفوبيا بشكل مُمنهج، وتعمل على تفسير، بل وتبرير جرائم، بما فيها جريمة القتل بدم بارد التي راح ضحيتها أكثر من 80 شخصًا في أوسلو، من خلال تصوير المجزرة المُريعة التي ارتكبها أندرس بهرنغ بريفيك، على أنه: "أراد من خلال هذا العمل التحذير من الخطر من تزايد مظاهر أسلمة غرب أوروبا"! وإذا أضفنا إلى هذا، التقييمات المُعلنة عن فشل "مشروع أوروبا متعددة الثقافات والديانات" الذي تم الإعداد له وتنفيذه بالتزامن من قِبل دول تتزعم الاتحاد الأوروبي، مثل: فرنسا وألمانيا وبريطانيا، فإننا سنجد أن حملة عالية الصوت ضد المهاجرين المسلمين قد أُطلق عنانُها في كامل أوروبا، وبالخصوص في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ للمطالبة بإدماج أولئك المهاجرين المسلمين أو استيعابهم، وصولاً إلى طردهم. وهكذا فإن قضية الحملة المعادية للإسلام أصبحت واضحة تمامًا، وباتت دوافعها مفهومة.

هذه المواقف شديدة العداء ضد المسلمين ليست نادرة، ويمكن معاينتها وسماعها على مختلف المستويات في وسائل الإعلام وفي النقاشات العامة داخل كل دول الاتحاد الأوروبي. أما خطابات التهدئة، فهي ليس نادرة فقط، لكنها استثنائية للغاية، في هذه الأجواء التي ترتفع فيها فقط الأصوات المُتهمة للإسلام والمسلمين.

حتى تلك الاستثناءات، وفي حال تجاوزها لوجود أعداد كبيرة نسبيًّا من المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي، فإنها لا تجد بُدًّا من الإشارة إلى العديد من الإحصاءات والتقارير التحليلية، وتستخدم أدلة تجريبية متنوعة، لتتعامل

مع قضية وجود أعداد كبيرة من المهاجرين المسلمين على أنها مشكلة اجتماعية حقيقية.

علينا هنا الانتباه جيدًا إلى هذا! فإنه يُنظر هنا إلى المهاجرين من الأوروبيين المسلمين على أنهم يمثّلون قضية إشكالية داخلية للأوروبيين غير المسلمين، وبالتالي فإنه من حق وواجب الأوروبيين -غير المسلمين- أن يتصدَّوا لحل هذه الإشكالية دون استشارة المسلمين في ذلك! وبالرغم من أن المسلمين في هذه القارة هم سكان أصليون وأوروبيون بنفس القدر الذي يدَّعِيه الأوروبيون المسيحيون، إلا أن الاعتقاد السائد يرى أن الأوروبيين المسلمين غرباء قَدِموا من الخارج، وأنهم "جسم غريب"، وأن وجودهم وبقاءهم لمدة طويلة على أرض أوروبا يمثّل مُشكِلاً اجتماعيًّا وديمغرافيًّا رئيسيًّا للاتحاد الأوروبي وللبلدان الأعضاء فيه على حدٍّ سواء! وتقود الاستراتيجية في مواجهة ذلك التواجد للمسلمين في أوروبا إلى نشر الإسلاموفوبيا، أو التخويف من الإسلام، مع التركيز على ما يُدَّعى من نفيٍ لأوروبية هوية الإسلام كدين، ونفيٍ لأوروبية المسلمين من سكان أوروبا، وذلك باستعمال المعادلة التالية: "من جهة، أنتم مسلمون غير أوروبيين، ومن جهة أخرى نحن مسيحيون أوروبيون".

المبحث الأول

الاندماج، أداة للتمييز ضد المسلمين باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية

في سعيها إلى لعب دور صاحبة القرار الأول والأخير بحُكم تعودها على ذلك، ومن دون أي مبررات أخرى باستثناء ذلك التعوُّد على ممارسة دور السيد المُطاع، فإنَّ الدوائر المعادية للإسلام والمؤسسات الأوروبية المسيحية اتخذت موقفًا استباقيًّا بممارسة الوصاية على المسلمين؛ باعتبارهم دُخلاء وضيوفًا مؤقتين، أو باعتبارهم مواطنين من درجة أدنى لا يستحقون إقامة حوار مباشر معهم على أساس من المساواة، بل يجب إخضاعهم إلى الامتثال لقواعد اللعبة التي وضعها الأوروبيون المسيحيون.

واتِّباعًا لمنطق التبعية ولعب دور المثل الأعلى، أطلقت تلك المؤسسات حملات تُطالب المسلمين بضرورة الاندماج في المجتمعات الأوروبية، وأعلنت أن ذلك الشرط -شرط الاندماج- هو الوحيد المعتمد في تقدير ما إذا كان المسلمون يستحقون أن يُمنحوا إمكانية الإقامة الدائمة في أوروبا أم لا، أي: منحهم وضع المواطن الأوروبي أو عدم منحهم ذلك الوضع!

في سياق هذا التقسيم للأدوار، استأثر الأوروبيون المسيحيون بلعب دور الآمر، من دون وجه حق، بل نسبوا إلى أنفسهم الحق في تنظيم ومراقبة أعداد المسلمين المتواجدين في أوروبا، وتحديد الشروط والمواصفات التي عليهم التحلي بها ليُمنحوا الإقامة على الأراضي الأوروبية! من خلال اغتصابهم لدور السيِّد الأوحد في أوروبا، يتأتَّى تأكيدهم على تبرير لعبهم هذا الدور: نحن المسيحيون نمثِّل الأصل هنا، نحن أوروبيون أصليون وأنتم أيها المسلمون لستم كذلك! فأنتم أيها المسلمون أصبحتم الآن؛ بسبب عدم انتباهنا، مشكلة لنا نحن -غير المسلمين- هنا في

أوروبا، في بيتٍ نحن أصحابه وما أنتم سوى ضيوف فيه! ولا يمكن للضيوف أن يقرروا كم من الوقت، ولا في أي ظروف سيبقون في بيت هم غرباء عنه!

كما يبدو واضحًا من خلال ما تقدم، فإن هذا السيناريو، ومنذ البداية، قسَّم الأدوار بشكل لا يُسمح حتى بمناقشتها! فلا تجد أثرًا لحديث حول التعامل مع وجود أعداد كبيرة نسبيًّا من العمال المهاجرين المسلمين على أنها قضية عُضوية عامة لا تتجزَّأ، وجب التعاطي معها في كل دولة على حِدَة أو داخل الاتحاد الأوروبي في إطار الوضع العام الاقتصادي والديمغرافي، بقطع النظر عن الانتماء الديني للمواطنين! لم يكن يُنظر للمسلمين و لم يُعاملوا، في أي وقت من الأوقات على أنهم أوروبيون وعلى أنهم مساوون لمواطني الاتحاد الأوروبي مع أنهم يعملون ويعيشون داخل بلدان الاتحاد منذ عقود طويلة، وحصلوا على التقاعد وأرسلوا أبناءهم إلى المدارس (وقد أصبح عدد كبير من أبناء المهاجرين المسلمين إمَّا مُتماهين فعليًّا مع الأوروبيين أو مُستوعَبين بالكامل). كما أن الأجيال الثانية والثالثة أو حتى الرابعة يولدون ويعيشون ويموتون في تلك البلدان.

نجح عدد كبير من المسلمين المهاجرين في الولوج إلى عالم الأعمال، في حين تمكن آخرون منهم من التألق في دراستهم واستطاعوا بناء مسيرة أكاديمية رائعة، خاصة في فرنسا وألمانيا. لكن، ومع كل ذلك، فإن بلدان الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا وألمانيا؛ حيث تتواجد أعداد مهمة من المسلمين، فإنه يُنظر إليهم على أنهم لم يُحققوا ما يكفي من الاندماج، أو أنهم قاوموا الاندماج، أو بعبارة أخرى: رفضوا أن يتم استيعابهم. ويسوق أولئك، للتدليل على عدم اندماج المسلمين، أمثلة الأحياء الإثنية المُغلقة على ذاتها، التي تُشبه الأكواخ، ويتجمع فيها المسلمون رغبة منهم -كما يزعمون- في الانعزال داخل "تجمعات عفا عليها الزمن"، والنأي بأنفسهم عن الحياة المعاصرة (في حين لا تُشكِّل الأحياء اليهودية أو الصينية -في عيون أولئك- أي مُشكِل، بل على العكس من ذلك، تُعتبر تلك الأحياء مُدنًا نموذجية لمن يعيشون فيها. وكلنا يذكر في هذا السياق الدعوة القائلة: "زوروا مدينتنا الصينية"!).

ويشير هؤلاء إلى ارتفاع نسب الجريمة داخل تلك الأحياء، ويصمون سكانها بالدعوة إلى تحكيم أحكام الشريعة الإسلامية لتسوية علاقاتهم الداخلية بدلاً من

الاحتكام إلى القوانين السارية في تلك البلدان. وينتقدون ملابسهم التقليدية، ودعواهم إلى تأسيس المساجد، ومحافظتهم على لغتهم الأم. ويستغلون أدنى فرصة تُتاح لهم -مهما كانت غير ذات أهمية أو حتى هامشية- ليستعملوها كدليل على أن مُقاومة المسلمين لمسألة الاندماج والإصرار على المحافظة على نموذجهم الثقافي وقيمهم التقليدية، تنتهي إلى التصادم مع القيم التقليدية الأوروبية، وهو ما لا يمكن بأية حال لأوروبا التقليدية أن تتسامح معه.

كل هذا يخلط أمورًا كثيرة، ليس فقط في أذهان المسلمين الأوروبيين، الذين باتوا يشعرون دون أي داعٍ أنه لا يحق لهم التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون غير المسلمين، ولكن أيضًا في أذهان الأوروبيين غير المسلمين، الذين بدأوا يعتقدون، بشكل جدي أيضًا ومن دون أي وجه حق، أنهم هم الوحيدون الأوروبيون الشرعيون الذين يجب أن يتمتعوا بحقوق أكثر من المسلمين الأوروبيين، بما في ذلك حقهم في تقرير مصيرهم بدلاً عنهم في أوروبا، دون الشعور حتى بضرورة استشارتهم في ذلك!

وسط هذه الأجواء من الضغوط المستمرة المُمارسة على الرأي العام، سواء أكانت معادية للإسلام بشكل مفتوح أم بشكل أقل حدَّة، فإنها في كل الحالات تُقحم الإسلام، في كل النقاشات المثيرة للجدل بشكل يجعل المواطن غير المسلم العادي لا يفهم "... هذا التواجد الحديث للمسلمين في أوروبا؛ باعتباره مُعطًى وعنصرًا إيجابيًّا"، كما يقول طارق رمضان من جامعة أكسفورد، في مقال له منشور في مجلة كريستيان ساينس مونيتر، في معرض ردِّه على الاستفتاء المُقام في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، والذي صادق فيه السويسريون على منع رفع مآذن المساجد.

إن الخوف من احتمال تغيير كبير في التركيبة الديمغرافية في أوروبا بفعل تزايد أعداد المسلمين أكثر وأكثر، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بمُقاومة المسلمين لمشاريع الإدماج والاستيعاب، يزيد من خلافات المسلمين وغير المسلمين الأوروبيين، ويعقِّد علاقاتهم البينيَّة بشكل عميق.

مع اتفاقنا الكامل حول وجود عدد من الإشكالات التي تحكم علاقات المسلمين وغير المسلمين من الأوروبيين الغربيين، وكذلك قبولنا التشخيص القائل

بأنه ثمة بؤر توتر كثيرة تزيد من حدَّة المواجهات بينهم وتعمِّق خلافاتهم حول طرق حل تلك الإشكالات، إلا أننا نختلف مع ما ذهب إليه طارق رمضان في تحليله، رغم أنه قد يبدو أمرًا بسيطًا ومن دون معنى، لكنه يدل إلى أي حدٍّ وصلت عملية التدليس وإخفاء الوقائع، بل وحتى تزويرها بأن تكتسي طابعًا معقولاً، وأن يتم تبنيها على أساس أنها حقائق لا تقبل الجدل.

ففي الجزء الأول من تصريح طارق رمضان الذي تحدث فيه عن الوجود الحديث للمسلمين في أوروبا، إنما يصب في تأكيد اعتقاد مواطني أوروبا غير المسلمين، والمسلمين على حدٍّ سواء، الذي رسخته عقود طويلة من تدليسات المؤرِّخين الأوروبيين الغربيين لخدمة الأيديولوجية المعادية للإسلام، والتي دفعوا هم ثمنًا باهظًا لها؛ بسبب سذاجتهم وغياب رُوح النقد لديهم!

ورغم كل ما قلناه وأعدناه، وبسبب عمق الزيف المتجذر حول الوجود الحديث للمسلمين في أوروبا، فإننا نجد أنفسنا مجبرين على إعادة ما قلناه مجددًا حتى نمحو تلك المغالطات من الأذهان إلى الأبد: وجود المسلمين في أوروبا ليس حادثًا ولا طارئًا! هو بالفعل حديث في بعض مناطق أوروبا، لكن -أيضًا- وجود الإنجليز والفرنسيين والألمان والإيطاليين، فضلاً عن وجود الرُّوس والبرتغاليين والإسبانيين والفنلنديين، في أغلب مناطق أوروبا هو أيضًا حديث نسبيًّا. لقد سجَّل المسلمون وجودهم في مناطق عديدة من القارة الأوروبية، قبل قرون من المسيحيين. هذا مع الإشارة إلى أن أصول الديانات اليهودية والمسيحية والإسلام هي من خارج أوروبا، أي إنها ديانات غير أوروبية، وهو ما ينزع عن كلٍّ منها الحق في ادِّعاء أنها -دون غيرها- أصلية أو محلية أو ديانة أوروبية.

إذن، في مثال استفتاء سويسرا عام 2009، الذي ضربه طارق رمضان، كما في أي استفتاء قادم أو أي نقاش حول هذا الموضوع، يجب التأكيد بوضوح وثقة على حقيقة أن المسلمين ليسوا ظاهرة وافدة على أوروبا[1] بل هم موجودون هنا منذ أكثر من 13 قرنًا؛ أي: ألف عام أكثر من وجود أسلاف كل الأوروبيين

(1) منذ القرن الثامن قطع المجاهدون المسلمون على ظهور خيولهم المسافة من جنوب سويسرا إلى أن بلغوا شمال البلاد حيث حطُّوا رحالهم في مدينة لوسرن.

الذين يعيشون اليوم على أراضي القارات الثلاثة، الأميركية والأسترالية والإفريقية الجنوبية.

وفي نفس السياق أيضًا، فإن الجزء الثاني من الجملة التي استعملها طارق رمضان في وصفه لدهشة المسلمين من قرار منع رفع المآذن الذي صوَّت عليه المواطنون السويسريون، والتي تحدث فيها عن أن المسلمين يمثلون عنصرًا إيجابيًّا في أوروبا، لا تزيد إلا في تأكيد الاعتقاد بأن المسلمين حديثو عهدٍ في أوروبا، وتفتح الباب مشرعًا أمام الأيديولوجية الداعية إلى معاداة الإسلام والمسلمين؛ لأنَّ فرض هذه المغالطة التاريخية تفرَّع عنها فبركة "حقيقة عامة" ساعدت في مغالطة الناخبين من الشعب السويسري، ومكَّنت من استعمالها كأداة لتوجيه اختياراتهم؛ بهدف التحكُّم في النتيجة النهائية للاستفتاء.

إن كل حديث عن إدماج المسلمين في أوروبا إنما هو دعوة إلى النظر إليهم، ديمغرافيًّا وثقافيًّا ودينيًّا، على أنهم ينتمون إلى فئة غير الأوروبيين، أي اعتباره قضية إدماج المسلمين داخل النسيج الاجتماعي للعالم غير المسلم لا غير، وبالتالي يؤدي ذلك -بشكل مباشر- إلى اعتبار غير المسلمين أنفسهم أوروبيين أصليين ابتداءً، وما غيرهم من المواطنين ليسوا سوى تابعين لهم.

لقد باتت قضية الإدماج واحدة من أكثر الطرق فعالية في التمييز ضد المسلمين وحطِّهم إلى درجة المواطنين من الدرجة الثانية! وما دام هناك تقسيم بين أولئك الذين يجب إدماجهم وبين أولئك الذين يُدمَج فيهم، فإنَّ مفهوم الإدماج سيظل يمثل أداة للتنظيم الهرمي لمجتمع منقسم إلى مجموعتين بحقوق وواجبات غير متساوية.

عدم المساواة تلك يُعبَّر عنها باعتبارها علاقة ثابتة على غاية من الأهمية، والأهم من ذلك هو أنها تُرتِّب علاقة المسلمين بغير المسلمين بشكل دائم، إن لم يكن أبديًّا، على أساس عُلوية فريق ودونية الفريق الآخر، أو أيضًا على أساس أن لطرف كامل الحق في تقرير مصير الآخر الذي عليه تقبُّل ذلك القرار دون نقاش أو تشكيك فيه، على اعتبار أنه أمر واقع، وبذلك فإن تعريف تلك العلاقة يجعل منها في الأصل عدم مساواة طبيعية.

إن أي مجتمع متناغم متعدد الثقافات والديانات بحقٍّ لن يفكر أبدًا في السعي إلى الإدماج الثقافي والإثني والديني لمجموعة تعيش في ذلك المجتمع، غريبة عنه، وبشكل من الأشكال مُنحت، بشروط، إمكانية الإقامة المؤقتة على أرضه؛ لأن ذلك لن يكون ممكنًا دون التفكير في استيعاب تلك المجموعة، ولو حتى عن طريق خطاب نظري افتراضي؛ ففي ماليزيا، على سبيل المثال، فإن الأغلبية المسلمة من الشعب لا تفرض أية شروط أو طلبات من أجل إدماج الصينيين أو الهنود الذين يعيشون في البلاد ويشكّلون نسبة مهمة من مجموع السكان. ولا يُفرض على الصينيين ولا على الهنود شرط قبولهم الاندماج؛ أي: أن يُصبحوا صينيين أو هندوسًا بدرجة أقل مما هم عليها داخل النسيج الثقافي والرُّوحي لأغلبية السكان الماليزيين، الذين هم مسلمون. فواجباتهم كمواطنين متساوية، إلا أن هويتهم الثقافية لا تمثّل عنصر تأهيل أو عدم تأهيل لهم، ولقدرتهم على تنفيذ واجباتهم تلك.

في مقدونيا، هناك نسبة مهمة من السكان المسلمين؛ حيث يمثّل الألبانيون أغلبيتهم، ثم يَلُونهم الأتراك ثم البوشناقيون ثم الغجر الروما، وذلك دون وجود أي توجُّه لإدماجهم أو استيعابهم، أو أي طلب من أي نوع كان لمقايضة الألبان على ثقافتهم أو انتمائهم الإثني أو الديني، أو مقايضتهم على لغتهم أو على أي عنصر من عناصر هويتهم. ونفس الشيء ينطبق أيضًا على الأقليات الثقافية الصغيرة الأخرى في مقدونيا.

هذه الأمثلة، وغيرها كثير، تؤكد بوضوح على أن شرط إدماج واستيعاب الأوروبيين المسلمين داخل النسيج الأوروبي المسيحي، ليس له أي تبرير، سواء أكان حضاريًّا أم أخلاقيًّا أم سياسيًّا، بل وليس له حتى أي أساس براغماتي.

إن الأمر لا يعدو أن يكون سوى حالة نموذجية لفرض علوية ثقافية من خلال اشتراط أمر ما، حتى وإن قبله الطرفان بنيَّات طيبة، فإنه سيفتح الباب أمام عدد من الإشكالات، وسيؤدي إلى مخاطر تبدأ من اختلافات حادة في وجهات النظر، وقد تصل حتى إلى صراعات مفتوحة.

في نفس الوقت، فإن التأكيد على حقيقة أن أعداد الأوروبيين غير المسلمين هي أكثر بستة عشر ضعفًا من أعداد الأوروبيين المسلمين يحتاج إلى إطلاق حملة

عامة بهدف كشف الحقيقة التي تختفي وراء مقولة الخوف من أعـــداد المســـلمين، ولفت النظر إلى أن الحقيقة من وراء ذلك إنما هي الخوف من تفوق المسلمين على المستويات الرُّوحية والحيوية والثقافية والفكرية، وكل أشكال التفوق الأخرى.

هذه الآثار، التي هي في كل الأحوال، غير مريحة وتمس باحترام غير المسلمين واعتزازهم بأنفسهم، ستكون أداة أكثر فاعلية لإيقاف الخوف، وإجراء تقـــديرات أكثر واقعية، إذا ما توفرت الظروف التي تسمح بـــالنظر موضـــوعيًّا إلى أعـــداد المسلمين في أوروبا.

المبحث الثاني

التلاعب بالإحصاءات وباستقرار أوروبا

عندما يتعلق الأمر بالعلاقات بين المسيحيين وبين المسلمين في بلدان الاتحاد الأوروبي، فإننا نعترف بحقيقة أن الوضع الاجتماعي الواقعي بعيد جدًّا عن أن يكون مثاليًّا، وأنه يمثّل أكثر المشاكل جدية على مستوى الاستقرار السيكولوجي الاجتماعي في أوروبا. إن الحدَّ من التوترات الثقافية والدينية التي تشوب العلاقات الاجتماعية الداخلية في أوروبا، هو بكل تأكيد، أكثر الضرورات إلحاحًا، لكن تخفيف التوتر والتوصل إلى تحقيق الاستقرار لا يمكن بأي حال بلوغهما من خلال الإصرار على إعادة إنتاج المقولة الأيديولوجية المُختلَقة التي تؤكد على حصرية مسيحية الهوية الأوروبية، وأنه على ذلك الأساس، يكون للأوروبيين المسيحيين الحق الكامل في مراقبة والحدِّ من تزايد أعداد المسلمين في أوروبا!! لأنه سيؤدي، انطلاقًا من هذا المعطى غير الحقيقي الذي يدعمه التلاعب في الإحصاءات وسوء النية في توظيفها، إلى توالي الاشتراطات التي تجعل من علاقة الأوروبيين المسيحيين بالأوروبيين المسلمين علاقة تبعية وأغلبية ضد الأقلية.

الهدف من الإصرار على زعم "مسيحية هوية أوروبا"، إنما هو في الواقع محاولة للوصول إلى تحقيق تلك الوضعية، وأن تُشكَّل أوروبا على أساس أنها مُعَادَلة حصرية للثقافة وللتوجيهات اللاهوتية المسيحية. وإن كانوا (على الأقل أولئك الأكثر استنارة بين المسيحيين الأوروبيين) يعلمون أن هوية قارة أوروبا الثقافية قد تشكّلت منذ 1300 عام عبر تفاعل تقاليد اليهودية-المسيحية مع الإسلام، وهو ما يعني واقعيًّا، أن أوروبا لم تكن أبدًا -في أي وقت مضى، ولا هي اليوم- قارة مسيحية خالصة، فإن "مناضلي" تلك الدوائر المعادية للإسلام يخططون من أجل تحويل أوروبا إلى قارة مسيحية في المستقبل القريب أو البعيد، ويحرصون على أن يتحقق ذلك في أقرب وقت ممكن.

على الرغم من العواقب الوخيمة الواضحة على سلامة أوروبا والتهديدات المباشرة التي تستهدف كسر هويتها الحالية متعددة الثقافات؛ باعتبار تشكُّلها التاريخي عبر مزيج محدد من العناصر المسيحية والإسلامية، فإن دعاة التفوق الثقافي والديني يتجاهلون تحذيرات كل الخبراء والسياسيين البارزين، بل وحتى يتجاهلون موقف الرأي العام الأوروبي الديمقراطي المثقف، الذي لا يزال -لحسن الحظ- يمثله أغلبية المواطنين الأوروبيين. ففي مايو/أيار ويونيو/حزيران عام 2005، رفضت غالبية المواطنين الفرنسيين والهولنديين أن يُضمَّن دستور الاتحاد الأوروبي فصلاً يعرِّف أوروبا باعتبارها قارة مسيحية، وهاجموا مثل هذا التعريف، مشيرين إلى أن بعض الممثِّلين عن المسلمين كانوا قد أعلنوا أن المسلمين ليسوا مُطالَبين بالاندماج في أوروبا على هذه الحال.

أمَّا الحُجج التي قدَّمها البرلماني الفرنسي أوليفييه دي هاميل (Olivier Duhamel)، من أن إدراج فصول تتحدث عن مسيحية هوية أوروبا سيؤدي إلى إقصاء المسلمين وأتباع كل الديانات غير المسيحية والملحدين من المجتمع السياسي الأوروبي. ومهما كانت تلك الحجج مبررة، فإنها بقيت دون تأثير في مواقف اليمينيين المتطرفين وغيرهم من دعاة التمييز الديني والتفرقة العِرقية والثقافية. كما أن إشارة الرئيس الفرنسي السابق، فاليري جيسكار ديستان، الذي ترأس ذلك الاجتماع حول الدستور، عندما قال: إن "أوروبا تعيش في نظام علماني صريح؛ حيث لا يلعب الدِّين أي دور أساسي"، فإن ذلك أيضًا لم يغير شيئًا في مواقف المؤيدين المتعصبين لمستقبل "أوروبا مسيحية"[1].

على العكس تمامًا من ذلك، وبدلاً من أن يضعوا في اعتبارهم حقيقة لا واقعية مطالبهم واستحالة تنفيذها على مستوى التطبيق، فإنك تراهم يتجاهلون موضوعية إمكانية نشوب صراعات أوروبية داخلية قد تستدعيها عملية ترسيم حدود دينية، والتي قد تؤدي مباشرة، في نهاية المطاف، إلى قيام حرب عالمية ثالثة.

---

(1) للاطلاع على تحليل مميز في هذا الشأن انظر:
Weigel, George, "The Cathedral and the Cube: Reflections on European Morale," Commentary, Vol 117, June 2004.

بل وقد اتهم هؤلاء اليمينيون المتطرفون كلاً من أوليفييه دي هاميل وجسكار ديستان، بأنهما -من خلال دعوتهما إلى الحرية الدينية في الاتحاد الأوروبي- يتخذان ذلك ذريعة من أجل استبدال المؤسسات السياسية الأوروبية العلمانية بمؤسسات تشريعية إسلامية، وبالتالي تحويل أوروبا إلى قارة إسلامية؛ حيث سيتم القضاء المبرم على المسيحيين! وكأن هؤلاء "الصليبيين" الجدد يرغبون حقيقة في نشوب حرب عالمية ثالثة، لكنهم في حال حدوث ذلك سيُلقون بالمسؤولية في قيامها على المسلمين، وهم في ذلك يُدينون بعض القادة المسلمين، دون الإشارة إلى أسمائهم، ويتهمونهم بأنهم "... يخططون علنًا لقيام حرب كونية دينية؛ بهدف فرض هيمنة المسلمين على كامل العالم، وهو هدف لا يراه قادة الغرب أو لا يرغبون في رؤيته".

إذا نظرنا إلى الملامح الأساسية للقدرات العسكرية التي يُعوِّل عليها "الزعماء المسلمون، بزعمهم، في تخطيط المسلمين لفرض هيمنتهم على العالم بأكمله"، فإننا سنتأكد من أن هذا سيكون بمثابة أمل النملة في تمكُّنها من هزيمة وفرض هيمنتها على فيل! فعدم التناسب في القدرات الهجومية والدفاعية، على حدٍّ سواء، يتجاوز نسبة واحد على مليون (1000000/1)، وذلك لصالح المسيحيين، أو بعبارة أخرى: لصالح الدول غير المسلمة في مقابل كل دول العالم التي يمثِّل فيها المسلمون أغلبية السكان. فباستثناء أن المسلمين ليس لهم أي حلف عسكري (بينما في المقابل، نجد أن حلف الناتو هو أعتى منظمة عسكرية في العالم)، فإن الدول الإسلامية لا تمتلك أدنى درجة من التجانس السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي لبناء مجتمع متكامل وموحد. وإضافة إلى كل هذا، فإننا نجد أن أكثر الدول الإسلامية تأثيرًا وقوة وأكثرها تعدادًا سكانيًّا، إمَّا تصطف إلى جانب الحلفاء وهي صديقة ومتعاونة مع الدول المسيحية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، أو لها عضوية مباشرة في حلف الناتو، بدءًا من المملكة العربية السعودية، مرورًا بإندونيسيا (وكلها دول صديقة لحلف الناتو)، وصولاً إلى تركيا (العضو المسلم الوحيد في الحلف) ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة والمغرب وباقي دول شمال إفريقيا (المتعاونة مع الحلف)، في حين أن العراق وأفغانستان وليبيا تخضع للسيطرة المباشرة من قبل دول مسيحية.

وإذا أخذنا في الحسبان أن جميع ترسانات الأسلحة النووية والصواريخ متوسطة المدى والصواريخ العابرة للقارات وعدد حاملات الطائرات والغواصات النووية وكامل الترسانة العسكرية البحرية ومخزون أسلحة الغازات السامة تمتلكها الدول التي قيل: إن الزعماء المسلمين يريدون إخضاعها! بما فيها الولايات المتحدة الأميركية والدول المتزعمة للاتحاد الأوروبي، وروسيا والصين واليابان والهند... فإذا أخذنا كل ذلك في الحسبان، فإنه حتى المثال الذي ضربناه للنملة التي خططت للإطاحة بالفيل وإسقاطه على ظهره لا يبدو موضوعيًّا بما يكفي لبيان الحجم الحقيقي للتفوق العسكري المسيحي، أو بالأحرى للدول غير الإسلامية على نظيراتها المسلمة، بل إن العلاقة التناسبية التي تحدثنا عنها (1/مليون) تبدو تفاؤلية وغير واقعية إلى حدٍّ بعيد!

أمَّا على مستوى السياسة الدولية، فيكفي التذكير بأنه لم تكن أية دولة إسلامية على الإطلاق عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رغم أن دولة مثل إندونيسيا؛ حيث تعيش أغلبية سكانية مسلمة، هي أكثر تعدادًا من سكان ألمانيا وبريطانيا وفرنسا مجتمعة! وعلى صعيد آخر، فإن ضعف الأداء الاقتصادي والمالي والإعلامي والثقافي والتقني للدول الإسلامية في مقابل هيمنة الدول المسيحية/غير الإسلامية على كل الصُّعُد على مستوى العالم، يجعل الدول الإسلامية تمامًا مثل تلك النملة قليلة الحيلة. وقد بيَّنَّا ضعف، بل عجز الدول الإسلامية من خلال المقارنة السريعة التي أجريناها بين مقدراتها العسكرية في مقابل قدرات الدول المسيحية/غير الإسلامية.

لكن، ومع ذلك، فإن تجاهل الحقائق المبيَّنة أعلاه، والتي تُعطي المسلمين ذرائع كثيرة وواقعية، بالمقارنة مع ذرائع المسيحيين الواهية؛ للخوف من "خطر المسيحية"، فإننا نجد الدوائر المتطرفة في عدائها للإسلام، ومن خلال كل وسائل الإعلام المتاحة لها وكل الإمكانات المسخَّرة لها على مختلف المستويات، تكرر دون توقف دعواها للمسيحيين الأوروبيين لليقظة والحذر من "الخطر الإسلامي".

في غياب لأية أدلة ملموسة من شأنها أن تعطي المذعورين حدًّا أدنى من المصداقية، فإن زارعي الضباب هؤلاء من خلال رفع مستوى الذعر، يبررون ذلك

بظهور مقولات، مثل تلك التي نادى بها في ساحة الطرف الأَغَرِّ في لندن بعض المتظاهرين عندما هتفوا بالشعار التالي: "سقطت الشيوعية، وسقطت الرأسمالية، والحل هو الإسلام"، ويقدمون هذا على أساس أنه مقدمة دالّة على أن نصف الطريق قد قُطع نحو فرض هيمنة إسلامية عالمية، ويُحذرون المُستميتين في معاداة الإسلام من أن مخطط المؤامرة الهادف إلى إخضاع أوروبا والعالم بأسره إلى الإسلام سيُفرَغ من تنفيذه حالما يُرفع شعار "سقطت المسيحية"، ويقولون: إن ذلك اليوم، وفقًا لتقديراتهم، لم يعُدْ بعيدًا.

وسط كل هذه الأوهام الأيديولوجية، يتم بشكل مُمنهج فرض الأسطورة المزعومة حول مسيحية أوروبا، ويرون أن لهذه الأسطورة مكانها الواضح داخل القارة الأوروبية.

بتكرارهم المستمر لهذه الأكذوبة المُنوِّمة، فإنهم يأملون في التوصل إلى التأثير في كل شخص يتعرض باستمرار لمثل هذا التنويم، وجعله يقبل بالتسليم بهذه الأكذوبة على أنها الحقيقة الوحيدة المقبولة والتي لا يمكن إنكارها.

إن الدحض المستمر لتلك الأكذوبة، ومواصلة الإصرار المنهجي على فضح تلك الأسطورة بأكملها عن طريق الإثباتات المُعلّلة بأن أوروبا قارة متعددة الثقافات المسيحية-الإسلامية والإسلامية-المسيحية، يمثّل ليس فقط الوسيلة الأكثر فاعلية، بل في الحقيقة، يمثّل الوسيلة الوحيدة لإيقاظ المواطنين الأوروبيين الواقعين تحت التأثير المغناطيسي المنوِّم؛ لأن التزوير المفضوح والصارخ للحقائق التاريخية بات أكثر فجاجة إلى درجة التزوير المباشر في حقيقة الأدوار التي لعبتها المسيحية والإسلام تجاه اليهود الأوروبيين. وهكذا يصلون إلى تصوير أن ازدياد أعداد المسلمين في أوروبا، وباستثناء أنه يعني خطرًا داهمًا على اليهود، فإنه يمكن -بسهولة- أن يمثّل بداية التحول في مسيحية أوروبا تمهيدًا للقضاء عليها نهائيًّا! وحتى تكتمل حلقات هذه الفرية، ويتحول الذعر من الحقيقة إلى هروب كامل ودفن للرأس في الرمال، فإنهم يخفون هذا الاجتياح الثقافي خلف استدعاء فترات من التاريخ الأوروبي الحديث.

علينا الاستجابة لتلك الدعوة وتذكير مؤلّفي مثل هذه الترهات أنه في حقبة حكم الدولة الأندلسية الإسلامية الأوروبية، كان اليهود يعيشون في حرية تامة

على أراضي الأندلس قاطبة، وأنهم شغلوا وظائف حكومية مهمة، وأنهم كانوا من أنجح التجار ومن بين أكثرهم ثراءً، وأن عطاءهم الفكري-الفلسفي والعلمي والفني، على امتداد القرون الوسطى، قد بلغ أَوْجَهُ في تلك الفترة. في المقابل، نجد أنه بعد سقوط الدولة الإسلامية الأوروبية الأندلسية وحتى العام 1612، تم طرد اليهود من كامل شبه الجزيرة الأيبيرية، وتعرضوا للمذابح على أيدي حكام إسبانيا المسيحيين الذين عمَّدوهم عنوة! ثم كان أن استقبلت الإمبراطورية العثمانية -التي كانت أقوى الدول الإسلامية في ذلك الوقت- أكبر عدد من اليهود المهجَّرين الذين تمكَّنوا من الهرب من تلك المجازر، ومنحتهم حقوق المواطنة الكاملة وسوَّتهم -على مستوى الحقوق والواجبات- بمواطنيها من المسلمين!

ونحن أيضًا نقبل دعوتهم تلك إلى العودة إلى التاريخ، ونحوِّلها إلى فرصة لتذكير المذعورين من أعداء الإسلام وكارهي المسلمين، بأن أكبر جريمة ارتُكبت في حق اليهود، والتي تُعرف بالهولوكوست، قد تم ارتكابها على أرض أوروبا وليس على أيدي المسلمين كما يزعمون، بل على أيدي حكام دولة مسيحية خالصة في ذلك الوقت، وهي ألمانيا.

إذن عليهم أن يعرفوا أنه، على امتداد تاريخ أوروبا، كان التهديد الذي استهدف القضاء على وجود اليهود يأتي -بشكل حصري- من الدول المسيحية. وإذا كان لديهم أدنى احترام للحكمة القائلة بأن التاريخ هو معلمنا في الحياة، فإنه سيكون على اليهود الأوروبيين -من أجل أمنهم وحريتهم- أن يتمنوا لأوروبا أن تصبح في أقرب وقت ممكن قارة إسلامية، وأن تتحول إلى "يورابيا" مهما كان ذلك غير واقعي، بدلاً من الحرص على طرد المسلمين من أوروبا، وبالتالي بقاؤهم تحت رحمة -ولا رحمة- أخطر أعدائهم التاريخيين.

كمعلومات مفيدة، وفي هذه المرحلة من التحليل، يجدر التذكير بأن نتائج البحوث التاريخية التي أجراها هنري بيرين، قد تم سوء توظيفها على نطاق واسع بغرض إثارة الخوف من الإسلام وتوليد الصور النمطية السلبية عن الإسلام والمسلمين، وكذلك من أجل تعزيز خطاب الكراهية المفتوحة ضدهم. ولتوضيح ذلك، يجب أن نُذكِّر بأن الفرضية التي قدمها بيرين لتفسير التقدم السريع للفتح

الإسلامي في شمال إفريقيا وأراضي شبه الجزيرة الأيبيرية، تُعيده إلى عـــدم قـــدرة المسيحيين (الذين، وفقًا لبيرين، كانوا في ذلك الوقت لا يزالون يعتبرون أنفســـهم رومانيين) على فهم الطبيعة الحقيقية والأهداف النهائيـــة للفـــاتحين المســـلمين، وباستخدام القياس، يُقدِّم ذلك كدليل على أن المسيحيين الأوروبيين اليوم، تمامًـــا كما هي حال العديد من قادتهم والممثلين الرسميين لهم، غير قادرين على فهم النوايا والأساليب والأهداف النهائيـــة للمســـلمين اليـــوم في مكافحتـــهم للحضـــارة الأوروبية[1].

(1) من هذا المنظور الذي يقلب الحقائق، يُصبح مرتكبو الجرائم الجماعية ضد اليهود، عـــبر التاريخ، المنقذين الحقيقيين. راجع:

- Ferguson, Niall, "The Way We Live Now: 4-4-04, Eurabia?", New York Times Magazine, 4 April 2004.

- Weigel, George, "Is Europe Dying? Notes on a Crisis in Civilizational Morale", **Foreign Policy Research Institute**, Vol 6, No 2, June 2005.

المبحث الثالث

"يورابيا" أو إنتاج الهستيريا الجماعية

أ- حول مؤلّفة نظرية "يورابيا"

لننظر أولاً في أهم المعلومات حول المؤلّفة: بات يَور، وهو الاسم المستعار لجيزيل ليتمان (Gisèle Littman) اسم فرنسي، وهي نفس المؤلّفة التي كتبت تحت اسم مستعار آخر هو "ي. مصرية" (يهودية مصرية). وهي اليوم عضو في مجلس إدارة جمعية الصحافة الدولية الحرة، وهي في نفس الوقت واحدة من المتعاونين "الأخصائيين" مع صفحة الويب المسماة "أوروبا المكافحة للجهاد" (Counter-Jihad Europa).

تحظى بات يَور بمكانة مرموقة لدى المحافظين الجدد الأميركيين ولدى الصهاينة المتطرفين. ومن المثير للدهشة بالنظر إلى أصلها اليهودي، فهي أيضًا مرحَّب بها، بحماس (صادق!) حتى من طرف الفاشيين الجدد الأوروبيين، الذين يُميِّزون بمعاداتهم للسامية. لكن، ما من شيء مفيد يمكن فعله هناك! فحيث ليس للأخلاق الكلمة الفصل، فإن المصالح الخاصة تكون بمثابة حكم إعدام لأصدقائنا، وقرار نجاة لأعدائنا!

من أجل مصالحها الشخصية، هاجمت بات يَور أصدقاءها المسلمين والإسلام بشكل فجٍّ، واعتبرتهم أكبر أعداء لليهود، وفي المقابل احتضنت أشدَّ وأخطر أعداء اليهود التاريخيين، متناسية أن الدولة الإسلامية مدَّت يد الصداقة لليهود منذ العام 1492 عندما كانوا يمرون بأعصب الأوقات، ومتناسية بالتالي أن أوروبا، التي تحاول هي حمايتها، تقرَّبت من الفاشيين الذين نفَّذوا أكبر جريمة ضد الإنسانية خلال الحرب العالمية الثانية وأقاموا محرقة الهولوكوست التي كان اليهود وقودها!

لقد فعلت ذلك تلبية لمصالحها الشخصية، ومن ثَمَّ فإن المصالح الشخصية هي أفضل اختبار لأخلاقيات كل إنسان.

وُلِدت بات يَور في القاهرة (ومع أن سنة ميلادها ظلت مجهولة، فإن الباحثين يؤكدون أنها ولدت عام 1933) لأب إيطالي وأم فرنسية، وهي أسرة وُصفت بأنها تنتمي إلى "عائلة يهودية برجوازية ميسورة". في العام 1955 تخلّت عن جنسيتها المصرية، ثم هاجرت في العام 1957 إلى لندن. وبزواجها من ديفيد ليتمان، الذي كان في ذلك الوقت عميلاً نشطًا في الموساد الإسرائيلي، حصلت على الجنسية البريطانية عام 1959. تعيش اليوم في سويسرا. وهي تتمتع بقدرات فائقة في مجال الأعمال وتحقيق المصالح الشخصية. وكانت بات يَور قد بدأت نشاطها هذا الذي وجدت فيه طريقها نحو تحقيق طموحاتها، فقررت منذ عام 1969، وبعد إنجابها ثلاثة أطفال ما بين 1960–1964، أن تصبح مؤلفة متخصصة في إصدار الكتابات المعادية للإسلام.

كانت جيزيل، التي انتحلت شخصية امرأة فرنسية مسيحية، في العام 1961 بصحبة زوجها ديفيد ليتمان (David Littman) قد شاركت بشكل فعَّال في تهريب 530 طفلاً يهوديًّا من المملكة المغربية إلى إسرائيل، في إطار عملية غاية في السرية أشرف عليها جهاز الموساد الإسرائيلي، وأُطلق عليها اسم "عملية ميرال".

هذا عن موضوعية استقلالية جيزيل ليتمان الملقَّبة باسم بات يَور، والتي تطرح نفسها كإعلامية وباحثة وعالمة مستقلة، مع إضافة العديد من التفاصيل المُختلقة بالكامل إلى مسيرة حياتها، وإخفاء تفاصيل أخرى حتى لا يُثار أي شك في الصورة التي رسمتها لنفسها.

أصدرت أول كتبها تحت عنوان "اليهود في مصر" عام 1971، وكان باللغتين الفرنسية والعبرية، إلا أنها شرحت نظريتها المهووسة بمعاداة الإسلام في ثاني إصداراتها، وهو الكتاب الذي جاء تحت عنوان "الذمي" المنشور عام 1980، وقد قرَّظها ذلك الكتاب من الدوائر الصهيونية الأميركية، ومن جماعات الشتات اليهود المقيمين في روسيا وشمال إفريقيا. أمَّا كتابها المعنون "تراجع المسيحية الشرقية في ظل حكم الإسلام: من الجهاد إلى الذمية" (1991)، فقد حمل بوضوح أكثر

أساسيات مواقفها المعادية للإسلام، التي كانت قد ضمَّنتها في كتابها الصادر قبل ست سنوات تحت عنوان "الذمي: اليهود والمسيحيون تحت حكم الإسلام" الصادر عام 1985.

أما في كتابها الذي لاقى تنويهًا واسعًا وحمل عنوان: "الإسلام والذمية حيث تتصادم الحضارات" (2001)، فإن بات يَور لم تأتِ بأي جديد يُذكر؛ وكل ما تضمنه كتابها هو محاولاتها المتكررة للالتحاق بركب مسار الدعاية المعادية للإسلام، وقد قدمت بين يدي انضمامها لهذا المسار قُربانها بتبنِّيها نظرية صراع الحضارات الغامضة، والتي كان قد طرحها من قبل، صموئيل هنتنغتون في كتابه سيئ السمعة، والذي حمل تقريبًا نفس عنوان كتاب بات يَور. آخر ما تفتق عنه ذهن بات يَور هو كتابها المعنون "يورابيا: المحور الأوروبي-العربي"، الصادر عام 2005 (Eurabia: The Euro-Arab Axis)، فإنه لم يُثر فقط حملة إعلامية واسعة، لكنه أيضًا أظهر دون مواربة جنون عظمتها في معاداتها للإسلام، وأبان عن هلوسة مرضية من درجة عالية، في حين سقط منطق الحجة العلمية والموضوعية فيه إلى أدنى درجات الانحطاط واللاعقلانية كما سنبيِّنه في قادم الصفحات.

إن ما تُسميه بات يَور، ومن هم في مثل وضعيتها، تحليلاً منهجيًّا إنما يؤدي إلى التجاهل الكامل للحقائق التي تؤكد -بما لا يدع مجالاً للشك- على اتباع كل الدول الإسلامية سياسة التسامح تجاه اليهود الذين عاشوا داخل حدودها، وفي نفس الوقت يحمل في طياته كمًّا هائلاً من المغالطات والحجج الواهية التي تصف كل الدول الإسلامية والمسلمين بـ "المجرمين" الذين أذاقوا اليهود سوء العذاب، وذلك بالرغم من أن الوقائع تثبت -بلا شك- أن الجريمة الأكبر التي ارتُكبت في حق اليهود هي الهولوكوست (حيث قُتل الملايين من اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية) نُفذت على أرض أوروبا. ولا شك أيضًا في استغلال الديانة المسيحية بهدف القضاء المُبرم على اليهود وطردهم من أوروبا عن بكرة أبيهم، بالترويج لمعاداة السامية وتبني نظرية دونية العنصر اليهودي، وأن تلك الجريمة البشعة تم التفكير فيها وتنظيمها وتنفيذها من قبل دولة أوروبية مسيحية. ومن المؤكد -أيضًا- أنه لم تكن لأية دولة مسلمة ولا لأية جماعة مسلمة أو لأي فرد مسلم أي

نوع من المشاركة في شيء من ذلك. لكن وعلى الرغم من كل ذلك، فإنه في كل الهجمات التي طالت الإسلام والمسلمين في العصر الحديث، لا يُعتد بهذه الحقيقة التاريخية، بل وأكثر من ذلك، فإنه لا يتم ذكر أي كلمة حول المذابح التي تعرض لها اليهود على أيدي المسيحيين في إسبانيا في الفترة ما بين 1492-1612، ولا تُذكر أيضًا محرقة الهولوكوست التي نُفِّذت ضد اليهود في أوروبا بقرار صادر عن دولة ألمانيا النازية. وبالطبع، لا تُذكر أبدًا حقيقة أن الدول الإسلامية هي التي قدمت أكبر المساعدات لليهود على امتداد محنتهم التاريخية.

في هجومها الأيديولوجي المُصاب بعدوى عمى الدواجن، سعت بات يَور، على امتداد صفحات كتابها، إلى مساندة دعوات كل المتطرفين من الصهيونيين والفاشيين الجدد على حدٍّ سواء، وهو ما يعني أن ألدَّ الأعداء الأيديولوجيين قد وجدوا لغة مشتركة، وأن هذه الأطراف المتضادة وحَّدت مصالحها عن طريق وضع برنامج مريض معادٍ للإسلام.

وفي خضم هذا العمى الأيديولوجي وقصر النظر، وتحت تأثير استمرار ترويج المغالطات المفضوحة حول خطر إقامة "يورابيا"، التي تُذكِّر بها بات يَور بنفس الوتيرة، فإن اليمين اليهودي والفاشيين الجدد الأوروبيين يُحمِّلون الإسلام كل ما حدث لليهود من مآسٍ، ويقدِّمون كدليل قوي على ذلك، تطبيقَ الدولة الإسلامية لنظام "الذمية"!

تتخفَّى بات يَور، خلف قضية تلك الدُّريهمات المعدنية التي كان يدفعها مواطنوها اليهود وكل المواطنين الآخرين من غير المسلمين الذين كانوا يعيشون في كنف رعاية الدولة الإسلامية، لتُعلن عدم استعدادها لتجاوز تفاصيل لا تدل إلا على مغالطة رخيصة من قِبلها[1]. ولنوضح هنا ذلك الأمر: كان اليهود وغيرهم من

(1) يعود استخدام مصطلح "الذمية" لأول مرة إلى العام 1982، وقد جاء على لسان الرئيس اللبناني الأسبق، بشير الجميل، خلال خطبة ألقاها يوم 14 سبتمبر/أيلول 1982 في دير صليبا. ثم وظفته، بات يور، في خطابها المعادي للإسلام في مقال لها باللغة الفرنسية نشرته المجلة الشهرية الإيطالية: La Rassegna mensile di Israel في العام 1983 في سياق التهم الموجهة إلى الدولة الإسلامية (الخلافة) بأنها انتهجت سياسة التمييز والإذلال تجاه غير المسلمين.

"الذميين" الذين يعيشون فوق أرض الإسلام يُجبرون على دفع ضريبة تُقدَّر بما نسبته 2% لا غير! في حين أن المسلمين أيضًا مجبرون على دفع زكاة -ضريبة- سنوية تبلغ 2,5% من قيمة مجموع ما يمتلكونه من أموال ومعادن نفيسة وأموال منقولة، لكن بات يَور ومن شايعوها لا يذكرون هذه الحقيقة أبدًا في أيٍّ من كتاباتهم.

وهكذا، بفضل عدم الانضباط في التحليل وبفضل التأثير الكبير لمعاداة كل ما هو إسلامي، فإن بات يَور تكشف عن الدافع المركزي الكامن وراء كراهية الصهاينة المعاصرين التاريخية للإسلام! كل ذلك الجهد الرامي إلى إعلان الإسلام كأكبر خطر يهدد العالم، ويهدد الحضارة الغربية أدَّى -في النهاية- إلى الخوف من أنه في حال تمكُّن الإسلام، بمعجزة، من فرض هيمنته على أوروبا، فسيكون من الممكن أن يجد غير المسلمين عامة (وهذا غير مهم) واليهود خاصة (وهذا مهم!) أنفسهم مرة أخرى، مُجبرين على دفع 2% من الضرائب أكثر مما يدفعه المسلمون! وبهذا نُدرك ما يلي: أن كل هذه الضجة حول يورابيا تتأتَّى من الخوف العُصابي من أنه في حال تحقق إقامتها فإن شيئًا مُخيفًا مثل إجبار غير المسلمين "الذميين" على دفع 2% من الضرائب أكثر مما يدفعه المسلمون، قد يلحق بهم.

ب- مشروع تجريم النظام الإسلامي- الحرب المقدسة: تهافت التعليل

حقًّا إنه تدهور بائس في تعليل خوضهم الحرب المقدسة ضد المسلمين المزعومة! إنه تعليل يُفصح بوضوح عن فشل وإفلاس مشروعهم في تجريم النظام الإسلامي الذي عاش في ظله غير المسلمين، المعروف بنظام الذميين. فهل بات يَور، وباميلا غيلر، وريغلر، وفرغيسون وغيرهم من الصهاينة المتزمتين يكرهون الإسلام فقط من أجل ضريبة 2% التي دفعها أجدادهم القدامى؟! هل من أجل ذلك نسي الصهاينة تاريخ شقاء أجدادهم وتوحَّدوا في معاداتهم للإسلام مع الفاشيين الجدد؛ أي: مع أتباع أيديولوجية من أهانوهم وسكبوا دماءهم؟! هل من الممكن أن يكون ثمن قتل 6 ملايين من اليهود على أيدي الفاشيين في الهولوكوست قبل 70 عامًا لا يُساوي سوى 2% من الضرائب الإضافية التي دفعها أجدادهم الأولون إلى الدولة الإسلامية قبل أكثر من 370 عامًا؟!

وحتى عند مثل هذا الحد المُهين من اختزال كل الدوافع المقدسة فقط في دافع مالي (مقايضة) بحت في تحليل مفهوم "الذمية"، فإن بات يَور أهملت ذكر كل الامتيازات التي كان الذميون يحصلون عليها في ظل حكم الدولة الإسلامية بجريرة تلك النسبة الزهيدة من الفارق في دفع الضرائب 2%!، ففي مختلف ما نشرته بات يَور من كتابات معادية للإسلام، فإنها لم تذكر في أي منها أن الدولة الإسلامية - التي وجهت ضدها "انتقاداتها" حادة وغامضة بسبب ضريبة الذمية- كانت تضمن للذميين حماية ممتلكاتهم الخاصة وحقهم في التنقل بحرية وحقهم في النشاط التجاري، وبشكل عام كانت تضمن لهم حماية كاملة جسدية وثقافية ودينية وتوفر لهم حياة آمنة! لكن بات يَور لم تُورد كل تلك المعطيات سعيًا منها إلى طمس الصورة الناصعة للدولة الإسلامية، فكانت الصورة التي قدمتها غير مكتملة. فهي لم تذكر، في أيٍّ من كتاباتها، أن المسلمين أنفسهم كانوا يخضعون لدفع زكاة أموالهم سنويًّا (نسبة 2,5% عن كل ما يملكونه، وليس فقط على أساس القاعدة الضريبية التي كان يدفعها غير المسلمين)، لكن بات يَور تتجاهل بشكل كامل حقيقة أن غير المسلمين -واليهود من ضمنهم- كانوا معفيين من الخدمة العسكرية التي كانت واجبة على المسلمين دون غيرهم! وبعبارة أخرى، فإن المسلمين وحدهم هم من كانوا يتعرضون للقتل والأسر خلال الحروب! فأي شعب -على امتداد التاريخ البشري- كانت له امتيازات كهذه! وأي دولة اليوم تمنح مثل هذه الامتيازات لأي جالية تقيم على أرضها، وبالأخص لجماعات لا تنتمي للأمة صاحبة السيادة، مثلما كان الأمر مع المسلمين وغير المسلمين في الدول الإسلامية!

من أجل الكشف الكامل عن المنطق الذي يكمن خلف محاولات الطعن في الإسلام بشكل عام ورفض وجوده، خاصة في أوروبا، ومن أجل إعفاء إسرائيل، بشكل غير مباشر، من كل مسؤولية عن جرائمها تجاه الفلسطينيين (كل جريرتهم، في عيني بات يَور، أنهم مسلمون)، فإنه من الضروري إجراء عرض تفصيلي للمنطلقات الأساسية لهذه النظرية الصهيونية المتشددة في عدائها للإسلام، وكذلك توضيح هدفها النهائي من وراء توجيه خطابها لأوروبا بزعم التزامها الصادق وحرصها على تخليص القيم الأوروبية من لوثة الإسلام.

على أساس مثل هذا التحليل الموضوعي وغير المُتحيز يمكن القول، بشكل معقول ومُثبت: إن إعلاء شأن مصالح واستراتيجيات اليمين الإسرائيلي، مقارنة بمصالح كل اللاعبين الدوليين الآخرين الناشطين من أجل وجود حل للصراع في الشرق الأوسط، هو الغاية الحقيقية والهدف الأعلى والأخير للداعمين الراديكاليين لهذا المشروع المعادي للإسلام ولغيره من المشاريع الشبيهة.

بين طوفان الكتابات المعادية للإسلام[1]، تبرز بعض الكتب التي تعبِّر بشكل نموذجي عن الكراهية الصريحة للإسلام، وعلى الجهود الواضحة الرامية إلى إظهار المصالح الأيديولوجية في شكل دفاع وسعي محموم لحماية الثقافة الغربية.

بسبب كثرة العناصر المُعبَّر عنها بشكل شديد الوضوح في خطاب الكراهية هذا، فإننا سنركز على مؤلفات الكاتبة بات يَور باعتبارها المثال الكلاسيكي، وفي هذا السياق، فإننا سنعرض بالأساس جوهر منطلقات أطروحاتها، وذلك بشكل خاص؛ بسبب موقفها الشرس المعادي للإسلام والمُوجه مباشرة ضد وجود المسلمين على أرض أوروبا. فكل إحصاء لا يُعالج بشكل كافٍ يمكن أن يؤدي إلى الكراهية المتعصبة والتحريض ضد المسلمين، مع وجود خطر أكيد قد يتأتى من الذعر والتصرفات غير المحسوبة.

---

(1) في بحر الكتابات المعادية للإسلام، إلى جانب منشورات لا تعد ولا تحصى ترشح منها شوفينية الثقافة الأحادية المتطرفة والمُزوِّرة علنًا للثقافة والدين الإسلاميين، نجد مؤلفين مشهورين من أمثال: أوريانا فالاتشي في كتابها "قوة العقل"(The Force of Reason) وشنتال دلسول في كتابه "الدرس غير المستوعَب من القرن العشرين" (The Unlearned Lesson of Twentieth Century)، وميلاني فيليبس في كتابها المعنون بـ "لندنستان: كيف خلقت بريطانيا دولة الإرهاب داخل لندن (Londonistan: How Britain has created a Terror State Within)، وبروس باور في كتابه "بينما تنام أوروبا: الإسلام الراديكالي يدمِّر الغرب من الداخل" (While Europe Slept: How radical Islam is destroying West from Within) وبات يور في كتابها "الخيار الثالث: الإسلام، الذمية والحرية"(The Third Choice: Islam, Dhimmitude and Freedom).

لا يجب التقليل من تأثير مثل هذه الكتابات أو تجاهلها، فكاتبوها يتخفَّون وراء ما يسمُّونه بحوثًا علمية لينفثوا سموم معاداتهم للإسلام وللمسلمين.

وفي هذا السياق، فإن جريمة القتل الجماعي التي ارتكبها بريفيك، وراح ضحيتها، في يوليو/تموز 2011، أكثر من 80 شخصًا معظمهم من الشباب، تمثل تحذيرًا قويًّا من مثل تلك التحريضات. ففي بيانه[1] أعلن بريفيك صراحة أن مواقف بات يَور مثّلت له مصدر إلهام فيما أقدم عليه! أمَّا إعراب بات يَور عن أسفها -ثم ما تبعه من نفي لصحة ما نُقل عنها من أسفها؛ لأن قاتل أوسلو استلهم فعلته تلك من كتاباتها وكتابات غيرها من المروِّجين لمعاداة الإسلام- فلم يؤدِّ إلا لتأكيد موقفها المعادي للإسلام صراحة! من المثير للاهتمام القول: إن بات يَور دافعت عن مواقفها المعادية للإسلام بادِّعاء أن ذلك ما تُتيحه لها حرية التفكير والحق في التعبير عن الرأي، لكنها في الوقت نفسه ترفض نفس تلك الحرية وذلك الحق لكل المنتقدين لمواقفها، وتندِّد بهم وتعتبرهم معادين للسامية ومتآمرين يساريين! وهو ما يُحيل إلى الفهم بأن بات يَور تعتبر أن حرية التفكير والحق في التعبير لا يسري على المسلمين وكل أولئك الذين يتبنون مواقف وأفكارًا مختلفة عما تدعو إليه هي وأمثالها!

ورغم كل محاولاتها البائسة في أن يبدو "نضالها" في شكل التزام بخوض حرب مقدسة ضد تهديد الإسلام، فإنه من خلال سياق كل صفحة من صفحات كتابها يظهر بوضوح أن الأمر لا يعدو أن يكون سوى مثال للتزوير المفضوح للحقائق التاريخية بهدف الدعاية الأيديولوجية.

وهكذا، فإن كل جهودها في تشويه الإسلام وشَيْطَنَة المسلمين تُركِّز على جعل أوروبا المسيحية تتخذ موقفًا معاديًّا ورافضًا لأوروبا الإسلامية وللإسلام بشكل عام؛ من أجل إرضاخها للخيارات اليمينية المتطرفة التي تقف وراءها دوائر صهيونية متشددة، وصولاً إلى تحقيق الهدف النهائي بمنحهم وضع الحَكَم المُطلق.

---

(1) من شك في أن هذا البيان المنسوب إلى بريفيك، إنما هو في الحقيقة عمل جماعي، وليس من بنات أفكار المجرم المتطرف، بريفيك. هدفه منهجة التنميط السلبي لصورة المسلمين الأوروبيين وإعادة نشر المزاج المعادي للإسلام والتستر على حقيقة جريمته الفظيعة، بداعي أنها ارتُكبت من قبل "مدافع عن أوروبا المسيحية من المسلمين"!

الحقيقة أن الأسباب التي تدعونا للتشكيك هي أكثر بكثير من حمل الأمر على محمل حسن النية، ويدعمنا في مذهبنا هذا ما قاله أبناء جلدة بات يَور عنها. فقبْل كل شيء، فإن بات يَور لم تتلقَّ تعليمًا جامعيًّا يؤهلها للقيام بالعمل في المجال الذي تمتهنه، ولا حتى لأي عمل آخر؛ لأنها ببساطة لا تملك تعليمًا جامعيًّا. ووفقًا لما كتبه آدي شفارتس (Eddy shwartz)، الصحفي في جريدة "هآرتس" الإسرائيلية فإن "... بات يَور ليست جامعية، و لم تتلقَّ أي تكوين يؤهلها لتكون مؤرِّخة من أية جامعة معترف بها رسميًّا. أمَّا أن تعرِّف نفسها كـ "باحثة مستقلة"، فليس ذلك سوى كناية عن شخص يرتاد المكتبة ويفتح كتابًا ثم يبدأ بالكتابة".

ومع ذلك، فبالإمكان أن نتفق على أن عدم تلقي تعليم جامعي متخصص قد لا يكون، في حدِّ ذاته، حجة على عدم الأهلية، لكننا يمكن أن نتفق أكثر، ولأسباب كثيرة، على أن عدم تلقي تعليم جامعي متخصص لا يمكن أن يكون حُجَّة على تأكيد أهلية مثل هذه الكاتبة في المجال العلمي الذي تعمل فيه!

هذه الملاحظة كانت ضرورية لنقول للمعجبين بهذه المرأة المسماة جيزيل ليتمان، الملقبة بات يَور، إنهم يبالغون كثيرًا، وبدون وجه حق، عندما يضفون عليها صفة "الباحثة العالمية الأبرز في قضايا الإسلام"[1]، وتقبلهم هذه الصفة دون تمحيص أو نقد علمي.

انعدام النقد والتمحيص هذا، والذي قد يبدو من الوهلة الأولى غير متوقع، إلا أنه من الناحية المنطقية متفق تمامًا مع طبيعة المصادر غير المُمحَّصة، بل والخبيثة، التي تستقي منها بات يَور معلوماتها. كما يتفق أيضًا مع المفهوم الغامض التي اختلقته، والذي صار يُعرف تحت مسمى "يورابيا".

يبقى أن نسأل: كيف يمكن لهؤلاء المُمجِّدين لهذه الكاتبة، التي ليس لها من العلم والحس النقدي سوى بطاقة عضوية إحدى المكتبات وجهاز كمبيوتر مرتبط بشبكة الإنترنت، إضافة إلى مقتها وكرهها الأعمى للإسلام، أن تُطلقوا عليها

---

(1) هذه الصفة: "الباحثة العالمية الأبرز في قضايا الإسلام" أطلقتها الصحفية باميلا بالمر Pamela Palmer على الكاتبة العنصرية المعادية للإسلام والمسلمين، بالرغم من الإعلان عن عدم امتلاكها لأية شهادة جامعية؛ وذلك من أجل الإعلاء من شأنها وتضخيم دورها وإضفاء صفة العلمية التاريخية على ما تكتبه وتروِّج له.

صفة "الباحثة العالمية الأبرز في قضايا الإسلام"؟! وما سيكون موقفكم لو قامت المنتديات المعادية للسامية بإطلاق صفة "الباحث الأبرز في العالم في قضايا إسرائيل واليهودية" على مقاوم ينتمي إلى حركة حماس ويُعادي المحتل الإسرائيلي، فهل ستصدقون؟ فإذا صدقتم هذا، فلا جناح عليكم حينئذ في أن تؤمنوا وتصدقوا بأهلية بات يَور العلمية والبحثية.

تلقى مواقف وتصريحات بات يَور انتقادات حادَّة حتى بين الإسرائيليين أنفسهم، خاصة داخل المنتديات الأكاديمية العمومية وداخل الدوائر التي تعمل من أجل إحلال السلام والتقارب مع الفلسطينيين والعالم الإسلامي. ففي مذكرة احتجاج حادَّة موجَّهة إلى دار النشر التي طبعت كتاب بات يَور في إسرائيل، أشار الناشر المعروف والمناضل الشهير المطالب بالسلام مع الفلسطينيين، آدم كيلر (Adam Keler)، إلى التوازي المباشر بين معاداة السامية التي عرفتها أوروبا سابقًا ومعاداة الإسلام المعاصرة التي تمثّلها بات يَور، وكتب رسالة هذا نصها:

"في العام 1886 نشر الكاتب الفرنسي المعادي للسامية إدوارد دريمون (Edouard DrumonT) نصًّا تحت عنوان "فرنسا اليهودية"، وخلق صورة مرعبة ومزيفة حول فرنسا التي يحكمها اليهود، وبهذا زرع بذورًا سامَّة جاءت ثمارها الكريهة في عهد حكومة فيشي في فرنسا؛ حيث شارك قياديوها بشكل نشيط في عمليات القتل الجماعي التي استهدفت اليهود الفرنسيين... ليست بات يَور سوى مأجورة بريطانية تقدِّم نفسها على أنها مؤرِّخة، ويؤسفني أن أقول: يهودية، وتكتب هذا الكتاب -وكل كتبها الأخرى- الذي لا يحتوي سوى على أكاذيب تعبِّر عن غضب مسعور معادٍ للمسلمين. إن بات يَور تسلك نفس المسار، وتتبع نفس الخطوات سيئة السمعة التي صنعت تلك الصورة المرعبة لأوروبا المحكومة من قِبل المسلمين".

وكما حاول الكاتب إدوارد دريمون حمل الفرنسيين على اضطهاد وقتل جيرانهم اليهود، فإن السيدة ليتمان تحاول بدورها تأليب الأوروبيين ضد المهاجرين المسلمين، الذين يمثّلون اليوم أقلية إثنية معتبرة داخل القارة الأوروبية. والأغلبية المطلقة من هؤلاء الناس لا يريدون أي شيء آخر سوى العيش بكرامة، وأن ينتفعوا بثمار عملهم في بلدانهم الجديدة.

إن دوافع السيدة ليتمان وراء كتابة مؤلَّفاتها العنصرية التحريضية أكثر من واضحة. أمَّا دوافعكم أنتم؛ باعتباركم دار نشر محترمة، الكامنة وراء قراركم بطباعة هذا الكتاب وتقديمه إلى الرأي العام الإسرائيلي فهي أكثر من غامضة.

ومهما كانت دوافعكم، فمن الأكيد الآن -وقد أقدمتم على هذه الخطوة- أن يكون من الموضوعية إتمام مهمتكم وطبع ترجمة الجزء من مجلد "فرنسا اليهودية" الذي سيساعد على الفهم السليم لكتاب السيدة ليتمان! فتثقيف جمهور القرَّاء الإسرائيليين يتطلب إعطاءهم الفرصة التي يستحقونها، للمقارنة بين مثل ذلك العمل الكلاسيكي لكاتب عنصري وغوغائي -إدوارد دريمون- مع هذا العمل المعاصر لتلميذته المخلصة -بات يَور- في اتِّباع خطواته".

الغريب أن لا أحد تفاجأ لتجاهل دار النشر الإسرائيلية الرد على رسالة الكاتب والناشر آدم كيلر! وعلى الرغم من أن جُلَّ النشطاء ومحبِّي السلام في العالم تناقلوا ونشروا نص الرسالة، فإن كتاب السيدة ليتمان، الملقبة بات يَور، طُبع دون أن يُلحق به مجلد إدوارد دريمون المقترح، وحظي بحملة ترويج واسعة في إسرائيل وخارجها.

دعونا إذن ننظر بشكل تفصيلي فيما كُتب في مؤلَّفات بات يَور حتى نفهم، على وجه الدقة، دوافع، أو إن شئتم الأهداف التي تُحفِّز من يدعمون ويروِّجون ويستدلون بها على اعتبار أنها إنجاز علمي.

إن من يدعم بقوة هذه الأوهام، هي بالأخص مجموعة من المنظمات السياسية الأوروبية اليمينية التي يقودها متطرفون من الفاشيين الجدد.

في كل مؤلَّفات هذه الكاتبة، لا نجد سوى موضوع واحد تختلف زوايا تناوله. وبقطع النظر عن الزاوية التي تحاول من خلالها مقاربة الوضع في أوروبا، فإن نقطة ارتكازها الأساسية تظل هي نفسها، أي تأكيدها الغامض على وجود قُوًى تعمل على تحويل أوروبا إلى مستعمرة تم التحضير لها واتُّفق على اسمها: يورابيا (Eurabia).

في عملية توليفية تتجمع فيها في آنٍ واحد خصائص الكتابة الكلاسيكية المتميزة إلى جانب اليوتوبيا السلبية وبعض الفقرات المُرتَجَلة، وهكذا فإن بات يَور، في كتاباتها، تتبع بشكل حَرفي استراتيجية البناء الأدبي الكلاسيكي المعادي للسامية في "بروتوكولات حكماء بني صهيون".

البناء النصي المتبع في هذا الكتاب، الذي يمكن أن نطلق عليه "محاكاة درامية"؛ بسبب تواضعه وبساطته والسذاجة الصريحة في التنبؤات المُعلنة فيه، فيه تشابه كبير مع نصوص بروتوكولات حكماء بني صهيون لدرجة أنه لم يكن على بات يَور سوى تغيير أسماء لاعبي الأدوار الرئيسية، وتُعيد تسمية اليهود في البروتوكولات... لتطلق عليهم اسم "مسلمي أوروبا"، وأن تجعلهم يؤدون دور العملاء السريين في مشروع المؤامرة الكبيرة التي تهدف إلى إخضاع أوروبا بالكامل إلى الإسلام. في مثل هذا الاستنساخ الرديء وهذه الرواية الهزيلة، ليس من الصعب توقُّع، وفقًا لتنبؤات بات يَور، أن هدف المسلمين هو تطبيق الشريعة الإسلامية، وهو ما يعني أنهم سيعيدون، بعد خمسة قرون مضت، فرض تلك الضريبة التي تعادل 2% على غير المسلمين.

أما حول ما إذا كان مسلمو أوروبا، عندما يسيطرون على أوروبا ويحوِّلونها إلى يورابيا، سيُمكِّنون الأوروبيين غير المسلمين من كل الحقوق والضمانات التي كان يتمتع بها الذميون بما فيها إعفاؤهم من أداء الخدمة العسكرية، فإنَّ بات يَور لا تجيب على هذا لا في هذا الكتاب ولا في أيٍّ من شبْه مؤلَّفاتها الأخرى التي عرضت فيها مغالطاتها الكثيرة المتعلقة بوضع غير المسلمين في الدولة الإسلامية.

من خلال رفع صوتها، واعتقادها الخاطئ بأنها بمثل هذه الطريقة ستتمكن من زيادة التوتر وزيادة درجة التعاطف مع أطروحاتها، فإن بات يَور تُعلن أن بناء كل مسجد جديد وكل استثمار عربي جديد، وكل مساعدة تقنية لوسائل الإعلام، وكل هبة مالية عربية المصدر تُعطَى إلى الجمعيات الخيرية والجامعات الأوروبية ما هي إلا تأكيد لماسوشية أوروبا وانهيارها الرُّوحي واستسلام إلى المبدأ الإسلامي المعروف باسم "الذمية"[1].

---

(1) نذكر في هذا السياق:

Carr, Mattew, "The Morisccos: A Lesson from History?", **Arches Quaterly**, p. 14.

"... بناء كل مسجد جديد، وكل استثمار عربي أو هِبَةٌ عربية لأية وسيلة إعلامية أو منظمة إنسانية أو جامعة أوروبية، إنما هي في الحقيقة دليل يؤكد ماسوشية أوروبا ومرضها الروحي وخنوعها للذمية الإسلامية!".

آخذين بعين الاعتبار كل الاعتبارات المهمة التي استخلصتها بات يَور نفسها ضمن تفسيراتها الخاصة لما تزعم أنه تاريخ الأعمال التخريبية للإسلام الذي سعى، خلال قرون حكمه العديدة، إلى إخضاع أوروبا، ورام تحويلها إلى يورابيا، فإنه سيكون علينا فيما يلي من فقرات أن نحدِّد بدقة السياق الذي تندرج ضمنه نفس هذه الفكر.

ج- منهجية اختلاق الوقائع والتزوير المُمنهج: نقد وتصحيح

ما من شك في أن مصطلح "الذمي" هو المقياس والدليل الذي يقودنا إلى إدراك طبيعة العداء للإسلام الذي يحمله كتيِّب بات يَور بين صفحاته، وبالتالي يدلنا -أيضًا- على من هي كاتبته. ويُظهر موقع بات يَور على شبكة الإنترنت أن مصطلح "الذمية" عُمْلتها التي يدور حولها كل ما تكتبه، وهو ما أكدته هي نفسها في أكثر من حوار صحفي.

لكن، وحتى في هذه الحالة فإن بات يَور لم تستطع التخلص من منهجيتها غير المنطقية في الكتابة؛ التي تتبع طريق اختلاق الوقائع والتزوير، وبذلك فقد كانت الكلمة الأخيرة لتلك الاختلاقات التي طغت على التحليل الموضوعي الهادف. فمصطلح الذمية، وعلى الرغم من تأكيدات بات يَور الواردة على صفحتها على الإنترنت، ليس من ابتكارها الشخصي. فقبْل عام من استخدامها لهذا المصطلح، كان الرئيس اللبناني السابق، بشير الجميل، قد استخدمه في خطاب له مع بدايات العام 1983.

إن الكلمات تشكِّل شخصية الإنسان! خاصة إذا كان فهمه لها لم يستوعب كُنهها كله، فإذا كان طعمها قبل تذوقها طيبًا -بالنسبة له- قَبلها، أما إذا كان مُرًّا لفظها. تلك هي محددات العلاقة لكثير من الناس تجاه الكلمات التي يسمعونها، تمامًا مثل محدِّدات علاقتهم بالطعام الذي يأكلونه؛ فهم يبتلعون ما يجدون طعمه لذيذًا، ويلفظون الطعم السيئ. لكن ذلك الطعم الحلو واللذيذ قد يكون في أغلب الحالات سامًّا في حين يكون ذلك المُرُّ وغير طيب الطعم دواءً. وفي كل الحالات، فإن الطَّعم في حدِّ ذاته لا يحدد ما إذا كان شيء ما سمًّا أو دواءً، فذلك يُحدِّده

فقط محتوى تكوين ما نبتلعه وكيفية تفاعله المباشر داخل أجسامنا. تلك هي الحال أيضًا مع الكلمات. فالجميل منها قد يكون له معنى خبيث، في حين قد تكون للكلمات القاسية معانٍ نبيلة.

ليس الإيقاع، بل المعنى؛ وليس المذاق الحلو ولا المر، بل تأثيره هو الذي يجب أن نسترشد به عندما نحاول فهم ما تريد الكلمات قوله.

والآن، حان أخيرًا وقت تعريف المعنى الحقيقي لكلمات الذِّمي والذِّمَّة والذمية، وأن نُبيِّن أن السم المُضاف إلى هذه الكلمات إنما سكبته فيها بات يَور، بنفس تلك الطريقة التي يستعملها عملاء الاستخبارات السريُّون عندما يسكبون السم في الطعام السليم ليُسمِّموه، وإن كانت بات يَور لا تملك شيئًا من مهارات العملاء السريين. لكن جهلها ذلك لم يمنعها من أن تكون فعَّالة. فقد بلغ الناس اليوم مستويات من البلاهة وعدم الاكتراث وسوء النية ما يُساعد بشكل كبير على نجاح عمل المشعوذين المشتغلين في الأعشاب السامة، وخاصة منهم من يزودون السوق بالبضاعة التي يريدها كبار التجار. وبات يَور تبيع سُمَّ معاداة الإسلام المُصنَّع في مختبرات أشد المتطرفين من الصهاينة، والمرغوب فيه من قبل العديدين، والذي تقوم على توزيعه شبكة واسعة من المروجين الذين يغنمون الكثير من وراء توزيع ونشر هذا السم.

بالتالي، وبعيدًا عن السياق الأيديولوجي ومتحررة من سطوة المعاداة للإسلام، فإن كلمة الذمية (dhimmitude) وهي كلمة عربية مشتقة من كلمة ذمي، تعني "المحمي"! وأن الهدف السياسي من تصنيف فئة هؤلاء داخل النسيج المجتمعي للدولة الإسلامية كان في الواقع من أجل المساعدة على توفير الاحترام للحقوق العامة لغير المسلمين المتعلقة بدينهم وعاداتهم ولغاتهم وحرية اختيارهم طرق عيشهم، وبالتالي لحمايتهم من العسف المحتمل لبعض حكام الأقاليم الإسلامية، ومنع الأذى عنهم في الأقاليم التي تحكمها القوانين الإسلامية التي تحدِّد كيفية التعامل تجاههم في ظل الظروف الحياتية للمجتمع بشكل عام.

أمَّا تاريخيًّا، فقد كانت كلمة "ذمي" ترتبط بشكل موضوعي بوصف الشعوب الأصلية غير المسلمة التي كانت تعيش على الأراضي التي فتحها المسلمون. والغرض

من ابتكار هذا المفهوم "الذمي" بلغ اكتمال معناه خلال عملية إدماج تلك الشعوب وتلك الأقاليم في مجتمع وفضاء الدولة الإسلامية. وعلى وجه التحديد، فإن القضية هنا تتعلق بكيفية التعامل السياسي الرسمي للدولة مع تلك الفئات من سكانها الذين أصبحوا، من ناحية، جزءًا من مجتمع الدولة الإسلامية، ومن ناحية أخرى، فبقائهم متشبثين بثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وخاصة دينهم، يكون جزء مهم من المجتمع قد بقي خارج نظام الأمة ولابد من تنظيمه وفقًا للقانون، ووفقًا لنفس المبادئ وبشكل دائم. وكان لابد من معاقبة التصرفات الشخصية، غير المبنية على القانون، التي يمكن أن تصدر عن بعض حكام الولايات والأقاليم، خاصة في ظل الصعوبات الكبرى التي تحول دون مراقبتهم باستمرار في عالم كان فيه الحصان هو أسرع وسيلة تنقُّل، وكانت فيه الرسائل التي يحملها الفرسان أسرع وسيلة للتخاطب، في حين كانت المسافات بعيدة كما هي عليه الحال الآن.

فمن جهة، كان من الواضح أنه لا يمكن للدولة الإسلامية معاملة تلك الشعوب باعتبارهم أجانب أو أعداءً، ومن جهة أخرى، كان على الدولة الإسلامية تحديد الفوارق التي تفصلهم عن المواطنين المسلمين. أمَّا إجبارهم على اعتناق الإسلام، فيتعارض مباشرة مع التحريم الواضح الذي ورد في القرآن الكريم بشأن استعمال القوة والعنف في مجال الإقناع الديني، والذي يُلزم المسلمين باحترامه[1]. في حين أن إبقاء تلك الشعوب -غير المسلمة- خارج نطاق سلطة الدولة ورقابتها، كان سيعني التخلي عن سلطتها عليهم والاعتراف لهم بحقهم في الاستقلال التام، وما يستتبعه ذلك من إقامتهم لدولة غير مسلمة داخل حدود الدولة الإسلامية.

إن من الأسس التي تقوم عليها الدول هي تحديد الكيفية التي تتم من خلالها رعاية مصالح الدولة وتحقيق أمنها والاستفادة من طاقات كل رعاياها، ذلك بالإضافة إلى الأسس التي تمثِّل خصوصية الدولة الإسلامية التي تلتزم تجاه كل رعاياها باحترام تقاليدهم الثقافية ولغاتهم وعاداتهم، وبالأخص عدم منعها ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بكل مواطنيها، مسلمين وغير مسلمين. فكان الحل الأمثل يجد ضالته في المفهوم الذي أُطلق عليه "أهل الذمة".

(1) "لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ"، سورة البقرة، الآية 256.

ويدل السياق العام على أهمية وفعالية هذا الحل. فـ "المحميون" هم فئات الناس الذين يعيشون في حماية الدولة الإسلامية؛ أي: هي فئات الناس الذين التزمت الدولة الإسلامية بشكل مباشر بتوفير الأمن والأمان لهم، وفقًا لشروط معينة يقتضيها تنظيم الحقوق والواجبات، وهو ما يعني في المقام الأول، بشكل ملموس، أن كل غير المسلمين محميون (أهل ذمة)، وأنهم في حماية الدولة، وأنهم في وضعيتهم تلك، هم رعايا الدولة الإسلامية ولهم الحق في الحياة وتُضمن لهم حرية المعتقد وحرية ممارسة شعائرهم الدينية.

ثانيًا: لهم أيضًا حرية العمل في المجالات التي يريدونها، وأن حرمتهم الجسدية مضمونة. وفي نفس هذا السياق، فإن محميي الدولة الإسلامية (الذميين) لهم ضمان عدم التعرض لممتلكاتهم الخاصة، وفي مقدمتها حق ملكية الأرض -وذلك وفقًا للإجراءات التي أقرَّها خليفة المسلمين عمر بن الخطاب- وأيضًا الحق في توسيع ممتلكاتهم وفقًا للقوانين التي تسنُّها الدولة الإسلامية، والتي تسري على جميع رعاياها بقطع النظر عن انتماءاتهم العقائدية والدينية.

ثالثًا: إن غير المسلمين، ومن ضمنهم اليهود بطبيعة الحال، وباعتبارهم محميين، لهم حق التمتع بحياة حرة تتوافق مع ثقافاتهم وعاداتهم وممارسة شعائرهم الدينية دون منغصات، وحقهم في التعلم والتحدث بلغاتهم... وكل هذه الحقوق وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تضمنها لهم الدولة الإسلامية، الذين هم تحت حمايتها، وتضبطها قوانين واجبة التطبيق.

عندما تولّى عمر بن الخطاب الخلافة، أصدر مراسيم تتعلق بالسكان غير المسلمين (الذميين) في الأقاليم التي فتحها المسلمون، وقد تضمنت تلك المراسيم ضرورة تطبيق القرارات الأساسية الثلاثة، التي يمكن تلخيصها كالتالي:

1- أن تظل حقوق ملكية الأراضي دون تغيير؛ أي: أن تظل الأراضي في ملكية أولئك الذين امتلكوها إلى تاريخ الفتح.
2- يُمنع منعًا باتًّا أي شكل من أشكال إرغام غير المسلمين على الدخول في الإسلام. وهذا يعني أن للمسيحيين واليهود الحق في البقاء على دينهم الذي اعتنقوه قبل الفتح الإسلامي.

3- يجب احترام كل فرد من الأفراد الذين يدينون بغير الإسلام ومعاملتهم بنفس الطريقة، سواء أكان ذلك في مناط الحياة العامة أم أمام سلطات القضاء، ويُستثنَى غير المسلمين من واجب أداء الخدمة العسكرية أو المشاركة في الحروب التي يخوضها المسلمون.

حرية المعتقد المُعلنة في عهد خلافة عمر بن الخطاب، والمضمونة بصريح نص القرآن الكريم، تتضمن الحق في ممارسة كل الطقوس الدينية والعادات المرتبطة بها، وهو ما يعني أن نواقيس الكنائس ظلت تدق كعادتها قبل الفتح، وأن حمل الصليب كان مسموحًا به داخل الفضاء العام، وأنه كان مسموحًا لليهود والنصارى الاحتفال بأعيادهم بكل حرية، وبنفس طريقة إحيائهم لها التي كانوا عليها قبل الفتح الإسلامي، وأن تظل تقام في تواريخها وأماكنها نفسها دون تغيير أو تضييق. وقد شهدت فترة خلافة عمر بن الخطاب إمضاء اتفاقيات عدَّة كانت كلها تهدف إلى ضمان حقوق وحريات غير المسلمين (الذميين).

ووفقًا لهذا المفهوم أيضًا، يتم تحديد وتنظيم واجبات كل المنتمين إلى تلك الفئات من "الذميين" (المحميين) تجاه الدولة الإسلامية.

وفي مقدمة تلك الواجبات، نجد الضريبة الإلزامية الإضافية التي تُفرض على غير المسلمين بنسبة 2%، والتي هي في الواقع تُعادل تقريبًا الضريبة الإلزامية المفروضة على مواطني الدولة الإسلامية من المسلمين. وقد شرحنا سابقًا أن هذا الفارق إنما هو، من الناحية العملية، نوع من التعويض في مقابل نسبة 2,5% التي يدفعها المسلمون في شكل زكاة أموالهم. ومعلوم أن الزكاة لا تُفرض على غير المسلمين، فضلاً عن أن نسبة زكاة الأموال المفروضة على المسلمين هي أكبر من نسبة الضريبة المفروضة على الذميين (2%)؛ لأن الزكاة لا تتعلق بالأساس الضريبي الذي ينسحب على الأرباح المحققة دون رأس المال، وإنما تنسحب على كل الأموال المنقولة والثابتة التي يحول عليها الحول ولا تدخل مباشرة في عملية الإنتاج أو التجارة أو أي نوع آخر من المشاريع الاقتصادية. لكن بات يَسور لا تقف عند حدِّ انتقاد الفارق في الضريبة التي فُرضت على غير المسلمين واعتبارها ظُلمًا وقع على "الذميين"؛ أي: اليهود وغيرهم من الذين لا يدينون بدين الإسلام

من مواطني الدولة الإسلامية التقليدية! بل توجه بات يَور انتقادات لاذعة إلى نظام "أهل الذمة" وكذلك إلى نظام العقوبات في الدولة الإسلامية، وتشير إلى بعض الحالات التي عاقب فيها الحاكم المسلم كل من أهان أو سخر أو هاجم الإسلام والقرآن الكريم والرسول محمد صلّى الله عليه وسلّم أو الشريعة الإسلامية.

فيما يتعلق بهذه النقطة، تستعرض بات يَور كل مهاراتها اللاعقلانية، وتقفز إلى عالم الخيال الذي يفتقد إلى الواقعية والمنطق السليم المترابط. وهكذا، فهي تؤكد أن فرض الدولة الإسلامية على غير المسلمين ضريبة الـ 2% أدَّى إلى خلق كل الظروف المأساوية التي جعلت من حياة "أهل الذمة" حياة بائسة ومُهينة، وأن المسلمين العرب اليوم يخططون -بالاشتراك مع أتباعهم من الخونة الأوروبيين- إلى تحويل أوروبا المسيحية الحرة وقيمها التقليدية إلى إقليم خاضع للدولة الإسلامية؛ حيث يكون لشعوبه وضع "الذميين"[1].

إلاَمَ يمكن أن يقودنا اعتبار بات يَور أن في معاقبة من يأتي أفعالاً أو أقوالاً تكون فيها إهانة للإسلام ولرسوله والاستهزاء به وبالقرآن الكريم ومهاجمة مقدسات المسلمين ورموز الدولة الإسلامية، إهانة ومذلة "للذميين"، وفي مقدمتهم اليهود طبعًا؟

يقودنا ذلك أولاً إلى أنها ترفض أية علاقة حضارية أو ثقافية تجاه الإسلام والمسلمين. والنهج الوحيد الذي يمكنها من خلاله التعبير عن جنون عظمتها يكمن في شتم الإسلام والاستهزاء بقيم المسلمين ومقدساتهم!

بات يَور تعتبر أن إنزال العقوبة على اليهود من مروِّجي خطاب الكراهية والداعين إلى إهانة الإسلام والمسلمين -وهم يعيشون في ظل حماية سلطة الدولة الإسلامية- أكبر ظلم، وترى في واجب احترام المقدسات والقيم الرُّوحية إهانة وفرضًا لشروط تجعل حياة الذميين بائسة!

---

(1) Ye'or, B. *Eurabia: The Euro-Arab Axis*, (Fairleigh Dickinson University Press, New Jersey, 2005), p. 19.

"... المسلمون والعرب بالتعاون مع حلفائهم الأوروبيين، خونة أوروبا المسيحية وقيمها التقليدية، يخطّطون لأسلمة أوروبا بأكملها".

كيف علينا فهم هذا الشكل من أشكال الكراهية الدينية والثقافية والاجتماعية؟ حتى في عالمنا اليوم، الذي يشهد تعريفًا واضحًا لحقوق وحريات الإنسان العالمية، وقواعد التسامح وقيم الحياة الاجتماعية في الدول متعددة الثقافات، فإن هناك نظام عقوبات يطول أفعال وأقوال الإهانة والسخرية من الناس على أساس أعراقهم أو إثنياتهم أو دياناتهم أو ثقافاتهم. لكن بات يَور تتجاهل كل هذا، وتُحاكم نظام "أهل الذمة" الذي دعا -قبل أكثر من ألف عام- إلى التسامح وفرض احترام كل الديانات والأقوام الذين كانوا يعيشون على تراب الدولة الإسلامية.

كيف يمكن العثور على ذرة من المنطق في اعتبار بات يَور أن نظام الدولة الإسلامية، الذي لم يسمح لليهود بشتم وإهانة الإسلام ومقدسات المسلمين، كان نظامًا ديكتاتوريًّا ومستبدًّا ومُهينًا لليهود؛ لأنه لم يُعطهم حقًّا غير محدود في الشتم والإهانة والسخرية من الإسلام والمسلمين! بل لقد وصل الحد ببنت النيل الضالَّة لأن تُطالب الدولة الإسلامية باعتبار ذلك حقًّا حصريًّا لليهود غير قابل للحدِّ منه!

لا يمكن أن تصدر هذه المُطالبات، بمنح اليهود حقًّا حصريًّا، في كل زمان وكل مكان، بإهانة الإسلام والمسلمين إلا من شخص حاقد مليء بالكراهية والشوفينية وجنون العظمة، مثل بات يَور.

سيكون من متطلَّبات الموضوعية والتحليل العلمي إلقاء نظرة سريعة وإجراء مقارنة بسيطة بين ممارسات الدول المسيحية تجاه غير المسيحيين عبر التاريخ وبين حقبة حكم الخليفة عمر بن الخطاب، عندما وضع المسلمون نظام "أهل الذمة". وقبل أن نواصل تحليل هذا المفهوم الذي تم تنفيذه من خلال منظومة قانونية متكاملة وممارسة من قبل الدولة الإسلامية، دعونا ننظر في الحلول المؤسسية والممارسة التاريخية للدول غير الإسلامية في علاقاتها مع شعوب الدول الأخرى.

ولنبدأ بطرح السؤال التالي: كيف كان سيكون عالم اليوم لو أن المحتلين الإسبان والفرنسيين والبريطانيين عاملوا شعوب البلدان التي هزموها واحتلوها في شمال ووسط وجنوب أميركا وفي أستراليا وفي أغلب مناطق إفريقيا معاملة المحميين، أو برُوح نظام "أهل الذمة" الذي تعرَّض لكل ذلك الهجوم العنيف؟

وكيف كان سيكون عالمنا اليوم لو أن أولئك المحتلين ضمنوا لتلك الشعوب المغلوبة الحقَّ في الحياة والحقَّ في التملُّك وحرية التنقل والحقَّ في ممارسة شعائر دياناتهم وعاداتهم والحقَّ في استخدام لغاتهم؟ ماذا لو عاملوهم على أساس نظام مثل نظام "أهل الذمة" -الذي عاملت من خلاله الدولة الإسلامية مواطنيها من غير المسلمين- ولم تفرض عليهم سوى دفع ضريبة إضافية لم تزد عن نسبة 2%.

يكفينا هنا التذكير بعملية الابتزاز الكبرى المخالفة لكل القيم عندما طالب المحتلون الإسبان -غير المسلمين- بفدية لفكِّ أسر الملك"أتاهوالبا"[1] (Atahualpa)، الذي أُسِر على إثر عملية احتيال دنيئة، بعد النَّكث بيمين تم أداؤها بوضع اليد على الكتاب المقدس! وقد قدم المحتلون الإسبان حينها تفسيرًا مُتعسِّفًا يقول: إن العهود المُعطاة لغير المؤمنين لا تُلزم المسيحيين-الكاثوليك، حتى وإن كانت مختومة باسم يسوع المسيح. ومع وعودهم بإطلاق سراحه، فإنهم قتلوا الملك "أتاهوالبا" أمام أعين رعاياه الذين جمعوهم خِصِّيصًا لحضور عملية الإعدام تلك، وذلك بعد تأكدهم من تسلُّم حصة الأسد من الذهب الموجود في خزائن

(1) بالعودة إلى التقرير الأصلي الذي أعدَّه، في ذلك الوقت، فرانشيسكو بيسارو، فإن الفدية التي دُفعت من أجل عتق ملك الإنكا "أتاهوالبا"، بلغت حوالي 360 طنًّا من سبائك الذهب الخالص. وقد تم إذابة آلاف المعادن من التماثيل والنقوش المصنوعة من الذهب الخالص، والتي قال عنها بيسارو: إنها صُنعت من قِبل أمهر النحاتين والفنانين وكانت أجمل ما رأته عيون الأوروبيين. قيمة ذلك الذهب كانت أعلى بكثير من سعر الذهب في السوق، فتلك السبائك الذهبية لا تقدر بثمن؛ إذ علاوة على تميُّزها الفني، فهي مصنوعة من أجمل القطع الأثرية والتاريخية-الأنثربولوجية التي لا يمكن إصلاحها أو استعادتها أبدًا! وبفضل سرقة تلك الكميات من الذهب والفضة من قبائل الإنكا، أصبحت إسبانيا، في أقل من عقد واحد من الزمان، 1532-1541 أغنى دولة في أوروبا؛ حيث تضاعف ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من أربعة أضعاف! ومن المثير للاهتمام أن تدمير التراث الثقافي العالمي من قِبل الغزاة المسيحيين عمومًا لا نجد له ذكرًا في الدراسات المتخصصة، وحتى إن ذُكر، فلا يتعدى ذلك بعض الكلمات الغامضة التي لا يتبعها أي تحليل أو تعليق، ولم تُكتب، إلى حدِّ اليوم، أي دراسة منهجية تضم قائمة تقريبية على الأقل بعدد المعابد والمباني والقطع الأثرية التي دمرت خلال غزوات الأوروبيين المسيحيين، في حين يُبالغ الكتاب والمؤرِّخون الأوروبيون في تسليط الضوء على كل عمل قام به الأوروبيون المسلمون، مهما كان غير ذي بال.

"الإنكا"، والتي كان من المفترض أن تفتدي الملك المغدور. وقد تجاوزت قيمة تلك الفدية التي قدمها شعب الإنكا لافتداء ملكهم قيمة ما كان عليهم دفعه من ضرائب لو أنهم كانوا في وضع "أهل الذمة"، بل لقد تجاوزت قيمة تلك الفدية قيمة الضرائب التي كانت ستدفعها كل القبائل المحلية غير المسيحية التي كانت تعيش في تلك الحقبة في المنطقة الممتدة من ألاسكا إلى حدود تيرا ديل فويغو؛ وذلك ليس بنسبة 2% سنويًّا، مثلما كان يدفع غير المسلمين للدولة الإسلامية، بل بنسبة 20% ليس لسنة واحدة، وإنما للخمسمائة عام الماضية منذ تلك الحادثة إلى يومنا هذا!

وفي الوقت الذي ظلت فيه كنائس ومعابد وكاتدرائيات الذميين محفوظة على الحال التي وجدها عليه المسلمون عندما فتحوا بلاد المسيحيين، وكذلك ما بُني من دور عبادة مسيحية ويهودية أخرى خلال فترة حكم الدولة الإسلامية؛ حيث بقيت قائمة وفاتحة أبوابها أمام أتباع الديانتين المسيحية واليهودية حتى بعد رحيل الدولة الإسلامية وإلى يوم الناس هذا، فإن كل دور العبادة التي كانت موجودة على أرض القارات الأميركية الثلاث، لم تصمد سوى عدَّة عقود قبل أن تتم تسويتها جميعًا بالأرض، ولم يبق منها سوى بعض الأطلال؛ لأن هدمها وتدميرها لم يكن يحتاج إلى قرار أو إذن من السلطات المسيحية.

قُتل الملايين من الناس على أساس قانون الأقوى، بدون إعطائهم أية فرصة للاندماج في النموذج المجتمعي المنتصر، وبدون أية فرصة للحفاظ على حياتهم؛ فضلاً عن منحهم حقوقهم الثقافية واللغوية والدينية الأخرى. بل على العكس من ذلك، فقد تم محو كل الآثار والشواهد الدالة على عاداتهم أو المُذكِّرة بدياناتهم وثقافاتهم.

أميركا، التي تُعتبر واحدة من البلدان الأكثر ديمقراطية وليبرالية في العالم غير الإسلامي، كانت إلى وقت قريب (1971) تمنع وتعاقب كل من يمارس شعائر ديانات السكان الأصليين، وتعتبر ذلك مخالفًا للقانون. وكانت آخر عمليات الإبادة الجماعية للهنود الحمر على أيدي الجيش الأميركي قد نُفِّذت في العام 1891؛ بسبب رفض أتباع أحد الزعماء الرُّوحيين الهنود التوقف عن أداء أغانٍ طقوسية من تأليف ذلك الزعيم! ولم يُبقِ الجيش الأميركي على حياة أيٍّ من

السكان الأصليين غير المسيحيين من رجال ونساء ومن شيب وشباب ورضع! واغتُصبت أراضيهم. أما من استسلم منهم، فقد استُعبدوا ليخدموا السادة المحتلّين، أو انتهت حياتهم في السجون البغيضة.

لو أن نظام "أهل الذمة" الإسلامي طُبِّق في تلك المناطق الشاسعة التي تحدثنا عنها، بدلاً من ممارسات السلطات المسيحية، لما كان حدث شيء من عمليات القتل الجماعي التي نعرفها والتي نجهلها، ولتمَّ الحفاظ على عدد غير محدود من الثقافات والفلسفات والديانات التي قامت على مر التاريخ، والتي دُمرت ومُحيت إلى غير رجعة، ولظللنا إلى اليوم نسمع لغات مئات الشعوب والقبائل الأصلية، التي لم تُمنح أية حماية كتلك التي منحتها الدولة الإسلامية لشعوب البلدان التي فتحتها، وحمت ثقافاتهم وعاداتهم ودياناتهم، لكن الدولة المسيحية عاملتهم معاملة الوحوش، فقتلتهم وأفنتهم بكل وحشية!

بل، حتى في يومنا هذا، فإن البلدان التي تُطلق على نفسها اسم "أوروبا الغربية" تطالب المسلمين بالاندماج والذوبان في منظومة قيم وسلوكيات المجتمعات التي يمثلون فيها أقلية، وهو مطلب أبعد ما يكون عن مقارنته بنظام التسامح الثقافي والديني الذي أقامت عليه الدولة الإسلامية أسس تعاملها مع "الذميين"، و لم تُجبر أيًّا منهم على الاندماج أو الذوبان، مانحة لكل السكان من غير المسلمين الحق في ممارسة شعائرهم والاحتفال بأعيادهم والتمتع بكل حقوقهم الأخرى في حرية كاملة.

والآن لم يبق لنا سوى التركيز على القارة الأوروبية لنرى بكل وضوح علوية الحضارة الإسلامية وتفوق نموذج التسامح الثقافي والديني وكل القيم المرتبطة بهما التي تأسَّست على قاعدة المبادئ القانونية التي جاء بها نظام حماية غير المسلمين (أهل الذمة) عند مقارنته بممارسات الدول المسيحية تجاه غير المسيحيين المقيمين على أراضيها. وفي هذا الإطار، يكفينا الحديث عن نموذج شبه جزيرة البلقان لنقف على حقيقة تفوق وعلوية قيم الحضارة الإسلامية على "قيم" الحضارة المسيحية.

بعد أكثر من خمسة قرون من حكم الدولة الإسلامية العثمانية في تلك المناطق (1371 حتى 1912)، فإن كل شعوب البلقان حافظت على خصوصياتها القومية واللغوية، وحافظت على ألقابها العائلية، ومارست حرية العقيدة وحافظت على

عاداتها وطرق عيشها، وارتاد أبناؤهم المدارس الخاصة بهم، وكانت لهم دور عباداتهم من كَنيسٍ وكاتدرائية وكنيسة، وكانت كل دور العبادة تلك تتمتع بحماية مباشرة وتسهر على رعايتها أعلى مؤسسات الدولة الإسلامية، في حين كان جزء مهم منها قد شُيِّد أو رُمِّم، في مقدونيا على سبيل المثال، بأموال خزينة الدولة الإسلامية أو بتبرع شخصي من السلطان[1]. أمَّا عندما ضمَّت صربيا المسيحية (الأرثوذكسية) مقدونيا إلى أراضيها، فقد قامت بعد عقدين فقط (1918–1938) بتغيير ألقاب عائلات المقدونيين وجعلتها صربية، وفرضت الكنيسة الصربية واللغة الصربية باعتبارها اللغة الوحيدة التي طُبعت بها كل الكتب والمناهج الدراسية وغيرها من الإصدارات والصحف اليومية. هذا إضافة إلى التشكيك في الهوية القومية للمقدونيين عبر حملة مكثفة روَّجت إلى أنه لا وجود أصلاً لشعب مقدوني، بل هم "صرب الجنوب".

وهنا يجب التذكير بأن كل هذه الإجراءات القاسية والمذلة والمنكرة لهوية شعب بأكمله، كانت تمارس ضد شعب يدين بالمسيحية الأرثوذكسية! أما معاملة المسلمين، الذين كانوا يمثلون نسبة عالية من مجموع السكان، فكانت أسوأ بكثير؛ حيث أُجبر العدد الأكبر منهم على اللجوء إلى تركيا، في حين فُرض على عدد آخر أن يحوِّلوا دينهم إلى المسيحية عنوة. أما أموالهم وممتلكاتهم فنُهبت إمَّا بالقوة أو من خلال قوانين الإصلاح الزراعي التي فُرضت بشكل مباشر على المسلمين الضعفاء. وتم هدم العديد من المساجد[2]، في حين أُغلقت كل المدارس الإسلامية

---

(1) توجد في مقدونيا إلى اليوم وثائق محفوظة داخل الكنائس والدير تؤكد أن بناءها كان بتمويل مباشر من السلطان، مثل: كنيسة القديس إيليا في ماريوف، أو أنه تبرع بترميم وتجديد بعضها، مثل: دير القديس يواكيم أوسوغوفكسي. هذا فضلاً على أن الدولة الإسلامية لم تتعرض بالأذى إلى أيٍّ من دور العبادة تلك على امتداد حقبة بقائها في تلك المناطق، والتي امتدت إلى أكثر من 500 عام.

(2) المثال التقليدي على أفعال الهدم تلك، هو هدم جامع بورمالي، الذي يعود بناؤه إلى العام 1475، والواقع في العاصمة سكوبيا، وقد هُدم في العام 1928. ورغم محاولات الجمعية الإسلامية في مقدونيا الرامية إلى إعادة بنائه، فإن تلك المحاولات تم رفضها إلى حدِّ اليوم، ورُفض أيضًا إعادة ملكية الأرض التي بُني عليها الجامع إلى ممتلكات الوقف التابع للجمعية الإسلامية في مقدونيا.

في العاصمة المقدونية، سكوبيا، وحُوِّلت إلى "مدرسة الملك ألكسندر"!

والآن دعونا نعد إلى "الحُجة"، التي دارت حولها كل كتابات بات يَور والتي ناقشناها سابقًا، والتي تقول: إن غير المسلمين "الذميين" تعرضوا للإذلال ولم يتمتعوا بحرية التعبير؛ لأنه لم يُسمح لهم بإهانة القرآن الكريم والاستهزاء بنبي الإسلام محمد صلّى الله عليه وسلّم، وبالإسلام (دين المحتل، كما تقول هي). فليكن واضحًا أن إهانة أو شتم دين أو ثقافة أخرى، والاستهزاء بالآخرين على أساس عنصري أو إثني أو ثقافي لا يُسمح به في عالمنا الحاضر، وترفضه كل الدول والمنظمات الحقوقية، بل وتُصنَّف مثل هذه الأعمال والأقوال ضمن "الخطابات الحاضَّة على الكراهية"، ويُعاقب عليها القانون بشدة. ولهذا فإن مثل هذه التصرفات لم يكن مسموحًا بها داخل الدولة الإسلامية أيضًا، ولم يكن ذلك المنع يخص غير المسلمين فقط، بل أيضًا المسلمين الذين كانوا عرضة لعقوبات أشد، في حال صدرت عنهم تلك التصرفات، من العقوبات التي يتعرض لها غير المسلمين.

هذا الواجب، واجب احترام الديانات الأخرى وتحريم إهانة وشتم وجرح مشاعر أتباع تلك الديانات والمس بمقدساتهم، لا يزال من أوكد واجبات كل المسلمين في العالم إلى اليوم، وسيظل كذلك إلى أبد الآبدين، بقطع النظر عن أماكن إقامتهم، وما إذا كان القانون الوضعي يجرِّم تلك الأفعال أو لا. لذلك - أيضًا- فإن المسلمين لا يقبلون اليوم الاستهزاء بالرسول محمد صلّى الله عليه وسلّم، ولا يرون في ذلك حرية تعبير عن الرأي، بل يرون أن شتم دينٍ ما لا يمكن أن يكون قضية متعلقة بالحقوق والحريات، بل هو دليل على الوقاحة والإهانة المتعمدة والكفر الصريح. فخطاب الكراهية، وبقطع النظر عن الجهة التي يصدر منها، إنما هو عمل استفزازي يُحتم على المسلمين الرد عليه بأقصى قوة، تمامًا مثلما يرد كل بني البشر عندما تُشتم دياناتهم أو أعراقهم أو ثقافاتهم، أو عندما يستهزأ بمقدساتهم، أو تُنكر هويتهم القومية.

في الحقيقة، فإن تقليد ثقافة احترام وتقديس الدين الإسلامي لدى المسلمين واحترامهم كل الأديان الأخرى والتعامل مع أتباعها بتسامح (كما أثبته التاريخ الطويل للمسلمين إلى اليوم)، هو ما يتم تجاهله إما جهلاً أو عمدًا، ويُهاجَم

المسلمون باعتبارهم يمثلون مجتمعًا ثقافيًّا لا يعرف التسامح، وغالبًا ما يتم التدليل على ذلك بالإشارة إلى ردود أفعال المسلمين على الرسوم الكاريكاتيرية الساخرة من رسولهم محمد صلّى الله عليه وسلّم، ووصفها بأنها ردود فعل غير مبررة على الاستهزاء بالإسلام في وسائل الإعلام العامة. إن مثل هذا الموقف السلبي من مقاومة المسلمين لكل محاولة تهدف إلى النَّيْل من دينهم والاستهزاء برسولهم، لا يمكن بأية حال أن يبرره النضال من أجل "حرية التفكير والتعبير"؛ لأنه يتناقض بشكل كامل مع المنطق السائد داخل كل مجتمع موحَّد حول معنى رُوحي وقيم أخلاقية محددة وواضحة. إن مشاعر الثورة والسخط ضد كل محاولة تسعى للتقليل من أهمية مثل تلك الاعتداءات، هي مفهومة تمامًا ومبررة على المستوى الاجتماعي والنفسي.

فكل المجتمعات البشرية المندمجة على أساس مضمون روحي تعتبره حقيقة سرمدية مطلقة، ستخوض معركة لا هوادة فيها من أجل حماية منظومة قيمها الروحية تلك. فعندما يتعلق الأمر بالمساس بتلك المقدسات ورموزها، فإن لجميع الناس -وفي كل العصور- حساسية عالية تجاهها إلى اليوم، ولا يوجد أي تسامح أو مساومة في هذا الأمر أبدًا! ويجب أن يكون كذلك؛ لأن تعريض المقدسات الرُّوحية ورموزها التي تمثِّل مركز المجتمع الروحي، هي مثل تهديد لوجود ذلك المجتمع نفسه.

يكمن المشكل في أن عديد المجتمعات اليوم بات يفتقد إلى مركزه الروحي الخاص به. هذه المجتمعات على أبواب الانهيار، فقدت مركزها الروحي، وبقطع النظر عن الطريقة التي تم بها ذلك، فإنها مجتمعات أصبحت دون منظومة مسلّمات قِيَمية محددة يُبنى حولها إجماع الأمة. لذلك نرى أفراد هذه المجتمعات لا تعرف ولا تدرك أهمية ذلك بالنسبة للمجتمعات التي تعيش حالة من الاندماج التام، والتي تقدس منظومة قيمها وتبدي استعدادًا للدفاع عنها بالغالي والنفيس. ولأن أولئك الأفراد يدركون أنهم يعيشون في مجتمعات تائهة ومن دون بوصلة توجِّه مسيرها وتضبط إيقاعه الروحي والقيمي؛ فهم لا يضعون أية قيود أو حدود عندما يتعاطون مع قيم المجتمعات الأخرى.

في عالمنا اليوم، خاصة في أوروبا، ثمة بيئات اجتماعية لا يوجد فيها عمليًّا أي مؤسسة تجرِّم الإهانات والشتائم؛ حيث يتم التسامح معها، حتى إنه يتم اعتبار أقبح الشتائم نكات يتقبلونها بكثير من الود. لكن، في نفس الوقت، فإن في العالم اليوم - وفي أوروبا- هناك بيئات اجتماعية ترى في الكلمة البذيئة ضررًا كبيرًا وإهانة قاتلة! وهنا تبدأ، ليس فقط المشاكل، بل أيضًا الخلافات الخطيرة، بل وحتى الصراعات بين هذه المجتمعات. الناس في المجموعة الأولى -الذين فقدوا المركز الروحي الداخلي وتعودوا على أن يجعلوا من الشتائم والإهانات سلوكًا يوميًّا لا يجرمونه، بل يمتدحونه ويستظرفونه- نسوا أن ذلك لا يعطيهم الحق -بأية حال كانت- في التصرف بنفس الطريقة مع الأشخاص الذين ينتمون إلى المجموعة الأخرى، والتي ترى فيه مساوئ كل السلوك العدواني المحظور، والذي يستدعي أشد أنواع العقوبة.

إن ردود فعل المسلمين في غاية المرارة والقسوة على السخرية من الإسلام وإهانة محمد صلّى الله عليه وسلّم من قِبل المجموعات الغارقة في الانحلال الأخلاقي والمنغمسة في عملية تفتيش روتينية عن دكٍّ آخر المعاقل الرُّوحية التي تمثِّل مراكز رُوحية مشتركة تجمع حولها الناس، وتلك الجماعات تفعل ذلك بهدف التعبير -عن طريق السخرية والاستهزاء- عن استيائها من الإسلام لمّا فقدوا بوصلتهم الروحية، وإرجاع كل مآسيهم إلى ردود فعل المسلمين. وبالتأكيد، فهي الصورة الأكثر نموذجية لسوء التفاهم والصراعات من هذا النوع! علمًا بأنه في وقتنا الحاضر، فإن أي هجوم علني مفتوح أو سخرية أو إهانة لأسمى المبادئ وأعلى المؤسسات في أي بلد في جميع أنحاء العالم، هو تصرف يُعاقَب عليه قانونًا. فهل توجد أية دولة حيث يمكن الإساءة إلى دستورها أو انتهاك قوانينها أو السخرية من نظام قيمها علانية ودون عقاب؟

إن في القرآن الكريم وسيرة محمد صلّى الله عليه وسلّم وفي النظام القانوني الشرعي للدولة الإسلامية المثال والتجلّي المباشر لأسمى القيم والأعراف والدساتير والقوانين لهذا المجتمع وطريقة حياته؛ لذلك، فإن هذه الحقيقة بالذات، والتي ظلت بات يَور تحاول تقديمها دليلاً على الدور المُهين ومنع حقوق حرية الرأي والتعبير عن السكان غير المسلمين ضمن نظام الدولة الإسلامية المسمى بـ "الذمية"، هي بالفعل وبشكل أكثر إقناعًا تدحض كل التفسيرات المُماثلة.

حقًّا، لم يُعطَ حق انتهاك القيم الاجتماعية في الدولة الإسلامية، بغضِّ النظر عن الذريعة، كما أنه لم يُعطَ هذا الحق قطعًا لأي شخص كان: لا للمسلمين ولا لغير المسلمين، لا لعوام الناس ولا للنبلاء، لا للفقراء ولا للأغنياء، لا للموالي ولا للسادة، وحتى لم يُعطَ للخليفة نفسه!

فبدلاً من أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الفرق الرئيسي والهوة التي تفصل بين الوضع الاجتماعي لغير المسلمين في النظام الاجتماعي الإسلامي المسمى بـ "الذمية"، الذي مورس في تقليد الدولة الإسلامية، وبين ممارسات الإبادة الجماعية في المجتمعات غير الإسلامية الخالية من كل إنسانية على الإطلاق، فإن بات يَور تقوم بانتقاء متحيِّز وعن سوء نية واضح لكي تبرز حالات معاقبة غير المسلمين حصرًا. وبالفعل فهي تورد القرارات التي تُعلَن على الرعية من طبقة أهل الذمة فقط، دون أن تذكر محتوى الشكاوى المقدمة لانتهاكات القانون، ولا الأدلة التي تؤيد تلك الشكاوى.

إن بات يَور تصب كل ما لديها من البؤس والاستياء على مفهوم الحماية – أي الذمية– بالذات، مُفسِّرة إياه وفق قواعدها النفسانية التحليلية والأيديولوجية المتهاوية. ففي اعتبارها، أنه مهما كان السبب في الحكم على أفراد من أهل الذمة، فهم أبرياء لمجرد كونهم غير مسلمين، بينما تزعم أن القضاة قاموا بإدانة الأبرياء، حيث إن القضاة هم مسلمون! فمن بين الأمور الأخرى –وهو الأسوأ من كل ما سبق من قولها– تقول: "... أدت الحالة المستمرة لما يسمى بـ الذمية، التي تعرض لها اليهود وغيرهم من غير المسلمين في الدولة الإسلامية، إلى تشكل أنماط سلبية للغاية للسلوك الذي يمليه الخوف، مثل المسالمة بدلاً من المقاومة النشطة كرد على العدوان، ثم المازوشية والخنوع والتخوف وانخفاض قدرة الحماية الذاتية"[1]. وقد رسمت بات يَور بدقة للمدون جيمي غلازوف، والذي هو نفسه من المعادين للإسلام والمسلمين، المراحل التي ستتحول خلالها أوروبا المسيحية الحالية إلى يورابيا الإسلامية؛ أي: تلك الأرض المستعمرة المستقبلية للمسلمين، مؤكدة أن المسألة في ذات الأمر هي "مشروع قائم بالفعل قد تم تصوره ووُضعت خططه، وهو يتحقق

(1) مقابلة بات يور مع مجلة فرونت بيج، أجراها معها جيمي غلازوف، في 21 سبتمبر/أيلول 2004، متاح على شبكة الإنترنت منذ 6 يوليو/تموز 2009.

عن طريق سياسة الهجرات والدعاية وبدعم من الكنيسة والمنظمات الاقتصادية ومختلف أشكال المساعدات العربية المقدمة للمنظمات غير الحكومية، وكذلك عن طريق التعاون الثقافي والإعلامي والأكاديمي"، وتُضيف بات يَور أن أجيالاً كاملة تربَّتْ داخل هذا الإطار السياسي والأيديولوجي، فهي ضائعة إلى غير رجعة فيما يتعلق بقضيتنا؛ لأنه قد تمت تربيتها وتكييفها وإعدادها لدعم هذه المشاريع ومساعدتها؛ "ففي هذه المشاريع بالذات، يكمن مصدر العداء للولايات المتحدة المتزايد قوة في أوروبا؛ فضلاً عن هاجس الخوف من جنون عظمة إسرائيل، وهما حجرا الزاوية اللذان تقوم عليهما استراتيجية يورابيا"[1].

في كتابها "يورابيا: الحلف العربي الأوروبي"، تكتب بات يَور، أثناء النوبة المستمرة اللاعقلانية التي تُصيبها والهلوسة البغيضة، أن التبعية الأيديولوجية الأوروبية للاستراتيجية الجهادية العالمية أمر قد تحقَّق بالفعل، وأنه يجب نسبته كله لنتائج حالة الذمية؛ أي: الحماية "... والتي جعلتنا روحها عميانًا تمامًا، وأدخلت في نفوسنا الكراهية نحو القيم الخاصة بنا، والرغبة في تدمير مواردنا الخاصة بنا، وأن ننكر تاريخنا"[2].

ها هي خلاصة موجزة لهذا البناء الناتج عن فكر بات يَور المريض. ووفقًا لتقديراتها، فإن أوروبا هي بالفعل على حافة التحول إلى قارة خاضعة، وهو الهدف الذي تؤكده بوضوح كتب الوقائع العربية، متوقعة أن: "أوروبا سوف تصبح مستعمرة ثقافية وذيلاً ملحقًا بالعالم الإسلامي، تعمل الطبيعة الاستعبادية لغير المسلمين الحديثين على تيسيره وإنجازه، تلك الطبيعة التي هي نتيجة مباشرة لـ "حالة الذمية القاتلة" بزعمها، والتي كان أسلاف الأوروبيين الحاليين واليهود أنفسهم ضحاياها على مدى قرون طويلة. ففي هذه المقاطعة الجديدة الخاضعة

---

(1) مقابلة بات يور مع مجلة فرونت بيج، أجراها معها جيمي غلازوف، 21 سبتمبر/أيلول 2004.

(2) نقلاً عن:

Fekete, Liz, "The Muslim conspiracy theory and the Oslo massacre", Race & Class 53, (3), (2012), p, 30-47.

"... إن تلك الروح هي التي تجعلنا عميانًا بالكامل، وتزرع فينا كراهية قيمنا الذاتية، وتغذي فينا الرغبة في تدمير أروع فترات حضارتنا والتنكر لتاريخنا الذاتي...".

للإسلام التي قد تراءت خطوطها، والتي نسعى نحن اليهود وسائر غير المسلمين بكل جدية إلى الإسهام في تحقيقها، سيعود المسيحيون واليهود إلى وضع أهل الذمة، وبالتالي إلى طبقة المواطنين السفلى الذين سيرقصون وفقًا للنوتات الموسيقية التي سيلعبها الحكام المسلمون لأوروبا. وبطبيعة الحال لن يحدث هذا عن طريق الصدفة، بل يتم بالتنفيذ المنهجي لخطة غامضة وسرية أو لنوع من الاتفاق التآمري المبرم بين مجموعة من كبار ممثلي الجامعة العربية (الذين لم تحددهم اتصالاتها بعد - أي اتصالات بات يَور في الموساد- أو أنه قد تم تحديدهم، وهذا هو الأكثر احتمالاً، لكنها فرضت حظرًا على ذكر أسمائهم) وبين السياسيين الأوروبيين البارزين، مثل: جاك شيراك وماري روبنسون (من الواضح أنها أُعطيت تعليمات للتنديد بهما عن طريق نفس الاتصالات في منظمة المخابرات)، الذين هم في الواقع عشاق سرِّيُّون يتعاطفون مع الإسلام، إن لم يكونوا مؤيدين متحمسين للإسلام، والذين هم إضافة إلى كل ذلك... يفتحون عمدًا أبواب أوروبا للمهاجرين المسلمين بهدف أن يطؤوا أرضها بأعداد كبيرة في أقرب وقت ممكن".

تستشهد بات يَور هنا بـ "أوريانا فالاتشي"، زميلتها في التفكير والكفاح ضد خطر يورابيا المتخيل، وتنقل عنها ما تعتبره دليلاً حاسمًا، تلك الصيغة التي سجلتها فالاتشي للأبد في نشيد الشكر الذي خصصته لبات يَور؛ حيث كتبت: "قيل للمسلمين: اخرجوا هناك وتكاثروا كالفئران"!

وفقًا لبات يَور وأوريانا فالاتشي، فإن كل الناس العاديين يتوالدون ويلدون أولادهم، إلا المسلمين فإنهم يتكاثرون مثل الفئران، وكذلك الأمر مع الفلسطينيين؛ حيث إنهم في الغالب مسلمون أيضًا! إذ على الرغم من أن العديد يعتبرون الفلسطينيين مضطهدين ومحاصرين في غزة ومطرودين من بلدهم ومعرَّضين للقصف والقتل في المخيمات، مثلما كان مع صبرا وشاتيلا من قِبل دولة إسرائيل، فإن بات يَور "تكشف الحقيقة" التي تراها هي، وهي أن الفلسطينيين في الواقع هم فرقة وشعب خيالي اخترعته أوروبا المعادية لليهود؛ وذلك بهدف التخلص من عقدة الذنب تجاه اليهود! ووفقًا لهذا الفكر الجنوني، فإن قيام دولة إسرائيل لم يكن مكافأة ولا ترضية للمعاناة التي تحمَّلها الشعب اليهودي على يد الدول الأوروبية

المسيحية في وقت ارتكاب المحرقة المعروفة من قبل ألمانيا النازية؛ أي: الإمبراطورية الثالثة "دير درايت رايخ"! وإنما القصد الحقيقي من وراء هذه الهدية غير المتوقعة – إنشاء دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية والتي هي في الواقع حصان طروادة– كان أساسًا للانتقام من اليهود ومعاقبتهم بنيَّةٍ خفية، ودفعهم إلى المغادرة والإلقاء بأنفسهم في خضم العالم العربي على إثر طردهم من أوروبا، وبعد أن ابتلعوا طوعًا طُعم إنشاء دولتهم الخاصة. ولكي يكون تعذيبها أشد قسوة على إسرائيل، فإن أوروبا سوف تخضع طوعًا (ربما في حالة النشوة الانتحارية–الماسوشية) لغزو العرب وتستسلم إلى رحمة الإسلام وتسمح بأن تُحوَّل إلى يورابيا (وهي الاسم المستقبلي لأوروبا متى ما أصبحت مستعمرة إسلامية في يوم ما). وهذا منصوص في ما وصلت إليه بات يَور من مصادر موثقة داخل دوائر الاستخبارات!!

وفقًا لقول بات يَور فإن: سر انهيار أوروبا واستسلامها ووقوعها في يد الإسلام يكمن فيما يُسمَّى بالفَلَسْطَنَة (Palestinianism)، التي ترى فيها "الجذر الحقيقي للتدمير الذاتي الأوروبي"، كما تدَّعِي ابنة النيل هذه، كاشفة عن السر بأن تحت هذا المصطلح يجب فهم عملية تخدير جماعي للمسيحيين الأوروبيين تسمى"العبادة الأوروبية/العربية لفلسطين". ومن هم الأتباع الرئيسيون لعبادة فلسطين هذه، الذين يمتلكون النفوذ الكافي لتنفيذها بأمر من العرب؟ بات يَور لديها إجابة جاهزة: "وحَّدت هذه العبادة النازيين الجدد والرُّهابيين الخائفين من اليهود وأعداء أميركا والشيوعيين والجهاديين. تُحقق عبادة فلسطين إحياء المشاعر النازية المعادية لليهود وللمسيحية... فمن المعروف أن النازيين كانت تربطهم علاقات قوية مع الفلسطينيين خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن السابق، وأن هذا التعاطف المتبادل استمر لسنوات عديدة بعد الحرب العالمية الثانية، وبلغ ذروته في خلق "الفلَسْطنة" واختراع "الأمة الفلسطينية" المكذوبة، وتنفيذ البرنامج الاستراتيجي لوضع أوروبا الغربية كاملة تحت مظلة الجهاز الضخم المسمى بالحوار العربي– الأوروبي"[1].

---

(1) من نفس المقابلة السابق ذكرها "لمجلة فرونت بيج، بتاريخ 6 يوليو/تموز 2009" (علامات الاقتباس في النصِّ للمؤلف).

من الذي بقدرته الربط بين هذه الخيوط المقتلعة من الواقع، والمنسوجة في الخيال، والمحبوسة في هاجس الكراهية؟! من الذي بإمكانه فهم هذا الحطام من التفكير اللاعقلاني الصادر عن هلوسات مريض بجنون العظمة؟! فمن جهة، ليس هناك وجود للفلسطينيين على الإطلاق، بل كل ذلك هو الاحتيال والتآمر والرياح والضباب. إضافة إلى ذلك، فقد تم اختراع الفلسطينيين كشعب من قبل الأوروبيين المعادين للسامية فقط بعد قيام دولة إسرائيل؛ وذلك بهدف الانتقام من اليهود! ومن جهة أخرى، فقد أقام النازيون منذ عام 1930 علاقات وثيقة مع الفلسطينيين (وللعجب فقد نسيت بات يَور إنكارها لوجود الفلسطينيين، وادِّعاءها بأن الفلسطينيين كشعب هم مجرد اختراع!)، ويحافظون عليها إلى الآن بهدف وحيد هو الحقد على اليهود!. لكن هذا الموقف الجديد يُبطل الموقف السابق ويُحوِّله إلى هراء؛ إذ يترتب عليه أن الفلسطينيين كأمة موجودون بالفعل منذ عام 1930 على أقل تقدير، أي منذ بداية التعاون مع النازيين، فإذن لم يكن من الممكن اختراع فلسطين كأمة من قبل أوروبا ما بعد الحرب الثانية! التناقض واللامنطقية في هذا الهذيان لا نهاية له.

وكمثال نموذجي آخر لذلك، دعونا ننظر في التناقض بين البيانين التاليين: من ناحية، فالدوائر المعادية للسامية تقوم بتعذيب إسرائيل من خلال إنشاء دولة يهودية وسط أراضي الفلسطينيين (والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ولا جواب لبات يَور عنه، هو: هل الفلسطينيون أمة خيالية أم حقيقية؟). ومن ناحية أخرى، فإن تلك الدوائر المعادية للسامية نفسها، وخصوصًا النازيين، تعقد علاقات صداقة متبادلة مع الفلسطينيين الذين اعترف -أيضًا- العملاء الأوروبيون والأميركيون المعادون للسامية بهم كأمة، بالرغم من أنهم تعاملوا فيما بعد بخلاف ذلك؛ حيث طردوا الفلسطينيين من منازلهم وتركوهم يعيشون 66 عامًا في مخيمات اللاجئين، يتيهون دون أرضهم ودون بلادهم، وأقامت عليها دولة إسرائيل بهدف معاقبة اليهود ليس إلا!! لكن هؤلاء لم يعاقبوا إسرائيل! لا تُصرِّح بات يَور بذلك أيضًا، إلا إذا كانت تعتقد أن السبب هو نفس ما قد دفعها إلى كتابة كل هذا الهراء، وهو: التنفيس عن كراهيتهم اللاعقلانية! إلا أن ثمة فارقًا جوهريًّا؛ إذ إن كراهيتهم

موجهة ضد اليهود، أما كراهيتها فضد الإسلام والمسلمين. ومع ذلك فالنتيجة في كلتا الحالتين واحدة: وهي حقيقة تهجير الفلسطينيين من أراضيهم التي عمَّروها كمواطنين أصليين منذ آلاف السنين، وطردهم إلى المنفى الذي لا يزال مستمرًّا حتى يومنا هذا، في الوقت الذي حصل فيه اليهود على دولتهم، إسرائيل! حقيقة، لا خلاص من هذا الكابوس الفكري في تأليف بات يَور إلا بالتحمل والصبر!

وكما لو أن هذا لم يكن أكثر من كافٍ، فإن بات يَور تُكرر في جميع مؤلفاتها وتؤكِّد اتهاماتها بأن الأعداء الحقيقيين لليهود هم الفلسطينيون وحدهم، على الرغم من أن الحقيقة المعروفة والمشهورة تثبت أن الفلسطينيين ليس لهم أية صلة على الإطلاق بالمعاناة والاضطهاد الذي كان يتعرض له اليهود لقرون عديدة على أيدي الدول المسيحية الأوروبية، وحتى إن المحارق ضد اليهود ارتكبها المسيحيون الأوروبيون أيضًا (أي الألمان)، وليس الفلسطينيين ولا العرب ولا المسلمين على الإطلاق. لا يمكن فهم هذا الموقف إلا على أنه حالة تقليدية من متلازمة نفسية تعرف باسم "تأنيب الضمير"!

إن مشروع مكافحة الإسلاميين على نمط بات يَور قد هُتك ستره. فجوهر هذا المشروع يتمثل في القيام بتزييف الحقيقة الواضحة، وبيعها كاكتشاف مثير عن مؤامرة جهنمية يدبرها المسلمون ضد المسيحيين، ويتم تنفيذها عن طريق التلاعب بالصعوبات الاقتصادية في أوروبا، ثم الإشارة بالاتهام إلى المهاجرين، مع البكاء في نفس الوقت والصراخ بصوت عالٍ: "المسلمون! المسلمون!"، ثم اقتباس بعض البيانات التاريخية القديمة المتفرقة والمُخرَجة عن سياقاتها، وطرحها كدليل على مواقف المسلمين تجاه غير المسلمين، ثم فرض الأطروحة على السامعين الذين يكونون قد أوشكوا على فقدان الوعي، بأن خطة المسلمين اليوم هنا في قلب القارة الأوروبية التي ينوون تحويلها إلى يورابيا، هي أن يُعاملوا غير المسلمين في أوروبا اليوم بنفس المعاملة التي عاملوا بها غير المسلمين في الدولة الإسلامية سابقًا.

وفي الواقع، وسواء أكان في أوروبا الغربية أم في أي مكان آخر في العالم، فإن هناك ملايين من الناس الساخطين الذين نجدهم في كل خطوة وفي كل بلد وفي جميع المجموعات العِرقية، بغضِّ النظر عن توجهاتهم السياسية أو خلفياتهم الدينية أو الإلحادية، يتم توجيه استيائهم من خلال برامج وأيديولوجيات من جميع الأنواع.

واستياؤهم ذلك صادر عن أسباب متعددة، كالبطالة والأوضاع الاقتصادية السيئة والخلاف مع سياسات الاتحاد الأوروبي الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء، والازدياد في تكاليف المعيشة ووجود المهاجرين، وبسبب ضعف الموسم الكروي لناديهم لكرة القدم، وبسبب مشاكل الزواج، وفشل الأطفال في المدارس، وبسبب الفوضى المرورية... إلخ! إضافة إلى ذلك، كل منهم ينزعج من السياسة اليمينية أو اليسارية، المعتدلة أو القومية المتشددة، أو ينزعج من حزب الخضر أو من الديمقراطيين... وفوق ذلك كله تُنفَّذ في أوساط تلك الجماهير الأوروبية الساخطة أنشطة مستمرة ومنتظمة للمضادين للسامية وللصهاينة، وللمكافحين ضد النازية والنازيين الجدد، وللمكافحين ضد الإسلاميين والجهاديين، والرأسماليين الجدد والاشتراكيين (أما الشيوعيون فلا وجود لهم منذ فترة طويلة، وربما لم يوجدوا قط). وكذلك من المعروف أنه إلى جانب الموالين للولايات المتحدة، فإن قوة المكافحين ضدها تزداد تراكمًا أيضًا. وكل هؤلاء جميعًا على حدٍّ سواء يريدون أمرًا وحيدًا: الضحية وكبش الفداء ليلوموه ويعذبوه؛ من أجل التنفيس عن غضبهم!

إن بات يَور، وهي عالمة ليس لها شهادة جامعية، لمست فرصتها في هذا، فصرخت بأعلى صوتها: المسلمون! المسلمون! هذه فرصة عظيمة يجب ألا نضيعها، بل يجب إقناع جميع هؤلاء الساخطين في أقرب وقت ممكن بأن المسؤول عن جميع متاعبهم الحضارية والشخصية والمستحق لسخطهم هم المسلمون. يكفي لهذا الغرض في البدء القيام باتهام العديد من الشخصيات العامة، والذين هم على أية حال مستهدفون دائمًا من قِبل المواطنين الساخطين، والإشارة إليهم بإصبع الاتهام وتوجيه كل الغضب والكراهية لغير الراضين عنهم، على الرغم من غياب الحجج. والحقيقة أن ذلك التصرف لن يؤدي إلى أي إصلاح لأوضاعهم ولو كان قليلاً. ولكن، حيث إن الإنسان ليس كائنًا عاطفيًّا فقط، بل هو كائن عاقل أيضًا (بالرغم من أنه ليس عاقلاً دائمًا) ويطلب نوعًا من التبرير لكل أعماله؛ لذلك ينبغي تقديم الأدلة التي ستقنعه إلى حد ما! وليس من الضروري أن يتم ذلك في منصة منتظمة ومتَّسقة، بل يكفي التفكير في شيء غير معقد يشبه دليلاً، ويحتوي على بعض التلميحات العاطفية التي ستلعب دور الحجج. وأفضل وسيلة للوصول

إلى ذلك الهدف هي نظرية تآمر مذهلة، ليس فيها إلزام لإثباتها بالأدلة.

الصيغة العامة لشبه نظرية كهذه لها مقدمتان: فمن جانب، يتم الإفـراط في تأكيد التهديد المشترك الذي يخيم على كل الساخطين. ومن جانب آخر، تقـديم صياغة تفيد بأن ذلك التهديد سيأتي -دون أي شك- مـن جانـب المسـلمين. وبالإشارة إلى مجموعة محددة على أنهم الأعداء، وإضافة إلى ذلك، بإبراز وتضخيم قضية القوة المالية لبعض الدول في العالم العربـي، وبالإيحاء بأن كل فئة من هـذه الفئات هي حليف خفي للمتآمرين المسلمين، وفاسد بالمـال المسـلم، وتحديـدًا العربـي منه! وعلى هذا النحو تُتوَّج حبكة هذه الخرافة في المونولوج الذي سيُوقِع كل من يدعم النظرية التي تنشد السمو الأخلاقي لجميع أفراد الجنس البشـري في الحزن وخيبة الأمل. وتُستقبل تلك الخرافة بكل إخلاص وترحيب كمبرر للتفريج عن الهوى وأنانية النفس والمشاريع المدمرة؛ إذ بدون ذلك المبرر تظل تلك الغرائـز تحت سيطرة العقوبات وتأنيب الضمير. أما المونولوج، فهو يُوزَّع في ملايين مـن النسخ ويُشجَّع من قبل جميع وسائل الإعلام العامة التي انحصرت في ميكروفـون الدعاية، فلا يتجاوز القصة نفسها: "كل واحد منا مهدَّد بخطر العـدو المشـترك! وهم المسلمون من جميع الدول والثقافات والألوان والمعتقدات! ومع ذلك، وعلى الرغم من أن العدو مشترك للكل، احذروا من الجميع وثقوا بأنفسكم فقـط؛ لأن المسلمين قد أفسدوا كل الآخرين (ما عداكم أنتم، وذلك معلوم لديكم)، بهـدف قد تم تحديده منذ وقت طويل، وهو إنشاء يورابيا بدلاً من أوروبا، وإنزالكم أنـتم -الأوروبيين الأصليين- إلى مستوى مواطنين من الدرجة الثانية، أي إلى أهل الذمة الأذلة والمحرومين! وقد سبق أن شرحنا لكم كيف كان يعيش أهل الذمة! لذا، فإن أفضل شيء يمكنكم القيام به لإنقاذ أوروبا من تحولها إلى يورابيا والأوروبـيين إلى أهل ذمَّة، هو الكفاح في كل منعطف ضد كل ما هو إسلامي وضد المسلمين من جميع الدول والألوان والمعتقدات! إنكم بهذه الطريقة سوف تهزمون أيضًـا كـل الدوائر الأوروبية الفاسدة والخيارات والقادة السياسيين الذين كنتم دائمًا -وبحق- تعتبرونهم يعملون ضد القيم الأوروبية، وأنتم الآن تعلمون يقينًا أنهـم متواطئـون متآمرون مع المسلمين، الذين هم أعدى أعداء الثقافة والحضارة الأوروبيتين!

لابد للإنسان أن يتساءل: ألا يستحق المسلمون نقدًا تاريخيًّا معللاً من خصومهم يكون أذكى وأكثر جدية من هذا العار الرخيص المهين للعقل وللحقيقة، الذي تستهدف به بات يَور الجاهلة الإسلام والمسلمين؟!

عندما يهدأ هذا الهذيان ويُفيق الناس قليلاً من ذلك السُّكر، ماذا يتبين لهم؟ إذا نظروا في المرآة سوف يلاحظون سذاجتهم، وقد ظهرت لعدة أسباب: أولاً، لأنهم اعتقدوا بأن هناك من يهتم بهم أكثر مما يهتمون هم بأنفسهم. ثم لأنهم صدَّقوا مثل هذا الخيال الجنوني، وقمعوا الذرة الأخيرة من العقل لقبول ذلك الخيال راغبين في التعبير عن غضبهم والتنفيس عن استيائهم. وأخيرًا، لأنهم انخدعوا فورًا من قِبل من قام بإقناعهم بأن الهدف النهائي لما يتحدث به وما يسعى لإقناعهم به ليس لفائدته هو، ولكن لمصلحتهم! فكل من قَبِلَ نظرية يورابيا الأيديولوجية المريضة عليه أن يُدرك أنه قد صار ألعوبة وأنه في خسارة. هذا من ناحية، أمَّا من ناحية أخرى، فسوف يرون بات يَور وهي تسخر من سذاجتهم، ويسمعون صدى ضحكها التهكمي؛ لأنها وحدها ستحصل على فائدة!

إن أوروبا اليوم على وشك الانهيار الانفصامي؛ حيث إنها انقلبت على نفسها بمجرد ابتعادها عن المسلمين المهاجرين الجدد والمواطنين الأصليين على حدٍّ سواء، وتنظر إليهم على أنهم "أجانب"، وباتت غير قادرة على فهم حقيقة أنها بذلك السلوك إنما تغادر سلامتها وكمالها! فهي متحدة في الخوف المرضيِّ من الإسلام والكراهية للمسلمين، وحتى بصرف النظر عن المسلمين فهي غير آمنة للغاية ومترددة ومفكَّكة، متورطة في الصراع داخليًّا وكذلك في مواجهة مستشارها الرئيسي، الولايات المتحدة؛ حيث إنها مستنكرة من قبل بات يَور لموقفها المعادي من الولايات المتحدة! وأميركا، كدولة رائدة في العالم، قد سمحت لهذه الكاتبة الهاوية بأن تكون محاميتهم التي تحذرهم من الخطر وترعى أمنهم؛ مما يعني أن زعماء القوة العالمية الأولى غير قادرين على القيام بذلك بأنفسهم، فيعترفون بها كأفضل صديق بل الأخت الكبرى التي يُقدَّر رأيها وتُسمَع نصائحها، وهي تكسب التصفيق من العديد من كبار السياسيين والأكاديميين البارزين على جانبي المحيط الأطلسي.

سبق أن ذكرنا قائمة الخاسرين المنخدعين. والآن نتساءل: مَنْ مِنَ المتلاعبين بالرأي العام والمزورين للحقيقة عن الإسلام والمسلمين سيبقى على قائمة الفائزين المحتملين، إلى جانب بات يَور، التي ستكسب بعض المال من بيع منشوراتها بغضّ النظر عن فقرها الفكري وبؤسها الأخلاقي؟! طبعًا، ذلك أمر بديهي! ولكن قبل الشروع في القراءة، فكروا في ذلك للحظة بأنفسكم؛ لأنه يختلف تمامًا عندما تترك للمرء على الأقل فرصة ليتذكر ويدرك: من الذي يحاول خداعه باستمرار؟ لذلك، فكروا أيها الأوروبيون من جميع الأمم والثقافات والأديان والحالات الاجتماعية والمعتقدات السياسية، وأنتم كذلك، يا مواطني الولايات المتحدة جميعًا، بغضّ النظر عن اللون أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الآراء السياسية، فكروا! ليرى كل واحد بنفسه وكلكم جميعًا: من الذي يخادعكم بإصرار، بحيث يدعوكم لمكافحة ما يُسمَّى بـ "الخطر الإسلامي والمسلمين الذين يخططون لإنشاء يورابيا"؟

وفي الوقت نفسه، تعلن بات يَور نهاية وجود أوروبا وأنها قريبا جدًّا ستتحول إلى يورابيا! ووفقًا لادعاءاتها، فإن الذِّمَّة هي وضع أو موقف "الاستهانة والذلة والخضوع للإسلام". وتضيف أن كل تعامل العرب السابق مع اليهود والمسيحيين في أراضيهم التي فتحوها، قد تمكَّن العرب منها مرة أخرى حاليًا بأموالهم ومكرهم، مما يعني أن أوروبا المعاصرة تُنمِّي بنفسها موقف الخنوع والخضوع للعرب. تقول بات يَور بصراحة: "إن أوروبا أصبحت بالفعل يورابيا. وفي مثل يورابيا هذه، يُنظر إلى الإسلام نظرةً بهيجة. وفي الوقت نفسه، في رُوح الخنوع والدُّنُوِّ الرُّوحي تجاه الإسلام، تشتد في يورابيا معاداة الولايات المتحدة والسامية ومعاداة الصهيونية. وحتى المسلمون الأكثر ليبرالية يريدون إنشاء يورابيا في مكان أوروبا وإخضاعها لأحكام الشريعة الإسلامية. على هذا، فإن يورابيا معادية للمسيحية حتى النخاع، ومعادية للغرب وللسامية، وتهدف بصورة مباشرة إلى تدمير إسرائيل كدولة، وإلى تشويه صورة الولايات المتحدة وعزلها عن بقية العالم"[1].

---

(1) "يورابيا، في أسسها ومنطلقاتها، معادية للمسيحية ومعادية للغرب وللأميركيين، وهي أيضًا معادية للسامية، وتسعى بجهد نحو إسرائيل من الوجود وتشويه سمعة الولايات المتحدة وعزلها عن باقي العالم".

Ye'or, B. *EURABIA: The Euro-Arab Axis*, p. 170.

د- انكشاف خداع نظرية "يورابيا"، انكشاف بات يَور

دعونا نقرأ بعناية هذه الجملة الأخيرة من الاقتباس مرة أخرى: "يورابيا هي في الأساس معادية للمسيحية، ومعادية للغرب، ومعادية للولايات المتحدة، ومعادية للسامية، في حين تسعى لزوال إسرائيل وتذمُّ الولايات المتحدة وتدعو إلى عزلها عن بقية العالم". من أسلم الطرق لفكِّ ما يفكر فيه شخص ما عنكم هو استخدام أسلوب الإسقاط والمبادلة. تذكروا دائمًا: ما ادَّعاه وعزاه لكم من التفكير فيه والشعور تجاهه، يعبر بالضبط عما يفكر فيه هو تجاهكم وعن شعوره إزاءكم! فماذا تظهر الجملة أعلاه إذا فسرناها بأسلوب الإسقاط؟ إن صياغتها لاهتمامها وقلقها بشأن المسيحية، إنما يعبِّر -في الواقع- عن عدائها غير العقلاني للمسيحية، لكنه عداء مموَّه بالكراهية الجلية للإسلام! هذا الموقف لبات يَور يكشف أنها تكره أوروبا التي هي غير شديدة العداء للإسلام وللعرب وللمسلمين، والتي بالإضافة إلى ذلك، لا تعمل بكل ما أوتيت من قوة لتدمير الدول العربية! لها أيضًا هدف إضافي لا يقل أهمية عن ذلك، وهو حث شعب الولايات المتحدة وحكومتها على تشويه سمعة المسلمين وعزلهم عن بقية العالم. وبالفعل، حالما يطبق أسلوب الإسقاط يتضح تمامًا أن بات يَور، بإثارتها العداء الإسلامي المزعوم ضد المسيحيين، تثير بالتالي، وبشكل أكثر تأكيدًا، ليس عداءها الذاتي الصهيوني للإسلام فحسب، بل كراهيتها العميقة للمسيحية كذلك! وبلفت الأنظار دائمًا إلى رغبة العرب في تدمير إسرائيل، إنما هي تكشف عن رغبة حياتها، وهي هدم الدول العربية نهائيًّا وعلى نحو حاسم، وشجب المسلمين لمعاداتهم المزعومة للولايات المتحدة بهدف تحريض الولايات المتحدة ضد المسلمين. ومن خلال تحذير الولايات المتحدة بأنهم يحاولون تشويه صورتها ويسعون لعزلها، تُبيِّن بات يَور عن هدفها الأساسي الخاص، وهو دفع الولايات المتحدة بوصفها أداة مطيعة في يد إسرائيل إلى الانخراط في عملية على النطاق العالمي تكون موجَّهة ضد المسلمين، وبذلك إنزالها إلى مستوى دولة لا تمتلك صناعة سياسة مستقلة!

تنبثق مرارة بات يَور وإحباطها بشكل واضح من خلال شجبها لمؤسسة الحوار، وكذلك من خلال تعمد فضحها لعديد المثقفين المشهورين والسياسيين

البارزين في أوروبا والدول العربية[1]، والذين تجرؤوا على ارتكاب تلك "الجريمة"؛ أي: إقامة حوار متسامح قائم على الحقائق والبراهين! فعندما يتم جمع أسس ومنطلقات هذا الشجب الورمي الخبيث للمسلمين وللعرب على وجه الخصوص، فإنه يصبح من الواضح ما تهدف إلى تحقيقه، وهي العدو اللدود لأي تعاون وتفاهم وحوار مع العرب والإسلام والمسلمين! إذ ما هدف شخص ما إذ يدَّعي مثلما تدَّعيه بات يَور، عندما تقول: "أمكن تحول أوروبا إلى يورابيا كنتيجة لفتح الحوار بين السياسيين والمثقفين الأوروبيين والعرب الذي أقيم على امتداد السنوات الثلاثين الماضية، والذي تُقدَّم فيه رسالة أيديولوجية تعبِّر عن عداء الإسلام الأساسي للمبادئ والقيم الأخلاقية التي تقوم عليها أوروبا، بل لقد أدَّى ذلك الحوار إلى وضع عدد من القوانين الجديدة التي تكثف الضغوط الجائرة وتزيد في مدى التشويه في عرض النزاع العربي-الإسرائيلي على حساب إسرائيل. فقد خرب ذلك الحوار استقلال الروح الأوروبية في أسسها...".

يتبيَّن من رؤية بات يَور أن استقلال الرُّوح الأوروبية يتعرض للتخريب بمجرد أن يجرؤ صوت ما في أوروبا على وصف الهجمات التي شنَّتها القوات الخاصة الإسرائيلية على قافلة للصليب الأحمر في المياه الدولية بالجريمة الدولية -وقد تم خلالها ذبح تسعة عاملين في قوات حفظ السلام غير المسلحين بدم بارد وكانوا مستهدَفين بالقتل مسبقًا وفقًا لقائمة معدَّة في مقر الموساد، ثم نهب السفينة والاستيلاء على كل المساعدات التي كانت في طريقها إلى المدنيين الفلسطينيين المرضى وأطفالهم الذين يتضورون جوعًا في غزة المحاصرة على مدى عقود من قبل آلات الحرب الإسرائيلية، واعتقال جميع المشاركين في قافلة الصليب الأحمر الدولي ثم طردهم- (وهو بدون أي شك يجب إدانته بصرامة). لكن، عندما لم تجد دول الاتحاد الأوروبي ولا حتى الأمم المتحدة نزاهة أخلاقية كافية لإدانة ذلك الهجوم، على الرغم من كل الأدلة على جرائم الدولة الإسرائيلية، فلابد من

(1) مؤلِّف هذا الكتاب لا يستسيغ بل يرفض استخدام عبارة "العالم العربي"؛ إذ فيها إيهام أكثر من لافت بأنه عالم غير عالمنا، ليس مختلفًا فقط، ولكنه أيضًا أدنى بالنسبة لعالمنا هذا الذي نعيش فيه، وهو متفوق ومتحضر.

الاعتراف بأن تشخيص بات يَور بشأن عدم استقلال الروح الأوروبية صحيح من حيث المبدأ: فتلك الروح بالفعل خُرِّبت في الأسس...[1]. ولكن ليس بسبب إدانة إسرائيل أو بسبب عدم فعل شيء، بل لأنَّ أوروبا الرسمية لا تدين إسرائيل حتى على أشد الجرائم التي ترتكبها حكومة هذا الكيان وجيشه ومخابراته في الشرق الأوسط على مدى عقود!

إن كتاب بات يَور في جذوره معادٍ للإسلام، عديم التسامح، عنصري وفاشي، فهو تأليه لعالم يهودي التمحور، يوجد فيه شعب واحد فقط معصوم من الخطيئة، وبالتالي لديه الحق في القيام بدور الحَكَم الأعلى والتفريق بين الصواب والخطأ، وبين الجائز والممنوع، وبين الإيمان والضلالة: وهؤلاء هم اليهود! ذلك العالم الذي توجد فيه سلالة واحدة فقط من الكفار هم خاطئون تمامًا، والذين هم بالبداهة مذنبون ومتهمون بكل الجرائم وكل ما هو قبيح وغير مقبول: هؤلاء هم المسلمون، وخاصة العرب، أو جميع الذين هم مسلمون، بغضِّ النظر عن العِرْق أو اللون أو التقليد الثقافي الذي ينتمون إليه! ولكي تجعل هذه الأطروحة أكثر إقناعًا، فإن بنت النيل هذه -التي تلعن مصر بكل صوتها، وتلك الأرض التي يتدفق أبوها (نهر النيل) عبرها، كما أنها تكره أشد الكره الناس الذين يعيشون في وطنها هذا- تتجاهل بأسلوب منهجي وخبيث كل وقائع الماضي والحاضر في تفسيرها الذي له هدف واضح: تحريض العالم، وفي المقام الأول أقوى الدول، على العداء ضد الإسلام في سبيل إقامة هيمنة إسرائيل الأيديولوجية وكل هيمنة أخرى. وهي لا تسأل الأسئلة الأساسية أبدًا؛ إذ لو سألت تلك الأسئلة، لانهار بناء ذلك التفسير المعادي للإسلام كليًّا.

---

(1) Ye'or, B. *EURABIA: The Euro-Arab Axis*, p. 21.
"... إن تحويل أوروبا إلى يورابيا كان نتيجة لفتح باب الحوار بين السياسيين والمثقفين الأوروبيين والعرب خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد انتهت تلك الحوارات إلى تأكيد رسالة، لا تعبِّر فقط عن ضرورة العداء الإسلامي لكل القيم الأخلاقية والمبادئ الأوروبية الأساسية، بل أيضًا إلى إدخال جملة من القوانين الجديدة، سمحت بتزكية حدَّة الضغوط غير المُحقَّة التي تدفع إلى تكثيف حضور مشوَّه لقضية الصراع العربي وتعرضها على الرأي العام، وذلك على حساب إسرائيل. إن الروح الأوروبية قُوِّضت من أُسسها العميقة".

لكن، يجب وضع هذا السؤال المكرر مرارًا: من الذي طرد اليهود من أوروبا عام 1492 بعد استمرار تواجدهم فيها لقرون كمواطنين مخلصين ومتساوين في الحقوق مع غيرهم؟ هل كان المسلمون هم من فعلوا ذلك؟ كلا! بل فعله الملوك المسيحيون الكاثوليك في الأندلس. وأيضًا: من الذي كان يحرق اليهود في أوروبا في ظلام العصور الوسطى؟ أهم علماء المسلمين؟ كلا! بل فعلته محاكم التفتيش، وقيادة النُّخبة في الكنيسة الكاثوليكية! وهل أنكرت الكنيسة الكاثوليكية الاضطهاد والفظائع التي ارتُكبت في محاكم التفتيش؟ لم تفعل! بل ما زال إغناسيو لويولا يُعتبر قديسًا في التقويم الكاثوليكي! ومن هي الدولة الأوروبية التي فتحت حدودها وقبلت تحت رعايتها أكبر عدد من اليهود الذين طُردوا من إسبانيا المسيحية؟ إنها الدولة العثمانية الإسلامية وحاكمها الذي كان سلطانًا للبلاد وخليفة للمسلمين! ومن الذي نشر مرسوم التسامح الديني الأكثر حرية بالنسبة لدين الخصوم والأكثر احترامًا في التطبيق على الدوام، والذي يسمَّى عهدنامة (Ahdnama)؟ نشره السلطان محمد الثاني الفاتح وهو حاكم إسلامي في دولة أوروبية، وذلك في البوسنة والهرسك الواقعة في قلب أوروبا! هل هناك وثيقة مثل هذه أو ما يشبهها في تاريخ أوروبا الإقطاعية كله؟ أبدًا! هل تلقت فيها مثل هذه الوثيقة بالاحترام؟ كلا على الإطلاق. ودليل ما ذكرنا هو أن جميع الكنائس والكاتدرائيات والمعابد اليهودية وغيرها من أماكن العبادة في الدولة الإسلامية محفوظة حتى يومنا هذا، سواء منها تلك التي بُنيت قبل وصول الحكومة الإسلامية في هذه المناطق، أو تلك التي بُنيت خلال حقبة الحكم الإسلامي، وفي كثير من الأحيان بُنيت بأموال من خزينة الدولة، وفي بعض الأحيان حتى من تبرعات شخصية من السلطان! وفي حين تركت الدولة العثمانية، بصفتها الدولة الإسلامية في أوروبا خلال فترة حكمها، كافة المباني الدينية على حالها بغضِّ النظر عن الدين الذي كان يمارس فيها، كانت السلطات في بلدان أوروبا المسيحية في الفترة نفسها تمارس بالالتزام الصارم ومن دون استثناء، فرضَ حظر تام على بناء المباني الدينية الإسلامية.

ومن أبرز الشواهد التي تتبين بها حقيقة التباين التام بين طرفي هذه الممارسات، هو أنه لم يحدث على الإطلاق في أي مكان في أوروبا خارج أراضي

الدولة الإسلامية طوال العصور الوسطى وحتى منتصف القرن العشرين، أن تم بناء كنيسة أرثوذكسية وكاتدرائية كاثوليكية وكنيس يهودي ومسجد للمسلمين في نفس المدينة وفي نفس المكان. أمَّا داخل حدود الدولة العثمانية السابقة في أوروبا، فأمثال تلك الحالات وُجدت في العديد من المدن. وبطبيعة الحال، فرضت أوروبا المسيحية، فور انسحاب الحكم الإسلامي من تلك المناطق، تقاليد التعصب وشجعتها بدلاً من تقاليد التسامح الأوروبي التي كان قد استحدثها الحكم الإسلامي الأوروبي. وإن التباين التام بين مواقف السلطات الرسمية الإسلامية وغير الإسلامية في أوروبا نحو التسامح الديني والثقافي يبرز بوضوح أكثر خلال العصور الوسطى وبداية العصر الحديث، وقت انحسار نفوذ الدولة العثمانية؛ حيث غادرت الأراضي التي كانت تسيطر عليها لعدة قرون.

تشير المصادر التاريخية إلى أنه في سنة 1686، عندما انسحبت السلطات العثمانية من بودابست، فقد تركت جميع الكنائس -التي وجدوها قائمة عندما حققوا النصر العظيم في معركة موهاج سنة 1526 وعند إقامة حكمهم في المجر- على حالها، وكذلك جميع الكنائس التي بنيت في تلك الفترة، بما في ذلك العديد من الكنائس الأرثوذكسية والكنس اليهودية، إضافة إلى 212 مسجدًا بنوها بأنفسهم. وعلى العكس من هذا المثال للتسامح الديني الاستثنائي الذي أظهرته واستحدثته لأول مرة الدولة الإسلامية كمنهج عام للحياة الاجتماعية، أظهرت الدولة المسيحية في المدينة نفسها التعصب والتفرد النموذجيين؛ إذ في مدة أقل من عام بعد رحيل العثمانيين وإقامة الحكومة الأوروبية المسيحية، تم في بودابست تدمير جميع المساجد عن بكرة أبيها! وهكذا فقد بقيت الحالة كذلك حتى يومنا هذا؛ حيث إن في بودابست وحتى اليوم لا يوجد مسجد على الإطلاق!

وكل مرة كنت أطرح فيها هذه المعلومة أمام جمهور غالبيتهم من المسيحيين (حتى لو كانوا مثقفين أكاديميين أو أناسًا ليبراليي الآراء جدًّا، وخاصة تجاه الفروق الدينية)، كان لديَّ شعور بأنهم يريدون أن يُعلموني شيئًا مهمًّا جدًّا وأنا قد نسيته، إلا أنهم يترددون في التصريح به. وفي إحدى المرات، خاطبت الجمهور خلال النقاش مستفسرًا إذا كان شعوري هذا خاطئًا أم أنهم بالفعل يترددون في أمر مهم جدًّا وأنا

قد أهملته. "يبدو أنك لا تميِّز بين الكنيسة والمسجد، بينما هما ليسا سواء. فالكنيسة معبد أوروبي، أما المسجد فهو معبد آسيوي أو شرقي. إذن، من الطبيعي أن تُدَمَّر المساجد في أوروبا، وألا تُدَمَّر الكنائس"! فهذا التعبير الأصيل فتح عيني. لا تزال أوروبا تعتقد تمامًا في العقلية التي صرَّح بها مارسيل ماوس، وهو الطالب الموهوب لـ "إميل دوركهايم" في تمييزه الشهير بين الخير والشر. فقد حدَّد أعضاء قبيلة إفريقية ذلك التفريق عن طريق المثال التالي الذي سُجِّل كمبدأ أخلاقي وقانوني للعدالة عند قبيلة هوتِّنتوتس (Hottentots) في القرن التاسع عشر: "عندما نقوم بنهب بقر العدو ونخطف نساءهم، فذلك هو الخير. أمَّا عندما يفعلون هم ذلك ببقرنا ونسائنا فذلك هو الشر". وهكذا، فإن العديد من الأوروبيين ما زالوا لا يدركون الحقيقة أن المسجد هو "معبد أوروبي" على قدم المساواة مع الكاتدرائية الكاثوليكية والكنيس اليهودي أو الكنيسة الأرثوذكسية أو الكنيسة البروتستانتية! هؤلاء يسترشدون بمبدأ هوتِّنتوتس في العدالة وما زالوا لا يفهمون بأن المسيحية ليست "دينًا أوروبيًّا" أكثر من الإسلام أو اليهودية، وأن المعبد الديني مقدَّس ومنزَّه بغضِّ النظر عن الدِّين الذي ينتمي إليه!

يجب في هذا السياق طرح سلسلة من الأسئلة الرئيسية البسيطة لهؤلاء المزيِّفين للتاريخ: كيف أنه "كان من الممكن أن الجالية اليهودية كانت حيوية ومزدهرة لمدة 2600 عام على أرض مصر" كما تدَّعي بات يَور نفسها؛ إذ عاش اليهود على امتداد الـ 1400 عام الأخيرة من تلك المدة في ظل الحكومة الإسلامية التي من المفترض أن تكون متعصبة وعدوانية بزعمها؟! هل وُجد شعب عاش تحت إدارة أجنبية، ما عدا تحت حكم الدولة الإسلامية، واستطاع أن يحافظ على سلامة ونقاء ثقافته وهويته القومية، بما في ذلك دينهم ومعابدهم ولغتهم وعاداتهم؟ وماذا حدث للشعوب التي وقعت تحت سيادة الدول المسيحية؟ أين هم الآن أقوام الإنكا والمايا والأزتيك، وأين هم عديد الأقوام الأصليين الذين سكنوا في المساحات الشاسعة الواقعة بين القطبين الشمالي والجنوبي، ومن ألاسكا إلى تييرا ديل فويغو بعد أن وقعت تحت حُكم السلطات المسيحية؟

من العادة أن يُرمَز إلى القسوة والتعصب بـ "جنكيز خان" كمرادف للوحشية، لكن في نفس الوقت تُتجاهل تمامًا الوحشية المباشرة في معاملة

الفلسطينيين! إذ القليل من الناس اليوم على علم بأن جنكيز خان لم يعذّب أبـدًا، لوقت طويل وتحت ظروف غير إنسانية أي قوم إلى الحدّ الذي بلغتـه السـلطات الإسرائيلية في اضطهادها شعب فلسطين في غزة المحتلة! و لم يوجد قوم، ما عـدا أولئك الذين كانوا تحت الحكم الإسلامي، بقوا على قيد الحيـاة تحـت حكـم أجنبـي لخمسمائة سنة إلا وقد اضطروا لتعلم لغة الفاتح، و لم يتمكنوا من الحفاظ على سلامة دينهم وعاداتهم وثقافتهم. وعندما غادرت الدولة الإسلامية العثمانيـة الأراضي الأوروبية، بعد أن حكمتها 540 عامًا، كانت جميع شعوب المنطقة، بمن فيهم الألبان والبوسنيون والبلغار وقوم الجبل الأسـود والإغريـق والمقـدونيون والصرب والرومانيون والهنغاريون، يتكلمون لغاتهم القومية أجود من اللغة التركية، على الرغم من قلة عددهم نسبيًّا (ما بين 500 ألف إلى بضعة ملايين نسمة). ومن ناحية أخرى، في كل من الأميركات الثلاث؛ أي: في مساحة واسعة من ألاسـكا إلى باتاغونيا، زالت اللغات المحلية بعد وصول الاحتلال المسيحي فورًا، وتم هـدم جميع المعابد والقضاء على جميع الأديان، ولا يتحدث أحد اليـوم في الولايـات المتحدة وكندا إلا باللغة الإنجليزية (وفي كيبيك اللغة الفرنسية)، أمَّا في كـل دول أميركا الوسطى والجنوبية الأخرى، فإن اللغة المتحدَّثة هي الإسـبانية، باسـتثناء البرازيل حيث يتحدث أهلها البرتغالية! وفي الوقت نفسه، فإن أميركـا الوسـطى بأكملها وجميع دول أميركا الجنوبية صارت كاثوليكية حصرًا، وكـذلك كنـدا والولايات المتحدة اللتان صارتا بروتستانتيتين إلى حدٍّ كبير. وهناك مثال آخر رائع من الاستيعاب اللغوي من قبل الاحتلال المسيحي: فقد كان الاحتلال البريطـاني، الوجيز نسبيًّا، كافيًا لجعل ما يزيد على المليار ومئة مليـون شـخص في الهنـد يستخدمون اللغة الإنجليزية كلغة رسمية حتى يومنا هذا، بعد أن مضى ما يقرب من سبعين عامًا على استقلالها! ولا حاجة لإبراز الحقيقة بأنهم أيضًا يستخدمون مقودًا لسياراتهم في الجانب الأيسر منها، أو أن الرياضة الوطنية لهم هي البولو!

إن أنصار بات يَور ينسون أن يتساءلوا كيف يمكن لمدينة سالونيك، في وقت كانت جزءًا من الدولة العثمانية، أن تكون أعظم مدينة يهودية في العالم؟! كيـف يمكن أن يكون ذلك؟ إن ذلك تحقق بفضل التسامح الذي لم يسبق لـه مثيـل في

تاريخ العالم حتى الآن، والذي اقتضى أن تستقبل الدولة العثمانية، وهي دولة إسلامية، اليهود وتعاملهم على قدم المساواة مع أتباع جميع الأديان الأخرى، وتستقبلهم كمواطنين وتضمن لهم الحفاظ على لغتهم وتقاليدهم وعلى حقوقهم الدينية والثقافية! فلو كان التعصب يمثّل الموقف الأساسي تجاه اليهود والأديان والتقاليد الثقافية الأخرى، لما كان اتخاذ الموقف الديمقراطي المذكور لمثل هذه الدولة القوية من الممكن اتخاذه كخيار سياسي.

يسعى كتاب بات يَور، الصهيوني المتطرف، تجاه الهدف الأيديولوجي الذي يتمثّل في تشويه الإسلام والمسلمين، وشحْب كل من ليسوا على استعداد لتشويه صورتهم دون قيد، وإعلانهم أعداء ألدَّاء لأوروبا المسيحية. يبني هذا اللغو هيكل قصته على أساس مزج الفرضيات الجنونية والتصريحات الفارغة التي تُقدَّم بلا دليل (وإن كان من المعقول عدم وجود دليل لمثل هذا الهراء)، فتقدم تلك البلاهة كحقيقة دامغة، فتنخفض قيمة الكتاب إلى مستوى منشور أيديولوجي بحت.

ولتوضيح ذلك، نقتبس بعض الأمثلة التي هي أشبه ما تكون بملاحظات منقولة مباشرة من دفتر طبيب نفسي، فعندما تتحدث بات يَور عن احتياطيات النفط في الدول العربية، يوحي مفهوم حديثها بجلاء، بالشعور بأن العرب عمدًا وبأنفسهم جلبوا كل الكميات من النفط إلى أراضيهم، أو ربما نهبوها من غير المسلمين أنفسهم، وفي المقام الأول من اليهود، وعلى الأرجح من أقارب بات يَور، وذلك عندما فرضوا الضريبة الإضافية المعادلة لـ 2٪ على أهل الذمة. وبطبيعة الحال، لم يفعلوا ذلك دون نوايا سيئة، بل بهدف واضح هو الحقد على اليهود وعلى أوروبا اليهودية-المسيحية وعلى الجذور والقيم التنويرية الأوروبية، تمهيدًا لاستسلامها الكامل وتحويلها إلى مستعمرة للإسلام.

لقد كشفت بات يَور الستر عن الخطة الشيطانية التي اخترعها العرب، كشفتها بحسن حظها وخبرتها في خدمات التجسس. وبذلك أظهرت للعالم عظمة الخطر الذي يتهدَّده من جميع هؤلاء المسلمين الشيطانيين الذين تكاثروا كالفئران. وتتكون الخطة من بدء حرب نفسية ودبلوماسية بكل الوسائل والثروات المكتسبة من احتكار النفط المشبوه، بما في ذلك استخدام حتى فلسفة ما بعد الحداثة، وبالتالي يجري إرشاء المثقفين

والنخب السياسية والدبلوماسيين الأوروبيين؛ بهدف تقويض الأسس الداخلية لتراثنا (أي تراث اليهود والمسيحيين) الرُّوحي. والأدلة الأكثر إقناعًا، في زعم بات يَور، على أن المثقفين والنخب السياسية والدبلوماسيين أصبحوا حلفاء المسلمين، كثيرة؛ فوفقًا لما تراه، فإن كل من يُدين العدوان الأميركي على العراق ووجود سجن خليج غوانتانامو، الذي لا تنطبق عليه مواصفات أي اتفاقيات دولية ولا يحترم أبسط حقوق الإنسانية، وقتل المدنيين الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين وعلى متن سفن الصليب الأحمر الدولي، وفي المياه الدولية، بالإضافة إلى جميع أولئك الذين يقفون للدفاع عن الحقوق الإنسانية للفلسطينيين، سواء كان علنًا أو سرًّا. فهؤلاء جميعًا هم جواسيس المسلمين في خدمة المؤامرة الإسلامية ضد أوروبا اليهودية المسيحية.

إذا فكَّر المرء في الأمر بتأمُّل، فقد يبدو له هذا التفكير أمرًا منطقيًّا بالفعل؛ إذ قد تكون بات يَور صائبة أساسًا في الإشارة إلى حقيقة أن المسلمين (وهم وفقًا للقيم الإسلامية الأساسية يقفون ضد أي عدوان وضد انتهاك حقوق الإنسان، وضد قتل المدنيين، ويدعمون التسامح والتعاون والتفاهم بين الأمم والثقافات والأديان)، بمعنى معين، يعارضون بالفعل وبشكل جازم تلك الأهداف والأساليب التي تنادي بها بات يَور، في حالة تكون أهدافها في جوهرها منسجمة مع القيم الحضارية الأوروبية الغربية التقليدية! وفي هذا السياق نفسه، فإن كل أولئك المثقفين والنخب السياسية والدبلوماسيين الذين يُؤمنون بنفس القيم التي تنسبها بات يَور للمسلمين كخطيئة مميتة، والذين يعارضون بنشاط انتهاك حقوق الإنسان وكل عدوان على دولة ذات سيادة، وقتل المدنيين العاملين في بعثات السلام، فهم يقفون أساسًا على نفس الجانب من المتاريس مع المسلمين في مواجهة الموقع الذي اتخذته بات يَور مقرًّا لها! فقد ادَّعت هي بصراحة أن العرب المكَّارين والمسلمين الغدَّارين يستغلون استياء أوروبا تجاه تفوق الولايات المتحدة الأميركية؛ فضلاً عن الأمراض النفسية الثقافية لأوروبا التي أقامت دولة إسرائيل انطلاقًا من الشعور بالذنب تجاه اليهود، وبالتالي وجَّهت الغرب ضد إسرائيل.

وبطبيعة الحال، فإن قائمة الاتهامات التي ترفعها بات يَور ضد العرب والمسلمين، لا تزال بعيدة عن الانتهاء؛ إذ هناك عوامل أخرى يستغلها المسلمون

بمهارة ليتلاعبوا بالأوروبيين السذج، مثل حسد الفرنسيين للأنجلو-سكسون؛ بسبب تقدمهم في القدرات في كل المجالات، في حين أن الطموح النهائي للاتحاد الأوروبي، ليظهر كمنافس استراتيجي للولايات المتحدة وليكون باستمرار في طليعة الأحداث بمساعدة من الكتلة العربية، هو نتيجة هذا التلاعب من قبل المسلمين ونتيجة للمؤامرة الإسلامية الخبيثة المعروفة باسم يورابيا.

بهذا نعتقد أن القُرَّاء قد حصلوا على صورة واضحة ووافية لهذه الدعاية المسمومة للكراهية العرقية والدينية الموجهة على وجه الحصر ضد الإسلام والمسلمين، الذين هم -وفقًا لبات يَور- يشتركون في قاسم أساسي مشترك ويستحقون من أجله أن يتم تدميرهم وإبادتهم من على وجه الأرض، بغضِّ النظر عن انتمائهم العِرقي والثقافي[1].

ولكن، يبقى من غير الواضح لماذا يدعم بعض الكتَّاب -والذين قد ثبت منهم سابقًا عدم الامتثال لمبادئ الموضوعية العلمية والحياد- هذا الخطاب الذي يُصرِّح بالكراهية والهُراء الجنوني عن تحول أوروبا إلى يورابيا، بدلاً من أن يتجاهلوها تمامًا أو يرفضوها؟

على سبيل المثال، فإن ميلاني فيليبس (Melanie Phillips) ودانيال بايبس (Daniel Pipes) ونيال فيرغسون (Niall Ferguson) يرون في بات يَور نوعًا من "بطل مكبوت" تم إسكاته لأسباب غير مقنعة من "اللياقة السياسية". وفي دوائر حزب المحافظين، والدوائر اليمينية بشكل عام، يستحسن القراء الشباب مؤلفاتها.

---

(1) من أجل إزالة آخر بقايا شكٍّ بشأن معاملة اليهود كمواطنين داخل الدولة الإسلامية، وبناء على الحقائق التاريخية، فإننا نشير إلى نصِّ دستور المدينة المنورة، الذي وضعه الرسول محمد صلّى الله عليه وسلّم نفسه عام 622، والذي يحدِّد بوضوح مكانة اليهود والمسلمين وحقوقهم والالتزامات والعلاقات المتبادلة. ونسرد هنا البنود الرئيسية في دستور المدينة المنورة التي تنظّم هذه المسألة، وتكشف عن الطابع الأيديولوجي لتزوير الحقائق التاريخية من بات يَور بالتأكيد:

1- وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله وإلى محمد.

2- وأن اليهود يُنفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.

3- وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثِم، فإنه لا يُوتِغ إلا نفسه وأهل بيته.

ومن المثير للاهتمام أن جميع هؤلاء وغيرهم من الكتاب، بغض النظر عن تصنيفهم ومؤهلاتهم، والذين يكونون عادة حساسين للغاية لأية إشارة ولو بتحفظ لمعاداة السامية، يظلون صامتين تمامًا أمام مناهضة الإسلاميين التي تكاد تعلنهم كثعابين سامة. لذلك فمن المعقول طرح السؤال عن الدوافع التي لا تزال تجعل بات يَور ومؤيديها يتعاملون مع المسلمين، وخاصة العرب منهم، تعاملهم مع غير البشر!

لكن، ونظرًا لوجود مؤلّفين سبق ذكرهم من الذين كشفوا وفضحوا بات يَور ومشروعها المعادي للإسلاميين والمبني على التزوير والإنشاءات شبه النظرية؛ فقد فقدت المطاردة الدينية والعِرقية للمسلمين والعرب قوتها الدافعة في الجمهور، كما أنها مرفوضة بالجملة في الدوائر الأكاديمية. وأحسن تلخيص لهذا التقييم وأدلته الأساسية هي براهين أخرجها ماثيو كار (Matthew Carr)؛ حيث يقول: "لقبول الأطروحة السخيفة لبات يَور، لا يجب فقط التصديق بالمؤامرة الإسلامية المدبرة الموجهة لإخضاع أوروبا والتي لابد من مشاركة جميع الحكومات العربية فيها، سواء الإسلامية أو غير الإسلامية، بل يجب كذلك الاعتقاد في وجود هيئة برلمانية سرية غير منتخبة تمتلك قدرة مذهلة على تحويل جميع المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية الأوروبية الرئيسية إلى جهاز مطيع في أيدي "الجهاد"، في حين ليس لأية مؤسسة إعلامية أو منتخبة قانونيًّا أدنى فكرة عن ذلك. فقد فشلت بات يَور في تفسيرها للعلاقات العربية-الأوروبية ذات الدوافع الأيديولوجية كما تزعم، و لم تقترب من إثبات "التاريخ السري" الذي تعهدت بكشفه"[1].

---

(1) Carr, Matthew, "You are now entering Eurabia", **Race & Class**, N. 1, July 2006, p. 48.

"حتى تُقبل نظرية بات يور السخيفة، فسيكون من الضروري التصديق بوجود مؤامرة إسلامية لإخضاع أوروبا تشترك فيها كل الحكومات العربية، الإسلامية وغير الإسلامية، بالإضافة طبعًا إلى خلق جسم برلماني سري وغير منتخب يتمتع بقدرات، خارقة للعادة ومذهلة، تستطيع تحويل كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية الأوروبية الكبرى إلى أدوات في خدمة "الجهاد"، وذلك من دون أن تكون أية مؤسسات إعلامية عبر العالم أو أية مؤسسات منتخبة، على علم بذلك. لا نجد في أي موضع من تفسير بات يور، المُشبع بالأيديولوجيا، حول العلاقات الأوروبية-العربية أن الكاتبة اقتربت من إثبات "التاريخ السرِّي" الذي أعلنت عزمها الكشف عنه".

الحقيقة الواضحة والحاسمة هي: "أن للإسلام والمسلمين، بشكل مستقل وكذلك من خلال التفاعل مع المسيحية، دورًا هائلاً وأساسيًّا في تكوين الهوية الأوروبية في جميع جوانبها. فمن المعروف أن أوروبا قد شكَّلت هويتها بطريقة متشنجة للغاية. فقد استمرت المعارك الضارية والحروب بين دولها لعقود، وأحيانًا أكثر من 100 سنة[1]. وكذلك كانت هناك ثورات وانتفاضات ونزاعات دينية دموية بين الكاثوليك والبروتستانت وبين الكاثوليك والأرثوذكس، وقد كانت شديدة واستمرت لفترات طويلة، خصوصًا الصراع بين بولندا وروسيا. وقد هزَّت هذه الأحداث الجزء المسيحي من أوروبا داخليًّا أطول بكثير، ومع عواقب أشد من كل الصراعات والحروب التي خاضتها أوروبا المسيحية ضد أوروبا الإسلامية إذا قسناها بأعداد القتلى ومدى الدمار في الجانبين.

يجدر في هذا السياق إلقاء الضوء على حقيقة تثير الدهشة تكاد تكون لا تصدق وإن كانت مؤكدة تمامًا، وهي أن الصراعات والعداوات بين الأديان في أراضي أوروبا (سواء داخل الحدود المسيحية أم داخل حدود الأقاليم الخاضعة للحكم الإسلامي)، كموضوع منفصل، حُذفت كليًّا أو عُرضت بأضعف ما يقتضيه الواقع في الكتب المدرسية الحديثة، وكذلك في البحوث العلمية، إلى حدٍّ أن تم تفسير وشرح جميع حروب أوروبا الإقطاعية المسيحية بمنظور لا يرى فيها سوى مجرد النضال من أجل الأرض والهيمنة السياسية! أما حقيقة أن العوامل الدينية بالذات كانت في التاريخ الأوروبي الحديث تمثل في أكثر الحالات الدافع المركزي من ذلك العداء الذي لا يقبل المساومة والمجازر الشنيعة (كالحروب التي شنَّها البابا ضد الحكام غير المطيعين، وحروب الكاثوليك ضد البروتستانت، والكاثوليك ضد المسيحيين الأرثوذكس، واضطهاد الهراطقة بدون رحمة على يد الكاثوليك، وما إلى ذلك)، فلا تكاد تُذكر. بينما في الوقت نفسه لا يهتم إلا قليلاً جدًّا بسلسلة من الحالات التاريخية التي قاتل فيها المسيحيون والمسلمون يدًا بيد ضد بعض المسيحيين أو بعض المسلمين!

---

(1) ما يُعرف بـ "حرب المئة عام" التي كانت تشنُّها إنجلترا وفرنسا استمرت، في الواقع، مع بعض الفواصل، لمدة 114 عامًا.

ومن ناحية أخرى، يُتجاهل أيضًا منهجيًّا، ذلك التاريخ الطويل من السلام والممارسة المكثفة للتعاون بين أوروبا الإسلامية والمسيحية. فهناك فراغ تام وافتقار إلى الدراسات، التي تشمل المواد الغنية التي لا تنضب، غير المستكشفة من السجلات التجريبية والأرشيف، والتي تبين وتوثق حقيقة أن أوروبا شكلت هويتها الروحية والعلمية والفنية والاقتصادية والسياسية الفلسفية، في الغالب، من خلال التفاعل المكثف بين العوامل الإسلامية والمسيحية التي تملك الواقع الديمغرافي ذاته؛ أي: بالتعاون بين جميع مواطنيها الأوروبيين والمسلمين والمسيحيين على حدٍّ سواء.

إنكار هذه الحقيقة يؤدي بالضرورة إلى تقديم الجهل على العلم، والخيال على الواقع، والباطل على الحقيقة. وبما أن الجهل عمومًا متغطرس، والخيال مرضي، والكذب مدمِّر، فإن الإنكار المنظَّم الواعي للهوية الإسلامية لأوروبا هو الوسيلة المباشرة المُلزمة لتهيئة الظروف التي من شأنها أن تقود إلى نزاعات دينية واسعة النطاق ووخيمة العواقب على أرض أوروبا. وسيتم في هذا الصراع، مثلما كان في الصراع الأول المستوحى من فكر الكراهية، إعادة كل أفعال التعصب الديني والكراهية والعنصرية البغيضة والسعي إلى اجتثاث الآخر المختلف. لقد أظهرت تلك السلسلة من الإنكارات والدعوات الرافضة لوجود أي إسهامات للإسلام في الهوية الأوروبية تأثيرها القاتل من خلال المآسي الإنسانية والتحطمات الأخلاقية في الحروب الصليبية، ومحاكم التفتيش، والطرد الكلي للمسلمين واليهود من منازلهم القديمة في شبه الجزيرة الأيبيرية، وكذلك في أكبر جزر البحر الأبيض المتوسط. ويُقدِّم بعض تلك الحملات، كالتي وقعت في صقلية، أمثلة كلاسيكية للإبادة الجماعية التامة، نظير ما وقع في الفترات الأخيرة في منطقة البلقان من حملات التنصير بالقوة، ومن حالات الطرد، ومعسكرات الاعتقال، وغرف الغاز والمحارق خلال الحرب العالمية الثانية!

اتخاذ موقف دفاعي في ظل تهديدات من هذا النوع وإلى هذا الحد، ليس من الحكمة ولا بأمر نافع! لذلك، وبدلاً من القيام باستمرار ودون أي جدوى أو نتيجة بمحاولات إقناع العوام والدوائر العلمية والسياسية الأوروبية المعادية للإسلام

بأن المسلمين قد أسهموا في التقدم الأوروبي، وبذلك لهم نصيب في التاريخ الأوروبي، فإنه سيكون من الضروري اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة. يجب في البداية التخلي عن النمط التقليدي الذي يفرض على الإسلام والمسلمين دور المتهم الذي يحاسَب أمام المسيحية والمسيحيين على أفعاله، ويجبر على تبرير وجوده على الأراضي الأوروبية! ويجب أن يكون كل حديث حول هذا الموضوع موجودًا ضمن نظام مرجعي مضبوط ومحدد بالحقائق الأساسية المثبتة بأن الإسلام والمسلمين لم يوجدوا في أوروبا نتيجة خطأ أو بطريق الصدفة، ولا منذ فترة وجيزة، وأنهم لم يتوقفوا فيها كعمال وضيوف مؤقتين سيعودون من حيث أتوا حالما ينتهون من العمل. باختصار، المسلمون ليسوا هم ظاهرة طارئة، ولا عرضية، وهم ليسوا "جسمًا غريبًا" في نسيج الهوية الثقافية الأوروبية! بل يجب علينا كلما تحدثنا عن هوية أوروبا، أن لا نربط الإسلام بها على وجه الاقتران بين متباينين، بحيث نضع الإسلام في موضع الذيل الملحق بأوروبا (في سياق غير معروف،... إلخ)، فالمسلمون ليسوا ملحقًا بأوروبا، وإنما هم جزء جوهري منها، وجزء لا يتجزأ من الهوية الأوروبية.

إن تاريخ أوروبا تعدُّدي بالتأكيد، ولكنه -أيضًا- متماسك بشدة، وشامل؛ فإن عدَّة قرون من الصراع المستمر والاحتكاكات والعداوة طوَّرت وهذَّبت بشكل موازٍ وباستمرار شعورًا قويًّا لقيمة التسوية والتعاون! في مثل ذلك التاريخ الذي وجدت فيه المسيحية والإسلام واليهودية تدريجيًّا أتباعها وانتشرت في جميع أنحاء القارة الأوروبية التي كانت قارة جديدة بالنسبة لجميع الأديان الثلاثة، كان كل من المسيحيين والمسلمين واليهود -على حدٍّ سواء- وافدين جددًا ومواطنين أصليين على أرض أوروبا! لا توجد لأيٍّ من هذه الديانات الثلاث والتقاليد الثقافية الكبرى، وبعد هذه القرون كلها من التعايش في أوروبا، حاجة إلى أن تتطفل إحداهن على الأخريين، أو أن تفرض عليهما مطالب، أو أن تضع لهما شروطًا ودرجات ومراحل للاندماج في المجتمع، ناهيك عن شرط الاستيعاب. يجب أن يعرف الأوروبيون الشباب اليوم، وكذلك الأجيال القادمة من المواطنين الأوروبيين، الحقيقة عن ماضيهم وعن الهوية الرُّوحية لقارتهم، كما أنه يحق لهم أن

يفتخروا بإسهام أسلافهم المشروعة -من المسيحيين والمسلمين واليهود وغيرهم- والذين حدَّدوا طابع أوروبا المعاصرة وبنوا هويتها؛ إذ إن تلك الحقيقة هي أكبر رأس مال أوروبا وأساس سمعتها وسلطتها، كما أنها أثمن ضمان وتأمين للإنسانية والعدالة والحقيقة.

الباب الثاني

تاريخية العلاقات السياسية والثقافية بين الدول الأوروبية الإسلامية والمسيحية

الفصل الأول

نظرة عامة
في العناصر الأساسية الإسلامية
للهوية الأوروبية الثقافية
والعلمية والسياسية

المبحث الأول

درسان من الأندلس

أ - الدرس الأول: قرطبة البعيدة والوحيدة[1]

إن جميع الفوائد لوجود الثقافات اليهودية والمسيحية والإسلامية بحرِّية في وقت واحد وفي مكان مشترك في أوروبا من جهة، وجميع المساوئ لاستبدال الاستبداد الثقافي والتفرد الديني بحياة التسامح تلك من جهة أخرى، تظهر بجلاء في مثال قرطبة بوضوح أكثر من أي مكان آخر في أوروبا، بل ربما في العالم! يمكن فهم لُبِّ هذه المشكلة ودراما الهوية الثقافية لأوروبا بكمال من خلال نموذج مصير مدينة قرطبة، كما أنه يمكن تصور الوسيلة الكاملة لحل تلك المشكلة والأسلوب الفعال الذي سيؤدي بالتأكيد إلى نهاية سعيدة لهذه الدراما الصادمة التي ما زالت تستمر منذ خمسة عشر قرنًا.

عندما قَدِم المسلمون عام 711 إلى هذه المدينة، التي كانت كاثوليكية أحادية الثقافة، وجدوها بلدة صغيرة عادية على نمط مئات من المدن في أوروبا في أوائل العصور الوسطى؛ حيث غياب البنية التحتية، وافتقاد أية خطة للتنمية الحضرية، ودون نظام إمداد للمياه أو تصريفها، وأيضًا دون أدنى أثر للعمل الثقافي والعلمي المنهجي. كانت قرطبة مستوطنة السبات العميق والجمود، مستنقعًا نتنًا يُلقَى البول والبراز من نوافذها على الشارع، والناس غير متعلمين وأميون يعيشون فيها حياة لا معنى لها، بائسة وقصيرة المدى.

---

(1) بيت للشاعر الكبير فيديريكو غارسيا لوركا. عندما كان مطارَدًا من قِبل عملاء الديكتاتور الفاشي فرانكو، محاطًا بالأعداء وقد تُرك وحيدًا، عرَّف الشاعر الإسباني العظيم وضعه على أنه كحالة غرناطة، الإمارة الإسلامية الأخيرة، ومدينة قرطبة، وهي كجزيرة للحرية والفن محاصرة ووحيدة.

حالما بلغ عام 716، ونظرًا لموقعها المتميز، صارت قرطبة عاصمة محافظة تحت إدارة الخليفة في دمشق، ومعروفة باسمها العربي: قرطبة. بعد فترة لا تزيد على خمسين عامًا، أي في عام 766، كانت قرطبة عاصمة إمارة الأندلس المستقلة، والتي سوف تتطور لاحقًا إلى خلافة. والعديد من المؤشرات الرائعة تبين بوضوح ما يكفي لرؤية الحجم المذهل لتطور المدينة على جميع المستويات ومختلف الأبعاد، ويثبت بإقناع تام الفرضية التي تُصرِّح بأن تلاقح الثقافات الإسلامية والمسيحية واليهودية هو العامل الأساسي في ازدهار المدنية، والذي من الصعب إيجاد نظير له في تاريخ العالم كله.

وفي زمن أعظم مجد، عندما كانت قوة خلافة الأندلس في ذروتها ووصلت جميع الموارد الحيوية للمدينة أوج قوتها وتطورها، كانت مدينة قرطبة أكبر مدينة في العالم. واستنادًا إلى تقديرات المؤرخين وعلماء السكان المختصين، يجوز أن يكون عدد سكان المدينة قد بلغ حوالي مليون نسمة. وعلى أية حال، كان عددهم لاحقًا يزيد على 500 ألف نسمة لفترة طويلة. وخلال ما يقرب من قرنين كاملين من الزمان (القرنين العاشر والحادي عشر)، كانت قرطبة عاصمة غير رسمية للعالم، كونها المدينة الأكثر تطورًا في العالم، وتمثّل دون أي نزاع المركز الثقافي والعلمي والفني والاقتصادي والمالي والسياسي لأوروبا وشمال إفريقيا.

كانت قرطبة مثالاً يُضرب في الأحاديث ويُنشد في الأغاني ويُصور في الخيال. كل السبل لاكتشاف الأسرار الخفية وكل البحوث عن أعلى المعارف؛ فضلاً عن كل المساعي إلى الحرية الشخصية والثروة والشهرة، كانت تقودك إلى قرطبة. وكل من رغبوا في العثور على ما لم يتمكنوا من العثور عليه في مكان آخر، رحلوا من جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى قرطبة. وجد الفلاسفة هناك أعمال أفلاطون وأرسطو، ولقي فيها الصوفية الإسلامية وأتباع الكابالا اليهودية وأصحاب المعرفة والاطلاع المسيحية ملاذهم في الأمان، وذهب الشعراء هناك لتلقي الإلهام، وفي قرطبة بحث الفنانون عن الجمال المثالي، والعلماء عن الحقيقة؛ فاشتهر اسم قرطبة بين المسيحيين حتى في أقصى أجزاء أوروبا.

فبالإضافة إلى مئات المراجع الأصلية حول هذا الموضوع، فإن العبارة التالية بقلم أحد الخبراء المتميزين، وبأسلوبها الخاص تشهد لإسبانيا المسلمة بتلك الحقيقة:

"تردَّد صدى مجد قرطبة في جميع أنحاء العالم المعروف، حتى تسلل إلى أقصى المناطق في ألمانيا؛ حيث إن راهبة سكسونية تُدعى "هروسفيتا" (Hrosvita)، وهي مشهورة بكتابة قصائد ومسرحيات باللغة اللاتينية في النصف الثاني من القرن العاشر، أعطت قرطبة اسم "جوهرة العالم كله"[1]. في عهد الخليفة الثاني كان في قرطبة عشرات القصور المتألقة، والترتيب الأفضل للبنية التحتية في العالم، ونظام مياه مع أكثر من 1500 نافورة عامة، و900 من الحمامات (الحمامات العامة المنفصلة للنساء وللرجال)، وحوالي خمسين من المستشفيات، وأروع الحدائق التي تلألأت فيها النافورات باستمرار، وازدهرت فيها كل أشكال الورود. وكانت قرطبة تملك أكبر مكتبة في العالم تحتوي على ما يقرب من مليون كتاب، وحوالي 3000 مسجد، بما فيها مسجد قرطبة الكبير المعروف. كانت أماكن العبادة المسيحية واليهودية تزين المدينة، وغالبًا ما تكون بجوار المساجد. ووفقًا للبيانات المحفوظة، كان يوجد في قرطبة الأوروبية المسلمة والمتعددة الأعراق حوالي 260 كنيسة كاثوليكية وأكثر من 80 معبدًا يهوديًّا. ولكن، كما أن ازدهار الاقتصاد والعلوم والهندسة المعمارية في المدن المتعددة الثقافات يتضرر بإلغاء التسامح الثقافي وفرض قوالب الحياة الأحادية، كذلك قد يكون ذلك التأثير السلبي نتيجة صراع سياسي شرس على السلطة. فبعد انهيار الخلافة سنة 1031، كانت قرطبة لا تزال تعيش في رخاء لفترة من الزمان كمقرٍّ لنوع من الجمهوريات المستقلة (إمارات الطوائف)، والتي سيطر عليها أمير إشبيلية، المعتمد على الله بن عبَّاد. ثم استُبدلَ بإدارته في وقت لاحق وبعد قتال دموي، حُكمُ المرابطين، وفيما بعد حلَّ محلهم الموحِّدون من خلال الحروب الأسرية الداخلية أيضًا.

وفي عهد الموحِّدين بدأت فترة تدهور هذه المدينة الشهيرة، وانتقلت عاصمة الدولة الأوروبية الإسلامية، الأندلس، من قرطبة إلى إشبيلية. وبعد محاصرة طويلة دامت عدة أشهر، سقطت مدينة قرطبة، في 29 يونيو/حزيران سنة 1236، نهائيًّا بأيدي الملك فرناندو الثالث ملك قشتالة.

---

(1) Dozy, R. *Recherches sur l'histoire et la littérature des Arabes d'Espagne pendant le Moyen-Age*, (reprints, Paris, 1973), p. 1881.

كان ذلك نصرًا عظيمًا لخطط حملات الاسترداد (Reconquista) التي كانت تهدف إلى طرد المسلمين الأوروبيين من أوروبا، ولكن أيضًا كانت نهاية تقليد تعدد الأعراق في قرطبة. فدُمِّر جميع المساجد، وسُوِّي جميع الكنس اليهودية بالأرض. أكثر من 3 آلاف من المقدسات الإسلامية هُدمت، والأجمل منها حُوِّل إلى كنائس. لم يبق في جمالها الرائع إلا الجامع الكبير في قرطبة، والذي تم تحويله بدوره إلى كنيسة. إضافة إلى ذلك، دُمِّرت الحمامات كلها تقريبًا، وطُمست الحدائق كلها تقريبًا، ودمرت المنتزهات، وصَمَتت المياه النقية في نافوراتها وذبلت ورودها. أمَّا أكبر مكتبة في العالم في ذلك الوقت، فمعظمُها حُطِّم؛ حيث أُحرقت مئات الآلاف من الكتب التي كانت تزين المكتبات العامة.

أمَّا خلال العصور الوسطى، فشهدت قرطبة تدهورًا هائلاً وسريعًا بحيث تراجعت في مدة عقدين فقط من الزمان إلى أن أصبحت بلدة ريفية صغيرة يسكنها حوالي عشرين ألف نسمة فقط، وذلك في ذروة عصر النهضة المعروفة باسم "المئات الأربع"(Cinquecento) ولم تبدأ عملية إصلاح المدينة الشهيرة قرطبة إلا في النصف الثاني من القرن العشرين[1]، وكانت بطيئة جدًّا ومليئة بالصعوبات. فاليوم، بعد مرور ألف سنة منذ أروع الأزمنة في تاريخها، تشمل دائرة قرطبة السابقة، والتي سميت بمقاطعة العاصمة قرطبة، المدن التالية: Vilafranka, Obejo, La Karlota, Vilaharta, Villaviciosa, del Rio Almodavar, Guadalcázar ويعيش فيها نحو 350 ألف نسمة.

ولما كان يوجد فيها آثار بالغة الأهمية للتراث الثقافي، أُعلنت قرطبة في 18 ديسمبر/كانون الأول سنة 1984 مدينة تحت حماية اليونسكو.

إن قرطبة التي تميزت قبل ألف سنة بالتسامح الثقافي والعِرقي والديني، تُمثِّل إلى يومنا هذا النقطة المرجعية الواضحة لأوروبا في سبيل الحصول على الفهم الذاتي لهويتها كمجموع جميع التيارات الثقافية والحضارية التي تشكِّل تلك الهوية. كما

---

(1) عرض التاريخ الموثق بالتفاصيل والموصوف بدقة لهذا الانتعاش المؤلم لقرطبة، في كتاب الرحالة الإنجليزي:

Brenan, G. *Faces of Spain*, (London, 1950).

أنها بالفعل تؤكد إمكانية الازدهار الكامل لجميع مواطنيها الذين ينتمون إلى تلك التيارات، وبالتالي لا يمكن أن تظل قرطبة بعيدة ووحيدة، بل يجب أن تكون عكس ذلك.

ب - الدرس الثاني: حالة فالنسيا و"إل سيد": التجربة الأوروبية للجماعة اليهودية-المسيحية-الإسلامية

الأسلوب الذي تم تصويره به في التاريخ والأدب الشعبي والمسلسلات التليفزيونية والأفلام[1] وإظهار البطل الأسطوري المعروف بكُنيته الحربية "إل سيد" (El-Cid)، هو مثال مثير للانحياز والتشويه والإخفاء المتعمد لأهم البيانات التي تحدد حقيقة أحد الشخصيات التاريخية.

إن قصة "إل سيد"؛ أي: بيانات سيرته الذاتية معروفة بالتفصيل الدقيق. فقد وُلد سنة 1043 في بلدة كاستيليوني دي فيفار؛ حيث تم تحديد لقبه: رودريغو دياز دي فيفار (Rodrigo Díaz de Divar). وتوفي عام 1099 في فالنسيا. وكنيته الحربية الكاملة هي إل سيد كامبيادور، وهو مزيج من العربية السيد والإسبانية Campeador؛ أي: المحارب. فالمعنى هو المحارب الذي لا يُقهر، أو سيد الحرب. لقد خدم في البداية كفارس في قصر سانشو الثاني (King Sancho II) ملك قشتالة؛ حيث تم اكتشافه سنة 1057 وهو شاب عمره أقل من 15 سنة، وبرع بشجاعة وقوة في العديد من المبارزات، فأصبح بطلاً مبارِزًا رسميًّا للملك سانشو الثاني. عندما حدث اغتيال سانشو الثاني سنة 1072، كان أخوه ألفونسو يُشتبَه في تورطه في ذلك. وأجبر "إل سيد"، مع مجموعة من الفرسان البارزين، ألفونسو على أن يحلف رسميًّا ثلاث مرات أنه لم يكن له أي علاقة بالاغتيال. ثم تمت ترقيته إلى الملك ألفونسو السادس (Alfonso VI). ظلّ إل سيد في خدمته حتى سنة 1080م، عندما تم طرده من قصر ألفونسو السادس. تظل ظروف طرده من الخدمة

---

(1) أشهرها بالتأكيد فيلم "إل سيد"، من إخراج أنطوني مان، بطولة تشارلتون هيستون (Charlton Heston)، وصوفيا لورين (Sophia Loren)، وراف فالّون (Raff Vallone)، وتم تصويره في سنة 1961.

غير واضحة تمامًا، وليست مهمة لقصة حياة "إل سيد"، بل فِعْل الطرد بالذات له أهمية حاسمة في القصة؛ إذ على الرغم من أنه كان معروفًا كمقاتل شرس ضد المسلمين الذين كان قد حاربهم طوال حياته الحربية، فإن "إل سيد" عرض خدماته لأمير سرقسطة، يوسف المؤتمن بن هود. وفي سرقسطة لم يستغل مجيئه لانتهاز فرصة قتله؛ باعتباره خصمًا شرسًا للمسلمين قتلَ بيده العديدَ من المحاربين المسلمين، وكان يقود الجيش المسيحي في العديد من المعارك التي انتهت بانهزام المسلمين، بل لقد حظي إل سيد باحترام كبير وتكريم كمحارب رائع وكفارس حقيقي دون أي خداع، المحارب الذي كان الشرف أسمى مقاصده. ومن أجل هذه الصفات لـ "إل سيد" قابل المحاربون المسلمون عرضه بالحماس وبالتقدير والقبول. فوصف ترحيبه واستضافته في سرقسطة يشبه ويُذكِّر جدًّا بتقارير صحافية تخبر عن انتقال بطل من لاعبي كرة القدم من برشلونة إلى ريال مدريد، أو بالعكس!

وإل سيد أيضًا ردَّ على هذا الاستقبال بما يليق به من التعاطف. وخلال قتاله في جيش أمير سرقسطة حظي إل سيد بالنصر على الجيوش المسيحية في عدد من المعارك، واكتسب سمعة كبيرة بين المسلمين. وبعد وفاة الأمير يوسف المؤتمن بن هود قَبِل "إل سيد" العرضَ المقدَّم من الخليفة المستعين الثاني وقاد جيش المسلمين في العديد من المعارك الظافرة ضد المسيحيين. وبعد أن لقي أكبر الجيوش المسيحية على الإطلاق، بقيادة الملك ألفونسو السادس، هزيمة تامة على يد القائد يوسف بن تاشفين، في الحرب التي وقعت بالقرب من ساغرياس (سُميت لاحقًا باسم عربي "الزلاقة"؛ بسبب كمية هائلة من الدم المسكوب في أكبر هزيمة للمسيحيين)، تراجع الملك ألفونسو السادس، الذي كان قد نجا بحياته بصعوبة؛ حيث اختفى مع قدوم الليل عند نهاية المعركة. ثم كان ألفونسو قد تخلَّى عن تعهده السابق، ودعا (بل ترجَّى) "إل سيد" أن يعود إلى قصره بصفته قائدًا أعلى. وبالتالي رجع إل سيد من "برشلونة" إلى ناديه الأم "ريال مدريد". ويبدو أن الملك انخدع؛ حيث إن خصمه اللدود والمحارب القديم يوسف بن تاشفين، قد عاد فورًا إلى المغرب لتسوية الوضع الداخلي، بحيث صار نداء استغاثة اليائس إلى إل سيد للإنقاذ غير ضروري.

بعد انتهاء الخطر الوشيك برحيل يوسف بن تاشفين من شبه الجزيرة الأيبيرية، استغل "إل سيد" ذلك كفرصة لبذل جهود ليس لمصلحته الذاتية فقط، بل لصالح كثيرين من الناس أيضًا. وربما لن يكون من المبالغة القول: إن سعيه ذاك كان الرسالة الأبدية الأكثر أهمية لجميع الأوروبيين إلى اليوم على الإطلاق، وهي أن إل سيد بذل جهوده للمصالحة بين جميع الأطراف في النزاع لاستعادة السلام في فالنسيا، وذلك بعدما رأى الحالة الفوضوية والصراعات الأهلية التي هزَّت هذه المدينة العظيمة لفترة طويلة وهددت بقاءها في حدِّ ذاته. وقد نجح في تلك المهمة لدرجة أنه تم انتخابه فيما بعد حاكمًا لـ "فالنسيا". على الرغم من أن أغلبية سكان المدينة كانوا من المسلمين مع أعداد كبيرة من اليهود، إضافة إلى أقلية مسيحية، فقد تم انتخاب "إل سيد" بالإجماع. بعد أن كان قد قاتل في كلا الجانبين، ويعرف نقاط القوة والضعف لدى الطوائف الثلاث من المواطنين، وتعلَّم أيضًا بطلاقة اللغتين العربية والعبرية. أيقن إل سيد أن قضية الهوية وراء الأسباب الجوهرية للصراع الدائم والكراهية المتبادلة بين جميع الديانات الثلاث التي شكَّلت هوية مواطني أيبيريا آنذاك. فالسبب الأول كان هو الرغبة في التفوق والهيمنة ومحاولات سيطرة أحد عناصر هذه الهوية المركبة على الآخرين. والسبب الثاني صادر عن السبب الأول، وينحصر في عدم المساواة في المعاملة أو التمييز ضد الديانتين الأخريين تحت حكم الدِّين الثالث.

عندما أدرك "إل سيد" هذين السببين الرئيسيين بوضوح، استحدث في فالنسيا ممارسة المساواة الكاملة بين جميع الديانات الثلاث، وكذلك المساواة التامة بين جميع مواطنيها أمام القانون، بغض النظر عن انتمائهم الديني. وكانت كل الأعراف والتقاليد المتصلة بجميع نواحي الحياة الاجتماعية حرة تمامًا في ممارستها. لم تكن هناك محاولة لا للدمج ولا للاستيعاب. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أبدع "إل سيد" أمرًا مهمًّا آخر؛ فبخلاف العادة الإسلامية التي أعفت المسيحيين واليهود من الخدمة العسكرية الإلزامية، فرض إل سيد في فالنسيا، التي كانت ذات أغلبية مسلمة كبيرة، الخدمة العسكرية الإلزامية لجميع المواطنين القادرين على الخدمة العسكرية بمن فيهم المسلمون والمسيحيون واليهود. وقد ثبت أن هذا الحل كان

جيدًا جدًّا؛ إذ بينما لم يكن المسيحيون واليهود الـذين قـد عاشـوا في الدولـة الإسلامية في حين الإعفاء من الخدمة العسكرية يعتبرون ذلك البلد وطنًـا لهـم؛ حيث إنهم ما كانوا يضحون بحياتهم ولا بدمائهم لأجله، إلا أنهم الآن صاروا جميعًا يدافعون عنه ببطولة ضد كل الهجمات. وكانت الهجمات تأتي من المسيحيين ومن المسلمين. واستمر ذلك إلى أن حظي جيش يوسف بن تاشفين بقتل "إل سـيد" بسهم قاتل أصابه في قلبه! ففُتحت المدينة، ولكن بقيت الحقيقة التي لا تمحى بـأن فالنسيا في عهد "إل سيد" ربما صارت المدينة الأولى والوحيدة المتعددة الأعـراق والأديان في أوروبا وفي العالم كله! ولكن على الأرجح، بقيت هي الوحيـدة في التاريخ حتى الآن؛ وذلك أمر ليس بعظيم!

التجربة الناجحة لـ "إل سيد" في إقامة المجتمع اليهودي-المسيحي-الإسلامي المشكَّل من جميع المواطنين على قدم المساواة، هي في الوقت نفسه الدرس الرئيسي لهذه القصة الثانية من الدروس التي يجب تعلمها وتذكرها من تاريخ الأندلس.

أما الدرس الثاني -الذي يجب التخلي عنه، لكن دون أن ينسى- فيتمثـل في حقيقة أن العروض التاريخية، والمناهج المدرسية، والسير الذاتية الروائية لقصـة "إل سيد"، منذ زمانه وحتى الآن تصر على ذكر كفاحه ضد المسلمين، أو المغاربة، أو غير المسيحيين، أو المحمديين، في حين تسكت عن دستوره النبيل الـذي أدَّى إلى مجيئه بين المسلمين، والذي رقي به في الوقت اللاحق ليصبح مؤسسًا لأول جمعيـة سياسية متعددة العِرقيات والثقافات والأديان، وحتى إن ذكر بعض تلك الحقـائق فإنها لا تذكر إلا والغموض يكتنفها.

وفيما يتعلق بهذا الانحياز في إعادة رسم التاريخ، نتذكر التزوير التاريخي الهائل الذي أجراه أريوستو في قصيدته عن رولاند الغضبان. وتشير تلك القصـيدة إلى المعركة الشهيرة في مضيق رينسيفو (Rencevaux) سنة 778 -التي وقعت فيهـا جيوش شارلمان في كمين أثناء انسحابها من إسبانيا عائدة إلى فرنسا؛ حيث قُتـل خلال المعركة العديد من الفرسان البارزين بمن فيهم رولاند الشهير- فقد نسـب شاعر النهضة الأوروبية الشهير أريوستو هذا الاعتداء "الغادر والخسـيس" علـى فرسان شارلمان "الشجعان والأبطال" إلى "المسلمين المغاربة الكفرة غير المسيحيين

المحمديين"، وكذلك نسب إليهم قتل بطل الرواية رولاند (وذلك عنده فعل "وحشي وجبان")، على الرغم من أنه لم يشارك في تلك المعركة التاريخية أي مسلم على الإطلاق، بل الجميع كانوا من الباسك المسيحيين!!

وإن كان الشِّعر، باعتباره إحدى وسائل الإعلام، يمكن أن يدخل في دائرة عبارة "الحرية الشعرية" التي لا تلزم صاحبها، حتى وإن كان في قامة شاعر كبير مثل لودوفيكو أريوستو (Ludovico Ariosto)، فإنه بالتأكيد لا يجوز أن يخطر في البال مثل ذلك عندما يتعلق الأمر بعرض وقائع التاريخ وإجراء الدراسات الثقافية. ومع ذلك، فكل تراجم وإعادات الطبع لهذه القصيدة، فيما أعلم، لم تعلّق إلى اليوم على هذا التزوير التاريخي ولو بكلمة واحدة! وسبب ذلك واضح، ولكن من الواضح -أيضًا- أنه لن يسمح أن يستمر الأمر كذلك في المستقبل.

المبحث الثاني

لمحة موجزة عن تراث حضارة الأندلس المنسوجة في هوية أوروبا

1. جوهر مبدأ التسامح الاجتماعي

مؤيدو الافتراض القائل بأن التسامح بين الثقافات المتعددة هو نتيجة أصلية وأصيلة لـ "الرُّوح الأوروبية"، يعودون في نظرهم تلك إلى النقاط الزمانية أو العصور التاريخية الثلاثة لأوروبا، وهي: العصور القديمة، وعصر المسيحية، وعصر النهضة الإنسانية والتنوير الأوروبي.

إن الغبش الفكري الذي تحوَّل إلى هذا العمى التام ليس ظاهرة نادرة، بل لا ينجو منه حتى العظماء الذين يتعرضون لتأثير التحيزات الأيديولوجية أو الثقافية عميقة الجذور. ويظهر ذلك من المثال التالي: إن قائمة الأعلام في الفلسفة الأوروبية وعلم الاجتماع والعلوم والتاريخ والاقتصاد وكبار الكتَّاب والشعراء والسياسيين ورجال الدولة -الذين كانوا مقتنعين بأن التسامح بين الثقافات المتعددة خاصية أساسية في تلك العصور الثلاثة أو المراحل الثقافية للتقاليد الأوروبية غير الإسلامية- طويلة لا يتسع هذا الموضع لذكرها. ومهما كانت الحقيقة، فإن الحكم المسبق والغلط الراسخ الجذور ما زال يمثل حتى اليوم المعقل المركزي للفكر الثقافي والنزعة السياسية المعاصرة، وهذا هو سبب آخر يدعونا للإشارة، عن طريق تحليل موجز، إلى أن ذلك الحكم غير مبني على الحقائق التاريخية، وأن براهينه واهنة.

فإذا نظرنا في العالم القديم للدويلات/المدن الواقعة في المساحة الجنوبية لشبه جزيرة البلقان، والتي كانت المنطقة المتحضرة الأكثر تقدمًا من أوروبا آنذاك،

لأيقنّا أنه لم يعرف مفهوم التسامح، و لم يوجد في مفردات لغاته لفظًا يعادل ذلك المفهوم. وهذا ليس مستغربًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن كلاً من تلك الدويلات/المدن، المعروفة تحت اسم جماعي "بوليس" كانت كيانًا كامل السيادة ومستقلة. وفي هذا الصدد، لا يوجد مبرر لاستخدام الاسم الجماعي الشائع "اليونان"/"هيلاس" لوصف الوضع السياسي في ذلك العصر وفي تلك المناطق إذا كان المقصود من ذلك هو الإشارة إلى نوع من دولة موحدة، وحتى إلى نوع من الاتحاد؛ إذ إن الكيانات السياسية أي الـ "بوليس" المعروفة في ذلك الوقت، مثل أثينا وإسبرطة وكورنثوس وطيبة... إلخ، كانت تعيش في أجواء من العداوة المستمرة والتنافس ويفترس فيها البعضُ -في كل لحظة تتاح له فيها فرصة للهجوم- البعضَ الآخر الذي يكون في حالة ضعف، أو يستعد للدفاع عن الذات عند تقدير أن قوة الخصم قد ازدادت.

لقد وُجدت التحالفات العسكرية، ولكن الغرض منها لم يتجاوز حدَّ المشاركة ضد عدو مشترك، الذي يكون عادة طرفًا في تحالف آخر، بحيث كانت تلك التحالفات لا تدوم طويلاً، وكانت هادفة، و لم تشمل أي حكومة أو مؤسسات مشتركة على الإطلاق. وكانت الحروب بين هذه الكيانات السياسية المستقلة الصغرى دموية للغاية وبلا رحمة، وكثيرًا ما أدت إلى هدم كامل لمدينة العدو وتدمير كل ممتلكاته. وفي هذا الصدد كان تدمير المدينة الشهيرة طيبة مثالاً نموذجيًّا لطبيعة هذه الحروب المتبادلة وعمق الكراهية التي لم تعرف مبدأ التسامح، ولا حتى في الأحلام أو كخاطرة تمر في البال أحيانًا. كانت الحروب في شبه جزيرة بيلوبونيز بين أثينا وإسبرطة، الدولتين الصغيرتين الأقوى في المنطقة، مستمرة مع انقطاع قصير كي يتنفس الجيش وتجدد الصفوف بجيل جديد من الجنود بعد الخسائر. إن الوصف الموضوعي وكذلك المزعج للمؤرخ الكبير توسيديد (Thucydides)، يكمل صورة الصراع الدائم وعدم الثقة المتبادلة.

وتُبينُ هذه العقلية السياسية على أن مفهوم التسامح والاعتراف بمساواة الحقوق والتساوي في الوضع الاجتماعي للآخرين كان خارج آفاقهم العقلية تمامًا، إلى حدِّ أن تلك الدويلات كانت تتحد مع بعضها في معاداة البعض حتى أمام

تهديد من عدو مشترك. ومثال ذلك كان عند التهديد الذي مثّله غـــزو الجـــيش الفارسي بقيادة زَرَكسيس. والحقيقة التي تُذكر نادرًا أن أثينا لم تُعطِ الحقوق المدنية لأرسطو (Aristotle) حتى بعد أن أمضى 40 عامًا في هذه الدويلة الشـــهيرة، وإن كان قد حظي بالاعتراف إلى جانب أستاذه الأثيني أفلاطـــون (Plato) كـــأعظم فيلسوف في عصره. وكان السبب الوحيد لمنع الحقوق المدنيـــة هـــو حقيقـــة أن أرسطو لم يُولد في أثينا، وإنمـــا وُلـــد في ســـتاغيرا (Stagira) في شـــبه جزيـــرة هالكيديكي التي هي جزء من مقدونيا، والتي كانت تُعتبر بلدة همجية غير هيلينية؛ ومن ثَمَّ لم يُعترف به على قدم المساواة مع الأثينيين. وبلغ الغـــرور بالـــدويلات الهيلينية إلى حدِّ التنافس بحيث إن أهل إســـبرطة رفضـــوا الانضـــمام إلى جـــيش الإسكندر المقدوني في حملته ضد بلاد فارس والشرق؛ لأنهم كـــانوا يعتقـــدون أن ليس أحد -ولا حتى الإسكندر- يمكن أن يقود جيش إسبرطة ســـوى ملكهـــا. ولنختم بهذه الصورة للعالم والعصر الذي حظي بأن يُنسب إليه مفهوم التســـامح دون أي برهان، فنقتبس البيان المشهور الذي أصدره مؤسس الديمقراطية الأثينيـــة والعقل المدبر الكبير في زمانه، بريكليس، حين الاستيلاء على إحدى المـــدن الـــتي كانت أثينا ستحاربها. بعد الاستيلاء على المدينة اشتكى سكانها، بعد استسلامهم، من الظروف القاسية غير المقبولة التي فُرضت عليهم من قِبل الأثينـــيين، فأجـــابهم بريكليس: "نحن نعلم جميعًا أن العادة في هذا العالم تقول: إن الأقوى يفعل مـــا في قدرته، والأضعف يتحمل كل ما يُضطرُّ إليه"!

وفيما يتعلق بأطروحة التسامح متعدد الثقافات ومتعدد الأديان في المسيحية، يجدر التذكير على الفور بأن تاريخها كله يمثّل الإنكار القاسي لوجود التسامح بأي شكل من الأشكال وبأية كمية؛ فالمرسوم الأول الذي حُكم بموجبه على يســـوع المسيح بالإعدام، قضى أيضًا على أتباعه الأوائل ليذوقوا مصير المضطهدين الذين لا يعاملهم أحد بتسامح. وبالانتشار في الأراضي الأوروبيـــة، واجـــه المســـيحيون اضطهادًا أكثر قسوة لدرجة إلقائهم أمام الأسود في ساحات المصارعة. ومع ذلك، وحتى بعد اكتساب وظيفة الدِّين الرسمي للدولة، اتخذت المسيحية التطرف في عدم التسامح كأقوى مصادر الوجدانية والعاطفية لطاقتها المحتملة.

لم يواجه المشركون السابقون الاضطهاد الوحشي فحسب، و لم تتعرض كل محاولة لممارسة أي معتقد ديني آخر للتحطيم بلا رحمة وحسب، بل إن طبع عـــدم التسامح العميق قد ثبت داخل المسيحية أيضًا وعلى كل المستويات. وقد أدَّى هذا التعصب المذهبـــي المغالَى فيه عام 1053 إلى الانشقاق الكبير؛ أي: إلى انقســـام الكنيسة الغربية في روما (الكاثوليكية) والكنيسة الشرقية البيزنطية (الأرثوذكسية)، والذي لا يزال مستمرًّا بنفس الشدة والتعنت لمدة ألف سنة منـــذ الانشـــقاق إلى اليوم!

كان التعصب نحو كل إشارة يُشتمُّ منها محاولة ترك العقيدة الرسمية، خلال هـــذا الانشقاق الهائل بين الطائفتين، يبلغ الحد بأن يُعامَل ذلك الفعل معاملة البدعة العظيمـــة والخطيئة المميتة. فمنظمة اليسوعية، التي تأسست بهدف مكافحـــة جميـــع أشـــكال التجديف، والتي أسَّسها توماس دي توركيمادا (Tomás de Torquemada)، وبعده أغناسيوس لويولا (Saint Ignatius of Loyola)، حكمت في محاكم التفتيش علـــى عشرات الآلاف من الرجال والنساء بالحرق بمن فيهم كبار السن والأطفال. وكـــان ثمن الاضطهادات التي كانت تقوم بها المسيحية الرسمية تبلغ حدَّ التدمير الكامل لجميـــع أفراد كل تيار جديد داخل المسيحية نفسها، والذين يُعـــدُّون بمئـــات الآلاف مـــن الضحايا؛ لأنهم أجازوا لأنفسهم ما هو غير جائز عندما فسَّـــروا الـــدِّين بأســـاليبهم الخاصة، متوقعين الأمر الذي لا يمكن وقوعه في المسيحية: وهو التسامح!

مثال القرون الوسطى في البوسنة التي آوت واعتنقت عقيـــدة (Bogomils)، البوغوميل، يثبت بإقناع كامل الغياب التام للتسامح في المسيحية في مسائل العقيدة الدينية. فبموجب مرسوم صادر عن البابا أُعلنت البوسنة ملجأً للزنادقة، فأصبحت موضع الهجمات المستمرة من جيرانها من جهتي الكاثوليك والأرثوذكس؛ حيـــث إن مرسوم البابا كان يُؤَوَّل كافتتاح الصيد الحُرِّ على البوسنيين ما داموا لا يقبلون الكاثوليكية أو الفرع الأرثوذكسي، في حين أُعلنت البوسنة ساحة للصيد دون أي حدود. فبمجيء الدولة الأوروبية الإسلامية تحت قيادة السلطان محمد الفاتح نجـــا البوسنيون من الإبادة، والبوسنة من الاحتلال من قبل الجيران المسيحيين بـــدوافع التطرف والتعصب الديني.

تمثّل الحروب الكاثوليكية الرسمية ضد اللوثرية والبروتستانتية؛ أي: ضد الانحرافات الأنغليكانية، الصفحات الأكثر دموية في تاريخ أوروبا ما قبل الحرب العالمية الأولى. فقد كانت اللعنات والطرد والنفي وإعدام الفلاسفة والعلماء منتشرة فيها بأعداد كثيرة. ويكفي ذكر حالات الفيلسوفين: باروخ دي سبينوزا (Baruch Spinoza) وجيوردانو برونو (Giordano Bruno)، للوقوف على مدى تطرف هذا التعصب الديني ومدى شدته وقسوته. فما حدث في قلب أوروبا الكاثوليكية من تعصُّب وتشدُّد، ازداد بأضعاف مضاعفة أثناء الحملات الاستعمارية الأولى من قِبل دول أوروبا المسيحية وعلى رأسها الكاثوليكية، والإبادة الجماعية ضد السكان الهنود الأميركيين الأصليين في أميركا الشمالية والوسطى والجنوبية، التي لا تزال حتى يومنا هذا أكبر وأعتى الجرائم الجماعية على الإطلاق في تاريخ البشرية. إضافة إلى ذلك، فقد ارتُكبت كلها باسم نشر المسيحية! والدليل على أن الفكرة من ورائها لم تكن نشر رحمة الله، بل الاحتلال الكلي بلا رحمة، تثبته الحقيقة بأن هيرنان كورتيز (Hernan cortes)، وفرانشيسكو بيزارو (Francisco Pizarro González)، وهيرناندو دي سوتو (Hernando de Soto) وسائر قيادات المستوطنين الأوروبيين الأوائل في أرض العالم الجديد تمت تسميتهم على الفور بالغزاة/الفاتحين، وما زالوا يُعرفون بذلك. والشخصيات الأكثر شهرة في عهد انتشار المستوطنين الأوروبيين وتوسعهم في أميركا الشمالية هم نفس أولئك الأشخاص الذين قاموا بقتل أعداد كبرى من سكان المنطقة الأصليين، الذين تمت تسميتهم خطأً بالهنود، وأيضًا هم نفس الأفراد الذين قتلوا معظم الجواميس، في حين عُرفت تلك المرحلة كاملة باسم "غزو الغرب المتوحش".

وقد تم التأكيد على التعصب وعدم التسامح كميزة كامنة في المسيحية في عملية الاضطهاد الكلي للمسلمين واليهود وطردهم من أراضي شبه الجزيرة الأيبيرية وجميع جزر البحر الأبيض المتوسط عام 1492، مع عرض التنصير القسري عليهم كفرصة وحيدة لبقائهم. ولو أن الدولة الإسلامية الأوروبية؛ أي: الدولة العثمانية، لم تقبل جميع هؤلاء المسلمين واليهود المطرودين في حضنها، لكان هذا

العمل من أعمال التعصب والعداء الديني، الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ كله، قد أدى إلى خسائر بشرية كثيرة وإلى عواقب إنسانية كارثية.

وفيما يتعلق بعصر النهضة والإنسانية، أو التنوير، فتجدر الإشارة إلى أن دويلات النهضة على أرض أوروبا، وعلى رأسها الأراضي المعروفة باسم إيطاليا اليوم، بل وألمانيا أيضًا، كانت في حالة من الحروب المتبادلة المستمرة على غرار ما حدث في العصور القديمة في مناطق شبه جزيرة البلقان. ومن ناحية أخرى، كان ظهور عصر النهضة نتيجة مباشرة لتأثير واضح من المفكرين والفلاسفة والعلماء والشعراء من أبناء الدولة الإسلامية الأوروبية في الأندلس، الذين نقلوا إلى أوروبا الغربية، إلى جانب الابتكارات الأخرى، التبصُّر الكامل في أعمال الفلاسفة القدماء، وخصوصًا أفلاطون وأرسطو.

ومن بين أمور أخرى، فقد وُجدت في مؤلَّفات بعض مؤلفي ذلك العصر عناصر ومؤشرات عن فكرة التسامح، مهما كانت نادرة، وقد أُخذت كلها دون استثناء من المصادر الإسلامية المتوفرة في ذلك الوقت. كان عصر التنوير، والذي بلغ ذروته أثناء الثورة الفرنسية البرجوازية سنة 1789، بمثابة تتويج للتعصب باسم العدالة الثورية! لذلك فقد أُعدم بالمقصلة، ليس الملوك فقط بل الملكات أيضًا، وليس الخونة فقط بل قادة الثورة كذلك. وتم ترويج الأفكار التنويرية المبسطة إلى الدوغمائية الأكثر قساوة وفاقدة الإنسانية على الإطلاق.

يهدف التذكير بهذه الحقائق الأساسية والمحذوفة أو غير المعلنة بشكل عام، إلى ترويج الحقيقة التاريخية. وهذه الحقيقة تؤكد بوضوح أن أوروبا لم تعرف أبدًا فكرة التسامح قبل إنشاء الدول الأوروبية الإسلامية الأولى، ولم توجد هذه الفكرة مطلقًا خارج سياق الدول الإسلامية نفسها. ويرجع وجود التسامح متعدد الثقافات ومتعدد الأديان إلى المصادر الرئيسية الثلاثة، وهي: القرآن الكريم الذي يحظر صراحة استخدام القوة في فرض الدِّين، والأحاديث الشريفة لسيدنا محمد صلَّى الله عليه وسلَّم، وصحيفة المدينة الصادرة عام 622، والتي تعتبر الدستور الذي تم بموجبه تحديد -وعلى وجه الدقة والتحديد- وضع الطائفة اليهودية داخل المجتمع المسلم.

فممَّا هو مسلَّم به أن مفهوم التسامح الاجتماعي؛ باعتباره خاصية حضارية لأوروبا الحديثة، إنما هو إرث من العامل الإسلامي بكل المعاني؛ فقد تأسَّست الكيانات الاجتماعية للأندلس، من حيث المبدأ، على أسس التعددية الثقافية. وهذا يعني أنه مناقض تمامًا للمفهوم النموذجي الجذري للأحادية الثقافية المسيحية للتنظيم الاجتماعي، ونظرًا لذلك فقد كان التسامح يمثِّل إبداعًا كاملاً في التقليد الأوروبي السابق. وكانت فلسفة الشمول المتسق للدولة الإسلامية الأوروبية الأولى تتعامل مع الفروق العِرقية والدينية على حدٍّ سواء. وبطبيعة الحال، فقد تسبب ذلك في صدمة حقيقية ثقافية للنموذج التقليدي للمجتمع المسيحي الأوروبي المبني على أساس التفرد الديني الجامد القائم على المبدأ المعروف "دين الحاكم هو الدِّين الذي يسود" (quius regio eius religio). وكانت الأندلس تمثِّل منذ البداية المجتمع العضوي المركب من الديانات الثلاث الكبرى: الإسلام والمسيحية واليهودية. بالإضافة إلى ذلك فإن المسلمين أنفسهم، وإن كانوا طائفة دينية موحَّدة، كانوا في حقيقة الأمر يمثِّلون مزيجًا معقدًا لعدد كبير من الهويَّات العِرقية المختلفة، وفي مقدمتهم العرب والبربر. ولكن الاندماج العميق، الذي كانت هويته الواحدة تنتمي إلى التقاليد الدينية المختلفة، لم يقف فقط عند ذلك الحد، فعلى سبيل المثال، كان المستعرِبة (Mozarabe)، وهم عرب العراق، مسيحيين، على الرغم من أنهم عاشوا فترة طويلة في ظل الدولة إسلامية، إلا أنهم حافظوا على حرية دينهم ولغتهم وهويتهم الثقافية، وإن كانوا قد اعتمدوا جزءًا مهمًّا من العادات الإسلامية والعربية، كما أن العرب المسلمين أيضًا اعتمدوا بعض أعرافهم الثقافية. كانت جميع الطوائف العرقية والدينية في جميع المدن الكبرى، وكذلك في جميع أنحاء الدولة، تنتمي إلى جماعات منفصلة خاصة بها تعيش وفقًا لمبادئها التقليدية.

يشير توماس غليك (Thomas F. Glick) في دراسته إلى أنه خلال القرن العاشر الميلادي، عندما اعتنق جزء كبير من السكان المسيحيين في شبه الجزيرة الأيبيرية الإسلام طوعًا (والذين عُرفوا باسم "المولدون")، بلغت نسبة السكان المسلمين في الأندلس حدَّها الأقصى 80٪ من أولئك المسلمين الذين ينتمون إلى

جميع الطوائف العِرقية[1]. وحسب تقديرات المؤلِّف نفسه، فإن عددهم في ذلك الوقت لم يتجاوز 5,6 ملايين مسلم في كل أراضي دولة الأندلس الأوروبية آنذاك[2]. نُبرز هذه المعلومات بالتأكيد لنشير إلى أنه في الوقت اللاحق؛ أي: بعد 400 سنة فقط، لم يعد يوجد في نفس الأراضي لا مسلم ولا يهودي على الإطلاق!

وفي ظل هذه الدولة متعددة الثقافات والأعراق والأديان، وفي تلك الأجواء التي كانت غاية في التسامح، استقر البربر غالبًا، وفقًا لما تعودوا عليه في حياتهم، في المناطق الجبلية منها (وهي اليوم أرض البرتغال وإسبانيا الوسطى)، في حين عاش العرب في الجنوب في حوض وادي إيبرو في الشمال الشرقي لشبه الجزيرة. وعاش اليهود غالبًا في المدن؛ حيث كانوا يمثلون الطبقة الاجتماعية الأكثر تعليمًا. وفي حين كان عددهم يقدر بما لا يزيد على 5٪ من السكان، فإن مجال تأثيرهم كان يدور حول العلوم والتجارة والدبلوماسية والرقابة المالية والإدارية للدولة. وفي هذا الصدد لا شك أن التقديرات بأن الأندلس كانت في أوائل العصور الوسطى تمثِّل أهم مركز حياة لليهود، كانت مبنية على الوقائع، فقد كانت تلك الدولة هي التي

---

(1) Glick, Thomas, "Islamic and Christian Spain in the Early Middle Ages: Comparative Perspectives on Social and Cultural Formation", (1999). http://libro.uca.edu/ics/emspain.htm

(2) "كانت وتيرة قبول الإسلام بطيئة جدًّا حتى القرن العاشر (وأقل بالتأكيد من ربع العدد الإجمالي للأشخاص الذين قبلوا الإسلام)، فترة التوسع الأكثر كثافة للتحول الطوعي إلى الإسلام تتزامن مع فترة حكم عبد الرحمن الثالث (912-961)، وكان اكتمال العملية حوالي سنة 1100م، وربما شمل 40٪ من مجموع سكان الأندلس. يسمح المنحنى الإحصائي بتقييم واقعي لتوزيع جميع سكان شبه الجزيرة الأيبيرية خلال هذه الفترة. على افتراض أن سنة 711 كان في شبه الجزيرة كلها حوالي 7 ملايين نسمة من أصل إسباني-روماني، وأن هذا العدد لم يتغير خلال القرن الحادي عشر، فقد يكون في سنة 912 عدد السكان المسلمين الأصليين (غير القادمين من بلدان أخرى) حوالي 2,8 مليون، بالإضافة إلى العرب والبربر. في هذه المرحلة، كان عدد المسيحيين لا يزال يفوق عدد المسلمين بكثير (ومع ذلك، ففي سنة 1010، ربما كان عدد المسلمين الأصليين في كامل أراضي الأندلس قد بلغ، 5,6 ملايين) - هذه الملاحظة للمؤلِّف-.
Glick, Chapter 1: At the crossroads of civilization.

تحقق لهم المجتمع الأكثر ازدهارًا واستقرارًا وثروة، بما فيها أعداد كبيرة من أهم الفلاسفة والعلماء والزعماء الدينيين والكتاب ورجال الأعمال[1].

تشهد الحقيقة على أن كثيرًا من المؤلفين، بمن فيهم علماء اليهود، يؤيدون، دون أي تردد، الرأي القائل: "... كان التسامح يسود في الجانب الأصيل لمجتمع الأندلس.. تمتع فيه اليهود والنصارى بجميع الحقوق الثقافية والدينية، وعلى الرغم من أن حقوقهم كانت أقل من حقوق المسلمين، فإنهم كانوا يعيشون أفضل بكثير، وكانوا يتمتعون بقدر أكثر من الحرية مقارنة بالأقليات الثقافية الأخرى في أي جزء من أجزاء أوروبا المسيحية"[2]. هذه شهادة كافية لاتِّسام المجتمع الإسلامي بالتسامح، وقد تحقق في الدولة الإسلامية الأوروبية الأولى؛ أي: الأندلس.

---

(1) إلى جانب كتابات بات يَور الشائنة بشكل نمطي، والمتعارضة مع كل الحقائق المعروفة جيدًا، والتي تتحدث عن التعصب للمجتمع الإسلامي في العصور الوسطى (وفي الواقع، في العصور الحديثة أيضًا) ضد اليهود، فهناك مثال آخر مثير للاهتمام للمؤرخ اليهودي وعالم الاجتماع الشهير برنارد لويس؛ حيث يدَّعي، من جهة، أن المجتمع الإسلامي التقليدي لم يكن متسامحًا، ولم يتظاهر بأنه كذلك "... لأن ذلك سيكون عبثًا فكريًّا ومنطقيًّا"، إلا أنه بإلزام الحُجج الدامغة تجريبيًّا، يعترف المؤلف نفسه: "بصفة عامة، سُمح للشعب اليهودي بممارسة شعائره الدينية بحرية، والعيش وفقًا لقوانينهم والأحكام المعمول بها في مجتمعهم. كذلك، فإن القيود التي يتعرض لها اليهود، كانت اجتماعية ورمزية، أكثر من كونها تؤثِّر عمليًّا على حياتهم. وهذا يعني أن هذه الأحكام وُضِعت في المقام الأول لتحديد العلاقة بين الطائفتين (أي الإسلامية واليهودية، ملاحظة المؤلف)، وليس لتنفيذ أي نوع من الظلم للشعب اليهودي" انظر:

Lewis, B. *The Jews of Islam*, (1984), p. 4.

(2) في نهج معبِّر بشكل موضوعي جدًّا، تُثبت الأخصائية المعروفة في الأدب الإسباني ماريا مينوكال، بشكل لا لبس فيه، أطروحة الأندلس كأول دولة أوروبية متعددة الثقافات، وفي عنوان دراستها دلالة مباشرة على ذلك الموقف، انظر:

Menocal, M. R. The *Ornament of the World: How Muslims, Jews and Christians Created a Culture of Tolerance in Medieval Spain*, (Back Bay Books, 2002).

وانظر أيضًا:

Esperanza, A. *Islamic culture through Jewish Eyes: Al-Andalus from the tenth to twelfth century*, (Routledge, New York, NY, 2007).

إن التباين الهائل في درجة التسامح الثقافي والديني الذي كانت عليه الأندلس كأول دولة إسلامية أوروبية، وبين ما كانت عليه الدولة المسيحية التي حلّت محلها في نفس المنطقة، توضحه بشكل رهيب حقيقة أنه في غضون سنوات قليلة تم تدمير جميع المساجد والمعابد اليهودية والمكتبات والحمامات، كما تم نهب ممتلكات جميع الأهالي من غير المسيحيين. ومن مجموع 500 ألف من المسلمين و30 ألفًا من اليهود الذين بقوا في غرناطة بعد انهيار الدولة الإسلامية، فإن السلطات المسيحية قتلت على الفور حوالي 100 ألف منهم وطردت 200 ألف. أمَّا من تبقى منهم، وهم حوالي 200 ألف، فقد تم تنصيرهم بالقوة.

حتى أبو عبد الله محمد الثاني عشر، المعروف بأنه كان آخر أمير لغرناطة (Boabdil) مع العديد من ممثلي النخب المسلمة، سرعان ما أدرك أن الحياة تحت الحكم المسيحي لا تطاق، فانتقل على الفور إلى شمال إفريقيا، على الرغم من أنه كان قد مُنح حيازة المناطق المهجورة الجبلية في "البخارة" Alpujarra، وقد كانت الملكة إيزابيلا الأولى والملك ألفونسو الثالث قد سمحا له ولأتباعه بالبقاء كمكافأة له على تعاونه مع غزاة غرناطة، والذي أدى إلى سقوطها السريع[1].

2. الثقافة- النموذج الأندلسي الإسلامي

ليس من المستغرب في مناخ من التسامح الاجتماعي السائد في أول دولة إسلامية أوروبية، الأندلس، أن تكون الثقافة قد شهدت ازدهارًا رائعًا بشكل خاص وارتقت في كافة المجالات، بما في ذلك التعليم والفلسفة والعلوم والفنون والدين لدى كل الجماعات الدينية الرئيسية الثلاث؛ أي: المسلمين والمسيحيين واليهود. كما أنه لا يَعْجَب أحد من حقيقة أن مستوى معرفة القراءة والكتابة في الأندلس كان أعلى بكثير مقارنة بما كان عليه في كل الدول الأوروبية الأخرى

(1) لمزيد من التفاصيل عن الاضطهادات الأولى للمسلمين واليهود، وعلى الفور بعد سقوط غرناطة، وكذلك عن تعصب السلطات المسيحية وفقًا لممارساتها الثقافية، والتي شملت حتى الأزياء والرموز والنظام الغذائي، انظر:
Kamen, H. *Spain 1469-1714 A Society of Conflict*, (Third edition, Pearson Education, 2005), p. 37-38.

آنذاك. وتوضح حقيقة أن رجال العلوم وعلماء الدين كانوا يسافرون دون موانع بين خلافتي قرطبة وبغداد حتى أثناء الحروب بين الدولتين الأموية والعباسية، توضح طريقة التعامل مع العلوم والفنون والمعارف بشكل عام في الدوائر الإسلامية في ذلك الوقت؛ ومن ثم لم ينعكس النزاع بين هاتين الدولتين الإسلاميتين العظيمتين على مجال التعليم والعلوم، بل جعل العلم والفنون فيهما أكثر حيوية وفعالية، في حين كان النزاع يعرض للخطر الحياة البشرية وبقاء الدولتين أصلاً.

فبالرغم من الحروب مع بغداد، كانت قرطبة تسعى لبناء أكبر مكتبة في العالم (وقد وُجدت قبل ذلك الوقت في بغداد) ونجحت في ذلك. وسعت لبناء الكوادر الأكثر ذكاء ونشاطًا في مجال التربية والمؤسسات التعليمة الأكثر فعالية، ونجحت في ذلك أيضًا. هذه الممارسة غير العادية للتسامح الثقافي، وغير المعروفة خارج هذا المثال للدولتين الإسلاميتين، أدَّت إلى مفارقة فريدة من نوعها في التاريخ كله، وهي أن الفلسفة والعلوم والتعليم تمتعت بالازدهار والرقي دون عوائق حتى خلال فترات الحرب بين الخلافتين. وفي مثل سياق هذا التنافس الثقافي وآثاره الإيجابية، يجدر بنا إبراز حقيقة أن أول وأقدم جامعة في العالم تأسست على وجه التحديد في أراضي الدولة الإسلامية، وذلك في مدينة فاس المغربية، والتي تقع في منطقة مكثفة للتواصل الجغرافي والديمغرافي والثقافي مع شبه الجزيرة الأيبيرية[1].

3. الفلسفة

من المعروف أن التعليم والعلوم -أي باختصار: المعرفة- تمثل مبدأ الإسلام الذي يعود تاريخيًّا إلى بداية الوحي (القرآن الكريم)، وما زال مستمرًّا كميزة رئيسية وأمر ثابت فيه. وبالتالي فمن المفهوم تمامًا سبب الدعم والمساعدة والموافقة التي قدَّمها خلفاء الأندلس من أجل العمل على تطوير العلوم وجميع الأشكال الأخرى من المعرفة المنهجية في العصور الأكثر تألقًا للدولة. ففي قرطبة وضع الخليفة عبد الرحمن الثالث ختمه على هذه الممارسة الإيجابية، ولاسيما بالنسبة إلى علم الطب والعلوم القديمة (أي علم الفلك والرياضيات). وفي النصف الثاني من

(1) جامعة القرويين هي أول جامعة في العالم؛ حيث تأسست في عام 859.

القرن العاشر، حوالي سنة 955، أسس الخليفة هشام، (الحكم بن عبد الرحمن (المستنصر بالله)) جامعة في قرطبة، وهي أول وأقدم جامعة في أوروبا، إلا أن المسيحيين يتجاهلون تلك الحقيقة[1]. وأسس فضلاً عن ذلك، مكتبة واسعة صارت أكبر مكتبة في العالم؛ حيث ضمت مادَّة الفلسفة في قائمة التخصصات العلمية المدعومة من بيت المال، بالإضافة إلى الطب والفلك والرياضيات. وبغضِّ النظر عن التوقف المؤقت في هذا التطور الجبار للعلوم والفلسفة والفنون؛ بسبب موقف المنصور بن أبي عامر الذي كان صاحب السلطة الروحية (الحاجب) ولم يكن يوافق على علم الفلك والبحوث العلمية، كما أنه فرض أيضًا مراقبة صارمة على الكتب الفلسفية، إلا أنه بعد وفاته سنة 1002 استمر ازدهار المعرفة بطاقة مضاعفة، وبالتالي مُهِّد الطريق مباشرة لظهور عصر النهضة، بحيث سبق أول مظاهر النهضة (Trecento وQuattrocento) بحوالي 280–350 عامًا.

ظهر في هذه الفترة عدد كبير من المفكرين الذين، وفقًا لعادة ذلك العصر، تعاملوا مع علم الفلسفة وكذلك العلوم الأخرى ولاسيما الطبيعية منها. كان لعمل أبي عثمان بن فاطن تحت عنوان مجازي "شجرة المعرفة" تأثير كبير، وكذلك أعمال مَسْلَمة بن أحمد المجريطي، وخاصة كتابه "غاية الحكيم" الذي يمثِّل نوعًا من التأليف الأصيل بين الأفلاطونية وفلسفة الحكم المعدَّلتين لتتناسب مع أفكار التصوف الإسلامي. انخفض تأثيرها في وقت لاحق بشكل كبير، خصوصًا أنها كانت مكتوبة بأسلوب شعري، ولكن هذا الأسلوب بالذات اشتُهر في دوائر فلاسفة الصوفية، الذين حافظوا عليه كتقليد في أعمال أشهر الفلاسفة الصوفيين على أراضي الدولة العثمانية، مثل جلال الدين الرومي ويونس أمْرَه وعمر الخيام.

وقد كان أبو الحكم الكرماني الذي طوَّر أفكار أستاذه في مدرسته الفكرية الخاصة من طلاب عثمان بن فاطن وأتباعه الأكثر تميزًا، لاسيما من خلال تلميذه

---

(1) إن جامعة بولونيا التي مُنحت رسميًّا عنوان أقدم جامعة في أوروبا، والتي تأسست في سنة 1088، هي في الواقع الجامعة الثانية حتى على التراب الأوروبي؛ إذ قد بُنيت متأخرة بعد جامعة قرطبة بحوالي 125 سنة، وحوالي 221 سنة بعد جامعة القرويين الإسلامية، التي هي أول جامعة في العالم، والتي تأسست في فاس بالمغرب.

أبـــي بكر بن الصائغ، المعروف بابن باجة. وفي إطار التقليد الفلسفي للأنـــدلس تحتل الشخصية الروحية العظيمة لابن رشد (أبـــي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد، 1126-1198) المترجَم في المراجع اللاتينية باسم Averroes، مكانة خاصة. علمًا بأن هناك سلسلة من الهجمات التي قادها ضدَّه سابقًا كل مـــن النخبـــة الدينيـــة المسيحية والإسلامية على حدٍّ سواء، تلاها هجوم آخر علـــى الغـــزالي (1058-1111)، وهو من أبرع الفلاسفة وأكثرهم تأثيرًا في ذلك العصـــر. وكـــان نقـــد الغزالي- المُتوفَّى قبل ولادة ابن رشد بـــ 15 عامًا- الجذري للفلسفة علـــى أنهـــا تتعارض مع الوحي الإلهي قد شكَّل بالقوة نفسها المواقف الرسمية لعلمـــاء الـــدين المسلمين والمسيحيين على حدٍّ سواء. ثم كان أن قام ابن رشـــد بمهمتـــه الصـــعبة للدفاع عن الفلسفة وإعادتها وتأكيدها في المكان المرتفع الذي كانـــت تحتلـــه في تاريخ الوعي البشري؛ فجدَّد أولاً الاهتمام المنطفئ بفلسفة أرسطو مـــن خـــلال تعليقاته الرائعة وتفسيراته الأصلية لفلسفة هذا الفيلسوف العظيم، إلى حدٍّ أنه أعاده من النسيان مباشرة ووضعه مرة أخرى في مركز الاهتمام الفلسفي الأوروبـــي بأكمله.

ثم أعاد النظر بأسلوب نقدي في التوتر المزعوم غير القابل للتوافق بين الفلسفة واللاهوت؛ أي: الدين بصفته وحيًا من الله، فعارض مباشـــرة التقليـــد المكـــافح للفلسفة الذي أنشأه -بل ربما أسسه في الإسلام- الفيلسوف العظيم أبـــو حامـــد الغزالي نفسه. نفذ هذا النقد بتأثير ملحوظ وقوي إلى حد أنه بالإضافة إلى الاهتمام المجدد تمامًا في حقل الفلسفة، فقد تم تشكيل مـــذهب فلســـفي جديـــد يســـمى بالرشدية. بيَّن هذا الفيلسوف الإسلامي الأوروبـــي العظيم، عن طريق الفحـــص الدقيق لمضمون الآيات القرآنية ذات الصلة بالموضوع، شرعية الفلسفة باعتبارهـــا إحدى الطرق الثلاث الموصلة إلى أرقى الحقائق الدينية، وبذلك خالف أساســـيات المطالب المنادية بفرض حظر على الفلسفة. فبهذا التعهد اللامع التصـــور والموثـــق بدقة، بيَّن ابن رشد دون أي شك، أنه لا يمكن الوصـــول إلى المعـــاني العميقـــة والرسائل السامية المضمَّنة في الوحي الإلهي بدون تحقيق نقدي وفلسفي للدين، بل قد يساء فهم تلك الرسائل ويضيع جوهرها تمامًا دون تمحيص فلسفي فيها. وقـــد

أثّر بذلك تأثيرًا حقيقيًّا على الفكر التنويري الأوروبي الذي نشأ في عصر النهضة، والذي قادته الفلسفة التقليدية في الأندلس منذ عصر بهائها؛ أي: في القرنين الحادي عشر والثاني عشر. لكن، بناء على العرض السابق للفلسفة الإسلامية، فإن نفوذها ذلك لا يدرك بشكل كافٍ، وكذلك لم يبرز -إلا نادرًا- أن ابن رشد كان هو أول من وضع وعرض بالتفصيل الأطروحة الفلسفية القائلة بأن الوجود يسبق الجوهر، فهي تُنسب عادة إلى الفيلسوف الوجودي الفرنسي الشهير جان بول سارتر (Jean-Paul-Charles-Aymard Sartre)[1].

وكان للفيلسوف الأندلسي، أبي بكر بن طفيل وروايته حي بن يقظان، تأثير كبير في الفلسفة الأوروبية الغربية وفي أدبها. فقد انتشرت هذه الرواية المنشورة في قرطبة سنة 1175 وكان بطلها حي بن يقظان الذي سميت الرواية باسمه، من دمشق إلى فلورنسا[2]، ومن مدريد إلى لندن، وتنقلت في أكسفورد وماساتشوستس وحلب، تاركة آثارها الدائمة فيها، سواء بين المسلمين والكاثوليك أو البروتستانت والكويكرز. وقد تُرجمت هذه الرواية لأول مرة إلى اللغة اللاتينية تحت عنوان "الفيلسوف العصامي" Philosophus Autodidactus، سنة 1671 في أكسفورد، وقام بترجمتها إدوارد بوكوك الأصغر (EduardBucock). ثم تتابعت التراجم واحدة تلو الأخرى تحت العناوين التالية: حي الكويكر (1674)، حي الأنجلو-الكاثوليكي (1686)، ثم حي العصامي- الرجل الذي بلغ المعرفة الحقيقية بالله ومعرفة الخلاص دون أي تعلُّم- (1708). حتى إن أشهر الفلاسفة التجريبيين الإنجليز، (John Locke) جون لوك، تأثر به دون أي شك. وفي وقت سابق لذلك تم نشر الترجمة سنة 1700 في بوسطن، ماساتشوستس. وفي لندن نقل دانيال ديفوي (Daniel Defoe)، مؤلّف الرواية

---

(1) يوجد عرض مفصل متقدم لهذا المفهوم في فكر ابن رشد في:
Irwin, Jones, "Averroes' Reason: A Medieval Tale of Christianity and Islam", **The Philosopher**, Vol LXXXX, No. 2, Autumn 2002.

(2) أُعجب بيكو ديلا ميراندولا بأفكار هذه الرواية لابن طفيل وبفضائل شخصيتها الرئيسية، فنشر سنة 1494 في البندقية كتابًا عرض فيه شخصية حي بن يقظان في صورة Uomo universale؛ أي: ممثل الكمال الإنساني في عصر النهضة الأوروبية.

الشهيرة روبنسون كروزو، شخصية حي بن يقظان في صورة نموذجية لبروتستانتي إنجليزي (1719). إلا أن مؤلفًا مجهولاً عرف سنة 1761 حي بن يقظان ككاهن كاثوليكي. وفي حلب سنة 1810 حوَّل جون لويس بوركهارت، حي بن يقظان إلى شخصية الشريف يوسف الذي يقيم وحيدًا على جزيرة صحراوية. وعرضت دراستا إدوارد سعيد بشكل بديع الرحلة غير العادية لبطل رواية ابن طفيل من القرن الثاني عشر، تابع فيهما الباحث فكرة أن النص الأدبي والفلسفي يتغير مفهومه الأساسي للقيم، تاركًا سياقه الأصلي ينزل إلى واقع اللغات والأديان والثقافات الجديدة، فيقوى ويضعف، ويمحو ويثبت أفكارًا جديدة مبدعة[1]. وقد حدَّد الدكتور نبيل ماتار بدقة جوهر هذه التغييرات في الثقافات المختلفة التي مرَّ بها حي بن يقظان، مبينًا أنه: "في الواقع، اجتاز حيٌّ مسافات من الإسلام إلى اليهودية ثم إلى المسيحية؛ من دمشق إلى فلورنسا ومن لندن إلى حلب، استردادًا للرحلة البطولية للإنسان في السير إلى الله الرحمن الرحيم"[2].

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تقدم قوي للفلسفة اليهودية؛ حيث شهدت عصرها الذهبي في أول دولة إسلامية أوروبية في الأندلس. إن الهجرات التدريجية لليهود من مناطق الشرق الأوسط إلى شبه الجزيرة الأيبيرية؛ حيث جذبتهم بيئة التسامح الديني والثقافي السائد في الأندلس، فضلاً عن النشاطات الاقتصادية الكثيفة واستقرار الدولة الإسلامية، سرعان ما حوَّلت قرطبة والمدن الأخرى إلى مركز للنشاط الاقتصادي وللحياة الفكرية لليهود في جميع أنحاء العالم. ونجد أن كثيرًا من الشعراء المرموقين مثل دناش بن لبراط (920-990)، وبعده

---

(1) Said, E. W. *The World, the Text, and the Critic*, (Harvard University Press, Cambridge, 1983).

Said, E. W. *Travelling Theory Reconsidered*, (Harvard University Press, Cambridge, 2000).

(2) هناك دراسة مفيدة وكذلك مُلهمة نشرت مؤخرًا؛ حيث تفتح سلسلة آفاق جديدة، ليس فيما يتعلق بابن طفيل ورواياته الفلسفية فقط، بل في سياق عمليات الثقافات التي ظلت غير معروفة، والتي تُشكِّل بقوة هوية أوروبا الحديثة متعددة الثقافات، انظر:

Matar, Nabil, "The Journeys of Hayy ibn Yaqzan", Arches Quarterly, Vol 4, spring/summer 2011, p. 56-62.

بقليل يهوذا اللاوي الشهير (1086-1145) مثّلوا الأدب اليهودي لهذا العصر، حتى إنهم أثّروا بقوة على تطوير الإبداع العربي والمسيحي في المجال الشعري. وفيما يتعلق بالمجال الفلسفي تلقّت الفلسفة اليهودية الأصلية، التي كان أهم ممثليها موسى بن ميمون (1086-1145)، ملامحها عن طريق التفاعل المباشر مع التيارات الفلسفية الإسلامية وتبادل الأفكار معها.

4. العلوم الدقيقة

في ذروة أول دولة إسلامية أوروبية بلغت العلوم الدقيقة -أيضًا- تقدمها الكامل. فبالإضافة إلى الظروف الاجتماعية الملائمة جدًّا، كان المفكرون المسلمون في ذلك العصر، يتمتعون بميزة التبادل الحر لنتائج بحوثهم التي توصلوا إليها مع زملائهم في الأراضي الشاسعة من بغداد إلى قرطبة، ومن دمشق إلى فاس، ومن القاهرة إلى غرناطة. هذا بالإضافة إلى أنهم -في واقع الأمر- كانوا على دراية بجميع إنجازات الفلسفة القديمة وعلومها. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن العلماء الأوروبيين المسلمين لم يكونوا موضع ترحيب في الدول المسيحية الأوروبية، فقد كان العلماء الأوروبيون المسيحيون يتمتعون بحرية تامة للقدوم إلى الأندلس، وبذلك أمكن التواصل العلمي المكثف بينهم، بحيث صار بإمكان الجزء المسيحي من أوروبا أن يتعرف بالتفصيل على تقدم العلوم في الجزء الإسلامي منها. وكان علم الفلك من أكثر العلوم دراسة ضمن هذا التطور الذي شهدته أوائل العصور الوسطى في الأندلس.

5. علم الفلك

دعا عالم الفلك الشهير ابن الهيثم في أواخر القرن العاشر، زملاءه من علماء الفلك إلى محاولة بناء نموذج بديل للنظام الشمسي، الذي من شأنه إلغاء الأخطاء الموجودة في نموذج بطليموس، وقد كان هو المفهوم السائد والوحيد في ذلك الوقت، فاستجاب علماء الفلك لرفع هذا التحدي العلمي، وفي غضون القرنين التاليين قدّموا عددًا من النتائج المهمة جدًّا. وكان من أسبقها ظهورًا الملف المشهور

لمؤلّف مجهول "الاستدراك على بطليموس"، ويحتوي على قائمة مفصّلة لجميع الأخطاء التي تترتب على مفهومه للنظام، وتعليقات على مواضع الضعف النظرية في هذا النموذج. وهكذا بدأت فترة مثمرة لتطور علم الفلك والمعروفة بعنوان "الثورة الأندلسية"، وهي إشارة مجازية إلى التمرد ضد تفسير بطليموس الحاكم في ذلك الوقت[1]. وفي نهاية القرن الحادي عشر أثبت عالم الفلك المشهور الزرقالي (في التراجم اللاتينية Arzachel) أن مدارات الكواكب في النظام الشمسي ليست دوائر كاملة، على الرغم من أنه لم يزل يعتمد نموذج بطليموس الذي كان حتى ذلك الحين لم يوجد له بديل مقبول. لكن وقت الانتظار على إيراد نقد جوهري لنظام بطليموس في البيئة العلمية الفعّالة والنشطة في غرناطة لم يطُلْ؛ حيث إن الفيلسوف الشهير ابن رشد، الذي كان من علماء الفلك الرئيسيين في ذلك الوقت، دحض فرضية بطليموس حول بُعد الأرض عن مركز النظام الشمسي التي كانت مسلّمة أساسية عنده، مشيرًا إلى أن افتراض وجود مجالات غريبة الأطوار يناقض مبادئ الطبيعة. والاعتراض على بطليموس نفسه، أثاره الفيلسوف والفلكي اليهودي موسى بن ميمون المعاصر لابن رشد بمناسبة استنتاج الحسابات لأبي بكر ابن باجة، التي تؤكد فرضية المجالات غريبة الأطوار، مشيرًا إلى أن اتفاق الحسابات الفلكية مع الملاحظات الفلكية لا يزال غير قادر على أن يشكّل دليلاً كافيًا في موضوع الفلكيات[2].

وكان ابن باجة أول من وضع فرضية أن درب التبانة هو في واقع الأمر مجرة تشكّلها الملايين من النجوم، وليس نقطة مضيئة ممتدة في السماء، كما كان يُعتقد سابقًا. وركّب تلميذاه ابن طفيل ونور الدين البطروجي، اللذان تابعا تطوير

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن هذه الحركة المهمة وتأثيرها على تقدم علم الفلك لاحقًا، انظر:
Sabra, A. I., "The Andalusian Revolt against Ptolemaic Astronomy: Averroes and al-Bitrûjî", in Mendelsohn, Everett, *Transformation and Tradition in the Sciences: Essays in Honor of I. Bernard Cohen*, (Cambridge University Press, p. 233-53).

(2) للرجوع إلى هذا الاقتباس، وكذلك إلى مناقشة مستفيضة لعلماء الفلك من تلك الفترة حول دائرية حركة الكواكب وانحرافها في الأندلس، انظر:
Bernard R. Goldstein (March 1972).

أعماله، أول نموذج نظري للكواكب. فخلال هذه الفترة التي تمتد على مدار أكثر من قرنين من الزمان، كان تطور علم الفلك يدور حول الأندلس التي كانت تمثّل المركز الأوروبـــي والعالمي للعلوم بلا منازع.

6. أبحاث الأرض ومحيطها الحيوي

قام عالم البصريات القرطبـــي، ابن معوِّذ (أبو عبد الله محمد بن معـــوذ) في القرن الحادي عشر بوضع عمليات حسابية، وأثبت سماكـــة الغـــلاف الجـــوي الخارجي للأرض بدقة متناهية، والتي هي موضوع الحسابات للعلوم الحديثة عـــن طريق الأبحاث الفضائية والتكنولوجيا المتطورة. ونشر في ذلك بحثًا علميًّا تُرجم إلى اللاتينية تحت عنوان (Liber de crepisculis) في إحدى السلاسل الاســـتنتاجية الأكثر ذكاء، فقد لاحظ ابن معوذ انحرافًا ضئيلاً في زاوية الأشعة الشمسية عنـــد الفجر والغسق، ونسبها إلى وجود الرطوبة التي تلف الأرض باتساق (في حين كان وجود الغلاف الجوي لم يُعرف بعدُ)، وعلى أساس ذلك الافتراض قام بحســـاب سُمك الغلاف الجوي الأكثر احتمالاً، بالتنسيق مع انحراف زاوية الأشعة الشمسية عند شروق الشمس وعند غروبها. فكانت حساباته تكاد تتطابق تمامًا مع الأرقـــام التي تم الوصل إليها مع النتائج التي وصلت إليها البحوث الحديثة[1].

وفيما يتعلق بالبحوث في المحيط الحيوي، والتي ازدهرت في ذلـــك الوقـــت بوتيرة غير مسبوقة، فمن بين وفرة النتائج المهمة جدًّا في جميع المجـــالات تقريبًـــا للبيولوجيا، سنكتفي بالإشارة إلى مثال واحد فقط، وذلك لروعته. ويتعلق الأمـــر بالدراسة الممتازة في علم النبات لأبـــي العباس النباتي التي هي -بلا شـــك- أول كتاب علمي في علم النبات، والتي كانت بمثابـــة الأســـاس لمعظـــم الدراســـات والكتابات المماثلة التي أُنجزت لاحقًا. ومن أعجب الميزات هي حقيقـــة أن أبـــا العباس النباتي قام بتطوير منهج علمي خاص به وبشكل مستقل، والذي ظلّ كما

(1) Sabra, A. I. (Spring 1967), "The Authorship of the Liber de crepuscules, an Eleventh-Century Work on Atmospheric Refraction", *Isis* 58 (1): 77-85 [77]. "Theory and Observation in Medieval Astronomy", *Isis* 63 (1): 39-47 [40-41].

هو دون أن يتغير جوهره حتى اليوم. يتألّف ذلك المنهج في الأساس من تطوير التقنيات التجريبية والمختبرية ووصف وتحديد خصائص النباتات الدوائية وآثارها الطبية؛ حيث يتم فصل التقارير غير المثبتة وتصنيفها بعناية منفصلة عن التقارير الموثقة بنتائج الاختبارات والمراقبة. فنشأت بذلك مجموعة هي من أكبر المجموعات من هذا النوع وتحتوي على حوالي 1400 من النباتات والأطعمة والمشروبات المختلفة، والتي نُقلت، وفقًا لمعايير المنهجية، بدقة في هذه الموسوعة غير العادية للمعارف النباتية والصيدلية والطبية التي نشرت سنة 1227. ظلّ هذا الكتاب على مدى القرون اللاحقة يتمتع بالسلطة العليا ويمثل المرجع الأول لهواة جمع النباتات والخبراء الصيدليين والطبيين، وكذلك كان أمره بالنسبة لمؤلّفي الكتب المماثلة؛ فقد تم فيه، لأول مرة، تحديد وصف واختبار ميزات أكثر من 300 نوع من النباتات التي كانت مجهولة حتى ذلك الوقت، وكان بحق دستور الصيادلة وعلم الصيدلة. وفي الجزء الإسلامي لأوروبا، عُرف في هذا الاختصاص كتاب ابن البيطار، تلميذ أبي العباس النباتي، تحت عنوان: "الجامع في مفردات الأدوية والأغذية"، وقد نقل فيه ابن البيطار كثيرًا من المعارف التي تلقاها عن أستاذه أبي العباس، الذي كان له مصنَّف مهمٌّ، لا يزال مفقودًا، عنوانه "الرحلة المشرقية أو الرحلة النباتية". وقد ترجم منذ بداية القرن الخامس عشر مفصلاً إلى اللاتينية عدَّة مرات. في حين نُشرت ترجمته كمجموعة كاملة إلى اللاتينية سنة 1758، لتصبح الدليل الأكثر تأثيرًا في العلوم النباتية الصيدلانية على التراب الأوروبي.

7. الجغرافيا وعلم الخرائط

كان حجم الأراضي التي كان المسلمون يتحركون فيها في أوائل العصور الوسطى، وهي فترة أعظم ارتقاء وازدهار شهدته الأندلس، يتطلب من كل النواحي معرفة جيدة بالميزات الطبوغرافية وفن رسم الخرائط الدقيق. يرتبط الإنسان ارتباطًا جوهريًّا بمفهوم الصراط، الذي تكتمل وتتم أهميته الميتافيزيقية والفلسفية بتقاليد الحياة البدوية وازدهار التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، كان واجب أداء الحج يعني أن المسلمين مهما كانت الأماكن التي يعيشون فيها

سيقررون السفر إلى مكة المكرمة كل عام، وذلك أيضًا يعني رحلة من آلاف الكيلومترات. وكانت قد أُقيمت العلاقات التجارية بين العالم الإسلامي وبين الهند والصين بالفعل مع كل أوروبا، خارج حدود دولتهم الأوروبية -الأندلس- بكثير. وفي هذا الصدد يجب علينا أيضًا الإشارة إلى الإسهام الكبير الذي قدَّمه المسلمون في مجال رسم الخرائط أثناء رحلاتهم البحرية. ففي هذا المجال، وبالإضافة إلى العديد من الخرائط للبحر الأبيض المتوسط والساحل الشرقي لإفريقيا والهند والخليج الفارسي، والتي تم رسمها من قِبل البحَّارة المسلمين، فإن الدقة الرائعة في رسم مناطق أميركا الجنوبية والقارة القطبية الجنوبية في خرائط البحار العثماني بيري ريس، والتي كانت في ذلك الوقت غير معروفة تمامًا لأوروبا المسيحية، لا تزال غير معترَف بها بوضوح[1]. كما أن خبراء البحرية متفقون على أن مراكب كارافيلا البرتغالية، وهي السفن التي مكَّنت ببنائها الآمنِ القيام بالسفر عبر البحار وحتى عبر المحيط، والتي استُخدمت في الرحلات الثلاث لكولومبس إلى ترينداد أو كوبا، كانت في الأغلب مستوحاة من بنية السفن العربية التي سافر بها التجار والمستكشفون لأوروبا الإسلامية في رحلاتهم الطويلة منذ بداية القرن الثالث عشر.

8. الطب وعلومه

كانت المعارف الطبية، التي هي من سمة البدو الرحل، متقدمة جدًّا عند المسلمين منذ تأسيس أول دولة إسلامية أوروبية. وكانت الرحلات الدائمة والحروب والأمراض المُعدية تزيد الحاجة إلى مثل هذه المهارات. وفي عصر الحياة المستقرة والمنظمة تنظيمًا جيدًا اكتملت تلك المعارف بالتجارب في العديد من المستشفيات، ونُقلت في العديد من الأدلة والكتب التي كانت تُستخدم فيما بعد،

---

(1) وجود مجموعة من الخرائط البحرية من بيري ريس، بعنوان كتاب البحرية، كما قلنا، غير مفسَّر تمامًا حتى يومنا هذا، وقد ألهم العديدَ من المؤلِّفين لصياغة فرضية حول الزوار الفضائيين، التي كان أول من اقترحها إريك فون دانيكن. وعلى أية حال، اتفق خبراء من مركز ناسا، على أن خريطة القطب الجنوبي على هذه الخرائط دقيقة إلى حدٍّ يجعلها وكأنما سُجِّلت من الأقمار الصناعية من على ارتفاع ألفي كيلومتر.

ولعدَّة قرون، في أوروبا كلها كمصادر موثوقة للمعرفة ولتشخيص وعلاج الكثير من الأمراض. كان أبو القاسم الزهراوي، (في التراجم اللاتينية Abulcasis)، الذي كتب "كتاب التفسير"، وهو موسوعة طبية تقع في 30 مجلدًا، والذي أصبح على الفور المصدر الرئيسي للمعلومات في جميع المؤسسات الطبية في أوروبا كلها، بل إنه بات يمثِّل المرجع الإلزامي الذي لا غنى عنه، وكذلك ابن زهر (في اللاتينية Avenzoar) الذي أسهم بشكل عظيم في تقدم العلوم الجراحية، أشهرَ الكُتَّاب لمثل هذه التصنيفات الطبية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر.

9. علم النفس وعلم الاجتماع

قام الزهراوي الذي اشتهر باكتشافاته في تشريح الجسم البشري والعمليات المبتكرة في مجال الجراحة وسُمِّي "أبو الجراحة الحديثة" بسلسلة من الاكتشافات المهمة جدًّا في مجال علم الأعصاب أيضًا، وقام كذلك بتصميم أدوات خاصة، وطور تقنيات العمليات التي لا تزال تُستخدم إلى اليوم في جراحة الأعصاب. وأسهم زميله الجرَّاح ابن زهر في تطور الطب الحديث وعلم النفس على حدٍّ سواء. وكان ابن زهر أول من جاء بوصف دقيق للاضطرابات العصبية وللتشخيصات الصعبة، مثل: التهاب السحايا والتهاب الوريد الخثاري وسرطانات الخلايا المنصفية، في عمل متخصص له في مجال علم وظائف الأعضاء البشرية، كما أسهم بشكل مهم في تقدم "الفارماكولوجيا" العصبية. كذلك أسهم ابن رشد في تقدم المعارف الطبية والنفسية، وإن كان فيلسوفًا وفلكيًّا. فقد كان أول من وصف الأعراض الطبية، واقترح أن تُدرَج الحالة التي تُعرف اليوم باسم "مرض باركنسون" في قائمة الأمراض المعروفة، في حين أثبت في مجال علم وظائف الأعضاء بطريقة تجريبية قدرة شبكية العين على الشعور بالضوء. وكتب الفيلسوف اليهودي في ذلك الوقت، موسى بن ميمون، عن الاضطرابات العصبية والنفسية، كما أنه قام بوصف دقيق للمراحل الطبية لداء الكَلِب والتسمم بالبلادونا[1].

(1) Martin-Araguz, A.; Bustamante-Martinez, C.; Fernandez-Armayor, Ajo V.; Moreno-Martinez, J. M., "Neuroscience in Al-Andalus and its influence on medieval scholastic medicine", Revista de neurología, 34 (9), (2002), p. 877-892.

وفي مجال علم الاجتماع، نجد أن من الأعلام التي يحق وضعها على رأس قائمة تاريخ ذلك العلم منذ بداياته المبكرة، هو بالتأكيد سعيد الأندلسي (1029-1070)؛ فقد لاحظ هذا العالم الاجتماعي الموهوب أن الناس، على الرغم من انتمائهم إلى جنس واحد من الكائنات الحية، فإنهم يتفاوتون بوضوح في بعض الملامح الثابتة مثل العادات والأخلاق واللغة، وأنه ينبغي أن يُنسب هذا التفاوت إلى الفروق بين التضاريس والمناخ الذي يعيشون فيه، وإلى اختلاف العلاقات الاجتماعية على حد سواء. وتمكن الأندلسي من تطوير ملاحظاته الاجتماعية في سلسلة من النظريات حول النشأة الاجتماعية والتاريخية للعرب في إفريقيا، مشيرًا إلى أنهم من نسل إبراهيم وهاجر وقد انحدروا من ذرية إسماعيل، ثم انتشروا في وقت لاحق عبر السودان ومصر وامتدوا إلى الأجزاء الشمالية من إفريقيا، وبالتالي إلى شبه الجزيرة الأيبيرية في الأندلس.

10. الزراعة وتقنياتها

قدَّمت أول دولة أوروبية إسلامية إسهامًا كبيرًا جدًّا للمجتمع الأوروبي الحديث وللعالم في مجال الزراعة، بشكل غير مباشر وفي السياق العام الأوسع، وكذلك بشكل مباشر في المنظور العملي والمتخصص؛ إذ كانت الأندلس أول دولة أوروبية وضعت نظامًا زراعيًّا جديدًا في الجوهر ضمن اقتصاد البلد، والذي تم على نمطه، تشكيل النظم الزراعية في جميع البلدان الحديثة في أوروبا وفي العالم. تمثلت وجهة الحداثة في إعادة تنظيم جديدة تمامًا وأكثر كفاءة بكثير من النموذج السابق الموروث عن الرومان. وقد بدأت العملية بفرض الزكاة، الذي أدَّى تدريجيًّا إلى كسر نظام الإقطاعيات الكبيرة التي تسيطر عليها طبقة النبلاء الإقطاعية على سبيل الاحتكار، وذلك ما كان يمنع تطوير الاقتصاد الريفي لعدة قرون[1].

---

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر الدراسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي:
Smith, A. *The Wealth of Nations*, Book 3, chapter 2: "Of the Discouragement of Agriculture in the Ancient State of Europe after the fall of the Roman Empire", (London UK, 1963).

وعلى مستوى التطوير المباشر في أساليب الزراعة التقليدية، كانت الأندلس أول بلد أوروبي مسلم يستخدم نظام الري المتطور على نطاق واسع، والذي بُني على معرفة جيدة لقوانين "الهيدروليكا" و"الهيدروستاتيكا" واستخداماتهما. وسرعان ما حوَّل هذا النظام الجديد المساحات القاحلة والجرداء سابقًا، لهذا الجزء من أوروبا، إلى أجمل المناطق الزراعية الخصبة المليئة بالحبوب وشتى أنواع الخضروات، وأجود البساتين في العالم؛ حيث جمعت أفضل الفواكه، ومنها كثير مما لا يمكن العثور عليه في أي مكان آخر في أوروبا. جلب هذا المستوى العالي من الزراعة عوائد مالية عالية جدًّا، وعلى أية حال أعلى بكثير من المعدل الأوروبي، الأمر الذي أدى بسرعة إلى تطوير أول إنتاج قاري أوروبي. ثم أصبحت المنتجات الزراعية تُصدَّر من الأندلس إلى جميع أنحاء الخلافة، بل أيضًا إلى جميع مناطق أوروبا الغربية، التي كان إنتاجها الزراعي يقتصر أساسًا وحصرًا على الحبوب مع نسبة عائدات أقل بكثير مما كان عليه الأمر في الجزء الإسلامي. وبالإضافة إلى الأنواع المعروفة من الفواكه والخضراوات، كانت الصادرات من الدولة الإسلامية الأوروبية إلى بقية أوروبا تتضمن -أيضًا- أنواعًا لم تكن معروفة سابقًا من الخضروات والفواكه، مثل: قصب السكر والأرز والليمون واليوسفي والخوخ والمشمش والقطن والخرشوف والزعفران ومنتجات زراعية أخرى.

وفيما بعد، زرع المستعمرون الإسبانيون في العالم الجديد جزءًا من هذه الأنواع الزراعية التي استحدثها مسلمو الأندلس على أرض أوروبا. ثم إن إنشاء صناعة الحرير وتقدمها السريع في أرض أوروبا، واستخدام زراعة الكتان وإنتاج عدَّة أنواع من الفواكه البرية عن طريق التلقيح أو الاصطفاء، كانت من النتائج التي قدمتها الدولة الإسلامية الأوروبية. ولم تكن هذه العملية سهلة ولا حتى آمنة أيضًا في كثير من الحالات؛ إذ كان بعض أنواع النباتات محميًّا بشكل صارم، ومحظور نقله تحت تهديد اتخاذ عقوبات شديدة لمن ينقله خارج بعض الأقاليم. ومن ناحية أخرى، فكثير من هذه المحاصيل الجديدة لم يكن من الممكن أن يثمر وينمو إلا باستخدام التكنولوجيا الزراعية عالية المستوى التي كانت في حوزة المنتجين المزارعين في ذلك الوقت. ثم إن بعض المفاهيم الخاطئة، مثل ادِّعائهم أن

المسلمين في إسبانيا قاموا باستئصال الكروم؛ بسبب تحريم استخدام النبيذ، والتي يمكن العثور عليها على صفحات العديد من الكتب المدرسية الهاوية للتاريخ والكتيبات الشعبية، فلا أساس لها من الصحة في الواقع، بل الحقيقة عكس ذلك تمامًا؛ حيث شهدت زراعة الكروم في إسبانيا، في زمن الدولة الإسلامية في الأندلس، طفرة حقيقية من التطور! ومن ناحية أخرى كان للمواد الغذائية الجيدة والسليمة تأثير إيجابي رائع في سبيل رفع المستوى الصحي للسكان ولقدرتهم العملية، وهو ما أثّر إيجابيًّا جدًّا على المستوى العام لحيوية سكان هذا الجزء من أوروبا بشكل عام.

الفصل الثاني

غنى وتعدد الإرث الثقافي الإسلامي الأوروبي

1. الهندسة المعمارية

عولجت خصائص العمارة الإسلامية وصفاتها معالجة واسعة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن للعمارة الإسلامية في الأندلس مكانة خاصة. وباختصار، فهي عمارة وظيفية للغاية وجذابة من ناحية الجمالية واللطافة، وهي مُعلمة بعناصر الانتماء الثقافي والديني. وقد فتح تسامح الإسلام وانفتاح عقل المسلمين مجالاً للتخليق الإبداعي الذي أوجد للعديد من التأثيرات الثقافية والتقاليد الأخرى مكانها فيه، ما دام المهندس المعماري يظهر جدارة في ذلك. ولذا، فإن العمارة الإسلامية التي تميز أول دولة إسلامية في أوروبا تتضمن كثيرًا من العناصر المعمارية العربية التقليدية، وكذلك تضم عناصر مهمة من التقاليد المعمارية البيزنطية والقوطية الغربيتين. وبهذه الطريقة وُضع نمط أصلي فريد من البناء ظل موجودًا في إسبانيا حتى بعد انهيار الدولة الإسلامية، كما أنه ما زال محفوظًا في العديد من العناصر والتفاصيل حتى اليوم. وللأسف، لم يبق من ذلك النمط إلا عدد قليل من المباني الأصلية، مثل: الجامع الكبير في قرطبة ومدينة الرصافة، بينما تعرضت آلاف المباني الجميلة إلى التدمير الكامل بعد انتصار حملات الاسترداد.

أثَّر الطراز المعماري الإسلامي -الذي نشأ فيما أصبح يُعرف اليوم بإسبانيا والبرتغال- تأثيرًا قويًّا على طريقة بناء الكنائس الكاثوليكية والمعابد اليهودية، وكذلك القصور والقلاع لملوك المسيحيين وأمرائهم. لقد سُمي هذا الطراز بالمستعرب (Mozarabic)، ومن خصوصياته غياب الديكور الخارجي والتنوع في الترتيب الداخلي للغرف، وترتيب ساحات البيوت والأقواس على الطراز الإسلامي التقليدي، وكذلك الأعمدة مع عتبات مزينة بزخارف نباتية ونباتات، مع الاستخدام المكثف للأرابيسك والنقوش الهندسية على السقوف.

2. المطبخ والمأكولات، وآداب الغذاء

بالإضافة إلى العشرات من المأكولات الشهية، وعدد من أنواع التوابل ومكونات الغذاء، فقد قدَّم تقليد الطهي الأندلسي، بشكل مباشر، للتقاليد الأوروبية نموذج الوجبة الثلاثية الكلاسيكي الموحد، والذي يطبق حتى الآن في المناسبات الرسمية ولدى الأسر في جميع أنحاء العالم. وفقًا لهذه الوصفة، ينبغي أن يتم تقديم وجبة غداء صحيحة على ثلاثة أجزاء متوالية: فيبدأ بالحساء، ثم الطبق الرئيسي، وأخيرًا بالحلوى. كل الأشكال اللاحقة المختلفة التي تضيف المشهِّيات والجُبن والقهوة والمشروبات أو العناصر الهضمية الأخرى، ليست إلا تكملة لهذه الوجبة المشتركة الكلاسيكية، التي ترمز إلى التواصل الحميم داخل الأسرة والمجتمع. فهذا النموذج الذي أُقيم في قرطبة في القرن التاسع من قبل زرياب (أبو الحسن علي بن نافع)، ما زال وبالتأكيد الأكثر انتشارًا في عُرف الطهي العالمي حتى اليوم[1].

3. اللغويات والأدب

من بين العديد من الأعمال الأدبية والشعرية في الأدب الإسلامي في زمن الأندلس، نخص بالذكر عملين اثنين يُعدان أكثرها شهرة: أولهما هو رواية حي بن يقظان لابن طفيل (Abubacer)، وقد سبق ذكرها وهي تنسجم مع نظرية أن الضمير الإنساني بمثابة ورقة بيضاء (tabula rasa)، والتي وُضعت لأول مرة من قِبل ابن سينا (Avicenna). وكتب ابن طفيل روايته عن صبي يكبر وحيدًا على جزيرة صحراوية معزولاً عن كل الآثار الاجتماعية، لكنه رغم ذلك يكوِّن نظرة ثاقبة عن جوهر الوجود، وأسمى قيم للحياة البشرية. تُرجمت هذه الرواية إلى اللغة اللاتينية سنة 1671 من قبل إدوارد بوكوك الصغير تحت عنوان الفيلسوف

(1) في موضوع عناصر الطهي، وأيضًا العديد من عناصر التراث الثقافي لأول دولة إسلامية أوروبية، انظر:
Jayyusi, S. K., Marin, M. *The Legacy of Muslim Spain*, (Brill Publishers, 1994), p. 117.

العصامي. وألهمت هذه الرواية جون لوك مباشرة لصياغة نظريته في الإدراك التجريبي، والتي قام بتطويرها وعرضها في عمله الرئيسي تحت عنوان: مناقشة حول فهم العقل البشري (An Essay Concerning Human Understanding)، والذي أثّر بدوره لاحقًا بقوة على المواقف الفلسفية لجورج باركلي (Georg Barkley) وديفيد هيوم (David Hume)، وبالتالي قامت بالتحديد اللاحق لتطور الفلسفة في أوروبا الغربية وظهور عصر التنوير في الجزر البريطانية وأوروبا القارية.

أمَّا العمل الثاني للأدب الإسلامي في زمن الأندلس الذي نذكره هنا، فهو من نوع الأدب الرومانسي/الحب، والذي ربما كانت نشأته لأول مرة داخل ساحة هذه الثقافة، ثم سرعان ما انتشر في جميع أنحاء أوروبا عن طريق الشعراء المتجوِّلين والمُنشِدين والمغنِّين الشعبيين وكتاب الملاحم والقصائد من مختلف الأنواع. صدرت قصة لمؤلِّف مجهول في أوائل القرن الثالث عشر في قرطبة تحت عنوان "حديث بياض ورياض". والشخصيتان الرئيسيتان فيها هما بياض، وهو ابن تاجر من دمشق، وكان شابًّا جذابًا يقيم مع والده في قرطبة، ورياض وهي فتاة جميلة ومتعلمة جدًّا تقيم في قصر أحد الوزراء. وفيما يُعرف، فإن هذه المخطوطة هي العمل الوحيد من الإنتاج الأدبي المزود بالرسوم، والذي تم الحفاظ عليه بأكمله خلال ثمانية قرون من وجود الأندلس-الدولة الإسلامية الأوروبية.

4. نشاط الترجمة

فتح التسامح الثقافي في المجتمع الإسلامي -وهو بلا أدنى شك علامته المميزة- أبوابًا واسعة للترجمة من الثقافات الأخرى وإلى حد لم يسبق له مثيل على الإطلاق حتى ذلك الحين. ومن أبرز مدارس الترجمة، اشتهرت مدرسة طليطلة للترجمة والمترجمين، وهي المدرسة التي تأسست في عام 1085 في مدينة توليدو (طليطلة). وبالتالي أصبحت الأعمال الكثيرة للفلاسفة والعلماء والكتَّاب المسلمين متوفرة للعلماء والمثقفين في أجزاء أخرى من أوروبا. وبالنظر إلى حقيقة أن الفكر العلمي والفلسفي وكذلك الإنشاء الأدبي كان أكثر تطورًا بكثير في الجزء المسلم منه في أوروبا في ذلك الوقت، ومن الواضح أن أغلب التراجم شملت أعمال

المؤلفين المسلمين واليهود باللغتين العربية واليديشية، وترجمت من هاتين اللغتين إلى اللاتينية. لقد سُجل اسم أحد المترجمين الأكثر إنتاجًا ونشاطًا من هـذه المدرسـة الشهيرة، وهو جيرارد بن كريمونا، وقد بلغ عدد الكتب التي ترجمها من العربية إلى اللاتينية 87 كتابًا، شملت مجالات واسعة بدءًا من الكتب الفلكية والرياضية وكتب الجبر وعلوم البصريات، إلى الأعمال المتخصصة في مجال الكيمياء والطب وعلـم النبات والفلسفة. وعند انهيار الدولة الإسلامية الأخيرة في هذا الجزء من أوروبـا (إمارة غرناطة سنة 1492) كان الفكر الفلسفي والعلمي الإسـلامي، وكـذلك التقدم التكنولوجي في جميع المجالات من الزراعة إلى علم الفلـك، قـد تم دمجـه واستيعابه في الجزء المسيحي من أوروبا، لدرجة أن أصله الحقيقي سرعان ما طواه النسيان[1].

5. الموسيقى

يُعتقد أن صوت أكثر من عشرين من الآلات الموسيقية غير المعروفـة حـتى ذلك الحين في أوروبا، والتي كانت تُستخدم في الأندلس، إمَّا أن تكون قد وصلت مع السكان الأوائل في الدول الأوروبية، أو أنها ابتُدعت على أرضها خلال القرون الطويلة من وجود الإسلام فيها، وكان من جدارتها أنها استخدمت للمرة الأولى في أوروبا. هناك العديد من الدراسات المتخصصة للغاية عن هذه الآلات[2]، كما أن حقيقة أن الفلامنكو الإسبانية مستوحاة إلى حدٍّ كـبير، وفي جميـع عناصـرها الأساسية، الصوتية منها والآلاتية واللحنية، إنما هي من فـن الأداء الـذي كـان موجودًا في تقليد الفنانين المسلمين في الأندلس.

---

(1) لتفاصيل هذه العمليات، انظر:
Grant, E. *The Foundations of Modern Science in the middle Ages: Their Religious, Institutional, and Intellectual Contexts*, (Cambridge University Press, Cambridge 1996).

(2) نحن نوصي خصوصًا بالكتاب الذي سبق ذكره لـ "إدوارد غرانت" (1996).

6. صناعة الخزف

وفقًا للمعارف الموجودة، فإن الصقل المعدني للخزف اكتُشف لأول مرة في القرن الثامن الميلادي في مدينة البصرة، زمن خلافة بغداد. انتشرت هذه التقنية تدريجيًّا أولاً من العراق شرقًا إلى بلاد فارس، ثم غربًا إلى مصر، ومن ثَمَّ وصلت إلى أرض أوروبا عبر أول دولة إسلامية أوروبية، الأندلس. وبعد وقت قليل؛ أي: في أوائل عصر النهضة المبكرة، انتشرت عن طريق التجار والحرفيين المسلمين إلى إيطاليا، ومنها إلى جمهورية التشيك (بوهيميا) وهولندا وإنجلترا وفرنسا وألمانيا ودول أوروبية أخرى. تختلف خصوصيات السيراميك من التراب الإسباني، المعروفة باسم Hispano-Moresque التي اكتُشفت في قرطبة في القرن الحادي عشر، عن السيراميك القادم من أجزاء أخرى من أوروبا، مع فروق في العناصر الفنية الدقيقة في الإنتاج والأشكال النهائية، وأيضًا في طابع الديكور. فالخصوصيات الفنية (كاللمعان العالي) والخصائص التكنولوجية لهذا النمط من إنتاج السيراميك من أعلى مستويات الجودة، نُقلت لاحقًا عبر الأندلس إلى ملقة، ووصل منها إلى إيطاليا. كان المنتج الأكثر شيوعًا هناك لهذه الطريقة في صنع الخزف هو ألباريلو، وهي زجاجات الأدوية السيراميكية والأطباق المصنوعة من الخزف، التي لا تزال تعتبر الأدوات التي لا غنى عنها لحفظ الأدوية والمنتجات الصيدلانية الأخرى ولتخزينها الدائم. نقلت هذه الأدوات إلى أوروبا في القرن الخامس عشر من قبل التجار المسلمين.

7. التراث التكنولوجي

الأهمية الحاسمة للماء في الثقافة الإسلامية حقيقة معروفة جيدًا؛ فإن من أوكد واجبات المسلمين الحفاظ على النظافة اليومية، الواردة في الوضوء خمس مرات في اليوم قبل كل صلاة، وذلك يُشكِّل توضيحًا كافيًا للمكانة العالية التي تحتلها المياه في حياتهم. وحتى في علم الاجتماع، فقد تم صياغة المصطلح الخاص على المجتمع الإسلامي وهو المجتمع المائي (La société hydraulique)؛ أي: المجتمع الذي يقوم على مبدأ استغلال الطاقة الناتجة عن الماء. فليس من المستغرب إذن، ذلك الإسهام

الهائل الذي قدمه المسلمون في مجال استخدام المياه والنظافة وتقدير فوائد الطاقة المائية.

أما الاختراعات التكنولوجية الأكثر شهرة التي تلقتها أوروبا المسيحية عن طريق أول دولة أوروبية إسلامية (الأندلس)، فشملت بالتأكيد جميع أنواع المطاحن. يدخل في ذلك طواحين الماء؛ أي: المطاحن التي تستخدم الانخفاض الطبيعي للمياه الجارية، ثم طواحين الهواء (اكتشفت لأول مرة في سيستان، أفغانستان، بين القرن السابع والتاسع) وتدفعها طاقة الرياح، وطواحين تستخدم سقوط الماء كجزء من الجسور الكبيرة، وأيضًا مطاحن لطحن وسحق الصخور الغنية بالمعادن، وإلى المطاحن التي تطحن سبائك الذهب إلى مستوى مسحوق الذهب. وكذلك فإن معظم الأنواع من السدود المائية (تُسمَّى "دمدم" في العربية والمشتق منها "dam" في الإنجليزية)، وأنظمة الري وشبكات إمدادات المياه في المدن، شهدت طفرة حقيقية ونهضة تكنولوجية في عصر الأندلس. وما زال نظام الري نفسه محفوظًا حتى اليوم في أجزاء من أوروبا؛ حيث كانت الثقافة الإسلامية موجودة لمدة طويلة، مثل: صقلية والأندلس وأراغون وفالنسيا وغرناطة؛ إذ كان الأكثر فعالية من حيث التكلفة والكفاءة. وكذلك يتم تطبيق نظام الأندلس في الري في جزر الكناري، وأيضًا في ولاية تكساس والمكسيك وبيرو وشيلي؛ حيث نقله الإسبان إلى هذه الأجزاء من العالم.

كانت مدينة قرطبة أول مدينة في العالم استُحدث فيها نظام مياه متكامل مع الخدمات العامة كالحمامات العامة والينابيع ونوافير مياه الشرب والمراحيض الخاصة والعامة، حتى إنها كانت أول مدينة أوروبية تُبدع فكرة صناديق عامة مخصصة للقمامة والنفايات، وكذلك وجدت فيها أول خدمة عامة لإزالة القمامة والنفايات. إضافة إلى ذلك، فإن الإسلام قد نقل الصابون لأول مرة إلى أوروبا، وكانت قرطبة مركز صناعة الصابون الأجود والأكثر عطرية في العالم (وهنا يجب أن نؤكد على أن الصابون لم يكن موجودًا في أي مكان آخر في أوروبا). يمكن للمرء أن يفهم تمامًا حماس المسافرين القادمين من مدن أخرى من أوروبا وإعجابهم؛ نظرًا لعدم وجود أنظمة للصرف الصحي في بلادهم، ولا وجود

للمراحيض العامة ولا حتى الخاصة، وعدم وجود نظام إمدادات مياه البلدية، مع تناثر أكوام من القمامة، عندما رأوا مناظر هذه المدينة النظيفة المليئة بالماء الصافي في كل مكان.

8. علم الطيران

وفقًا لوصف أحد المعاصرين، فإنه في العام 852 اخترع شاب جريء في قرطبة، وكان اسمه عباس بن فرناس، نوعًا من المظلة (باراشوت) واستخدمها لأول مرة. فقد هبط من أعلى برج في قرطبة عبر هذه المظلة بنجاح إلى الأرض دون أن يُصاب بسوء، ما عدا بعض الجروح الطفيفة[1].

ثم كان أن ابتكر ابن فرناس نفسه، أول حالة طيران يتحكم فيه عن طريق مقبضي الارتفاع وتغيير الاتجاه (أمَّا حالة الطيران المسجلة سابقًا في الصين فلم يكن ممكنًا التحكم فيها). ووفقًا لشهادات من المعاصرين، عاد ابن فرناس بنجاح في رحلة مستمرة إلى المكان الذي أقلع منه، ولكن للأسف فقد حياته عند الهبوط. أكسبته آلته للطيران لقب أول رجل في التاريخ قام بمحاولة طيران على أسس علمي[2].

9. علم الجينات الوراثية

يشير العديد من الدراسات إلى وجود عناصر وراثية للسكان العرب واليهود في جينات الإسبانيين والبرتغاليين الحديثة. وتُعتبر الدراسة التي أنجزت سنة 2009 تحت قيادة كابيلي (Capelli) هي الأكثر دقة والأكثر شمولاً، وهي تثبت الوجود المباشر للمجموعات الوراثية للذكور من سمة عرب شمال إفريقيا، بمعدل 7-8٪ عند السكان الذكور في شبه الجزيرة الأيبيرية اليوم[3].

---

(1) لبيان مفصل لهذه الشهادة، انظر:

Lienhard, J. H. *The Engines of Our Ingenuity*, (Houston, 2004).

(2) انظر:

Poore, D. A.History of Early Flight, (Alfred Knopf, New York, 1952).
Smithsonian Institution, "Manned Flight", (Pamphlet, 1990).

(3) وفقًا لـ:

فيما يلي عرض لتاريخ وجود جينات إفريقية في شبه الجزيـــرة الأيبيريـــة (كابيلي 2009):

العدد	العينة	J1 (subset)	E1b1b1a-b (V65)	E1b1b1b (M81)	المجموع%
717	إسبانيا	1,5	1	5,2	7,7
659	البرتغال	1,8	0,3	5	7,1
1376	أيبيريا	1,7	0,7	5,1	7,4

Capelli, C; Onofri, V; Brisighelli, F; Boschi, I; Scarnicci, F; Masullo, M; Ferri, G; Tofanelli, S et al, "Moors and Saracens in Europe: estimating the medieval North African male legacy in Southern Europe", European Journal of Human Genetics 17 (6), (June 2009), p. 848-52.

الباب الثالث

تعددية هوية أوروبا المتماسكة والشاملة
بين التزييف والإثبات

الفصل الأول

المصادر النظرية للتقليد الأوروبي في تزييف الإسلام

المبحث الأول

ملل الحياة أو ملل أوروبا

أزمة الإسلام في أوروبا، أو أزمة أوروبا! ما هو واقع الأمر؟ إن حقيقة وجود التناقض المتزايد في النظرة إلى أوروبا الإسلامية في العقود القليلة الماضية لا تعني في حدِّ ذاتها أن الإسلام في أوروبا في أزمة.

يؤكد المنطق العالمي للأحداث الاجتماعية أن المجتمع، وكقاعدة عامة، يحاول تخفيف الأزمة الداخلية بأسلوب الترشيد، وفقًا لمبدأ "اللوم على الآخرين"؛ نظرًا إلى أن أطرافًا أوروبية غير إسلامية تعلن عن أزمة الإسلام في أوروبا. يمكن للمرء، مع وجود احتمال أكبر بكثير، أن يفترض أن في هذه الحالة، يحيلنا واقع الأمر إلى استنتاج منطقي وحقيقي مفاده أن أزمة أوروبا تكمن في اتخاذها موقفًا سلبيًّا من الإسلام، وليس أن الإسلام في أوروبا يعيش أو يواجه أزمة فعلية وحقيقية!

وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن أوروبا منذ فترة طويلة تمر بأزمة عميقة للهوية، وهي واضحة، لاسيما من خلال محاولات مواجهة تقاليدها الخاصة بها في التعددية الثقافية، فإن هذا الافتراض يزيد احتمالية صحته[1]. والحملة الإعلامية المعلنة، في صيحات أكثر تواترًا وأعلى صوتًا، عن قدوم أزمة حادة للإسلام في أوروبا، تُختصر أساسًا في محاولة إخفاء أوروبا اليمينية قبول حقيقة أن هويتها الثقافية هي في الواقع نتيجة تاريخية، تشكّلت إلى حدٍّ كبير نتيجة للتفاعل بين اليهودية-المسيحية مع الإسلام. لكن ومهما كانت تناقض جميع الحقائق التاريخية،

(1) يشير إلى ذلك العديد من المؤلّفين. وكمثال نموذجي نشير إلى نص إبراهيم كالين، من جامعة جورج تاون: "الخوف من الإسلام وحدود التعددية الثقافية"، الذي يعتقد مؤلّفه أن الإسلام وأدوار المسلمين في أوروبا، تُمثّل السبب الرئيسي لتحديد النقاش حول التعددية الثقافية وأزمة الهوية الأوروبية.

فإن أسطورة أن المسيحية هي التقليد الديني الأوروبي الأصيل والبارز، وأن الإسلام منافس غير أوروبي، بل ومعادٍ جدًّا لأوروبا، إنما فُرضت عن طريق تقليد طويل من الفهم المزور للإسلام، فإنها اليوم -ودون استثناء- قد تم قبولها على أنها بديهية وواضحة بذاتها وحقيقة لا مراء فيها! تبنَّى أبرز المؤلِّفين المسيحيين في أوروبا هذا التقسيم الثقافي المضلِّل بشدة، سواء أولئك الذين اتخذوا موقفًا سلبيًّا تجاه الإسلام بالبداهة، أو أولئك الذين يتعاطفون علانية مع الإسلام، وأيضًا بعض الذين اعتنقوا الإسلام في نهايات أعمارهم، بناء على بعض أدلة ظرفية مقنعة، مثل ليو تولستوي[1].

فعلى الرغم من أن فريدريش نيتشه لديه تعاطف قوي مع الإسلام، فإن تناوله له لم يخلُ من وجهي القصور الرئيسيين اللذين يطبعان استعصاء الإسلام على الفهم منذ زمن مارتن لوثر حتى يومنا هذا؛ الأول: هو عدم معرفة المصادر الأصيلة، وفي مقدمتها نص القرآن الكريم والحديث الشريف. والثاني: هو قبول الحكم المسبق، دون تمحيص، الذي ينظر للإسلام على أنه نموذج ديني لغير الأوروبيين، مع الإيحاء بأن هذا هو الفرق الرئيسي بينه وبين المسيحية كدين أوروبي أصيل.

يرفض نيتشه الكليشيهات السلبية والقوالب النمطية التمييزية عن الإسلام الواردة في استشراق القرن التاسع عشر الأوروبي، وإن كان يشكِّل فهمه العام للإسلام من خلال منظور الاستشراق. وعلى الرغم من ذلك، يحتفظ نيتشه بالرأي

---

(1) يمكن رؤية مدى الرسوخ العميق للعرض الخاطئ للتناقض بين المسيحية كدين أوروبي، على زعمهم، والإسلام كدين غير أوروبي، أو كدين معادٍ لأوروبا على زعمهم أيضًا. انظر على سبيل المثال مقال:
Tutt, Daniel, "Spirit is a Bone - What Would Nietzsche Say about Europe's Islam Crisis?", 24 July 2011.
الذي يؤيد فيه المؤلِّف دون تشكيك أو نقد التفاهات حول أزمة الإسلام في أوروبا، وعلاوة على ذلك وعن طريق الجمود الفكري يتبنَّى تحيز نيتشه ضد الإسلام كتقليد رُوحي وثقافي غير أوروبي. وحتى تولستوي نفسه، رغم ما قيل عن احتمال كونه اعتنق الإسلام، يعتبر الإسلام -في كل مكان في كتاباته- دينًا غير أوروبي، وشرقيًّا خالصًا!

الأساسي القائل بأن الإسلام هو ظاهرة غير أوروبية، وبالتالي، فإنه -وفقًا لهذا الموقف- يختلف أساسًا عن المسيحية باعتبارها الخيار الروحي الأوروبي الأصيل. بأسلوب رومانسي نموذجي، يراقب نيتشه "المسيحية الأوروبية" و"الإسلام الشرقي" كنموذجين متضادين، بينما يقدم الإسلام عليها من حيث الحيوية والاتساق والرجولة. وبما أن أوروبا -وفقًا لنيتشه- في أزمة عميقة؛ بسبب أن المسيحية التي هي مصدرها الروحي تعاني من أزمة، فإن معرفة الإسلام كدين قوي وصحي وصلب يمكن أن يقدم أفضل مساعدة لفهم مصادر الضعف والأزمة في المسيحية؛ أي: انحطاط أوروبا.

في رسالة إلى صديق له، يؤكد نيتشه أنه يريد التعرف على الإسلام في شكله الأكثر اعتدالاً وأصالة، معربًا عن نيته في أن يقضي فترة من العيش في مثل هذه البيئة الإسلامية: "أنوي أن أعيش بعض الوقت مع المسلمين؛ حيث إن دينهم هو الأقوى؛ إذ يمكنني شحذ فهمي بشكل أفضل لما يحدث في أوروبا... لأنَّ الإسلام لديه كل ما فقدته أوروبا: الرجولة، واحترام السلطة، والانضباط، والإرادة التي تؤكد الحياة بقوة"[1].

مع نهاية حكمها الذي دام ألف سنة، وقعت الإمبراطورية الرومانية القوية في أزمة عميقة للهوية، بل أكثر من ذلك، وقعت في أزمة فقدان الدافع. أُرهقت الدولة التي دخلت في حروب لا تعد ولا تحصى وفازت في كل تلك الحروب، واستنفدت كل الاحتياطيات الأخيرة لقوتها الداخلية. وكان الدخول في حروب جديدة، يعني الانتصار مرة أخرى على الأعداء الذين كانوا قد انهزموا أمامها بالفعل عدة مرات من قبل، ولم يبق في مواجهة الواقع إلا التكرار، وأنه "لم يعد يوجد شيء جديد تحت الشمس" بالنسبة لهم؛ حيث فقدت الطبقة الأرستقراطية الرومانية جميع الدوافع، ليس للحفاظ على الإمبراطورية فقط، بل لكل الغايات التي تبرر الحياة. وقد ضجرت من المعارك والانتصارات، ولم تبال بالتحديات والإنجازات. ثم تبدلت اللامبالاة التامة تجاه كل شيء وتجاه الجميع، وحتى تجاه

(1) Nietzsche, Friedrich, Briefe an Peter Gast, August 1883. Nietzsche, Friedrich Gesamte Briefe, vol 14, (HistorischKritische Edition, Berlin, 1996).

الحياة ذاتها، وتحوَّلت إلى شعور سائد بالملل المطلق والتام. وتم ترقية هذه اللامبالاة الميتافيزيقية والوجودية إلى مرتبة المبدأ الأخلاقي الأساسي للطبقة الأرستقراطية الرومانية، فأصبحت دستور السلوك الوحيد اللائق بالروماني الحقيقي! ففي الصورة المعروفة باسم ملل الحياة؛ أي: الضجر من الحياة (Taedium vitae)، انهزمت القوة التي لا تُقهر للإمبراطورية الرومانية أمام نفسها. والمحاربون الذين لم تتمكن سيوف ورماح أعدائهم من القضاء عليهم في ساحة المعركة، قضوا على أنفسهم، قاطعين معاصمهم بخيط من حرير تاركين دماءهم تسيل في الماء الفاتر داخل حمامات رخامية، مدركين أخيرًا المعنى الكامل لكلمة الملك يوغورطة المهزوم التي صرخ بها على الرومان في زمن قديم، في حين كانت سلسلة موضوعة حول رقبته: "هكذا يفنى مجد هذا العالم" (Sic transit gloria mundi)!

نعم، بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية كان ملل الحياة، ذلك الشعور بالتعب من الحياة وعدم وجود منظور آخر لها، فكان اللامعنى والعبث معلقيْن كالضباب الدخاني الكثيف فوق أنحاء القارة بأكملها، وسرعان ما تحول إلى ملل أوروبا.

ولما قدم المسلمون إلى أوروبا وجدوها على تلك الحال. وكانت هي "المريض الميؤوس من شفائه"[1]. تلك هي أوروبا الفاقدة للحيوية والطاقة؛ حيث فقدت قوة تجدد الذات وتجديد الطاقة، التي يرجع مصدرها إلى وجود المثل الاجتماعية والروحية والإلهام الواضح. وكان ذلك المصدر قد نفد. فكما أن فقدان الحرارة، التي هي مصدر كل الطاقة في الكون، يؤدي إلى "الأنتروبيا"؛ أي: الانحطاط التدريجي للكون؛ أي: بمثابة "الموت النهائي للكون"، كذلك كانت الحال في أوروبا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية؛ حيث إن فقدان المثل العليا والإلهام الروحي اللذين يشكلان مصادر أساسية للحماس والحيوية في كل مجتمع، قد أدى إلى الانحطاط الثقافي والروحي النهائي للقارة بأكملها! ولكن بتأسيس أول دولة

---

(1) أخذت هذه الاستعارة من عنوان الكتاب الشهير لسورين كيركيغارد (Soren Kiekegaard)؛ حيث فيه دلالة عن كامل حالة الشخص الذي فقد مركزًا دينيًّا، وهو ما أسماه الفيلسوف الدنماركي باسم "المرض حتى الموت".

إسلامية في أوروبا سنة 710، والتي تحققت في واقع مُشرق وحيوي وجديد لخلافة الأندلس، زال مللها وتجدَّد حماسها للحياة! وكانت تلك هي الهدية الأولى والأثمن التي أهداها الإسلام إلى أوروبا، وهي عنصر الحيوية وتجديد الإيمان، والذي ما زال يحافظ بوضوح على طابعه الإسلامي منذ ذلك الحين إلى اليوم. وعن طريق الإسلام أورثت الدولة الإسلامية الأولى بإنشائها في أوروبا نموذجًا واضح المعالم ومفصلاً تفصيلاً دقيقًا للتنظيم الاجتماعي، استنادًا إلى المثل العليا المشتركة والإلهام الروحي الأصيل! عملت هذه الدولة المسلمة في أوروبا بقوة كاملة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، وأنجزت بقواها الحيوية وفي وقت قصير جدًّا أعجوبة حقيقية، فقامت بإنقاذ أوروبا من الخمول واليأس والانحطاط.

لاحظ فريدريش نيتشه بشكل صحيح نوعية حيوية الإسلام وقدرته التجديدية المعاكسة تمامًا لليهودية-المسيحية السائمة. لكنه فشل في إدراك مسيرة استيعاب هذه الحيوية نفسها في النسيج البالي للثقافة الأوروبية من أجل تخليق هوية أوروبية ثقافية جديدة أصيلة مستوحاة من محتويات روحية واجتماعية للإسلام بصفته الدين والثقافة! وببساطة، كان نيتشه ينظر إلى الإسلام في النهاية كظاهرة غير أوروبية، و"جسم ثقافي غريب" يختلف أساسًا عن أوروبا "المسيحية الأصيلة" في زعمه. باتخاذه هذا الموقف الخاطئ دون تمحيص، بشكل مملٍ تقريبًا، وبطريقة جامدة وآلية، تأثر موقف نيتشه هذا في المقام الأول بحقيقة أن الإسلام، بالمقارنة مع المسيحية في وقت حياته (أي حياة نيتشه)، كان يمثل صورة لتنظيم المجتمع الثقافي والروحي الأكثر حيوية بكثير منها. وهذه الحقيقة بالذات، هي في معظم الحالات سبب من الأسباب الرئيسية لحقيقة أنه ما زال ينظر إلى الإسلام حتى اليوم، حتى في أوساط الباحثين المحايدين الموضوعيين في الدين، نظرة إلى ظاهرة غير أوروبية. ومع ذلك، فإن التفاوت المشار إليه والذي يميز الإسلام عن المسيحية باستمرار من البدء وحتى يومنا هذا، لا يعني أننا ننظر إلى نموذجين ثقافيين مختلفين جذريًّا، وأنه لم تتم بينهما عمليات التعامل والتأثر الروحي! فالتفوق والسمو في القوة التي يؤثر بها الإسلام على المسلمين، سواء على مستوى الأفراد أو الطوائف المسلمة، أي على المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية، يؤكد أن العناصر الإسلامية

كانت هي العامل الأكثر حيوية، الذي شاركت به الدول الإسلامية الأوروبية في خلق المزيج الثقافي المتكامل، والمتمثل اليوم في الهوية الثقافية الأوروبية.

هذا الوهم حول الهوية المسيحية الخالصة المزعومة لأوروبا، والتي هي - أيضًا- أكبر مغالطة في الفهم الذاتي لجزء من أوروبا، له من النتائج المباشرة وغير المواتية ما يعوق خلق أوروبا موحدة ثقافيًّا، ويعوق كذلك تكوين انطباع عن نفسها يكون متكاملاً في جوهره.

يعلن بعض القادة السياسيين الأكثر تأثيرًا في أوروبا الحديثة، مثل المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، بشكل غير مبرَّر تمامًا، أن مشروع التعددية الثقافية في أوروبا فاشل، استدلالاً بـ "فقدان اتصال المسلمين بنقاط الهوية الثقافية الأوروبية الأصيلة"! فإن النظر إلى نوع من "هوية ثقافية أوروبية أصيلة" خارج إطار وجود العناصر الإسلامية فيها، يعني التجاهل المباشر، أو نفي لمدة تزيد عن 1300 سنة من عملية متواصلة لتشكيل تلك الهوية من خلال التفاعل المكثف بين المسيحية والإسلام! هذه الصورة النمطية المقيدة لـ "المسيحية الأوروبية" و"الإسلام غير الأوروبي" لا تزال راسخة إلى حد أنه -على سبيل المثال- لا يدرك أحد اليوم بالفعل أن "الإسلاموفوبيا" ليست شكلاً من أشكال "الكسينوفوبيا"، إذ المعنى الأصلي لاشتقاق "كسينوفوبيا" هو "رهاب من الغريب" أو "الخوف من الأجنبي". أما الإسلام فهو ليس بـ "غريب" ولا "أجنبي" في أوروبا بأي حال من الأحوال، بل هو أحد العوامل الأكثر تأثيرًا في تشكيل التاريخ الأوروبي وتخليق الهوية الثقافية الأوروبية؛ أي: إنه مقيم على التراب الأوروبي على قدم المساواة لمدة ثلاثة عشر قرنًا الماضية كاملة. فالمفهوم الدقيق لكلمة "إسلاموفوبيا" تدل على نوع من "يوروفوبيا"؛ أي: خوف أوروبا من أوروبا نفسها!

وفي ضوء هذه الحقائق المعروفة بشكل عام (وللأسف المتجاهلة باستمرار بشكل عام أيضًا)، يتضح أن جميع الطلبات والتوقعات بأن يندمج المسلمون في "الثقافة الأوروبية" أو يتماهوا معها، لا مبرر لها من حيث المبدأ؛ إذ إنهم بالفعل جزء لا يتجزأ من تلك الثقافة الأوروبية نفسها، كما أنه من الواضح كذلك، عدم

التبرير للمطالبة باندماج المسيحيين في تلك "الثقافة الأوروبية" وأن يتماهوا معهـــا! إن التخلي عن العناصر الإسلامية وإنكار سمة التعددية الثقافية عن هوية أوروبا التي تم تشكيلها من العناصر الإسلامية والعناصر اليهودية-المسيحية سيؤدي -من دون أدنى شك- إلى تعميق تشوش أوروبا، كما هي الآن، وفقدانها الثقة بنفسها وتفاقم أزمة هويتها.

لا يمكن لأوروبا أن تفهم نفسها بدقة وتدرك مصادر أزمة هويتها الخاصـــة، إلا بفهم العناصر الإسلامية المنسوجة داخلها وقبول واقع وجودهـــا الجـــوهري والدستوري في جميع مجالات الحياة الثقافية في أوروبا، كمضمون معتمد في الهوية الأوروبية.

المبحث الثاني

الكراهية المذهبية والارتباك الفكري:
لمحة موجزة عن تزوير الإسلام

اتخذت صحوة الجزء المسيحي لأوروبا من الخمول الذي وقعت فيه، بتناول حقن ترياق الطاقة الحيوية المتأتي من العناصر الإسلامية في أوردة الدم المسدودة للثقافة السائمة المتهالكة لهذه القارة، ومنذ البداية، اتجاهًا معاديًا لمُنقذها! فقد ظل الإسلام نفسه الهدف الرئيسي المطلوب رأسه بالنسبة للمسيحية المُجدَّدة، بعد أن وجدت خلاصها بفضل قدوم الإسلام، وذلك بالمعنى الحرفي.

تركز التحوُّل من فلسفة "ملل الحياة" إلى إعادة تنظيم المجتمع، المستوحى من المبادئ المُضمنة في عبارة "فلسفة نشطة" (Philosophia Activa)، فورًا على محاربة الإسلام. وفي عجالة جمعت وجندت كل الموارد البشرية والإمكانات الاقتصادية والنظم التعليمية والمعنوية وكل القوة المسلحة والقواعد اللوجستية، أي بإيجاز، كل ما توفر لأوروبا المسيحية وكانت تمتلكه في ترسانتها؛ بهدف استخدامه في عملية محاربتها للإسلام.

وعلى الرغم من أن تاريخ الحروب بين المسيحية والإسلام على التراب الأوروبي رسم حدودًا سياسية وقومية واضحة المعالم، والتي تم تغييرها وفقًا لنتائج تلك الحروب، فإن الوقائع الاجتماعية والمسيرة الحياتية كانت تمحو تلك الحدود باستمرار. عبرت هاتان الثقافتان الحدود تدريجيًّا للوصول إلى الجانب الآخر، أولاً من خلال الثقوب والثغرات في تلك الحدود، إلى أن أصبحت تلك المسيرة مع مرور الوقت هائلة لا يمكن وقفها لدرجة أنه لم تعد الحدود السياسية والدولية تفيد في شيء ولا تمثل أكثر من خرائط شكلية. وعلى الرغم من أن

الحرب المسلحة بين المسيحية والإسلام استمرت، مع بعض الانقطاعات، منذ لقائهما في أوروبا وحتى أوائل القرن العشرين، فإن الحرب الأيديولوجية بينهما كانت قد بدأت قبل ذلك اللقاء ولا تزال مستمرة دون أي انقطاع حتى يومنا هذا. وإذا صحَّت القاعدة في مضمون مثلٍ قديم أنه "في الحرب والحب كل الوسائل جائزة"، ففي الحرب الأيديولوجية، للمفارقة، نقول: إنه "يُسمح حتى باستعمال الوسائل التي لا تجوز في الحرب والحب". وكانت الطريقة الأساسية للحرب الأيديولوجية ضد الإسلام[1]، وما زالت إلى حد الآن، تتمثل في موجة من الكراهية الجنونية القائمة على تزوير الإسلام والقرآن وأقوال محمد صلّى الله عليه وسلّم وأفعاله، بل وتبلغ حد تشويه شخصيته، إضافة إلى كيل الاتهامات الوحشية والمهووسة ضد المسلمين وفضح أخلاقهم والتقليل من قدراتهم الفكرية والسخرية من ثقافتهم.

تعرِض هذه الحملة الأيديولوجية منذ بدايتها صورة للإسلام، ليس على أنه عدو من الأعداء العاديين، أو خصم في ساحة المعركة، أو منافس في مجال الدين والأيديولوجية، بل وحتى ليس كطائفة سياسية معارضة، وإنما تُظهره كنوع من الأمراض المُعدية الخبيثة[2]، التي لا مناص من الإصابة بها لكل من كانت له أي صلة به. وُجدت هذه الكراهية غير العقلانية للإسلام وتحقير المسلمين بدوافع أيديولوجية

---

(1) نظرًا إلى إنتاج أكبر بما لا يقاس للمؤلفات المعادية للإسلام بجميع أنواعها، الدعائية التعبوية والمؤلفات شبه العلمية والعلمية، بالمقارنة مع قلة أعداد المؤلَّفات المعادية للمسيحية، فإن إيلاء الاهتمام في هذا الموضع وفي الكتاب كله محصور على عرض الحملة المعادية للإسلام؛ ذلك بسبب التفوق الهائل للإمكانات الإعلامية المسخَّرة ضد الإسلام، ونظرًا لأنه ليس هناك أي تحدٍّ لحقيقة وجود العناصر المسيحية في هوية أوروبا، بل يتم نفي محض حقيقة موضوعية لوجود عناصر إسلامية فيها. هناك دراسة مفيدة في سياق تقبُّل الإسلام من قبل أوروبا غير الإسلامية، انظر:

Silajdžić, A. *Islam u otkriću islamske Evrope*, (FIN Sarajevo 2003).

(2) وبالتالي، حتى ليبنيز (Wilhelm Leibniz) الذي يميل إلى الاعتدال يصف الإسلام بأنه "طاعون المحمدية"، انظر:

Leibniz, W.F. *Reflexions sur la guerre* (1687), u *Samtliche Schriften und Briefe*, Berlin, 1923.

بوصفهم وكلاء الشيطان أو الشيطان نفسه، أيضًا في أعمال الفلاسفة والمفكّرين اللاهوتيين البارزين في أوروبا المسيحية طوال الفترة من بداية القرن السابع الميلادي وحتى وقتنا الحاضر. ولتوضيح الحقيقة بأن ذلك هو الموقف الرسمي لأوروبا المسيحية إلى اليوم أيضًا، فلنذكر أن الحكومات وأعلى المؤسسات الثقافية الحكومية في صربيا ومقدونيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك تحتفل في هذه الأيام احتفالاً رسميًّا بالذكرى الـ 200 على وفاة رادي بيتروف، والمعروف باسم المطران بيتر بيتروفيتش نيغوش، مؤلف كتاب "الأبيات"، التي هي عبارات سخيفة لتشويه سمعة الإسلام، وفي الوقت نفسه، تدعو بصراحة إلى الإبادة الجماعية والكاملة لمسلمي البلقان، كمشروع مشترك للدول المسيحية (وعلى وجه التحديد، الأرثوذكسية) البلقانية، فيما يسمى بـ "Istraga (istrebljenje) Poturica"؛ أي "ملاحقة (بمعنى إبادة واستئصال) المتحولين إلى دين الأتراك"[1]. وكان الكاتب البوسني، إيفو أندريتش، قد فاز سنة 1961 بجائزة نوبل للآداب لروايته تحت عنوان "جسر على نهر درينا"، وهي ملحمة من عهد الدولة الإسلامية الأوروبية؛ أي: الدولة العثمانية في البلقان وبالتحديد في البوسنة، وهي مثال على كلام مشحون بالكراهية والشتائم للدِّين والعِرق، وتتعرض للإسلام والمسلمين بالافتئات عليه ورصِّ الافتراءات دون أي حُجج، بل أسوأ من ذلك، دون أي أسس في الحقائق التاريخية.

السبب الرئيسي في أن مسيرة فهم الذات في أوروبا لا تزال تسير ببطء شديد وأنها تواجه هذه المقاومة العظيمة، هو واقع الحملة الأيديولوجية الطويلة والمتعصبة التي تسعى لإلغاء حقيقة الوجود الواقعي للعناصر الإسلامية بين مقومات الهوية الثقافية الأوروبية. ففي هذا السياق، تجدر الملاحظة أن نيتشه ورث التقاليد القديمة والمظلمة لتزييف الإسلام والتشويه الشيطاني للمسلمين الأوروبيين في عقول المسيحيين الأوروبيين، والتي ساعدت على إصابتها بالفصام وجنون العظمة، اللذين

---

(1) اسم تحقير مهين جدًّا للمسلمين، وهو علاوة على ذلك خاطئ تمامًا؛ إذ إن الممارسة العثمانية في البلقان لم تكن تعرف التجريد من القومية ولا حتى التريك، كما أن الممارسات الإسلامية عمومًا لم تعرف أي شكل من أشكال التحول القسري إلى الإسلام، ولا الـ "أسلمة".

عانت منهما أوروبا في ذلك الوقت، كما تعاني منه، في معظم أراضيها، اليوم أيضًا.

بغضِّ النظر عن الهجاء الوهمي واللغو والمؤامرات ضد الإسلام والمسلمين النابعة من التعصب الديني والكراهية الأيديولوجية التي اجتاحت أوروبا منذ تأسيس أول دولة إسلامية في أوروبا، والتي بلغت ذروتها في ما يعرف بالحروب الصليبية؛ وهي الحملات العسكرية التي شُنَّت تحت شعار "تحرير قبر يسوع المسيح من الكفار (يعني المسلمين)".

يكفي الوقوف لحظة لندرك حقيقة هذا التقليد في إطار الولايات والمقاطعات والدوقيات الألمانية. فعلى الرغم من أن البروتستانتية، التي تشكَّلت بعد نشر بيان مارتن لوثر، والمعروفة باسم الأطروحات 95[1]، كانت موجهة بشكل مباشر ومبدئي ضد البابا والكاثوليكية، فإنه تبنَّى تمامًا النظرة الكاثوليكية المعادية للإسلام والمسلمين وبنفس العصبية، إن لم يكن بأكثر كراهية!

مهما كان مدى توجهه العام المعادي للمسيحية، فلم يكن بإمكان نيتشه أن يتجنب صدمة هذه الموجة من الكراهية الدينية والعقائدية للإسلام التي اجتاحت المجتمع الذي فيه نشأ نيتشه، وفيه تشكلت مفاهيمه الفلسفية فغمرته هذه الموجة وعملت على تحديد موقفه الأساسي نحو الإسلام كخيار ديني وثقافي غير أوروبي. فالتأثير الحاسم على تشكيل جو المعاداة للإسلام والنظر إليه كدين غير أوروبي في ألمانيا اليوم صادر من البروتستانتية، وفي المقام الأول من فكر مارتن لوثر[2].

كانت تقاليد الدول الإسلامية في عهد مارتن لوثر قد بلغت أكثر من 700 سنة من عمرها، فبالتالي كان وجود الإسلام، باعتباره عنصرًا أساسيًّا في الهوية الأوروبية، هو الأمر الواقع والحقيقة النهائية التي كان الجزء المسيحي من أوروبا ينكرها بشدة ويرفض قبولها، في محاولة منه -إذا جاز التعبير- لطرد أوروبا الإسلامية من أوروبا!

---

(1) نُشرت سنة 1517.

(2) راهب ألماني، مؤسس البروتستانتية، التي هي معارِضة للمبدأ الكنسي القائل بأن التكفير عن الخطايا يمكن الحصول عليه بالمال؛ ولهذا السبب رفض قبول شهادة التكفير عن الخطايا المطبوعة في الفاتيكان، مع ختم البابا، والمعروفة باسم Indulgentia. وُلد في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 1483، وتوفي في 18 فبراير/شباط 1546.

على الرغم من أن أول دولة إسلامية كبيرة أوروبية، الأندلس، اختفت من المشهد التاريخي بسقوط الخلافة الأخيرة في قرطبة سنة 1492؛ أي: عندما كان لوثر يبلغ من العمر تسع سنوات، إلا أن تخوفه من اختراق الإسلام الزائد في قلب أوروبا المسيحية، في الوقت الذي كتب فيه رسائله ضد "الأتراك والمحمدية"، لم يكن مبالغًا فيه. إذ كانت دولة إسلامية أوروبية أخرى، هي الدولة العثمانية، على وشك الوصول إلى ذروة قوتها، وكانت في ذلك الوقت تمثّل قوة من أكبر القوى الأوروبية، إن لم تكن هي الأكبر، والتي امتدت حدودها عبر ثلاث قارات وخمسة بحارا! وبانتصار الجيش المسلم للسلطان سليمان على الجيش المسيحي في معركة موهاج في المجر اليوم، التي وقعت سنة 1526، والتي ألحقت أفظع الهزائم بالجيش المسيحي، امتدت حدود الهيمنة الإسلامية إلى شمال بودابست، وبتهديد فعلي من 100 ألف جندي، جلبتها إلى مكان قريب جدًّا من ألمانيا.

لذلك، ليس من المستغرب أن رُوحًا منفتحة وذكية مثل روح مارتن لوثر، الذي تجرَّأ على إبداء الشك في مؤسسة البابا والكاثوليكية برمتها ورفضها بصراحة، وقع قبل خمسمائة سنة في قبضة الممارسة الواسعة لتشويه سمعة الإسلام، والتي نُشخِّصها، اقتداء بتركيب ليبنتز، كنوع من أمراض معدية بتسميتها "جنون المعاداة للإسلام". وكان لوثر على بيِّنة من حقيقة أن النظرة السائدة إلى "الأتراك والمحمديين" في ألمانيا، والتي اقتضتها الكراهية والرعب على حدٍّ سواء، في هذا السياق غير واقعية تمامًا[1]. ومع ذلك، لم يتمكن مارتن لوثر من إطلاق سراح تفكيره من المفاهيم التي يُمليها الاعتقاد بالحق المطلق للمسيحية، وفي المقابل بالضلالة المطلقة لليهودية والإسلام. وكذلك لم ينجُ من النظرة القاضية بأن كلاً من اليهودية والإسلام دينان غير أوروبيين، بخلاف المسيحية التي يعتبرها دينًا أوروبيًّا أصيلاً. وحين يهمل تمامًا المعارف من الكتب المقدسة التي تشير إلى أن كل

(1) على سبيل المثال يصرِّح مارتن لوثر بالتالي: "...أُدرك مدى شناعة الأكاذيب التي نخترعها نحن الألمان عن الأتراك والمحمديين لكي نكرههم أكثر، أن نكرههم قدر الإمكان". انظر:

Luther's Works, Philadelphia Frotress Press 1967, vol 46, p. 176.

الأديان التوحيدية الثلاث الكبرى نشأت بارتباط بعضها بـبعض، واحـدة بعـد الأخرى، ولديها سلسلة من أنبياء الله المشتركين بينها، فبالتالي ومن منظور مفكّر لاهوتي، من الممتنع أن يكون أي دين منها خاطئًا تمامًا مهما كان. إلا أن مـارتن لوثر نسي أيضًا أن يسوع المسيح وُلد وعاش وتُوفي على تربة آسيا، وأنه لم يخـطُ خطوة على أرض أوروبا أبدًا، بل ينسى كذلك حقيقة أن يسوع المسـيح وُلـد يهوديًّا وكان مقيمًا في قارة آسيا، في الشرق الأوسط، ولم يكن أوروبيًّـا علـى الإطلاق. كان لوثر محاصرًا بهذين الحاجزين العقليين، وكان يخضع لشعور قـوي بالرعب أمام ظهور جيش هائل ودولة يمتد نفوذها عبر القارات، فتردد بين إبـراز الاتهامات والافتراءات الثقيلة واختراع الأكاذيب الوقحة على الأتـراك وعلـى "المحمدية" وخاصة على محمد صلّى الله عليه وسلّم وحده، مثلما كان يلاحظ عند الألمان، من جهة؛ وبين حاجته المتجلية في بعض الملاحظات، إلى التخلـي عـن العبء الأيديولوجي والعقائدي وإلى التصريح بكلمة العقل عن حقيقـة اليهـود والمسلمين، من جهة أخرى. بهذا المعنى، يمكن قبول التعبير الدَّالّ على تردد مارتن لوثر بين نظرتين إلى الأتراك و"المحمديين" على أنهم إمَّا لعنة وإما علاج[1]؛ حيـث إنه يبدو مناسبًا وصحيحًا إلى حدٍّ كبير.

وأكثر مثال لتمييز هذا الشك، على الأقل ضمنيًّا، والميل إلى تأييد بعض الجوانب الإيجابية للإسلام، بل وتفوقه العقائدي على المسيحية يتمثل في مقارنـة لـوثر بـين علاقات المسيحية مع اليهودية وعلاقة الإسلام مع المسيحية. يشعر المرء بأن الاقتبـاس التالي ليس مجرد فلتة للوثر، بل إنها فكرة اندلعت بعد أن لم يتمكن لوثر من التخلـي عنها، فكان يتعذب إلى أن اضطر في النهاية إلى الاعتراف بها في نفسه:

"نحن المسيحيين نعترف بالعهد القديم على أنه كلام الله، ولكننـا الآن، وفي هذه الأوقات العصيبة جدًّا، وفقًا لقول القديس بطرس أصبحنا بدون نعمة من الله. وبما أننا نحن قد ألغينا أهمية تلك النعمة، فالعهد القديم لم يعد يلزمنا. يتعامل محمد

(1) لتحليل مفيد لمواقف مارتن لوثر حول الأتراك والإسلام، انظر:
Almond, I. *Deconstructing Luther's Islam: Turks as curse or cure?*, Yearbook of Muslims in Europe, volume3 , Brill, Leiden Boston, 2011, p. 619-654.

مع الكتاب المقدس بنفس الطريقة؛ فكما أننا نعتبر العهد القديم مقدسًا، ولكننا الآن لا نلتزم به، فهو كذلك يعتبر أن الكتاب المقدس لا بأس به، إلا أنه لم يعد يخدم غرضه، وبالإضافة إلى ذلك فإنه من الصعب جدًّا اتباعه"[1].

وللوهلة الأولى، قد يحصل المرء على انطباع بأن هذا مثال كلاسيكي لأمانة إكليريكية مثالية. يبدو كأن لوثر يقبل المساواة بين العقائد الدينية والمصدر السماوي لجميع الديانات الثلاث. في لحظة التخلص من التحيزات، يتبع مارتن لوثر هنا، دون أي شك، المنطق الكامن للعلاقات التاريخية بين اليهودية والمسيحية والإسلام. وفي الواقع، وعلى الرغم من الاختلاف في أسلوب الكلام، يقول لوثر هنا: إن "الإسلام يعامل المسيحية على نفس المنوال الذي تعاملت به المسيحية مع اليهودية. ويتعامل محمد مع المسيح (أي مع شريعته) نفس تعامل المسيح مع موسى (أي مع شريعته)". يبدو كأن لو كان لوثر يقوم هنا بتبرير الإسلام في الأساس، فكأنه يذكّر بأن الإسلام هجر المسيحية بحق من اللحظة التي استغنى فيها عنها، كما سبق أن المسيحية هجرت اليهودية بدافع طبيعي عندما لم تعد في حاجة إليها[2]. ومع ذلك، ما قد يُخيَّل للمرء عند القراءة في الخلوة يختفي على الفور تحت الضوء القوي المنبعث من تعصبه الديني للبروتستانتية، وإظهاره الاحتقار والكراهية لكل خيار ديني آخر في ملامح حادة الثقوب! إذ لا يرى لوثر في أية لحظة من اللحظات، اليهودية والكاثوليكية والإسلام، إلا كمغالطات وهرطقة وعمل شيطاني، ويرى فيها أعداء للمسيحية الحقيقية المتجلية في النسخة من الدِّين التي يدعو هو إليها. وفي جميع أنحاء مؤلفاته يعتبر لوثر الأتراك شعبًا وحشيًّا وبربريًّا وهمجيًّا غادرًا وكفارًا ومتقلّبين (بسبب أنهم "محمديون"). وأينما يرد ذكر الإسلام ومحمد صلّى الله عليه وسلّم و"المحمدية"، يتحدث لوثر عن تلك القضايا مصرِّحًا بالكراهية والحقد والخطاب البدائي المشحون بالابتذال الذي يفوق الإشباع بما لا

---

(1) *Luther's Works*, Vol 46, p. 195.

(2) يستخرج أيان ألموند مثل هذا الاستنتاج بالذات عن تعاطف لوثر مع الإسلام المضمن في الاقتباس التالي: "... التي توحي، عند قراءتها في الخلوة، بأن لوثر هنا يقوم بمحاولة لتبرير الإسلام، بدلاً من إدانته"، في النص المذكور:
"Deconstructing Luther's Islam: Turks as curse or cure?", p. 652.

يليق بأي كتاب جاد، حتى وإن كان مجرد اقتباس كذلك الذي يمكن العثور عليه في المنشورات السخيفة المعادية للإسلام وفي التآليف الشعرية للمطران بيتر بيتروفيتش نيغوش، ليس إلا.

إن للتحريض على الحقد على المسلمين والإثارة المنهجية للمشاعر المعادية للإسلام تاريخًا طويلاً جدًّا في أرض أوروبا، وكذلك في أرض الأميركتين، وخاصة داخل الولايات المتحدة. وإن دعم الدراسات المنهجية التي ستبحث في موضوع تخليق الصور النمطية السلبية عن المسلمين من قبل المنظمات الحكومية العليا وإشاعتها للمشاعر المعادية للإسلام، هو بالفعل أمر لا غنى عنه اليوم لعدة حِكَم، وفي مقدمتها توثيق عمق سوء الفهم الثقافي الذي يتم الحفاظ عليه وتكثيفه عمدًا ليصير خطرًا كبيرًا على السلام على المستوى الإقليمي، بل في جوهر الأمر، على المستوى العالمي أيضًا.

هناك حكمة أخرى، وهي الحصول على معرفة بالحجم الحقيقي للصعوبات الاجتماعية التي يواجهها المسلمون لقرون في العديد من بلدان أوروبا الغربية[1]، وكذلك في بلدان أميركا الشمالية وتقدير شدة تلك الصعوبات. والتعرف - أيضًا- على حقيقة الإلهام الأيديولوجي للدعاية المعادية للمسلمين على أساس إشاعة التزوير والخرافات، والاطّلاع على حقيقة الإسلام والمسلمين وكذلك على مبادئ الدول الإسلامية الأوروبية وممارساتها لتمكين أوروبا الحديثة من فهم هويتها الثقافية الذاتية كنتيجة للتفاعل بين العناصر الإسلامية واليهودية والمسيحية[2]. بالإضافة إلى أول عرض منهجي للحوار الثقافي بين المسيحية

---

(1) وفي هذا السياق، نلفت انتباه جمهور العلماء والعوام إلى دراسة:
Almond, I. *History of Islam in German Thought: From Leibniz to Nietzsche*, (Routledge, London, 2009).

(2) مراجعة عامة عن تاريخ إنتاج التحامل ضد المسلمين، التي تضم بريطانيا وجنوب شرق أوروبا والبلقان وفرنسا، وأيضًا النقاش حول الحجاب في جميع أنحاء أوروبا الغربية؛ فضلاً عن استعراض مفصَّل لكراهية الإسلام في سياق الولايات المتحدة، يقدمها الكتاب المفيد:
Anti-Muslim Prejudice: Past and present, Ed. Maleiha Malik, (Routledge, Abingdon, 2010).

والإسلام على مرِّ التاريخ، وكذلك إدراكهما المتبادل لبعضهما البعض، مع نظـرة عامة في التحارب الإيجابية والصور النمطية السلبية[1]. إن العمـل علـى جعـل الأوروبيين غير المسلمين يتعرفون على الحقيقة حول الإسلام، مع الترويج الفعَّـال للممارسات الثقافية للبلدان الإسلامية الأوروبية وللأوروبيين المسلمين، يمثِّل أيضًا خطوة إضافية حاسمة نحو المصالحة الدينية والثقافية بين اليهودية-المسيحية والإسلام على أرض قارتهم الثقافية المشتركة، أوروبا، التي تشكَّلت خلال مسيرة تاريخية.

(1) للمعلومات عن تاريخ الحوار والاستقبال المتبادل بين اليهودية-المسيحية والإسلام، يرجع إلى دراسات قيمة ومفيدة للغاية: "الإسلام يكشف أوروبا المسيحية: تـاريخ حـوار الأديان"، ف.إ.ن، سراييفو 2003.

Silajdžić, A. *Islam u otkriću kršćanske Evrope: Povijest međureligijskog dijaloga*, (FIN, Sarajevo, 2003).

وكذلك الدراسة المميزة الآتية:

Haverić, D. *History of the Muslim Discovery of the World: Islamic Civilization within the Plurality of Civilizations*, (Deakin University, 2012).

المبحث الثالث

الإرهاب "الإسلامي" الوسيلة والعذر للحملة المعادية للمسلمين

على مدى العقود القليلة الماضية، تم ربط الإرهاب بالإسلام بكثافة متزايدة وبكل الوسائل المتوفرة. هذه الحملة المنظمة التي يشارك فيها، بكل تنسيق، أكثر وسائل الإعلام العالمية نفوذًا، إلى جانب صُنَّاع السياسة في أقوى الدول في العالم من أعلى هرم السلطة، لم تكن دون نتائج. فاليوم هناك في مفهوم هذين المصطلحين مساحة اشتراك تلقائية تربطهما مع بعضهما البعض: فلا يكاد يوجد إنسان ينحو من أن يستجيب لذكر كلمة "الإرهاب" دون إجراء مقارنتها مع الإسلام؛ وعلى العكس من ذلك: من لا يتصوَّر مفهوم الإرهاب بمجرد ذكر كلمة "الإسلام"! أمَّا الجملة المركبة: "الإرهاب الإسلامي" فتشكِّل في المصطلحات السياسية المتداولة اليوم حقيقة مشهورة وبديهة مبتذلة، وتقدم تركيبًا يُراد له أن يكون طبيعيًّا ولا يتجزأ لكلمتي "الإسلام" و"الإرهاب". ويمكن القول بأن هذا التركيب على وشك أن يكون حشوًا بديهيًّا لا داعي له، على نمط "امرأة عجوز كبيرة في السن". ولكن أي تحليل سطحي يكشف عن حقيقة أن هذين المصطلحين لا تناسب بينهما؛ إذ من الواضح أن ليس لـ "الإسلام" ما يربطه بـ "الإرهاب" على الإطلاق؛ وعلى أية حال، ليس أكثر مما يربط مصطلح "المسيحية" بمصطلح "الإرهاب". فلا يوجد على المستوى الاشتقاقي ولا على المستوى المنطقي الرسمي ولا على المستوى التاريخي ما يوحي بهذه الصلة على الأقل، ناهيك عن ربطها التلقائي بشراكة طبيعية من نوع ما صمَّمه أرباب إنتاج دورات الدعاية الأيديولوجية ضد الإسلام. أما النتائج التي نجحوا في تحقيقها فهي

مروِّعة جدًّا؛ إذ، على سبيل المثال، في العديد من المسوحات الهاتفية التي أجريت في المملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا، أعرب 87٪ من أفراد العينة عن قناعة راسخة بأن الإرهاب هو ظاهرة جديدة نسبيًّا، وأنها في الأصل على علاقة بالإسلام، وأنه قد تم استيرادها إلى أوروبا من قبل الدوائر الأصولية الإسلامية المتشددة. وتفسير "الإرهاب الإسلامي" في رؤيتهم يوجد في قرار بعض المراكز الإسلامية المتطرفة بشأن شنِّ نوع من الجهاد ضد جميع المسيحيين، وعلى رأسهم معظم الدول المتقدمة في الغرب كالزعماء الممثِّلين للعالم الديمقراطي المتقدم! وأظهر استطلاع مماثل أن نسبة الذين يعتقدون بهذا الباطل التاريخي المخجِل في الولايات المتحدة يصل إلى 93٪!!

ومع ذلك، فإن مشكلة مزاوجة مفهومي الإسلام والإرهاب بمجتمعيْن عن طريق مشاركة تلقائية في تركيب "الإرهاب الإسلامي"، يتزايد بجدية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المجتمع العلمي والسياسي في جميع أنحاء العالم بالفعل يطبق الآن نفس النمط. فليس هناك أية إشارة -حتى في أكثر الدراسات شمولاً وفي الوثائق الحكومية المعاصرة التي تأتي بتعريف الإرهاب- إلى البواعث الاجتماعية والسياسية والمصادر التاريخية للإرهاب، كما ليس هناك أي ذكر بأن له أصلاً أوروبيًّا حصرًا!

وبالتالي، على سبيل المثال، يختلف تعريف الإرهاب من بلد إلى آخر، بل يختلف داخل الدولة الواحدة من وزارة إلى أخرى. التعريفات المختلفة للإرهاب بين مؤسسات الولايات المتحدة تقدم مثالاً صارخًا لتلك الحقيقة. إن التعريف الوارد في نصِّ قانون الولايات المتحدة للوائح الفيدرالية يقول: إن الإرهاب هو "عنف مخطط له، ذو دوافع سياسية، يُرتكب ضد أهداف مدنية، من قِبل جماعات فرعية أو عملاء متخفين"؛ فضلاً عن كونه عامًّا، وغير مانع لأي تفسيرات قد يلجأ بعض السياسيين أو المحاكم إليها عند الحاجة، فإن هذا التعريف يهمل عنصرًا من العناصر الضرورية للمفهوم الأصلي للإرهاب، وهو وجود عنف مُسبَق مُمارَس من قِبل الدولة، ومن ثَمَّ يكون الإرهاب بمثابة الرد عليه. تلك هي سمة الإرهاب التي سُميت بالعنف التفاعلي من قِبل الباحثين الأوائل المنظِّرين للإرهاب. وفقًا لتفسيراتهم، فمن حيث الدافع لا يحدث الإرهاب أبدًا كفعل، بل يصدر دائمًا

كردِّ فعل! أمَّا استخدام العنف ضد أي مؤسسة أو دولة، في حالة أن تلك المؤسسة أو الدولة ارتكبت أفعال عنف غير مبررة ضد المواطنين، ولا تنوي تلك المؤسسة أو الحكومة إيقافها، فغير جائز، وإذا وقع، فلا يمكن اعتباره إرهابًا، بل مجرد جريمة أو عنف.

ومن ناحية أخرى، فإن التعريف الذي قدَّمته وزارة الدفاع الأميركية، وإن كان أكثر امتدادًا، إلا أنه أيضًا لا يذكر ولو بكلمة واحدة الطابع التفاعلي؛ أي: الدفاعي للإرهاب كعنصر أساسي من مفهومه الأصلي: "الإرهاب هو استخدام غير قانوني للعنف بهدف التسبب في نشر الخوف وممارسة الضغط على السلطات أو المجتمعات. وغالبًا ما تكون دوافع الإرهاب المعتقدات الدينية أو السياسية أو الأيديولوجية الأخرى، ويهدف إلى تحقيق أهداف سياسية". لا نجد هنا ولو كلمة واحدة تتحدث مثلاً عن الدوافع الاقتصادية المسبِّبة لردود فعل عُمَّالية غاضبة، ولا على الممارسات الحكومية المستخدِمة للعنف الشديد ضد العمال... فكل ذلك وغيره لا يشغل واضعي التعريفات لمفهوم الإرهاب.

إن كل من بذل بعض العناء لمعرفة المزيد عن تاريخ الإرهاب؛ باعتباره نظرية وتكتيكات واستراتيجية للنضال السياسي، استطاع أن يتأكد من بُعد أسطورة "الإرهاب الإسلامي" الهائل عن الحقيقة! ومع ذلك كله، لا يستغرب المرء كثيرًا من هذا الجهل غير المعقول بالحقائق. فإن ربط الإسلام بالإرهاب كان الأسلوب الذي قد تم التخطيط الجاد المفصل له بالتنسيق مع المشروع الأيديولوجي حول "صراع الحضارات" الذي لا مفر منه، الموجه مباشرة ضد الإسلام كخيار حضاري، والمعلَن من صموئيل هنتنغتون أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية! ولهذا السبب بالذات فإن معظم الدراسات الحديثة المخصصة لدراسة الإرهاب، ومن دون استثناء، يعالج الإرهاب كظاهرة أكثر حداثة؛ إذ تؤخذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 في أكثر الحالات كنقطة الانطلاق لتاريخها. وحتى كتاب إيكاترينا ستيبانوفا بعنوان مثير: الإرهاب في صراع غير متكافئ -الذي يمثِّل أكثر الدراسات الجديدة في موضوع الإرهاب دقة وشمولاً- يتجاهل تمامًا تاريخ الإرهاب كله، من حيث وجهته الأصلية ومصدره ودوافعه الاجتماعية والسياسية،

فمنذ البداية يتركز تحليلها على "الإرهاب الإسلامي"[1] الشائن. وفي حقيقة الأمر، إن الإرهاب حكر تاريخي لأوروبا الغربية، كمعظم الظواهر السلبية أو الهدَّامة الأخرى التي انتشرت في أجزائها الشرقية أيضًا، وخاصة في روسيا، والتي ينسبونها الآن إلى المسلمين والإسلام، أو إلى الشرق، كاحتكار حصر وتعبير عن "خططهم الجهنمية".

الإخوة بابوف، لويس أغسطس بلانكي، بيساريف، نيشايف، باكونين... هؤلاء من بين كثيرين آخرين من الذين نشأوا في التقليد الطويل والعاصف للحركة الفوضوية في أوروبا، يمثلون أبرز أسماء مؤسسي الإرهاب والأحداث السياسية المضطربة على أساس استخدام الأساليب الإرهابية كشكل من أشكال النضال السياسي من قِبل المظلومين وضد الحكم الإرهابي للدولة الشمولية! وفي المقام الأول نجد لويس أغسطس بلانكي (1801-1881)، الذي يعتبر مؤسس الإرهاب كفلسفة نضال الشعب المظلوم ضد اضطهاد الحكومة وإرهاب الدولة، وفي الوقت نفسه كأول إرهابي في الوقت الحديث، مما أكسبه لقب "رسول الإرهاب". ويجدر إبراز حقيقة أن بلانكي بدأ فلسفته الإرهابية باعتبار الإرهاب وسيلة مشروعة للنضال ضد عنف الدولة، وكذلك نشاطه الإرهابي الذي سبق بـ 170 عامًا أقرب علامة في الدراسات الحديثة إشارةً إلى بدء أول أشكال الممارسات الإرهابية الإسلامية!

إن نظريته للصراع الإرهابي ضد الدولة باعتبارها أسوأ الإرهابيين، أُقيمت على أُسس صراع غير متكافئ، وإن كان لا أحد من المنظِّرين الحداثيين للإرهاب وحتى لا إيكاترينا ستيبانوفا، يذكر ذلك!

وفقًا للمفهوم الأساسي لهذا المحارب ضد استغلال العمال غير المحدود، لا يمكن التوصل بشكل جدي إلى مقارعة الدولة الشمولية التي هي أقوى بكثير من المواطنين الذين تَرتكب ضدهم أعمالاً إرهابية دون عقاب وإرغامها على تصحيح سلوكها، إلا عن طريق صدمات مدروسة بشكل جيد وآثار لا يمكن التنبؤ بها، وتقوم بها جماعات منظمة صغيرة يكون أفرادها على استعداد للتضحية بحياتهم

(1) Ekaterina, S. *Terrorism in Asymmetrical Conflict; Ideological and Structural Aspects*, (Oxford University Press, 2008).

باسم الحرية والكرامة! وفي وضع تفصيل لفكرته، يشير بلانكي إلى الطابع غير المتكافئ في موازنة بين سلطات الدولة في موضع الخصم المتفوق بكثير، وبين القدرة الطفيفة ولكن غير العاجزة تمامًا للمدنيين المعرضين للاضطهاد. فالتفاوت في القوة يجبر الطرف الأضعف ببساطة على اتخاذ الإجابة الوحيدة الممكنة، وهي إثارة الخوف والشعور بانعدام الأمن، وإحداث الرهبة (بالفرنسي=terreur الرعب) في صفوف العدو الأقوى منه بكثير، كوسيلة لإقامة نوع من التوازن والتخفيف من التباينات في السلطة وعدم التكافؤ. إذ كما أن النحلة، مهما كانت صغيرة، تنهمك في صراع غير متكافئ مع الدُّب (أو رجل) عندما يحاول سرقة العسل، فبلدغتها المؤلمة السَّامة التي لا يمكن التنبؤ بها تجعله في حالة تأهب؛ كذلك العمال، الذين يقوم "دُبُّ" الدولة بنهب نتائج عملهم، يجعلونها أكثر حذرًا بكثير إذا تلقت منهم من وقت لآخر تلك اللدغة المسمومة المؤلمة. وبغضِّ النظر عن أن النحلة إذا لسعت العدو، وكقاعدة عامة، تموت، إلا أنها تنجز آثارًا دائمة؛ إذ إن كل لدغة تُوقِع العدو في حالة الحذر، كما أنها ترفع من مستوى أمن النحل وسلامته، وتسهم في تقليل عدد الهجمات المتعمدة على خلايا النحل الأخرى في كل مكان في العالم. وعلى نفس المنوال، فإن الجماعة الإرهابية التي تُقتل أو يُحكم على أفرادها بالإعدام، على ما يقول بلانكي، فإنها لا تموت بلا جدوى، بل إنها في واقع الأمر تُقيم نوعًا من الوضع الجديد الذي أدى فيها الخوف من لدغة جديدة إلى أعلى مستوى احترام لحقوق العمال، ولو على شكل الإرغام والابتزاز! في أساس تصوره للإرهاب، يبرز اعتقاد بلانكي بأنه ليس هناك شيء خاطئ، من حيث الأخلاق، بشأن حق الضعيف في محاربة القوي بكل الوسائل إذا كان يعرِّض وجوده للخطر أو للتهديد. فالإرهاب في أصوله ومنذ بداياته، هو شكل دفاعي وتفاعلي من أشكال النضال، أولاً لأنه يستخدم في موقف الدفاع، ثم لأنه يدافع عن نفسه ردًّا على هجمات منفذة مسبقًا من قبل عدو أقوى بكثير.

وفي هذا السياق، فإنه من المثير للاهتمام ذلك التجاهل المنهجي لتاريخ الإرهاب وإخفاء حقيقة كونه أوروبي الأصل حصرًا، فضلاً عن التستر على طبيعته الدفاعية والتفاعلية المتمثلة في محاربة العدو الأقوى الذي قام منذ فترة طويلة

بعنف لا يمكن الرد عليه إلا بتنظيم الأعمال الإرهابية التي بدونها لن يتوقف عنف القوي على الضعيف أبدًا، كما أن القوة الطاغية لن تقوم بتصحيح أو تخفيف سلوكها. إذن، فأية دراسة للإرهاب كظاهرة اجتماعية، بما في ذلك ما يسمى بـ "الإرهاب الإسلامي"، من دون تحليل جاد للجوانب التاريخية والأيديولوجية والهيكلية، ببساطة، لا تستحق كتابتها، ناهيك عن قراءتها! لذلك فمن الضروري النظر بالتفصيل إلى أي مدى يكون ذلك "الإرهاب الإسلامي" المزعوم هو المشروع الأصيل للفكر الإسلامي، وإلى أي مدى يشكّل في حدِّ ذاته تهديدًا حقيقيًّا لنظام السلم في العالم، الذي هو في حدِّ ذاته لا يمثّل أي خطر على المجتمعات الإسلامية، ولا يُسيء في شيء إلى الدول الإسلامية. ومن ناحية أخرى، إلى أي مدى يكون آلة في أيدي السياسة المعادية للإسلام لإدارة استراتيجية عالمية طويلة الأجل، وتحقيق أجندات سرية يشرف عليها مباشرة أقوى دول العالم نفوذًا! وإلى أي مدى يُتخذ ذريعة للسياسة العدوانية المسبقة، ولشجب الإسلام وتشويه صورة المسلمين وذريعة كذلك لمشاريع مستقبلية مماثلة!

في ضوء وقائع محددة على مرمى نظر الجمهور الأوروبي والعالمي (وبالدقة، التي تم انتقاؤها للظهور أمام عيون الجمهور)، لا شك أن تركيز النقاش حول الهجرات المتزايدة للمسلمين إلى أوروبا واندماجهم في تقاليدها الثقافية ونظام القيم الأوروبي، تم تحديده وفقًا للمخاوف المتزايدة المثارة منهجيًّا من التطرف الإسلامي. تجعل هجمات لندن ومدريد هذا الخوف أكثر إقناعًا، وتبرِّره في الواقع في نظر معظم المواطنين الأوروبيين. وعند ذلك، وفقًا للقاعدة "حيث النار تحرق الخشب الجاف فتحرق الخام أيضًا" (مَثَل بوسني بمعنى: النار من شأنها أن تحرق، وليس من شأنها أن تميز بين الجاف والخام)، فإن دور كبش الفداء غالبًا ما يقع على كاهل جميع المسلمين الذين يعيشون في أوروبا، بمن في ذلك السكان الأصليون الأوروبيون المسلمون؛ فضلاً عن الملايين من المهاجرين المسلمين الذين هم مواطنون مسالمون للدول الأوروبية التي يعيشون ويعملون فيها. وبالتالي تصبح سياسة عدم الثقة تجاه المسلمين هي الموقف العام، وإن كان تطبيقها الفعلي يدل على وجود نظام عدم الثقة والارتياب من ثلاث مراحل، بدءًا من الأصغر إلى الأكبر، ومن مراقبة منفصلة إلى إجراءات ملموسة،

حسب تصنيف المسلمين في ثلاث فئات، وهي: "المسلمون المندمجون ظاهريًّا وغير المثيرين للمشاكل بشكل صريح (أمَّا الشك الضمني فهو لا يزال قائمًا فيما يتعلق بالمسلمين)؛ والإرهابيون المحتملون من صفوف المتطرفين المتعرَّف عليهم، يتم منع أو إبطاء تجنيدهم؛ وعملاء الإرهابيين في جميع الأدوار وعلى جميع المستويات، يتم القبض عليهم واعتقالهم"[1]. إن هذه الحالة من باب الاضطرابات العقلية التي سماها كارل يونغ بـ "الهلوسات الجنونية الثانوية" والمرتبطة بالانتماء الديني للمسلمين، وتؤكدها إجراءات الرقابة المنتظمة والمستمرة لجميع المسلمين على أرض أوروبا تقريبًا، بدافع عدم الثقة العامة من الأوروبيين غير المسلمين تجاه الأوروبيين المسلمين. وقد صدر من المركز الأوروبي الأوثق صلة في وصف هذه العملية: "عمومًا، نحن نستطيع أن نكون راضين. قد أدَّت الدول الأوروبية عملاً جيدًا جدًّا في متابعة ومراقبة المسلمين والإرهابيين المحتملين"[2]. لا تهمل المتابعة والمراقبة لجميع المسلمين أية فئة، بغضِّ النظر عن الأصل العرقي أو الوضع الاجتماعي أو الجنس أو العمر أو المهنة أو درجة التعليم، طالما يؤشِّر عنصر واحد من هويتهم إلى الانتماء الإسلامي. فلم يعد يُنظر إلى تعدد الهويات العرقية والثقافية واللغوية للمسلمين الأوروبيين وتنوعها باعتبارها ثراء ثقافيًّا أو قوة إيجابية في واقع أوروبا متعدد الثقافات، بل بالدرجة الأولى باعتبارها قوة قد تكون مواتية؛ حيث إنها "تعوق تواصلهم والتنسيق في الأعمال الإرهابية، على الرغم من نزعتهم الحادة نحو التطرف"[3].

---

(1) للتفاصيل، انظر:
Smith, Julianne, Director of the Europe Program at CSIS, Introductory note to the 2007 Report (PDF).

(2) Leiken, Robert. S, Address of the Director of the Immigration and National Security Program for U.S, Nixon Center, 2009.
"في المحصلة الإجمالية، فإن أوروبا أنجزت عملاً رائعًا بملاحقتها ومراقبتها للمسلمين المصنَّفين إرهابيين محتملين".

(3) Nonpartisan U-S-Funded Congressional Research Service, Report 2005.
"... وبالتالي فإن هذا يجعل إمكانية تواصلهم فيما بينهم وتنسيق تحركاتهم وقدرتهم على التخطيط لتنفيذ هجمات إرهابية أكثر صعوبة، وذلك على الرغم من سعيهم المحموم ووجود رغبة مشتركة لديهم نحو الجنوح إلى المزيد من التشدد".

يسرد روبرت ليكن تصنيف كل الفئات المسلمة من جميع أنحاء أوروبا بشكل حرفي دون أن يهمل أية فئة منها، بمعيار اختلافهم في درجة التطرف (فيصبح من البديهي أن المسلمين كلهم متطرفون، إلا أنهم لا يتساوون في درجة التطرف)، مبيِّنًا بذلك مدى الدقة والمنهجية في إجراءات المراقبة على المسلمين الأوروبيين حتى اليوم، ومنبِّهًا أن المسلمين البريطانيين يسبِّبون القلق أكثر من الآخرين[1].

إن عدم المساواة والتمييز الأساسي بين الأوروبيين المسلمين والأوروبيين غير المسلمين كممارسة وكاتجاه في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، يظهر بجلاء في جانبين. فأولاً: تتم محاولة منهجية لفصل الإطار الاجتماعي والثقافي في النطاق الاجتماعي المسيحي والإسلامي. تتلخص الفكرة هنا في الفرضية القائلة بأن النطاق الثقافي الأوروبي غير الإسلامي، في حدِّ ذاته، لا يحتوي على المقوِّمات الضرورية لظهور الإرهاب؛ أي: لا يوجد عامل هيكلي أصيل من شأنه أن يؤدي إلى ظهور الإرهاب. ولذلك، فإن أي عمل من أعمال الإرهاب الصادر من الجهات الفاعلة غير المسلمة في المحيط الاجتماعي يغلب عليه الطابع غير الإسلامي، كما هي الحال -مثلاً- في الولايات المتحدة أو النرويج؛ حيث يعتبر حادثة منفردة صادرة عن أفراد مختلين عقليًّا أو اجتماعيًّا.

على الرغم من أن العمل الإرهابي الجماعي الأول في الآونة الأخيرة ارتُكب على أراضي الولايات المتحدة قبل أكثر من 40 عامًا، عندما قام قنَّاص بقتل المدنيين من البرج في الحرم الجامعي. وعلى الرغم من أن أكبر جريمة إرهابية جماعية في عمل فردي ارتُكبت في أوسلو بالنرويج؛ حيث نفذ نرويجي مسيحي عملية قتل بدم بارد راح ضحيتها ما يزيد على 76 من الشباب واحدًا تلو الآخر باسم الاستياء من وجود المسلمين في النرويج؛ فإن هذه الجريمة الإرهابية والعديد من الجرائم الإرهابية الأخرى كلها التي ارتكبها غير المسلمين، لم تتم معاملتها كأعمال إرهابية على الإطلاق! فالسفاحون من خلفيات مسيحية، أو إذا

(1) Leiken, Robert. S, Address of the Director of the Immigration and National Security Program for U.S, Nixon Center, 2009.

استخدمنا نفس الدلالات التي تنطبق على الجرائم المماثلة التي يرتكبها الإرهابيون من المسلمين، لقلنا: "الإرهابيون المسيحيون". دائمًا وبدون استثناء يكونون أفرادًا منحرفين، ولا يؤثّر إرهابهم على الظروف الاجتماعية ونظام القيم في المجتمع. فالتفسير دائمًا يُبحث عنه في مياه علم النفس الفردي، والعوامل النفسانية وعناصر الاعتلال الاجتماعي المتأصلة في كيان المرتكب. من خلال استخدام هذه التقنية التفسيرية المركبة، ما يُسمى بـ "المجتمع الغربي الأوروبي" يُعفي نفسه من الذنب، ويلقي كل اللوم على "خصوصيات عقلية غير محددة من الأصل النفساني" التي تحدد بشكل جوهري وبالضرورة هذا السلوك للأفراد.

يتم تطبيق أسلوب منهجي مختلف تمامًا عندما يتعلق الأمر بالمسلمين مرتكبي "الأعمال الإرهابية"، ولكن أيضًا فيما يتعلق بمجرد الانفجارات العنيفة للغضب والاحتجاج، دون أي تأثير على حياة الناس. في كل هذه الحالات، يلقى الإرهاب معاملة كما لو كان فعلاً محدَّدًا مطلقًا كنتيجة مستمدة مباشرة من خصائص المجتمع الإسلامي. رؤية العلاقة السببية اللازمة التي يكون فيها المجتمع الإسلامي بمثابة السبب والفرد الإرهابي بمثابة المسبب، تشكّل الإطار المنهجي لتفسير الأحداث الذي لا يحاد عنه في أية حال من الأحوال، سواء في وسائل الإعلام أو في المحكمة أو في الدراسات الأكاديمية! ويكون الجاني المسلم الذي يرتكب الجريمة أو يقوم بتهديد صريح لارتكابها في هذه التفسيرات دائمًا كآلة عمياء، وروبوت مغسول دماغه، وكائن عديم الخصائص الفردية والحياة العاطفية، ودون أب وأم، ودون إخوان وأخوات، مخلوق مجهول وكائن بلا هوية، وهو منتج ضروري لنظام استبدادي مثل ذلك الذي تأسَّس وفقًا لمبادئ الإسلام! ومن أمثل النماذج في السنوات الأخيرة قضية "مولود يشارفيتش" ومقارنته مع أندرس بهرنغ بريفيك، أو مع الرقيب بالجيش الأميركي روبرت بالز، في أفغانستان. فتح الشاب المراهق، مولود يشارفيتش، النار من بندقية آلية من الشارع في اتجاه السفارة الأميركية في سراييفو، يوم 28 أكتوبر/تشرين الأول سنة 2011، ولم يُصَب أحد في تلك الحادثة سوى يشارفيتش نفسه، الذي جرحه عناصر القوات البوسنية، وبالتالي منعوه من المقاومة. في محاكمة مولود يشارفيتش، تركز كل اهتمام المحكمة

على سؤالين فقط: من الذي أمر يشارفيتش بإطلاق النار؟ ومن هم مشـــاركوه؟! إذن، ومنذ البداية تم استبعاد أي اقتراح أنه يمكن أن يكون ذلك عملاً من أعمـــال التمرد الفردية للجاني، أو شخصيته غير متزنة أو مضطربة اجتماعيًّا أو نفســيًّا أو نتيجة التاريخ الشخصي لعلاقاته العائلية أو معتقداته الأيديولوجية الخاصة. فعُومِل المتهم كما لو كان أداة مسلوبة شخصية، وكأنه ذلك الزومبـــي الذي صُـــنع في المختبرات الشيطانية للمتعصبين الإسلاميين. في نهاية المحاكمة تم إعلانه إرهابيًّـــا، وحكم عليه بثماني عشرة سنة سجنًا.

ومن ناحية أخرى، فإن مرتكبـــي الفظائع الجماعية في الأراضي المحتلة، مثل جريمة اغتصاب طفلة تبلغ من العمر أربع عشرة سنة من قِبل جنديين أميركـــيين، وقَتْل جميع أفراد أسرتها الذين شاهدوا تلك الجريمة، وكذلك قتل الفتاة المعتـــدى عليها، بقَوا دون عقاب! تم سحب الجنديين المجرمين إلى بلدهما الأم، ومنذ ذلـــك الحين لم نسمع أية معلومات عامة حول كيفية معاقبتهما. ومن أمثال قصة مي لاي في فيتنام، عندما قام جنود أميركيون، فيما يمكن اعتباره هجومًا إرهابيًّا كلاسيكيًّا، بذبح مئات من المدنيين واغتصاب النساء القلائل اللاتي بقين على قيد الحياة لأيام، وانتهى الأمر إلى إعلان مرتكبـــي الجريمة أبطالاً قوميين! أمَّا العقيد الذي أوقـــف الجريمة في النهاية مع المخاطرة بالتعرض للموت، وأبلغ القيادات العليا عن الجريمة، فقد اتُّهِم بالخيانة. تكررت القصة عدة مرات منذ ذلك الحين.

وكذلك قام رقيب أميركي يدعى روبرت دالاس، عضو قوات الاحتلال في أفغانستان، قبل ما يقرب من عامين، بقتلٍ، بدم بارد ودون استفزاز، لستة عشـــر مدنيًّا، بينهم تسعة أطفال وسبع نساء، وصَبَّ عليهم البنزين وقام بإحراقهم، وبعد ذلك أبلغ عن ذلك ببيان فخور: "أنا فعلت ذلك"! فأثار سيلاً مـــن الدراســـات النفسية في موضوع أثر صدمات الحرب على بَنية الوعي، لكننا لم نجـــد دراســـة واحدة من بين كل تلك الدراسات تشير من قريب أو بعيد إلى أن هـــذا العمـــل إرهابـــي، يعبِّر عن كراهية مرضية ضد المسلمين تشكَّلت نتيجة الهستيريا المعادية للإسلام في المجتمع الأميركي. وحتى الآن لا توجد معلومات بشأن الجاني، وما إذا كان قد حُكِم عليه أم لا؟ وما هو الحكم الصادر في حقـــه...؟ كمـــا لا توجـــد

بيانات بشأن الجرائم المماثلة، مثل المذابح الدموية التي شهدتها عدة مدارس ارتكبها مدنيون من غير المسلمين. وأخيرًا، يجب التفكير في حقيقة أنه تم نقل مقتطفات من "بيان" لـ "أندرس بريفيك" من دون أي التباس أو شعور بعدم الارتياح، الذي يمدح فيه هذا القاتل الوحشي من أوسلو، من كل قلبه، الصرب على نمط ميلوشيفيتش، الذين كان في نيتهم طرد جميع الألبان من كوسوفا وإغراقهم في البحر الأدرياتيكي! لأنَّ ألبان كوسوفا مسلمون"! وبالمناسبة، حُكم على مولود يشارفيتش الذي هو مسلم، ومن دون أن يُصَاب أحد، بثمانية عشر عامًا سجنًا، وأُلصقت به صفة أحمق إسلامي. بينما حُكم على بهرنغ بريفيك، عن جريمة قتله لما يزيد مجموعه على 80 شخصًا، بعشرين عامًا سجنًا، وَوُصف بالمقاتل من أجل معتقداته. وفي الوقت نفسه يؤكّد بوضوح على كل صفحة الاعتراف الأيديولوجي لهذا المجرم، أن "المسلمين ليس لهم مكان في أوروبا"! ويظهر بجلاء أن لدى جزء كبير من الجمهور الأوروبي، من غير المسلمين، تعاطفًا مع هذا التصريح أكثر من استعدادهم لإدانة الجيش الصربي الذي نفّذ عمليات طرد جماعي وجرائم لا تعدُّ في كوسوفا عام 1999 ضد المدنيين. ولسوء الحظ، من الواضح تمامًا، مرة أخرى، لماذا يبدو الأمر هكذا؟ إذ إن كون الضحايا مدنيين، قد يسبِّب إشكالاً، ولكن كون الضحايا من المسلمين، فالأمر لا إشكال فيه، بل يعتبر إنجازًا يُثنَى عليه!! فكما هي الحال في العديد من الحالات الأخرى، يمكن هنا بجلاء رؤية واقع تحيز الأوروبيين غير المسلمين ضد الأوروبيين المسلمين في عمقه كله. أمَّا العكس فغير صحيح! إذ إن مدى رسوخ التحيز ضد المسلمين قد بلغ درجة تجعل من المستحيل حصول نوع من التبادلية في التحيز، ليس في تصور غير المسلمين فقط، بل في تصور المسلمين أنفسهم أيضًا. لا يمكن حتى التفكير في نوع من الأحكام المسبقة المتبادلة! وبالتالي، يعتز غير المسلمين بارتيابهم التام من المسلمين، وينقلون ارتيابهم في كل جوانب الحياة اليومية بمساعدة مؤسسات الدولة المتخصصة، ويمارسون ذلك على جميع فئات المسلمين، فيقومون بمتابعتهم ومراقبتهم وتحديد أماكن الذين يشكّلون خطرًا، وإلقاء القبض على الذين يعتبرونهم نشطاء إرهابيين...!

دعونا الآن نحاول فهم الفكرة التالية بشكل جدي: "إن المسلمين في أوروبا، الذين يعتزون أيضًا، وحُقَّ لهم أن يعتزوا، بارتيابهم من الأوروبيين غير المسلمين، ليس لديهم أية مؤسسة حكومية على الإطلاق يمكن أن تقوم بمتابعتهم ومراقبتهم وبتحديد مكان الذين يشكّلون خطرًا والقبض عليهم"! فالذي ستقولونه هو: هذه فكرة متناقضة وغير معقولة، وإن كانت وُضعت بشكل افتراضي ليس إلا؛ إذ لا جدوى منها سوى إقامة نوع من الموازنة والمعادلة بشكل خيالي بين الأوروبيين المسلمين والأوروبيين غير المسلمين! فمن الذي سوف يسمح، بل ومن الذي سيخطر على باله على الإطلاق فكرة سخيفة كهذه، توحي بإيجاد مؤسسة يقوم المسلمون الأوروبيون عن طريقها بمراقبة غير المسلمين في أوروبا؟! طبعًا، هذا صحيح: لا أحد! إذ إن مجرد فكرة التبادلية بين المسلمين الأوروبيين والأوروبيين غير المسلمين تشكّل سخافة غير مسموح بها. ولكن، ألا تدل تلك الحقيقة بما فيه الكفاية على رسوخ عدم المساواة وتمييز مجحف بحق المسلمين!!

من المثير للاهتمام في هذا السياق نفسه، أن نلاحظ كيف أن شخصيات على نمط جيمس بوند، التي تتضاعف أضعافًا مضاعفة في إنتاج الأفلام والإنتاج التليفزيوني المعاصر، والتي تجسد أوصاف الشجاع الساحر المدافع عن أعلى القيم الأخلاقية في أوروبا، والذي لا يُقهر في مكافحة الأعداء الشيطانيين والظلاميين، الذين كثيرًا ما يكونون من المسلمين المعادين لكل ما هو إيجابي، فتُقبل مثل تلك الشخصيات وكأنها أمر عادي جدًّا، إن لم نقل طبيعيًّا من قِبل غير المسلمين والمسلمين على حدٍّ سواء، من جميع أنحاء العالم. فقد تم توزيع الأدوار وليس هناك مجال للاعتراض. وإذا كان في القصة أي ظهور للمسلمين، فكلهم أشرار من دون استثناء، أمَّا الأخيار فكلهم من غير المسلمين دون استثناء أيضًا (وعمليًّا هم المحصورون في بوند نفسه وكوكبة لا نهاية لها من أبطال الولايات المتحدة. وهذه علامة واضحة على وجود ترتيب هرمي داخلي، إن لم يكن تمييزًا هرميًّا داخليًّا، حتى في جبهة المدافعين عن القيم الأخلاقية والحضارية). غير أنه، للأمانة، قد يتم توزيع دور إيجابي لمثل امرأة مسلمة وقعت في حب بطل غير مسلم حتى الموت، ولكن -كقاعدة عامة- دون أمل (إذ في أغلب الحالات سيقتلها أبناء قبيلتها، أو

مسلم غيور غيرة مرضية). وبعد مشاهد العلاقات الغرامية اللازمة، إذا بقيت على قيد الحياة، ستقضي المسلمة الجميلة بقية حياتها تبكي شوقًا إلى البطل غير المسلم الذي وفَّر لها كل ما تحلم به امرأة، وما لم تكن بيئتها المسلمة قادرة على توفيره لها.

كل هذا ليس حَدَثًا عرضيًّا، بل حربًا أيديولوجية ضد الإسلام والمسلمين تقاتل على جميع الجبهات. والفيلم باعتباره من أكبر وأروع وسائل الإعلام، لا يمكن وضعه جانبًا؛ ولهذا السبب بالذات، تبقى المسلمة على الأفضل مقبولة باعتبارها رمزًا مثيرًا جنسيًّا مجهولاً ساذجًا خيِّرًا، لا هويَّة شخصية لها ولا عمق في المشاعر الشخصية. وهذا هو السبب الذي يجعل من المستبعد العثور على فيلم يعود فيه جيمس بوند مع المرأة المسلمة إلى إنجلترا وهو متزوج بها! مثل هذه النتيجة ستكون لجيمس بوند تعني نوعًا من التخلف والتقهقر في سلم الهرم الاجتماعي، في حين أن منتجي الفيلم سوف يخضعون للقتل، ليس معنويًّا فقط، بل فعليًّا أيضًا؛ لأن مثل هذه النهاية خيانة كبرى للمشاهدين غير المسلمين. أما المشاهدون المسلمون، فإن مثل هذه النتيجة ستكون مجرد مهزلة وتكون أقل احتمالاً للتصديق من أعنف مجازفة لبوند بهبوطه من الطائرة دون مظلة!

وعند ذلك، يكون الممثِّل النموذجي للمجتمع الإسلامي في الصورة النمطية السلبية التي يتم تقديمها في مثل هذه الأفلام، هو ذلك البطل المسلم السلبي المثير لاشمئزاز المرأة غير المسلمة التي وقع في حبها، دون استثناء (فلنتخيل ذلك الرجل الأسود، وهو مسلم أيضًا، الذي يريد أن يفوز بـ "جين" من بطلها "طرزان"، مع الانتباه إلى أن هذا البطل هو اللورد غريستوف نفسه). هذا على افتراض أن المسلمين بشكل عام يمتلكون قابلية لمثل هذه المشاعر أصلاً، وهو خيار لن يُترك له مجال في مثل هذه الأفلام؛ إذ إن في مبادئ هذه المنتجات من صناعة الأفلام الأيديولوجية المعادية للإسلام يظهر دائمًا في النهاية أن تلك النزعات هي مجرد شهوة حيوانية لشخص منحرف!

إذا كان هناك من يظهر له أن هذا الخطاب الأنثروبولوجي لا لزوم له، مما يعني أنه لا يدل في حد ذاته على أي انحياز من أوروبا غير المسلمة ضد أوروبا

المسلمة، فليتساءل كيف أنه لم يُنتَج فيلم واحد مع أدوار معاكسة؛ الفيلم الـذي يكون فيه "جيمس بوند" عربـي مسلم وهو جذاب وبارع وساحر وخطير على المجرمين، ويكون الأشرار من غير المسلمين، ويتم فيه عرضه كحامي الضـعفاء، لا تقاومه أجمل النساء، بالإضافة إلى تنقله بين لندن ونيويورك، وتخلصه من أخطـر رجال جهاز المخابرات، وقام باقتحام المخابئ السرية والمعتقلات المخفيـة الـتي تقيمها وكالة المخابرات المركزية في جميع أنحاء العالم، ليقوم بتحريـر المعـتقلين الأبرياء، وبتحطيم شبكات العملاء السريين الغربيين المعادين للإسلام، وبـتفجير المخيمات العسكرية للقوات المحتلة في الدول الإسلامية، وبعد ذلك كلـه ينجـو دائمًا وهو على قيد الحياة وفي صحة جيدة ولا يقهر، في حين تتنهد له الجميلات في أعلى الدوائر البريطانية والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، وتُركن تحت رحمـة أزواجهن غير القادرين على منحهن الحب، والمجانين بالغيرة والشهوة الغاشمة، أمَّـا هو، وهو مسلم، فقد أحبهنَّ بالطريقة التي لن يعرفها أحد غيره أبدًا؟!

فهل من الصعب تصوُّر فيلم مثل هذا؟ طبعًا، إنه أمـر مسـتحيل! ومـن المستحيل تصور أن مثل هذا الفيلم يمكن تصويره. وهذا صحيح أيضًا! مثل هـذا الفيلم لن يُشاهَد؛ لأنه لن يتم تصويره أبدًا. فالذي يتم تصويره فقط هـي تلـك الأفلام الأخرى، عن جيمس بوند "الحقيقي"، الذي هو واقعي وفريد، والذي ليس بمسلم، ولا صيني أو روسي، ولا حتى بألماني أو إسباني. ليكن ذلك عبرة علـى أن كل شيء قابل للتغيير، ولكن بعض الأحكام المسبقة يجب أن تظل ثابتة دون تغيير. فمن تلك الأحكام المنحازة أسطورة دونية المسلمين؛ إذ إن تعامل أوروبـا غـير المسلمة وكل مؤسساتها وقوانينها وقواعدها وأوهامها، مع أوروبـا المسـلمة - وللأسف- يقوم على ذلك الانحياز كقاعدة ثابتة ومطلقة!

المبحث الرابع

مسيرة "الاسترداد" الإسلامية
والطريق إلى أوروبا الموحدة

عندما تم، في 10 يوليو/تموز سنة 2003، الافتتاح الرسمي لأول مسجد بُني في شبه الجزيرة الأيبيرية منذ خمسمائة سنة الماضية، وعلمًا بأنه كان قد تم قبل العام 1492 تدمير جميع المساجد فيها ما عدا المسجد الكبير في قرطبة الذي تم تحويله إلى كاتدرائية؛ ونظرًا إلى أن وجود الدولة الإسلامية الأوروبية على أرض شبه الجزيرة الأيبيرية استمر لمدة 782 سنة كاملة، فإن الصفحات الأولى للجرائد اليومية في جميع أنحاء أوروبا الغربية، وكذلك الأخبار العاجلة على قنواتها التليفزيونية والإذاعية، قامت بإنذار مئات الملايين من المدنيين بأنهم معرَّضون للخطر الذي سُمي بـ "أوروبا الإسلامية". ولم يسجل التاريخ مثل ذلك الذعر الذي أثاره ذلك الإنذار في نصف الكرة الغربي، منذ وقت أورسون ويلز حين أعلن في برنامج إذاعي عن بدء غزو المريخيين على كوكب الأرض[1]؛ ليس بالنشر عن إعلان الحرب العالمية الثانية، ولا عندما أُلقيت ثلاث قنابل ذرية على الناس في هيروشيما وناغازاكي، ولا حتى في ذروة الأزمة على كوبا التي وقعت عند مواجهة القوتين النوويتين العظمى، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية. إن مما لا يُصدَّق هو تلك الدرجة من الدقة التي تم بها تنفيذ "غسيل الدماغ"، ومدى عمق جذور النفور من حقيقة كون الإسلام دينًا أوروبيًّا، حين لا يزال يدور الحديث

(1) في 10 مارس/آذار 1938، تسبَّب الممثّل والمخرج السينمائي أورسون ويلز في ذعر لا يُصدَّق بإعلان أن المريخيين قد هبطوا على كوكب الأرض، وشرعوا في الأعمال الهجومية على الأراضي الأميركية بالذات.

والكتابة عن أنه "لن يُسمَح بتأسيس أول دولة إسلامية على أرض أوروبا"، على الرغم من أن الدولة الإسلامية الأوروبية وجدت بشكل مستمر على مدى القرون الثلاثة عشرة الماضية!

وعندما تم في يوم الخميس، العاشر من يوليو/تموز سنة 2003، إقامة الأذان لأول مرة على أرض إسبانيا بعد أكثر من خمسة قرون كاملة (510 أعوام)، وبدلاً من الفرح والارتياح بسبب المصالحة الكبيرة، انتشر في أوروبا المسيحية بسرعة البرق قلق شديد تكثف أكثر بالدعاية الممنهجة المعادية للإسلام. وأن الكلمات العاقلة، المعبِّرة عن الحقيقة والإخلاص والإحسان، التي قالها المتحدث الرسمي للمسجد، عبد الحق السلابري، بمناسبة هذا الحدث التاريخي وورد فيها: "يرمز هذا المسجد إلى عودة الإسلام إلى الشعب الإسباني وبين الأوروبيين الأصليين، وقد بُني بقصد كسر قاعدة الفهم الضارِّ للإسلام كدين مهاجر وغريب في أوروبا". وبدلاً من أن تؤدي كلماته تلك إلى الهدوء، فإنها أدَّت إلى مزيد من ارتفاع درجات الغليان، وساعدت على تكثيف الشعور بالقلق. أخذت الدوائر المعادية للإسلام وللمسلمين، التي هي في الأصل جاهلة معرفيًّا وغير مهيأة نفسيًّا لتقبل الإسلام كعنصر لا يمكن إنكاره من عناصر الهوية الثقافية لأوروبا، فقصفت بشدة بناء المساجد[1]، وشجبت نية إمام المسجد الذي تمنَّى بوضوح أن يصبح المسجد "مركزًا ينفذ منه العمل على تجديد الإسلام في أوروبا"![2] فكأنما قد تم التسجيل والتأكيد دون شك لظهور وباء جديد من الطاعون أسوأ من ذلك الذي اجتاح أوروبا وأهلك سكانها في الفترة بين 1347-1351، عندما قتل ثلث سكان أوروبا. فإن بناء المسجد في غرناطة والتصريح المنقول لعبد الحق السلابري أثار جزعًا جماعيًّا في أوروبا، بلغ ذروته في شكل سؤال استفزازي مؤثِّر جدًّا ومرعب: "هل سيحدث لنا ذلك مرة أخرى؟".

---

(1) ليس غريبًا عن السياق أن نشير إلى أن إجراءات شراء الأرض وإصدار التصاريح لبناء المساجد، دامت 22 سنة، وكانت مليئة بعوائق إدارية وتدخلات من كبار الشخصيات السياسية العامة، الذين طالبوا بفرض حظر على "بناء المسجد في أراضي إسبانيا"!

(2) لتفاصيل هذه الحملة ضد الإسلام، والناجمة عن بناء مسجد في غرناطة، انظر:
Wakefield, Dexter B, "An Islamic Europe?", Magazine Now (PDF).

وهذا أكثر من أن يكون مجرد تلميح بأنه تم هدم المسجد الأخير للدولة الإسلامية الأوروبية، الأندلس سنة 1492 في غرناطة، وأن هدمه يرمز إلى اليوم إلى انتصار ما يسمى بـ "الاسترداد"؛ أي: إعادة السيطرة على كل شبه الجزيرة الأيبيرية من قِبل الدول المسيحية. وبالتالي، فإن بناء مسجد في غرناطة نفسها كان يعتبر تحديًا مباشرًا وإعلانًا لـ "الاسترداد الإسلامي". بيَّن مالك عبد الرحمن مثل هذا الإدراك لحقيقة بناء مسجد في غرناطة، عندما قال: إن هذا العمل يهيِّج العالم المسيحي؛ حيث إنه ينظر إليه كدليل على أن "... الإسلام يتناول الطعام مرة أخرى من القصعة الكاثوليكية"[1]. ومهما كان ذلك التعبير فكاهيًّا، فهو في الواقع، وما شابهه من التعابير، يشكل قاعدة خطيرة لعملية إشاعة المشاعر بتجدد معاداة الإسلام والمسلمين بين السكان المسيحيين الأوروبيين، التي يتم التخطيط لها في مراكز الدوائر اليمينية المتطرفة، وبدعم من وسائل الإعلام المتنفذة.

في مواجهة حقيقة أن القصة عن خطط هجوم المسلمين على "أوروبا المسيحية" سوف تبدو غير معقولة حتى في أعين أجهل العوام، فإن مؤيدي الأطروحة القائلة بأن أوروبا على وجه الحصر "قصعة كاثوليكية"، بدأت تتحدث عن "غزو سلمي"، كمشروع تم التخطيط له بعناية، يدبر المسلمون عن طريقه للفوز على أوروبا وتحويلها إلى "يورابيا". بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لهذا التصور من نظريات المؤامرة، فإن الاستراتيجية الأساسية لمسيرة "الاسترداد الإسلامي" الديمغرافية تتمثل في سياسة ازدياد معدل المواليد المسلمين في أوروبا وتدفق غير منضبط للمهاجرين الجدد؛ بينما تتمثل تكتيكات اختبار التسامح الأوروبي كوسيلة لإحياء التوترات الدائمة والاضطرابات في أوروبا، في الرفض المنهجي لاندماج المسلمين في الثقافة الأوروبية. ويستعان في ترسيخ هذا التصور بنتائج الأبحاث التي تُظهِر، على سبيل المثال، وفقًا لموسوعة العالم للمسيحية، أن عدد الكاثوليك في العام 1970 كان أعلى بحوالي 20٪ من عدد المسلمين، وأما في العام

---

(1) للتفاصيل، انظر:

"Islam's Global Gains Pressure Catholics to Rethink Strategy", Wall Street Journal, 19 April 2005.

2000 فقد أصبحت هذه النسبة عكس ذلك؛ حيث كان عدد المسلمين أعلى من عدد الكاثوليك بحوالي 20٪.

يتبين هذا الذعر بوجه خاص في بعض الدول الأوروبية. فعلى سبيل المثال، نبَّه أحد محللي الرأي العام معلقًا: أن نسبة الشباب المسلم الفرنسي أعلى بكثير من نسبة الشباب في فرنسا، وخاصة بين الكاثوليك، وأنه في غضون السنوات الأربع والعشرين القادمة قد يشكل المسلمون أغلبية السكان في فرنسا؛ "... نظرًا لمثل هذه المعطيات الديمغرافية، فإن العلمانية الفرنسية وليبراليتها لا تطيق تحملها"[1].

وبينما يتهم الصحفيون الرئيسيون الجدد المسلمين "بتصعيد التوترات"، فإنهم هم أنفسهم من تسببوا في تفاقم تلك التوترات بشكل ممنهج موجه ضد المسلمين، وأشاعوا الفزع بشجب كل أعمال المسلمين، ونشرها في وسائل الإعلام الأكثر تأثيرًا. فكانت، مثلاً، أوريانا فالاتشي وحتى وفاتها تقوم بتوجيه إصبع الاتهام إلى المسلمين على أنهم الأعداء الألداء لأوروبا وأكبر خطر على بقاء "القيم الأوروبية التقليدية". وبتكرار مثل هذه التحذيرات المبتذلة، "لم تعد أوروبا أوروبا، فقد صارت إقليمًا من أقاليم الإسلام كما كانت عليه إسبانيا والبرتغال في الماضي في زمان المغاربة. أوروبا هي العائل لأكثر من 16 مليونًا من المهاجرين المسلمين وفئاتهم التي لدى كل منها فرق للملالي والأئمة، والمساجد والنقاب والتشادور. ويقيم في أوروبا الآلاف من الإرهابيين الإسلاميين الذين فشلت كل الحكومات في تحديد هوياتهم، وليس في وسع أي منها السيطرة عليهم. يعيش الناس في خوف، ولا يشعرون بالحماية إلا حين يلوحون بأعلام المسالمة-المسالمة كمرادف لمعاداة الولايات المتحدة"[2].

وعندما قام الاتحاد الأوروبي بقبول عشر دول جديدة في منظومته، نشر البابا يوحنا بولس الثاني منشورًا أنكر فيه بصراحة الهوية متعددة الثقافات في أوروبا، ودعا إلى الحفاظ على "الهوية الثقافية المسيحية" لأوروبا، مؤكدًا: "إذا كان

---

(1) انظر:

Thomas, Cal, "Lessons learned, and not learned", **The Washington Times**, 10 January 2006.

(2) Fallaci, Oriana, "The Rage, the Pride and the Doubt", **Wall Street Journal**, 13 March 2003.

بقاء وحدة الشعوب الأوروبية ممكنًا، فيجب ألا تبقى مجـــرد وحـــدة اقتصـــادية وسياسية! تاريخ تشكيل التاريخ الأوروبـــي يساوي تاريخ تعميدها (تنصـــيرها). وبالتالي، على الرغم من الأزمة الروحية التي تميز حياة هذه القارة اليوم، فإن هويتها لا يمكن تصورها بدون المسيحية... إن أوروبا التي سوف تقوم ليس بالقضاء على جذورها المسيحية بل بإعادة اكتشافها، قد تكون قادرة على قبول تحديات الألفية الثالثة ليس إلا؛ تحديات إقامة السلام، والحوار بين الثقافات وبين الأديان، والدفاع عن العالم الذي تم خلقه. يطلب من جميع المؤمنين بالمسيح في الغرب والشـــرق أن يقدموا إسهامًا من خلال التعاون المسكوني الصريح والمخلص"[1].

إن أوروبا الوهمية التي وجَّه البابا يوحنا بولس الثاني خطابه إليها، أعطت أذنًا غير مصغية لنداءاته، ورفضت بالغالبية العظمى تعيين الهوية الثقافيـــة الأوروبيـــة باعتبـــار المسيحية عاملاً محددًا لها، فأصابت تلك الحقيقة الفاتيكان بأشد من مجرد صـــدمة. وفي حين كان لا يزال يرفض قبول أن أوروبا في واقعها ومنذ فترة طويلة تـــدرك هويتـــها متعددة الثقافات، وكذلك تقليدها الوثيق بالعلمانية السياسية الواضحة، عبَّر الفاتيكان عن توبيخه الحاد بالتصدي لجميع أولئك الذين رفضوا قبول عرضه لتـــاريخ أوروبـــا المزوَّر ورؤية المستقبل الأوروبـــي الذي سيُولد من رحمه؛ حيـــث جـــاء في بيانـــه: "الكرسي الرسولي لا يمكن إلا أن يعبِّر عن خيبة أمل عميقة مـــن معارضـــة بعـــض الحكومات للاعتراف بالجذور المسيحية لأوروبا كمفتاح لهويتها (والحديث هنا حول إهمال الحقائق التاريخية وهوية الشعوب الأوروبية)، يعرب الكرسي الرسولي عن امتنانه العميق لتلك الحكومات التي، وهي على بينة من التاريخ والآفاق التي تشكلت أوروبـــا المعاصرة فيها، سعت للتعبير عن اعترافها الصريح بالتراث الديني الخاص بهـــا. يجـــب أيضًا ألا ننسى الالتزام القوي لجميع أولئك الذين كانوا يعملون في صـــالح فكـــرة أن تحصل أوروبا على صفة الهوية المسيحية التي يتحدث اقتراحنا عنها، وبالتـــالي قـــاموا بتحفيز القادة السياسيين والمواطنين والرأي العام على التفكير في هـــذه المســـألة ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمحيط القومي الحالي في أوروبا والعالم"[2].

---

(1) Regina Caeli, May 2, 2004.

(2) Navarro-Valls, Joaquin, "Pope Disappointed Christian Roots Not Recognized", **Catholic Information Office**, 22 June 2004.

ولكن، لو أن الكرسي الرسولي، بدلاً من الإصرار على فكرة البناء الـوهمي لأوروبا كقارة الثقافة الأحادية المسيحية؛ أي: تلك أوروبا التي لم يكن لها وجـود في أي وقت من الأوقات وفي أي مكان، لكان سيقدم إسهامًا أكثر أهمية لاستقرار أوروبا والعالم لو وجَّه جهوده نحو أوروبا الحقيقية والواقعية، على ما هـي عليـه بالفعل، وإلى رفع الوعي لدى جميع الأوروبيين بهويتهم الثقافية الأوروبية المشتركة، التي تم تشكيلها بصقل العناصر اليهودية المسيحية والعناصر الإسلامية، مع تقليـد قوي من العلمانية السياسية والديمقراطية والفكر المتحرر. إن مثـل هـذا الإدراك لأوروبا الأصيلة وللهوية الثقافية الأوروبية سيمكّن أعلى ممثلي الطوائف المسيحية والإسلامية في أوروبا، وبالتعاون مع حكومات الدول الأوروبية، من التوافق على الاستراتيجية التي من شأنها أن توحِّد أوروبا والأوروبيين، من خلال صياغة عـدد من المبادئ الأساسية للحياة والنشاط المقبولة لأعضاء كل الطوائف الثقافية والدينية والإلحادية المنحى، والتي ستضمن الالتزام بها وتنفيذها المؤسسات السياسية للدولة العلمانية؛ أي: الاتحاد الأوروبـي.

تتلخص المراجعة العامة التقريبية للمسائل الأساسية التي يجب أن يدور حولها تنسيق هذه العوامل الثلاثة، من أجل تحقيق أهداف أوروبا الموحدة، مع التأكيـد النهائي للحقائق التاريخية؛ ولإدراك الهوية الثقافية الأوروبية الأصيلة، والذي سوف يتحقق في جميع مجالات الحياة، في المحتوى الآتي:

- قبول الإسلام كدين متساوٍ في الحقوق مع اليهودية والمسيحية في كـل أراضي أوروبا.
- تنقيح وتصحيح جذري للمحتويات التعليمية في جميـع التخصصـات الإنسانية، وخاصة في التاريخ؛ وذلك بهدف التأكيد الكامل للحقيقـة التاريخية، مع حذف الصور النمطية السلبية والقوالب الإقصائية.
- تعزيز الشعور بالهوية الأوروبية المشتركة بين الشباب في جميـع أنحـاء أوروبا، دون تحيز للأغلبية أو تهميش لأي دين أو تقليد ثقافي.
- إيقاف تام لاستغلال الهوية الدينية أو العِرقية أو الثقافية لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية أو أي هدف آخر.

- وفقًا للأحكام الحالية للأمم المتحدة، يجب التوقف فورًا وبشكل صارم عن إضافة وصف ديني أو عِرقي أو ثقافي على مصطلح "الإرهـــاب"، وتحديد مفهومه في إطار سياسة المنظمات التي تدعم الأعمال الإرهابية حصرًا؛ ويترتب على ذلك أيضًا القضاء على الممارسة التي ما زالـــت واسعة الانتشار ولا يُعاقَب عليها، والتي تســـتخدم لفـــظ "الإرهـــاب الإسلامي"، والمعاقبة على تلك الممارسة.
- تنقيح التشريعات القائمة لمنع التمييز والشتائم وأقوال الكراهية علـــى أسس دينية، مع اتخاذ تدابير التقيد الصارم بها في جميع أنحـــاء أوروبـــا، سواء في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي أم في الدول الأوروبيـــة غير الأعضاء في هذه المنظمة.

يمكن لهذا النهج أن يشكّل أساسًا متينًا لإنشاء أوروبا موحدة، وضمانًا جادًّا لذلك المستقبل الأوروبـــي، شريطة إقرار الوجود الأساسي بالعناصر الإســـلامية كمبدأ تكويني للهوية الأوروبية، وقبول غير مشروط لتلك الحقيقة.

الفصل الثاني

تاريخ الإسلام في جنوب أوروبا والوضع المعاصر

أهمية الإسلام في تاريخ جنوب أوروبا،
بما في ذلك المناطق المطلة على البحر المتوسط،
وقبرص، وصقلية، وشبه جزيرة البلقان؛

لمحة تاريخية عن الوضع المعاصر

المبحث الأول

الإسلام عامل أساسي في تشكيل الهوية الثقافية لجنوب أوروبا: تحليل لاهوتي-فلسفي لعلاقة اليهودية-المسيحية والإسلام

هناك العديد من العوامل المهمة جدًّا التي ترتبط بوجود الإسلام في أوروبا، يكون من الضروري اليوم التحدث والكتابة عنها؛ نظرًا لحقيقة أن الإسلام هو إحدى الظاهرتين الكبريين اللتين كانتا بمثابة المبادئ التكوينية للهوية الثقافية والرُّوحية الحديثة لأوروبا. في سياق مسألة وجود عناصر من الإسلام وتفاعلها المتواصل مع عناصر من اليهودية والمسيحية في تشكيل الهوية الثقافية لأوروبا، مما يبهر المرء بوجه خاص، التجاهل المستعصي لهذه الحقيقة التاريخية الجلية، والإنكار الأعمى المطلق لأي تأثير للثقافة الإسلامية في تكوين التشكيلة الثقافية لأوروبا الحديثة.

ومع ذلك، بغضِّ النظر عن مدى رفض هذا المفهوم بإصرار، فإن الحقائق التاريخية لا يمكن إنكارها؛ إذ لأكثر من 13 قرنًا، تَشَكَّل تاريخ أوروبا وتقاليدها بتأثير قوي، وفي أوقات معينة في بعض الأقاليم، بالتأثير الأقوى، للإسلام. والأمر الذي يكتسي أهمية قصوى هو أنه مع إنشاء أول دولة إسلامية في أوروبا، وللمرة الأولى في تاريخها، بدأ اتباع ممارسة التسامح السياسي، المنظَّم قانونًا، والمتعدد الثقافات والأديان. وكما قلنا، ليس اليهودية-المسيحية، ولا الإسلام، في أصلها ديانات أوروبية. ومع ذلك، هناك فارق مهم في مجمل العوامل الحضارية والدينية،

بل لكي يكون القول أكثر شمولاً ودقة، الأيديولوجية، التي وجدتها هذه الأديان المتنافسة والمكمِّلة لبعضها البعض، لدى قدومها إلى أرض أوروبا.

واجهت اليهودية-المسيحية الحالة التي كانت فيها الإمبراطورية الرومانية الفاعل العسكري والسياسي والاقتصادي المهيمن، والعامل الأيديولوجي الأقوى بلا منازع في القارة. فبكونها محصورة في البداية على فئة دينية، كانت اليهودية-المسيحية هي أدنى بشكل كبير بالنسبة إلى الإمبراطورية الرومانية، في جميع الجوانب تقريبًا، وللوهلة الأولى، غير مؤهلة للتعامل مع أقوى دولة في العالم كان لديها تقليد قوة عظمى لا تُقهر لمدة عدة قرون. ومع ذلك، فإن تلك الفئة الدينية كانت تكمن فيها بذور قوة عظمى، والأخطر من ذلك، هو ما تبين من أنها كانت تمثِّل تحديًا لم تكن الإمبراطورية الرومانية قابلت مثله بعدُ في تاريخها الطويل: البذور لدينٍ توحيدي! إن العقيدة التوحيدية لليهودية-المسيحية باعتبارها الإيمان بإله واحد أحد، والذي يسيطر بقوته ليس على روما فقط، ولكن على العالم كله، بل حتى على الكون أجمع مع كل عوالمه الماضية والحالية والمستقبلية؛ لأنه بيده الملك على الزمان أيضًا. هذه الدلالة للقدرة المطلقة والسرمدية في العقيدة اليهودية-المسيحية، كأول دين سماوي بلغ الدرجة النهائية من التقدم، تضمَّنت قوة لم يكن بإمكان روما -كمجتمع يحدد نفسه مكانيًا وزمانيًا- الرد عليها! فالحقيقة أن كل تحديد ذاتي، على قول الفيلسوف باروخ سبينوزا[1]، يشكِّل في نفس الوقت وبنفس القدر عملاً من أعمال التقييد الذاتي ونفيًا للذات، يشير إلى الفرق الجوهري من حيث الاستناد إلى الحدود المحتملة للسلطة والحجج، بين مجتمع مشرك ومجتمع مبني على تصور توحيدي. في هذه الحالة بالذات، فإنه يعني أن الهيكل الأيديولوجي للإمبراطورية الرومانية القائم على الشِّرك؛ حيث إنه دنيوي وزمني بالضرورة، وبالتالي فإنه محدد بقيود ونسبي. ولهذا السبب تُشكِّل حدود تحديده الذاتي حدود نفيه لذاته بالضرورة. من جهة أخرى،

---

(1) "كل تحديد نفيٌ" (Omnes determinatio, negatio est!)، يعرِّف هذا الموقف الذي كان سبينوزا يعزِّزه، الفرقَ الرئيسي بين كل شِرك من جهة، والتوحيد المطور بشكل متسق، من جهة أخرى، ويشرح بوضوح الدونية الجوهرية للمنهج الأول بالنسبة لتفوق المنهج الثاني في رؤيتهما للعالم.

فإن مفهوم التوحيد يتجاوز في طابعه أية حدود وأي تحديد؛ أي: أية نسبية داخل قيود هذا العالم والزمن، وبالتالي يلغي إمكانية نفي الذات؛ فكل ما يحدث في هذا العالم وفي الزمن، من وجهة نظر عقيدة التوحيد، يتحدد بسرِّ سرمدية الإله القادر ذي القوة المطلقة! نعم، إن هذا العالم هو لازم، ولكن بلزوم الله، وذلك معناه أن الأمر كله، بداية ونهاية، ليس بيد الإنسان ولا بيد أي مخلوق زائل! إذن، الحق على العالم الذي يدعيه المجتمع المشرك هو حق صادر من هذا العالم! فالحجة الرئيسية للدولة الرومانية كأعظم مجتمع مشرك، لا تتجاوز مفهوم الشعار: "قوتي هي حقي"! أي: طالما أنا أقوى، فحكمي له ما يبرره، أما عندما يوجد من هو أكثر مني قوة، فحكمي يفسح الطريق له وينتقل إليه! وفي المقابل، إن حجة المجتمع التوحيدي كامنة في إلغاء كل قوة دنيوية، وبالتالي يتم إضفاء الشرعية عليه بمفهوم شعار متفوق لا حدود له: "الله هو حقي"!

تقيم اليهودية-المسيحية كمفهوم توحيدي للعالم والمجتمع، على هذا الشعار مقامتها الأبدية غير الزمنية، وتروِّج لتفوقها المطلق على الشرك. أيًّا كانت ومهما استمرت، فالقوة القائمة على هذا العالم، وبصورة نهائية -بل أفضِّل أن نقول: "اللانهائية"، مما يعني ليس إلى نهاية الأمر فقط، بل إلى اللانهاية- هي دائمًا أقل بكثير من القدرة المطلقة لله تعالى! وكل قوة أخرى تقوم على أشياء من هذا العالم، ليس أنها ستهزم عاجلاً أو آجلاً فقط، بل سوف يقع انهزامها على الفور في اللحظة التي يقرر رب العالمين سبحانه وتعالى ذلك! كانت اليهودية-المسيحية منذ البداية متقدمة بتأييد عملياتها بالمفهوم اللاهوتي الفلسفي المتفوق من هذا القبيل، وكانت على إدراك لأن تلك الميزة كانت كافية لتحقيق النصر النهائي. وبغضِّ النظر عن القوة العسكرية التي لا مثيل لها والتفوق الإداري، إلا أن الإمبراطورية الرومانية المشركة كانت تخسر تدريجيًّا معركتها مع المسيحية التوحيدية. وبالرغم من التعرض للاضطهاد الجماعي والخسائر البشرية، فقد كانت المسيحية تزداد قوة باستمرار وبسرعة نسبيًّا، في حين أن روما التي كانت حينها لا تزال قوة أوروبية عالمية رقم واحد. ولدى حصولها على صفة الدين الرسمي للدولة، فازت المسيحية في الوقت نفسه بمعركتها الأولى في القارة الأوروبية.

إن ظهور الإسلام في الأفق التاريخي، مهما كان يبدو بعيدًا وعاجزًا عن أن يعرِّض الدول الأوروبية للتهديد من تلك المسافة، إلا أنه ومن البداية أثار جزعها ورفع استعدادها العسكري إلى أعلى مستوى. هناك حكمتان قويتان لمثل هذا القلق الذي يبدو دون داعٍ؛ الأول: بخلاف الإمبراطورية الرومانية الشرقية، التي لم تكن لديها خبرة مسبقة ولا معرفة بجوهر المفهوم التوحيدي للعالم والمجتمع، فإن المسيحية قد واجهت توحيد الإسلام. فبعد أن ذاقت سابقًا قوة التوحيد لدى انتصارها على روما، التي كانت تفوقها قوة بكثير، أدركت المسيحية على الفور أنه لم تعد لديها ميزة حصرية؛ لأن الإسلام، باعتباره الخصم الجديد، يمتلك نفس البوق الذي سيستعمله! لا شك أنه على الرغم من كل المحاولات من أجل تجاهل تلك القوة، واحتقار الإسلام كديانة توحيدية، فإن الذين لهم بُعد نظر من بين المسيحيين كانوا منذ البداية على علم بأن الإسلام يجب ألا يستهان به على الإطلاق! إذ إنهم ومنذ البداية، عرفوا بما يكفي أن الإسلام ليس دينًا توحيديًّا كالمسيحية فقط، بل إن عقيدته التوحيدية أكثر اتساقًا، وهي تستمد قوتها إلى حدٍّ كبير من نفس المصادر ونفس التقاليد اليهودية-المسيحية. ثانيًا: إن المسيحية في العصور الأولى ظهرت كموقف متفوق لاهوتي وفلسفي مختلف جذريًّا في مقابل ذلك الشِّرك من النوع الروماني وكل الأنواع الأخرى؛ ولذلك شرع الإسلام كظاهرة من نفس الدرجة، وعلى الأقل كخيار متساوٍ يدعو بأكثر صرامة إلى مبدأ توحيد الله ووحدانيته! ومع ذلك كله، لم يكن الإسلام يحرِّض على رفض اليهودية-المسيحية جملة؛ أي: من حيث المبدأ وفي جميع جوانبها، بل أقام شرعيته على استمرارية التقليد التوحيدي؛ مُعربًا بصراحة عن احترامه للعديد من الشخصيات الرئيسية في الدين اليهودي-المسيحي، ومعترفًا لكلتا الديانتين بالمساواة، وصنَّف أتباعهما في مكانة أهل الكتاب؛ أي: الناس الذين تلقَّوا وحيًا إلهيًّا حقيقيًّا أصيلاً! إنه في هذا الجانب بالذات يكمن سر التفوق الضمني في أداء الإسلام كدين؛ لأن الإسلام قام بتعزيز حقه على أساس الاستمرارية التاريخية التي سبقها الوحي الإلهي لليهود وللمسيحيين الوارد في نصوصهم المقدسة، ويختمها كلام الله الموحَى إلى المسلمين أنفسهم، أي إلى رسول الله محمد صلَّى الله عليه وسلَّم عن طريق القرآن، كآخر كلام من الله، وبناء على ذلك فهو الحاسم.

ويتمثل الفارق، الذي هو بنفس القدر من الأهمية، في حقيقة أن الإسلام جاء إلى أرض أوروبا في الوقت الذي تأسست فيه المسيحية في المساحة الصغيرة نسبيًّا للقارة فلم تصل إلى مناطق الدنمارك اليوم، وبولندا، والنرويج، والسويد، وفنلندا، وروسيا، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء، وهنغاريا، ورومانيا، وأكثر دول البلقان المسيحية الغربية أو الأرثوذكسية، مما يعني أكثر من ثلثي أراضي القارة الأوروبية، إلا بعد 300 سنة كاملة من إنشاء الأندلس، كدولة إسلامية أوروبية. ومن جهة أخرى، بينما دخلت المسيحية أوروبا عبر طوائف دينية صغيرة وانتشرت في البداية في الخفاء وبين العبيد وفي أدنى طبقات المجتمع الروماني، دخل الإسلام أوروبا أفواجًا بمعنى حَرفي، وعلى حصان أبيض تحت راية الانتصار! وبخلاف من مجموعات رديئة تمامًا من المسيحيين الأوائل، جاء المسلمون إلى أوروبا منتصرين، متوَّجين بالعديد من الانتصارات. وكانت دولتهم الإسلامية على قدم المساواة، بل في كثير من الجوانب متفوقة، تنظيميًّا وإداريًّا وتكنولوجيًّا واقتصاديًّا على الدول المسيحية التي كانت قائمة لدى وصول الإسلام في جزء من أوروبا. وبينما كانت الإمبراطورية الرومانية في مرحلة التراجع الفعلي؛ إذ لم تكن في أوج قوتها عند وصول مجموعات صغيرة من أوائل المسيحيين إليها، فإن المسلمين قدموا إلى أوروبا وكانوا وجهًا لوجه مع دولة مسيحية كانت لا تزال في مراحلها الأولى.

تحولت المعركة من أجل أوروبا بين اليهودية-المسيحية والإسلام منذ بدايتها إلى صراع للهيمنة بين خصمين متكافئين على أقل تقدير، وكان الأكثر تفوقًا في كثير من النواحي منهما هو الإسلام! وبالإضافة إلى الصراع من أجل الأرض، تركَّز هذا النزاع بالقوة نفسها على ساحة أكثر أهمية استراتيجيًّا، تلك هي الساحة الأيديولوجية والفلسفية اللاهوتية، بصفته نزاعًا على مستوى أصالة الفهم وصحة التفسير على أساس الوحي الإلهي المشترك، والذي باعتباره تقليدًا توحيديًّا كانت كلتا الجهتين تدعي حقها وأحقيتها فيه! لذا، فهناك سمة إضافية لهذا النزاع بينهما والذي يتسم بالمواجهة وبالتكامل على حدٍّ سواء، وهي تتمثل في حقيقة أن القضية في واقع الأمر هي قضية إثبات حق أكبر للذات في نفس التقليد الروحي الذي هو واحد في جوهره، وليست قضية صراع بين مذهبين فلسفيين لاهوتيين متناقضين

جذريًّا. وفي هذا النزاع كان الإسلام يمتلك أفضلية مبلغ الوحي الإلهي الأخير والمبعوث به؛ مما أعطاه حقًّا في الحصول على قدر أكبر بكثير من المبادرة، ولوظيفة الحَكَم المعيَّن من قبل الخالق رب العالمين! وبالطبع تمامًا، هذا الأمر يليه إحسان وكرم لمن هو متفوق، والذي بوسعه لعب دور الأقوى، وبالتالي دور من يلزمه أن يتعامل بتسامح. إذ كما نعلم، مفهوم التسامح هو الموقف والممارسات التي تسمح للآخر بأن يتصرف ويتكلم ويفكر حتى بطريقة نحن نخالفها ولا نوافق عليها، ولكن بشرط أنه بإمكاننا فعليًّا أن نمنعه من ذلك. إن صحة الموقف أن الآباء يمكن أن يختاروا أن يتسامحوا أو لا يتسامحوا مع أولادهم، ولكن ليس للأولاد أن يتسامحوا أو لا يتسامحوا مع آبائهم، فيه توضيح كافٍ وإثبات لهذا الخط المهم للتسامح. ودور الأب العادل والصارم والمتسامح أساسًا، في هذه الكوكبة من الأديان السماوية المؤكدة، كان منذ البداية -وبحق- للإسلام!

لا يتم تفسير ظاهرة ما بمجرد عرض كيفية وقوعها، ولو بكل التفاصيل؛ بل يتم تفسير الظاهرة بإظهار أنها وقعت بالطريقة التي وقعت بسبب أنه لم يكن وقوعها ممكنًا بطريقة أخرى، ليس إلا! فظاهرة قيام الإسلام باستحداث التسامح الديني والثقافي والعِرقي في أوروبا ينبغي عرضها، ولكن لا يجب إثباتها بالأدلة؛ إذ يكفي لإثباتها جمع البيانات التاريخية الموثَّقة وإظهار الحقائق المقنعة حول الموضوع. لكن ما يكون أكثر صعوبة هو عرض التفسير الذي سوف يُظهر أن الإسلام، كدين وموقف لاهوتي وفلسفة للمجتمع، ومن البداية، ليس لديه خيار آخر سوى أن يكون متسامحًا، هذا طبعًا إذا كنا نريد الحفاظ على جوهره دون تغيير! فالمقصود هنا، إذن، إظهار ما هي الميزة التي لا تجعل الإسلام إسلامًا إذا أصبح غير متسامح ونظر إلى المسيحية كعدو لدود؟! نظرًا إلى أن أول لقاء بين الإسلام والمسيحية في أوروبا وقع في المناطق الجنوبية منها؛ أي: في المناطق المطلة على البحر المتوسط، فيمكننا أن نفترض بحق أن جميع الخلافات بين هاتين الديانتين التوحيديتين، بما في ذلك الاختلافات في سماحة الإسلام تجاه اليهودية المسيحية وتعصب اليهودية المسيحية ضد الإسلام، تبرز أكثر وضوحًا في السنوات والعقود الأولى لتفاعلاتهما! الحقيقة أن الدولة الإسلامية منذ البداية اتخذت موقف

الحامي[1]؛ إذ كانت تنظر إلى نفسها باعتبارها الجهة التي يجب أن تتحمل المسؤولية ليس تجاه المسلمين فقط، بل تجاه غير المسلمين أيضًا، يمكن تأكيدها بسهولة طوال كل تاريخ معاملة المسلمين لغير المسلمين في إطار الدولة الإسلامية أو في المجتمعات التي تقطنها أغلبية مسلمة.

يمكن متابعة هذه الممارسة للدولة الإسلامية بوضوح عبر جميع الفترات وجميع مراحل علاقة المسلمين مع غير المسلمين، وتحديدًا تجاه اليهود والمسيحيين، يضيء مسارَها دستورُ المدينة، الذي يعترف على وجه التحديد بحق اليهود في اتباع دينهم وممارسة شعائرهم الدينية بحرية في المدينة المنورة؛ إلى الخلافة الأولى، التي توسعت إلى الأراضي الآهلة بغير المسلمين -أي اليهود والمسيحيين الكاثوليك والأرثوذكس- وإلى الإمارة الأولى على جزر البحر الأبيض المتوسط، ومن ثَمَّ، وبنسب كبيرة لاسيما في أقاليم الجنوب الغربي لأوروبا، وفي مقدمتها شبه الجزيرة الأيبيرية، على أرض إسبانيا والبرتغال اليوم. تتسم جميع الدول الأوروبية الإسلامية الأخرى بمبدأ التسامح الديني والثقافي والعِرقي نفسه، بحيث تكون ممارسة الدولة العثمانية أكثر نموذجية.

وباختصار، كان المسلمون يعتبرون وصولهم إلى أوروبا نوعًا ما من حقوقهم المشروعة التي تم الحصول عليها على أساس حقيقة أن القرآن الكريم، بكونه الكلمة الأخيرة من الله، إنما أُنزل إليهم، وأنهم بكونهم ورثة الرسائل الإلهية، يجب أن يعملوا بمثابة منفِّذي إرادته تعالى. وفقًا لذلك، لم يكن اليهود ولا المسيحيون كما هم في ضوء انتمائهم الديني، يمثّلون أي تهديد لدين المسلمين، ولا أعداء ألداء لهم. وبالتالي كان وصول المسلمين إلى أوروبا أمرًا يُلزمهم بإبلاغ كلام الله ورسالته الأخيرة إلى العالمين، وتعميمه ونشره بين الناس جميعًا. ولم يفسدوا هذا الشعور وهذا الإدراك الواجب عليهم تجاه الحق عز وجل بتحويله إلى ممارسة فلسفة الخلاص، أو التبشير أو التعصب الديني؛ إذ منعهم القرآن منعًا باتًّا من الإكراه في

(1) يدل على هذه الحقيقة مباشرة مفهوم "أهل الذمة" الخاص بغير المسلمين وقد سبقت مناقشته، وهو معتاد في دول إسلامية، خصوصًا في أرض شمال إفريقيا، والذي معناه الحرفي "المحميون"، فتكون المسؤولية عن مصيرهم واقعة على المسلمين؛ أي: الحامين.

الدين، ووضع النبـــي محمد صلّى الله عليه وسلّم شخصيًّا أول مدوَّنـــة (دســـتور المدينة) تنص على وجوب احترام الحقوق الدينية والثقافية والعرقية لأهل الكتاب.

وفي المقابل، رأى اليهود والنصارى في الإسلام أشد تهديـــد لدينـــهم، وفي المسلمين أعداء ألداء؛ إذ كان مثل ذلك التصور بالفعل الوحيد الممكن من وجهـــة نظرهم! في حين كانوا على علم بأن الإسلام لا يخالف جوهر العقيدة التوحيديـــة اليهودية ولا النصرانية بالذات، بل يرفعها فعلاً إلى مستوى أعلى، وكانوا في نفس الوقت على دراية بأن قبول الإسلام سيلزم بالضرورة كل يهودي عاقل بالاعتراف بحقيقة التفوق العقائدي للإسلام، أو بالتأمل الجاد فيه على الأقل، والذي سيكون، بطبيعة الحال، يشكل أكبر تهديد لدينهم. علمًا بأن كلاً من الإســـلام والمســـيحية واليهودية، من وجهة نظر الإسلام، في واقع الأمر تُكوِّن سلسلة من الرسائل الإلهية المتعاقبة، فهذا يعني أن نسبة التفوق العقائدي للمسلمين على المسيحيين لها عـــدد من المسوغات الموازية، على الأقل، لعدد المسوغات التاريخية لنسبة تفوق المسيحية على اليهودية[1]. في نفس الوقت، بمقتضى هذه الغلبة، التي عند اعتبارهـــا حُجَّـــة تتساوى في القوة مع الحجة التي حاولت المسيحية أن تبني هيمنتها على أوروبا على أساسها، شرع الإسلام في المطالبة بحقه الشرعي في محاولة إقامـــة ســـيادته علـــى أوروبا؛ الأمر الذي -على نفس المنوال- يؤهل الإســـلام والمســـلمين في نظـــر المسيحيين ليكونوا في صفِّ الأعداء القتلة للمسيحية والمسيحيين! فكل من الحروب الصليبية، وطرد المسلمين من شبه الجزيرة الأيبيرية وذبحهم الجماعي فيها، وفـــرض أنظمة استعمارية على الدول الإسلامية حول العالم، والمذابح والإبادة الجماعية التي ارتُكبت ضد الشعوب الأوروبية الأصلية في الـــدول المســـلمة في الغالـــب، وفي مقدمتهم الألبان والبوشناق (البوسنيون)؛ فضلاً عن انتشـــار الهســـتيريا المعاديـــة للمسلمين على الصعيد العالمي التي يتم ترويجها في وسائل الإعلام اعتمـــادًا علـــى أطروحة حتمية الصدام بين الحضارات الملفقة في وزارات الحرب للقوى العالميـــة

---

(1) هذا الموقف أدركه مارتن لوثر بوضوح، والذي، كما رأينا، لم يستطع مواكبته ولا إيجاد طريقة مُرضية للخروج من هذا الفخ العقائدي الذي كشفه هو بنفسه، وتأكـــد مـــن حتميته.

العظمى... كل هذه هي نتائج الإدراك السلبي الثابت للإسلام والمسلمين؛ باعتبارهم يشكلون تهديدًا للمسيحية التي، في غياب حجج صحيحة، لم يبق في أيديها إلا العنف كحل وحيد متبقٍّ لها.

دون التقليل من إسهام أوروبا في التاريخ اللاحق لهاتين الديانتين السماويتين الكبريين في العالم، ولا في استحداث مفهوم التسامح متعدد الثقافات في جميع جوانبه، يهدف إظهار حقيقة أن التسامح الديني والثقافي كنموذج منظِّم قانونًا للحياة الاجتماعية لم يكن مصدره في أوروبا، بل إن التسامح فكرةً وممارسةً أتت إلى الحياة في أوروبا لأول مرة عن طريق أول دولة إسلامية أوروبية، يظهر ذلك في أمرين:

1- إثبات حقيقة مهمة ودامغة تاريخيًّا.

2- دحض نهائي للأطروحة الرئيسية القائلة بتعارض أساسي مزعوم، من المفترض أنه قائم بين "أوروبا الثقافية" و"الإسلام المعادي لأوروبا"؛ أي: لتفكيك الصورة النمطية الراسخة لأوروبا كنموذج مثالي للحضارة العالمية، من جهة، وللإسلام (الشرق) باعتباره النموذج للهمجية المعادية لأوروبا ومضادة للحضارة، من جهة أخرى.

بالإضافة إلى قيامه بوضع المفهوم الأصلي للتسامح وبتأسيس مجتمع منظم يقوم على مبادئ التسامح الثقافي لأول مرة في التاريخ، فإن الإسلام قَدِم إلى أوروبا واستحدث فيها قائمة طويلة من الابتكارات والإنجازات الثقافية والسياسية والاقتصادية والعلمية والفنية وإنجازات أخرى كثيرة، وهو ما أعطى زخمًا للحضارة الأوروبية وأسهم في تسريع تطورها. ومع ذلك، وبالرغم من كل هذه الحقائق، فقد تم محو الإسلام الآن محوًا تامًّا تقريبًا من جميع الصور الذاتية لأوروبا! تمامًا على نفس الشاكلة التي تم خلالها في وقت ما حذف بعض أعضاء مقر القيادة السياسية البلشفية من الصور الجماعية مع ستالين، كما قام المؤرخون الأوروبيون ومُنظِّروها في العلوم الاجتماعية، بعمل جاد تعلّق بمهمة "تجميل" ملامح أوروبا عن طريق إزالة جميع السمات التي من شأنها أن تشير إلى حقيقة تراثها الإسلامي، وبشطب كل الميزات التي قد تترافق مع تشكيلة عربية أو سامية لها. ومن أجل إزالة كل أدنى فكرة عن أي تأثير

للإسلام والمسلمين في الهوية الثقافية لأوروبا، قرَّر هؤلاء العباقرة فنانو التزييف، شطب الشخصيات غير المرغوب فيها من الصور الذاتية الجماعية لأوروبا، وقاموا بإنشاء واحدة من أكبر عمليات التزوير في التاريخ، وذلك بتصوير الإسلام كالدِّين الذي ميزته الأساسية؛ أي: الفارق التحديدي له (Differentia Specifica)، هي طابعه المزعوم المعادي للحضارة جذريًّا، وبالتالي، المعادي لأوروبا.

إذن، قام هؤلاء بوضع ملصقة الأعداء الألِدَّاء للقيم الأوروبية التقليدية على المسلمين؛ أي: على وجه التحديد، وصفوهم بأعداء تلك القيم بالذات، المتأصلة في الإسلام والتي قام المسلمون أنفسهم بإدراجها في التقاليد الأوروبية! تحت تأثير هذا التصوير المزور أيديولوجيًّا أغلظ تزوير، يعاني اليوم الأوروبيون المسلمون والأوروبيون غير المسلمين على حدٍّ سواء، من قِصَر النظر الثقافي، ومعهم، جنبًا إلى جنب، يعاني العالم كله من الانحرافات الأيديولوجية نفسها. وحتى اليوم، فإن الغالبية العظمى من الناس بدلاً من رؤية أوروبا التي نشأت في المقام الأول عن طريق التفاعل الثقافي بين اليهودية والمسيحية والإسلام، يرون أوروبا التي لا توجد ولم تكن قد وُجدت أبدًا؛ أي: أوروبا باعتبارها وحدة متراصة مسيحية حصرًا، ووحدة متجانسة تاريخيًّا، وهوية روحية وثقافية موحدة!

ما يثير القلق بشكل خاص هو أن هذه الصورة المزيفة لأوروبا الخيالية، تُفرَض على جميع المستويات، من المدارس الابتدائية إلى أعلى المؤسسات العلمية، ومن وسائل الإعلام إلى الهياكل السياسية، كالصورة الحقيقية والأصيلة الوحيدة لأوروبا! إذ، على الرغم من حقيقة أن أوروبا نشأت كمثال كلاسيكي للمكوِّن الثقافي الناجم عن اندماج جزيئي عميق لليهودية-المسيحية والإسلام، هي حقيقة تجريبية عادية ببساطة، ففي كل الكتب تقريبًا، لا يزال الإسلام يُعرض حصرًا كمعارض أوروبا المسيحية الحصرية المزعومة، وعدوًّا لما يُزعم أنها "القيم الأوروبية". ولكن، وكما أظهرنا بوضوح، فإن أوروبا، ببساطة، ليست قارة مسيحية حصرًا، ولا كانت كذلك في أي وقت مضى.

عندما يأخذ المرء بعين الاعتبار حقيقة أن لا اليهودية ولا المسيحية ولا الإسلام ديانات من أصل أوروبي، ما يعني أن أوروبا ليس لها دين أصلي خاص بها، يتبيَّن

بوضوح أن لجميع هذه الديانات الثلاث مكانة متطابقة أساسًا في النظم الثقافية غير الأوروبية، ولأجل ذلك لا يحق لأي من هذه الديانات أن تطالب بموقف متميز بالمقارنة مع الديانتين الأخريين. وعندما يتعلق الأمر بالرجوع إلى حق الأولوية، وإلى مبدأ التتابع الزمني لقدوم هذه الديانات إلى أرض أوروبا وإقامة معاقلها فيها، فمن الواضح أيضًا أن ادِّعاء أوروبا لهذا الحق في غير محله؛ إذ في الواقع، ليس أن الإسلام قام بافتتاح تقديم هويته الأوروبية كاملة الحقوق قبل أكثر من 1300 سنة، من خلال إقامته سنة 711 تقليد وجود دول إسلامية أوروبية، لا تزال قائمة بالفعل إلى يومنا هذا فحسب، بل إنه أقام أيضًا أول دولة إسلامية أوروبية في معظم مناطق أوروبا، قبل 300 عام، من وصول المسيحية الكاثوليكية إلى الدنمارك والنرويج والسويد وفنلندا وشمال ألمانيا، وبولندا وهنغاريا، أو الأرثوذكسية إلى روسيا وأوكرانيا ومعظم شبه الجزيرة البلقانية، بما في ذلك مناطق القوقاز.

في ضوء هذه الحقائق، فمن الواضح أن الحرمان المحتمل للإسلام من حق الاعتراف له بموقف معادل وملائم لطابعه الأوروبي، بذريعة أنه دين وافد إلى أوروبا "لِتوِّه" قبل 1300 سنة، سينشئ سابقة وسيؤدي إلى تساؤلات حول حضور المسيحية في أراضي كلٍّ من الأميركات الثلاثة وأستراليا وأجزاء كبيرة من إفريقيا وآسيا، أي في كل المناطق التي فرضت فيها المسيحية الغربية أو الأرثوذكسية نفوذها كدين سائد على الإطلاق فعليًّا، على الرغم من أنها، بالمقارنة مع وصول الإسلام إلى أوروبا، وصلت في معظم هذه الأراضي مؤخرًا جدًّا -قبل 200-300 سنة فقط، أي ألف سنة كاملة متأخرة عليه-!

هناك معلومة أخرى بنفس القدر من الأهمية، قد تم ذكرها والتعليق عليها، تلك هي حقيقة أن الإسلام وصل إلى أوروبا على مستوى الدولة المنظمة على درجة عالية، وبنظام متقدم أصلي للمؤسسات القانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة بالفعل. وقد أسهم ذلك بشكل كبير ومكّن من الحفاظ على التأثير الثقافي والروحي الإسلامي حتى يومنا هذا في معظم أنحاء أوروبا.

لم تكن الأندلس في إحدى الفترات الدولة الأكثر تقدمًا والأقوى في أوروبا فحسب، بل إن هناك دولاً أوروبية إسلامية أخرى، مثل خانية بلغار على أرض

تتارستان اليوم، وخانيات القرم وقازان وأستراخان، الواقعة حول البحر الأسود وحوض نهر الفولغا، كانت قد برزت لقرون باعتبارها أقوى الدول الإقليمية. وإذا أضفنا إلى تلك القائمة الدولة العلية العثمانية، التي استمرت كدولة إسلامية أوروبية لأكثر من 550 عامًا في مناطق البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق أوروبا، والتي تحولت إلى جمهورية تركيا، وهي اليوم إحدى الدول الأوروبية، سيتضح بجلاء إلى أي درجة من الكثافة تظل العناصر الإسلامية حاضرة في الهوية الثقافية الأوروبية، وكيف أنها كانت -وما زالت- ذات صلة جوهرية بتشكيلها.

لذلك، فإن القصد في هذا الجزء من العرض هو إجراء دراسة حول تأثير العناصر الإسلامية في تشكيل الهوية الثقافية الأوروبية في مناطق محددة من أوروبا.

يمكن القيام بتحليل مفصل لتاريخ وجود الإسلام ولمحتوياته وآثاره من جانبين مهمين للظاهرة التي تسمى ضمنًا بمصطلح "الهوية الأوروبية". في الواقع، وبعد أن سبق أن أجرينا فحصًا أساسيًّا مجملاً لوجود الإسلام وتأثيره الرئيسي في أوروبا كقارة، يمكننا دون جهد كبير تكريس الاهتمام للتحليل الإقليمي. بما أن أقرب نفوذ العناصر الإسلامية في تشكيل الهوية الأوروبية جاء عبر حوض البحر الأبيض المتوسط؛ لذلك يبدو أنه من المبرر اختيار تلك المساحة المحددة بالذات لهذا الغرض.

على وجه التحديد، فإن أول تأثير للإسلام على تشكيل الهوية الثقافية الحديثة في أوروبا، وأقواه والأكثر دوامًا بالتأكيد، يجري عبر البحر الأبيض المتوسط والأجزاء الجنوبية من القارة. لذلك، فمن الضروري إبراز الأهمية التاريخية والثقافية لتأثير الإسلام الدائم في هذا الجزء الأوروبي الأكثر أهمية ونشاطًا في مجالات الثقافة والاتصالات، لاسيما عندما يأخذ المرء بعين الاعتبار أن ساحة البحر الأبيض المتوسط، كقاعدة دون استثناء تقريبًا، يتم تفسيرها بتجاهل (وليس على وجه المصادفة البحتة!) العناصر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الإسلامية التي شكّلت عناصرها بشكل عضوي هوية هذا الجزء الرئيسي من أوروبا الحديثة، والتي استمر وجودها هنا منذ 14 قرنًا! وبالعرض العادل لهذه المسيرة، بالاستناد إلى الأدلة التاريخية الدامغة، يمكن التقليل من الآثار السلبية الناجمة عن إثارة العداء عن طريق وسائل الإعلام وغيرها ضد الإسلام والمسلمين الذين

يتواجدون في أوروبا المعاصرة ومعظم دول العالم إلى درجة كبيرة. بل أكثر من ذلك؛ لأن مشروع إعادة التدوير المنهجي لأسطورة أوروبا المسيحية الحصرية يتم تنفيذه بالتوازي مع عملية التشويه المشددة لصورة الإسلام وإظهاره كخيار أصيل مناهض جذريًّا لأوروبا، فيمكن أن يمثّل إظهار الإسهام الرئيسي للإسلام في تكوين أهم الإنجازات للرُّوح الأوروبية كالتسامح متعدد الثقافيات والديني والعِرقي وتوسيع الآفاق المعنوية والتأثير على تطور العلم والفن، الطريقة الأكثر فعالية لقبول الحقيقة التاريخية التي تؤكد -بما لا يقبل الجدل- دور الإسلام والمسلمين باعتبارهم عوامل أوروبية أصيلة في تشكيل هوية أوروبا الحديثة.

إن الغرض من هذا الكتاب، وبصورة خاصة لهذه الأجزاء منه، وإن لم يكن أكاديميًّا صارمًا، إلا أنه ربما يكون أكثر أهمية؛ إذ يهدف إلى الشروع بطرح مبادرة لإنشاء الوعي الذاتي المكمل للإنسان الأوروبي الذي يجد الإسلام فيه مجالاً مناسبًا له باعتباره التقليد الروحي الشامل الذي يتخلل جميع مجالات الهوية الأوروبية، وتبعًا لذلك، سوف يتم قبول المسلمين كمواطنين في أوروبا متساوين في الحقوق مع الأوروبيين من جميع الأديان الأخرى، وكذلك الملحدون الأوروبيون.

ظللنا لفترة طويلة جدًّا نسمع قصصًا عن أن "... المسلمين ليسوا أوروبيين"، وبالفعل لفترة طويلة جدًّا ونحن نصبر دون نقد جادٍّ على فرض التمييزات الهرمية بين النموذج الثقافي في أوروبا الغربية والنموذج الثقافي الشرقي، تلك العقيدة المزورة راسخة الجذور، التي كان أول من هزها بجدية هو إدوارد سعيد، ولكنها، وبعد تلك الصدمة، استردت قوتها وأصرت من جديد على فرض مبدأ خضوع الثقافات والشعوب لها.

في ضوء الحقائق، يصبح من الواضح أن الصحة أو الكذب في مضمون التعبير -"كونه أوروبيًّا"- لا تعتمد على الانتساب أو عدم الانتساب إلى دين من الأديان التوحيدية الكبرى. فمن الممكن أن يكون مسيحيًّا أوروبيًّا، ومن الممكن أن لا يكون كذلك، والمسلم أيضًا من الممكن أن يكون أوروبيًّا، ومن الممكن أن لا يكون. ونفس الحكم ينطبق على اليهودي، أو على الملحد، أو على البوذي أو

على الكونفوشي، مثل أي مواطن أوروبـــي آخر بغضِّ النظر عن انتمائه الديني أو أي انتماء آخر.

من الأهمية القصوى القيام مرة واحدة وإلى الأبد، بإلغاء الأسطورة المزعومـــة عن "قسوة المسلمين تجاه السكان غير المسلمين" ومحوها من الأجندات ومـــن أي استخدام عام، خصوصًا لأن مثل تلك المعاملة كانت مجهولة تمامًـــا في عهـــدهم، ولكنها كانت خاصية جوهرية في التقليد المسيحي للمسيحيين بالذات في معاملتهم للسكان غير المسيحيين. ويتركز هذا الانحياز خصوصًا على مناطق البحر الأبـــيض المتوسط وجنوب شرق أوروبا، التي وعلى العكس تمامًا مما يُدَّعى، كانت تمـــارِس فيها الدولة الإسلامية أعلى درجات التسامح المعروفة في أوروبا في ذلك الوقـــت تجاه أعضاء الأقليات من الطوائف الدينية والعِرقية والثقافية؛ في حـــين أن الـــدول المسيحية أظهرت أعلى مستويات التعصب! إذ يمثِّل طرد المسلمين واليهود من شبه الجزيرة الأيبيرية واضطهادهم وإبادتهم من قبل الدول المسيحية في إسبانيا والبرتغال، في الفترة 1492–1612، ظاهرة أجنبية وغير معروفة تمامًا من حيـــث المضـــمون والمدى في التاريخ الإسلامي. دعونا لا ننسى أن المسلمين واليهـــود المطـــرودين والناجين تم استقبالهم من قبل الدول الإسلامية الأوروبية الوحيـــدة الموجـــودة في ذلك الوقت، وهي الدولة العثمانية، وخلافًا لمعظم الدول الأوروبية المسيحية الـــتي لم ترفض استقبالهم فحسب، بل قامت بطرد إضافي لمدنيِّيها اليهود. أمَّا المسلمون، فلم تكن تقبلهم مسبقًا، وبالتالي ما كان يمكن لها طـــردهم! وعلينـــا أن نـــذكِّر بالمحرقة، التي كانت أيضًا جريمة ارتكبتها دولة مسيحية أوروبية و لم يشارك فيهـــا مسلم واحد! ثم إن الإبادة الجماعية للسكان الأصليين من شمال أميركا ووســـطها وجنوبها، التي أقيمت بدافع كونهم غير مسيحيي الهوية، وهي الإبادة الكـــبرى في التاريخ المعروف للعالم، هي أيضًا تشكِّل جريمة تورَّط فيها العديد مـــن الـــدول المسيحية، و لم تكن ضمنها أية دولة إسلامية.

الفرق نفسه نلمسه في مستوى التسامح لصالح المجتمع الإسلامي بالمقارنة مع المجتمع المسيحي، والذي يمكن أن يُرى في أوروبا أيضًا. فبينما نجحت الشـــعوب الأوروبية البلقانية الأصيلة كلها، وبعد 500 سنة من حُكم الدولة العثمانيـــة، في

الحفاظ على هويتهم العرقية والثقافية، بما في ذلك لغتهم وعاداتهم وطريقة حياتهم، فإنه في فترة أقل من 50 عامًا بعد انهيار الدولة العثمانية، التي كانت دولة إسلامية أوروبية أصلية، تم قتل أكثر من مائة ألف من المسلمين في مناطق البلقان، وتعميد/تنصير عشرات الآلاف من المسلمين بالقوة، وطرد ما يقرب من 5 ملايين من المسلمين إلى تركيا أو إجبارهم على الهجرة عن طريق ممارسة أشد الضغوط الاقتصادية. وما زال المسلمون حتى اليوم وفي معظم أنحاء أوروبا، بعيدين عن المساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الكاملة مع غير المسلمين، فمجرد كون المرء مسلمًا يكفي لأن يكون هو التفسير الوحيد لوضعه الوضيع. ولا تزال فرص العمل المتاحة للمسلمين أقل بكثير بالمقارنة بغير المسلمين، وكذلك الفرص المتاحة لهم لتأكيد هويتهم العرقية والثقافية والسياسية والدينية. وما زالت الشعوب الأوروبية التي تسودها الأغلبية المسلمة مثل الألبان والبوسنيين، إلى اليوم ضحايا لهويتهم الخاصة التي يتم حرمانهم من إقامة دولة خاصة بهم لأجلها (البوشناق في البوسنة والهرسك، أو الألبان في كوسوفا التي لم تحصل على عضوية الأمم المتحدة بعدُ). بالإضافة إلى ذلك كله، فكل من هذين الشعبين كانا قبل مدة تقل عن 20-25 عامًا، ضحايا إبادة جماعية من قبل الدول الكاثوليكية والأرثوذكسية المجاورة (البوشناق في السنوات 1992-1995 من قِبل صربيا وكرواتيا والجبل الأسود، والألبان 1999-2000 من قِبل صربيا).

وعلى الرغم من الهستيريا المعادية للمسلمين التي لا تزال مستمرة، والعداء الواضح تجاه الإسلام والمسلمين على نطاق عالمي، فقد قاومت الطوائف المسلمة في جنوب أوروبا، وخاصة في منطقة البلقان، كل هذه التحديات بنجاح كبير؛ حيث فتحت لهم حيويتهم وطاقتهم ومثابرتهم واحترامهم لقوانين البلدان التي يعيشون فيها مجالات لتحقيق وضع اجتماعي واقتصادي أفضل بكثير وأكثر مساواة، وجلبت لهم الاعتراف الدولي المهم؛ ما أدى إلى تغيير أساسي نحو ظهور اتجاه إيجابي في موقف جيرانهم غير المسلمين تجاه المسلمين. وعلى الرغم من الحملة الشرسة المعادية للإسلام بواسطة وسائل الإعلام، والتي لا تزال مستمرة في كل مكان في العالم بما في ذلك مناطق جنوب أوروبا، فإن لمسلمي البلقان لأكثر من

عقدين من الزمن دورًا رئيسيًّا في مسيرة الاندماج الاجتماعي والثقافي في المنطقـــة، مع الامتثال النشط لمعايير السياسة الحديثة، والالتزام القوي بالقيم الثقافية التقليدية والأحكام المستوحاة من الإسلام.

المبحث الثاني

ملحق جيوسياسي-
تاريخ الإسلام في المناطق الأوروبية
حول البحر الأبيض المتوسط

- تضم منطقة البحر الأبيض المتوسط عمليًّا كامل منطقة جنوب أوروبا. في أقصى الجنوب، تتكون من العديد من جزر البحر الأبيض المتوسط، والتي من أكبرها وأهمها من حيث موقعها الجغرافي الاستراتيجي: صقلية، وسردينيا، وكورسيكا، وكريت، ومالطا، وقبرص في الشرق الأقصى، ومايوركا في الغرب الأقصى للبحر الأبيض المتوسط. ويضاف إلى ذلك مئات من الجزر المأهولة في بحر إيجة، والبحر الأيوني والبحر الأدرياتيكي. نظرًا للمناخ المواتي عمليًّا، فإن جميع الجزر في جميع الأنحاء الواسعة لهذه المناطق تسمح بالإقامة الدائمة والبقاء الآمن للإنسان، وهي مأهولة منذ عدة آلاف من السنين. يرجع تاريخ التواجد الدائم للإنسان ووجود المستوطنات في أكبر هذه الجزر إلى العصر الحجري القديم، في حين أن معظم الجزر الصغرى، وبسبب الظروف التكنولوجية الأفضل للحياة، كانت مأهولة في العصر الحجري الحديث. يتكون الساحل القاري في جنوب أوروبا، أو في الجزء الشمالي من حوض البحر الأبيض المتوسط، من ثلاثة شبه جزر كبيرة، وهي البلقانية والإبينينية والأيبيرية، انتقالاً من الشرق إلى الغرب. وإذا أضيفت آسيا الصغرى، أي الأناضول، يصح القول بأن شبه الجزر الأربعة تلك هي مناطق في غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ الحضارة العالمية أيضًا، وأن خلال عشرة آلاف سنة الماضية، كانت تلك المناطق تمثل المنشأ؛ حيث تشكلت الثقافة العالمية والأوروبية. وفقًا للمعارف الجيو-أنثروبولوجية الحديثة، كانت بدايات الثقافة

المعاصرة، المعروفة بالعصر الحجري الحديث -باعتبارها الفترة التي نشأت فيها الزراعة المنتظمة للأراضي، وزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات الأليفة الأولى، والتي بدأت على أرض الأناضول في منطقة تسمى "الهلال الخصيب"- انتشرت أولاً إلى جزر البحر الأبيض المتوسط وعلى أرض شبه جزيرة البلقان. وقد حافظت هذه المناطق على الدور الرئيسي في البحر الأبيض المتوسط وعلى مدى القرون الثلاثة عشر الماضية، عندما انتقلت ثقافة الإسلام إلى أرض القارة، وحددت بشكل حاسم الهوية الثقافية لأوروبا الحديثة والواقع السياسي في هذه المنطقة الشاسعة كلها، بما في ذلك شبه الجزر الكبيرة الأربعة وجميع الجزر الرئيسية الأخرى.

- ومن الناحية الجغرافية، وبكل دقة، تغطي مناطق البحر الأبيض المتوسط الأوروبية مساحة شاسعة من الأرض لأكثر من 2,7 مليون كيلومتر مربع. من أجل فهم الأبعاد الحقيقية للنفوذ الإسلامي، الذي هو موجود في المنطقة بشكل دائم، ما عدا بعض التقلبات، لأكثر من 13 قرنًا، تجدر الإشارة إلى أن الحدود الثقافية لا تزال أوسع بكثير من الأراضي المحددة جغرافيًّا. على وجه الخصوص، تمتد منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوروبية حوالي 4 آلاف كلم (3860 كلم بالتحديد) من الغرب إلى الشرق، ومن جبل طارق[1] إلى سواحل سوريا وفلسطين. وفقًا للخط الشمالي-الجنوبي، أقصى عرض للبحر الأبيض المتوسط يبلغ حوالي 1600 كلم، في حين أنه إذا أضيف البحر الأسود الذي يرتبط عبر مضيق البوسفور بالبحر الأبيض المتوسط، فإن تلك المساحة ستصل إلى أكثر من 2500 كلم على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط ومنطقة أوسع؛ حيث تقع الآن 22 دولة أوروبية: تركيا، وجورجيا، وروسيا، وأوكرانيا، ومولدافيا، ورومانيا، وبلغاريا، واليونان، وقبرص، وألبانيا، ومقدونيا، وكوسوفا، وصربيا، والجبل الأسود، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وسلوفينيا، وإيطاليا، ومالطا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرتغال. في الشرق الأقصى لمناطق البحر الأبيض المتوسط

(1) الاسم الجغرافي Gibraltar مشتق من الكلمة العربية "جبل طارق"، سُمي على اسم طارق بن زياد الذي قاد سنة 711 جيش المسلمين الأوائل (في العصر الأموي) إلى فتح هذا الجزء من أوروبا.

الأوروبية وفي غربها الأقصى، نشأت أول دول إسلامية أوروبية، في وقت واحد تقريبًا: وكانت أولاهما إمارة في جنوب القوقاز على ساحل البحر الأسود، في منتصف القرن السابع، والأخرى في جنوب شبه الجزيرة الأيبيرية، في بداية القرن الثامن. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الإسلامية الأوروبية شملت، في فترات الحكم المباشر أو غير المباشر (أي في وضع التوابع)، في شمال أوروبا أراضي واسعة من روسيا، بما في ذلك موسكو، بينما في الجنوب شملت مناطق جنوب فرنسا، وجنوب إيطاليا، وجنوب سويسرا، وكذلك جميع جزر البحر الأبيض المتوسط الكبرى من قبرص ورودس وكريت ومالطا وصقلية وسردينيا وكورسيكا ومايوركا، بما في ذلك كامل شبه جزيرة البلقان وهنغاريا اليوم وضواحي فيينا. عندما يأخذ المرء في الاعتبار أن وجود المسلمين والثقافة الإسلامية في جميع أنحاء هذه المناطق كان يشكّل باستمرار واحدًا من أهم العناصر لهويتها، يصبح من الواضح أن الواقع الديمغرافي والتكوين العِرقي والديني والأهمية الجيوستراتيجية والواقع السياسي لهذا الجزء من أوروبا لا يمكن فصلها على الإطلاق عن العناصر الإسلامية، حتى إن تحديدها الحاسم تم بنفوذها ووجودها النشط.

– يعود تاريخ تأثير الإسلام وحضوره الفاعل في البلقان إلى النصف الثاني من القرن السابع[1]. خلال هذه الفترة، استقر المسلمون في مناطق ساحلية في تراقيا الجنوبية، وفي خليج سالونيك، وعلى ساحل ألبانيا الشرقي، وفي بعض أجزاء من دلماسيا، حتى تروغير وزادار في الشمال. وبتقدم الدولة العثمانية، خلال القرون الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، تواصلت هذه الفئات المسلمة المؤقتة المتفرقة والمعزولة نسبيًّا فيما بينها بقوة، وتقوّت ونمت إلى أساسيات حضرية ومراكز إدارية التي أصبحت بؤرًا من الثقافة الإسلامية والمؤسسات السياسية

(1) على النقيض من المزاعم المعتادة والخاطئة بعمق، والتي تقول: إن الإسلام لم يأتِ إلى شبه جزيرة البلقان إلا في وقت مجيء العثمانيين، تُثبت الدراسات الحديثة على نحو لا لبس فيه، أن الإسلام قد امتدت جذوره في البلقان قبل وصول العثمانيين. لتفاصيل حول هذه المعارف، انظر:

Haverić, D. *History of the Muslim Discovery of the World: Islamic Civilization within the Plurality of Civilizations*, (Deakin University, 2012).

والحياة الاقتصادية وأنماط الإنتاج وإدخال مجموعة من التدابير الجديدة الزراعيـــة، والمهارات الحرفية، فضلاً عن الأنشطة الفلسفية والأدبية والرُّوحية، لتصبح على مرِّ القرون القليلة المقبلة، المَعْلم الأكثر أهمية في هذا الجزء من أوروبا. ووجـــد الآلاف من اليهود بعد طردهم من إسبانيا في عام 1492، وقبل ذلك، من البرتغال 1356، ملاذًا في واقع تسامحي للدولة العثمانية. استقر جزء كبير من اليهود الذين طُـــردوا من الدول المسيحية في عهد السلطان سليم الثاني، وتحديدًا في شبه جزيرة البلقان، بينما سجل الازدياد الكبير في عدد السكان المسلمين في نفس الفترة، من خـــلال القبول الجماعي الطوعي للإسلام، في بلغاريا ورومانيا واليونان، بالإضافة إلى جميع الجزر الكبيرة، وألبانيا، والبوسنة، وصربيا، وأجزاء من كرواتيا، وخاصة في المناطق النائية من دلماسيا وسلوفينيا، وبالتالي أقيمت الأسس الديمغرافية لتواجد المســـلمين الأصليين لهذا الجزء من أوروبا اليوم[1].

– يُظهر العديد من المؤرخين المحترفين في أوروبا، وليس المواطن العادي مـــن العوام فقط، استياء مفتوحًا عندما يقال لهم: إن الـــدول الإســـلامية والوجـــود الإسلامي قائم في أوروبا منذ أكثر من 1350 سنة، ابتداء من منتصـــف القـــرن السابع. والأسباب الواضحة لهذا النقص في المعرفة لا تنحصر فقط في حقيقة أنه في التعليم في جميع المستويات يُحذف أو يُذكر عرضًا فقط وجود الدول الأوروبيـــة الإسلامية، بل تتمثل أيضًا في حقيقة أن أية محاولة لتأكيد هذه الحقائق التي أُزيلت من تاريخ أوروبا تُقمع منهجيًّا بكل وسائل الإعلام وعلـــى جميـــع المســـتويات الإعلامية. عندما يتعلق الأمر بتاريخ صقلية، تجدر الإشارة إلى أن المسلمين العرب وطأت أقدامهم لأول مرة أرض صقلية عام 652، مباشرة بعد الهزيمة التي ألحقوها بالأسطول البيزنطي في معركة الإسكندرية. وخلال الفترة نفسها، هاجمت القوات

(1) رؤية مفصلة في تاريخ المسلمين في كل هذه المناطق مجتمعة وفي كل دولـــة مـــن دول البلقان بشكل فردي، تتطلب نهجًا متخصصًا ودراسات مستقلة. ويشير المؤلـــف إلى مقالاته: الإسلام في البلقان، البوسنة كنموذج نمطي للثقافة الأوروبية، الحقيقة حـــول البوسنة، الهوية الوطنية كدافع لقبول الإسلام عند البوشناق، الإسلام والألبان، التراث العثماني في البلقان. وهي منشورة للإسهام حول هذا الموضوع.

البحرية العربية كورسيكا وسردينيا، وكذلك المدينة العظيمة سيراكيوز في شـــرق صقلية[1]. الفئة التي شرعت في فتح صقلية وإقامة حكم إسلامي على أكبر جزيرة في البحر الأبيض المتوسط، هم الأغالبة، سلالة تونسية من القيروان. لقد تم فـــتح معظم أراضي الجزيرة بسهولة. وبعد محاصرة طويلة سنة 831، دخـــل المجاهـــدون المسلمون عاصمة صقلية، باليرمو. وبعد ذلك بقليل ظفروا بمدن ميسينا وسيراكيوز أيضًا. سنة 902 أصبح كل صقلية إقليمًا للمسلمين، التي قد سبق أن كان جـــزء منها مشمولاً إداريًّا كجزء لا يتجزأ ضمن الخلافة. استمر هذا الوضع لصقلية مـــا يقرب من 200 سنة، وذلك حتى سنة 1092. وبانتقال صقلية إلى حكـــم ســـلالة الكلبـــي، وخصوصًا في عهد حسن الكلبـــي سنة 948، بلغت صقلية أَوْجَهـــا. فرفعت الأنشطة المعمارية والثقافية الملموسة من نوعية الحياة وازدهار صقلية كلها إلى مستويات لم تكن متخيلة. أفضل شاهد على تلك الحقيقة هو بيان لمـــؤرخ في ذلك الوقت، قال فيه: "... باليرمو حقًّا واحدة من المدن الأكثر تقدمًا والأكبر في أوروبا... مع أكثر من ثلاثمائة ألف نسمة، وأكثر من 300 مسجد... إنها العاصمة الحقيقية للعالم الإسلامي في أوروبا"[2].

أ - جزر البليار، مالطا، كورسيكا، كريت، وقبرص

دخلت الحضارة والدولة والثقافة الإسلامية تاريخ أوروبا عبر البحر الأبـــيض المتوسط، ومعظمها في موجة كبيرة واحدة شملت في وقـــت واحـــد المنـــاطق في الحوض بين الشرق الأقصى والغرب الأقصى بأكمله. وهكذا، على سبيل المثال، تم تقسيم قبرص، التي تقع في أقصى شرق البحر الأبيض المتوســـط، ســـنة 688 إلى جزءين متساويين بين الإمبراطور جستنيان الثاني والخليفة عبد الملك، في حـــين أن جزر البليار في أقصى الغرب، على بُعد يقرب من 4 آلاف كلم، أصبحت جـــزءًا من الخلافة الإسلامية سنة 698، واستمرت كجزء منها لمدة 530 سنة، إلى حدود

---

(1) Lewis, B. *The Muslim Discovery of Europe*, (Weidenfeld and Nicolson, London, 1982), p. 68.

(2) Lewis, B. *The Arabs in History*, (Oxford University Press, New York, 2002), p. 94-95.

العام 1229. وكانت سردينيا أرضًا مسلمة لأكثر من 300 عـــام (705-1015)، وكورسيكا حوالي 220 عامًا (850-1077)، في حين كانت مالطا بكونها "مفتاح البحر الأبيض المتوسط" تحت حكم الخلافة الإسلامية حوالي 230 ســـنة (866-1090). والحقيقة أن جزر البليار بقيت في حوزة الإسلام لفترة أكثر من 500 سنة تثبت بإقناع كافٍ كل العمق للتبادل الثقافي وقوة تأثير الثقافة الإسلامية في هـــذا الجزء من أوروبا. النضال المستمر طوال هذه الفترة تقريبًا رفع من مكانـــة جـــزر البليار، فسمِّيت (ath-tughur aljazariyya)[1].

عندما يتعلق الأمر بجزيرة كريت، ينبغي أن يقال: إن أرضها كانت جزءًا من الدولة الإسلامية في فترتين: المرة الأولى سنة 824-961، وذلك حوالي 140 سنة، والمرة الثانية سنة 1645-1898، مما يعني حوالي 250 عامًا؛ أي: ما مجموعه حوالي 400 سنة تقريبًا. وبقدر ذلك تكون الحقيقة أن غالبية المصادر اليونانية المعاصرة تمر على مدى هذه السنوات الأربعمائة بذكرها في بضع جمل أو تُتجاهل تمامًا. علـــى سبيل المثال، أينما تخصص مساحة أكثر في عرض فترة من التاريخ الإســـلامي في هذه الجزيرة، يبدو أن ذلك دائمًا يهدف إلى رفع ادِّعاءات على المسلمين بالقتـــل الجماعي لغير المسلمين المحليين، وبفرض اعتناق الإسلام بشكل قسري على أكـــبر عدد من الناس، وهي ادِّعاءات تُطلق جزافًا وفي غياب تام لأية حجج، بل لمجـــرد القذف الوحشي! ويضاف إلى ذلك، أن أيًّا من الوقائع الإسلامية أو المسيحية على حدٍّ سواء، من فترة الحكم الإسلامي لجزيرة كريت، لا تذكر أية إشارة إلى وقوع قتل جماعي لغير المسلمين، ولا لتحويل قسري إلى الإسلام لأي شخص من سكان جزيرة كريت، ناهيك عن القول بأنها فرضت الإسلام قسرًا على أكبر عدد مـــن الناس. وفي هذا الصدد، فإن المثال الذي فيه عبرة واضحة هو مثال جزيرة قـــبرص على وجه التحديد، فقد تم في قبرص تأسيس نموذج ملهم جدًّا للتسامح المتبـــادل والتفاهم الديني والاحترام بين الديانات، الذي لسوء الحظ، لا يوجـــد في هـــذه الجزيرة نفسها حتى اليوم! فبعد سلسلة من الغـــزوات بالتنـــاوب بـــين العـــرب والبيزنطيين خلال عدة عقود، تشكَّلت قبرص أخيرًا سنة 688 باتفـــاق كجزيـــرة

(1) Roberts, J.M. *The Triumph of the West*, (London, 1985), p. 129.

قائمة كليًّا على الحرية الدينية المتساوية للمسلمين والمسيحيين على حد سواء؛ حيث لن يكون هناك طواقم مسلحة أو جيش، وسيتم تقسيم عائدات الضرائب على قدم المساواة. لكن وللأسف، وبما أن أي مدينة فاضلة لا تدوم، كذلك لم يدم هذا الوضع في الجزيرة أيضًا؛ فكل الإنجازات التي حققها الإمبراطور جستنيان الثاني والخليفة عبد الملك، دُمِّرت بيد الإمبراطور نيكيفور لاحقًا، بعد 300 سنة، عندما هاجم الجزيرة التي لا تملك جيشًا وفرض ولايته على كل قبرص. ولكن العدالة التاريخية، كعقوبة على الإخلال بالعقد، تحققت عندما فتحت الدولة العثمانية قبرص سنة 1571، وظلت الجزيرة تحت سيطرتها لقرون ثلاثة متتالية، حتى سنة 1878.

ب - المسلمون في الجزء القاري من شبه الجزيرة أبينين

خلال القرنين التاسع والعاشر كانت هيمنة المسلمين في مياه البحر الأبيض المتوسط أمرًا لا جدال فيه. كانت قوتهم كبيرة إلى حد أن سفن الدولة والخلافة والإمارة الإسلامية المأهولة أساسًا بالعرب، وفيما بعد بالبربر أيضًا، أبحرت بسلامة في جميع أنحاء هذه المنطقة، وكان في قدرتها مهاجمة كل المدن الواقعة على الشواطئ الأوروبية للبحر الأبيض المتوسط لو أرادت ذلك. حتى سنة 837، مع أسطول قوي، حاصروا ميناء نابولي وهاجموا المدينة. وبعد أربع سنوات (841)، فتحوا مدينة باري على الساحل الأدرياتيكي في شبه جزيرة أبينين. وفي الوقت نفسه، ظهر أسطول سفن المسلمين المظفرة عند مدخل ميناء البندقية[1]. وفي وقت لاحق، من عام 847، غزوا مدينة تورينتو بجوار ميناء باري. تحولت المدينتان إلى إمارتين لم تدوما طويلاً، غير أن إمارة باري استمرت لفترة أطول قليلاً، إلى سنة 871. استطاعت سفن المسلمين في ذلك الوقت أن تتنقل بحرية ومهاجمة كل مدينة. وحقيقة أن سفن المسلمين هاجمت وفتحت سنة 849 مدينة أوستيا، وهي الميناء التقليدي لروما نفسها، تؤكد ذلك! وقف وراء هذه القوة وتنظيم الأسطول الإسلامي التنظيمُ الإداري القوي، والذي ربما كان الأكثر تطورًا في ذلك الوقت،

(1) Lewis, B. *The Arabs in History*, p. 127.

والاقتصاد الأكثر إنتاجية. وبالإضافة لذلك كانت الأنشطة الفلسفية والعلمية والأدبية والفنية مكثفة جدًّا. وكانت طاقة هذه التخصصات وحيويتها ونتائجها عالية إلى درجة أن فلسفة أوروبا وعلومها وفنونها بدأت تتشكل تحت تأثير مباشر من العلماء المسلمين والمفكرين والفنانين[1]. وكثير من التخصصات العلمية التي بدأت دراستها خلال القرن الرابع عشر في إيطاليا وفرنسا وإنجلترا، وكذلك ظهور النهضة فيها، خصوصًا الفترة الأولى المعروفة باسم المئات الأربع، وصل هناك بتأثير مباشر من قِبل العلماء المسلمين، بينما كانت الدراسات العربية تدرس في جامعات أكسفورد وباريس[2].

والآن، لقد حان الوقت لطرح السؤال الرئيسي: ما النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه السجلات؟ في مقدمتها ومن أكثرها أهمية هو أنه بناء على تاريخ الدول الإسلامية الأوروبية في جنوب أوروبا، بما في ذلك مناطق البحر الأبيض المتوسط الأوروبية، يمكن اعتبار إمكانية التعايش والتعاون والتسامح والاحترام المتبادل بين اليهودية-المسيحية والإسلام فرضية واقعية للغاية. وبعبارة أخرى، المسيحيون واليهود والمسلمون، وكذلك أتباع جميع الأديان والثقافات والجماعات العرقية الأخرى، وكذلك الملحدون، يمكن أن يعيشوا هناك بالامتثال الكامل لحقوق الإنسان العالمية والاحترام المتبادل. ورفض كل الأنانية، والإحباط الاجتماعي قد يوفر تدريجيًّا وسيلة للاتصالات المنفتحة والصادقة، ولتشكيل الوعي عن الاهتمامات المشتركة، وإعطاء مساحة للميول الفكرية والجمالية؛ لأنَّ الوقائع التاريخية قد أثبتت بالفعل أن ذلك كان ممكنًا في هذه المناطق على وجه التحديد، بغض النظر عن أنها استمرت لفترات قصيرة! ومع ذلك، ومهما كانت وجيزة، فقد أكدت هذه الفترات أن الطموح للاعتراف الكامل بالطابع متعدد الثقافات

---

(1) من أفضل المصادر للنهج متعدد التخصصات لتاريخ التأثير الإسلامي على تاريخ العالم: Haverić. D. *History of the Muslim Discovery of the World: Islamic Civilization within the Plurality of Civilizations*, (2012).

وبالنسبة للجزء الذي هو موضوع مناقشة هذا البحث، انظر خاصة ص 173-264.

(2) Hitti, K.P. *History of Arabs: from the Earliest Times to the Present*, (Macmillan, New York, 2002), p. 612.

للهوية المعنوية لأوروبا، المشكّلة من خلال التفاعل بين اليهودية-المسيحية والإسلام، أكثر من معقول!

جميع الأوروبيين لديهم نفس الحقوق في أوروبا كقارة مشتركة، وأي خيار ديني أو سياسي أو عرقي لا يمكن بمفرده أن يحتكر أوروبا! فقد نشأت الهوية السياسية والثقافية والروحية لأوروبا كنتيجة لماضٍ مشترك، فالاحترام الكامل لجميع العناصر التي شكّلت تلك الهوية، من المؤكد أنه أفضل ضمان لمستقبل أوروبا، إن لم يكن الضمان الوحيد.

خاتمة

الإسلام جزء لا يتجزأ وعنصر لا يمكن بحال من الأحوال نزعه من الهوية الثقافية لأوروبا، والمسلمون هم المواطنون الأوروبيون الأصليون والأصيلون فيها، يتمعتون بنفس الحقوق المتساوية التي يتمتع بها أتباع الديانات الأخرى، ويتساوون أيضًا مع كل المواطنين الأوروبيين الآخرين مهما كان النموذج السياسي والأيديولوجي الذي ينتمون إليه على أرض هذه القارة! فأوروبا لم تكن أبدًا القارة الثقافية الحصرية لليهودية-المسيحية؛ لأن اليهودية والمسيحية والإسلام، في أصلها ديانات وثقافات وافدة من خارج القارة الأوروبية، كان منبتها وولادتها خارج الفضاء الجغرافي الأوروبي، تحديدًا في منطقة الشرق الأوسط.

تاريخيًّا، أُسِّست أول دولة إسلامية على التراب الأوروبي قبل قيام دولة الملك شارلمان المسيحية بما يقرب من قرن كامل؛ حيث قامت دولة الأندلس الإسلامية عام 711 ميلادية، أمَّا دولة شارلمان المسيحية، فقد أُعلن عن قيامها بمرسوم باباوي عام 800 ميلادية. ومنذ ذلك الحين، وحتى يومنا هذا، لا تزال تتواجد، بالتوازي، على التراب الأوروبي دول مسيحية وأخرى إسلامية.

تُثبت الحقائق التاريخية المتواترة أن الإسلام كدين، وجد قبولاً وانتشارًا بين عدد من سكان أجزاء عديدة من أوروبا قبل ظهور المسيحية في تلك الأجزاء الأوروبية، وأُنشئت بعض الدول الإسلامية على أرض أوروبا وظلت قائمة لوقت أطول من البلدان المسيحية التي ظهرت لاحقًا. ومنذ القرن السابع الميلادي وحتى يومنا هذا، يمثّل المسلمون الأوروبيون الأصليون باستمرار عنصرًا ثابتًا داخل التركيبة الديمغرافية والثقافية في أوروبا. هكذا، ومنذ البداية، ثم خلال جميع مراحل تطورها اللاحقة، فإن الهوية الثقافية الأوروبية لم تكن سوى نتاج لعملية اندماج وتفاعل مستمر بين عناصر ثقافية إسلامية ويهودية-مسيحية جعلت منها كيانًا

ثقافيًّا واحدًا وموحَّدًا، هو ذلك المُكوَّنُ الذي يُطلق عليه اليوم وصف "الثقافة الأوروبية". وقد أنتجت تلك الحضارتان -اليهودية/المسيحية والإسلام- بدورهما نموذجين ثقافيين ومرجعيتين دينيتين هما الأكثر تأثيرًا في عالمنا هذا.

هذه حقائق لا يمكن لأي أحد أن يهزمها مهما حاول تجاهلها نظريًّا وداس عليها في المُمارسة! حتى في وقتنا الحاضر، ما زلنا نسمع العديد من الدعوات إلى ممارسة التمييز ضد الإسلام واضطهاد المسلمين، بل وحتى تدميرهم بشكل كامل! ولكن يجب القول بوضوح: إن مثل تلك الدعوات يقود إلى أعظم ظلم وأفظع جرائم ترتكبها أوروبا غير المسلمة ضد أوروبا المسلمة، وبالتالي ضد نفسها ابتداءً؛ فالهجمات على المسلمين لا تمثّل عملية إزالة عضو غريب عن جسم أوروبا، بل هي فورة انفصام ذاتي واقتطاع جزء حي من جسد أوروبا وعنف يُمارَس ضد هويتها الذاتية وتنازل عن تاريخها وتدنيس لشرف أوروبا وصفعة لكرامتها. وباختصار: ليس ذلك سوى جريمة نكراء ترتكبها أوروبا في حق أوروبا!

في ضوء هذه الحقائق، فإن منهجية شَيْطَنَة الإسلام واضطهاد المسلمين ومعاداة الإسلام كأيديولوجية، واعتبار ذلك استراتيجية وممارسة وموقفًا نظريًّا وخيارًا سياسيًّا، إنما تمثل نداء يقود إلى ظُلم عظيم، وتُقدِّم منبرًا يدعو إلى ثقافة مُعوَّقة، وإلى إخصاء ذاتي وإعدام ذاتي للفكر الأوروبي!

تمثل الهوية الثقافية الأوروبية خليطًا من عناصر الثقافة اليهودية-المسيحية والإسلامية التي تشكلت عبر أكثر عمليات التفاعل كثافة بين الثقافات المعروفة في تاريخ العالم، والتي استمرت على امتداد أربعة عشر قرنًا. إن الحفاظ على الهوية الأوروبية يعتمد على احترام هذه الحقيقة، وبالتالي الحفاظ على بقاء أوروبا واستمرارها نموذجًا متعدد الثقافات والقيم.

المراجع

الكتب

1. Al-Djazairi, S. E. *The Hidden Debt to Islamic Civilisation*, (Bayt Al-Hikma Press, 2005).
2. Alfonso, E. *Islamic Culture through Jewish Eyes: Al-Andalus from the tenth to twelfth century*, (Routledge, New York, 2007).
3. Almond, I. *History of Islam in German Thought: From Leibniz to Nietzsche*, (Routledge, London, 2009).
4. Almond, I. *Deconstructing Luther's Islam: Turks as curse or cure*?, Yearbook of Muslims in Europe, vol 3, (Brill, Leiden Boston, 2011).
5. Bawer, B. *While Europe Slept: How Radical Islam is Destroying West from Within*, (Anchor, 2007).
6. Berger, P. *The Sacred Canopy: Elements of a Sociological Theory of Religion*, (Anchor Books, New York, 1990).
7. Bossong, G. Der Name Al-Andalus: Neue Überlegungen zu einem alten Problem. In David Restle and Dietmar Zaefferer, eds, *Sounds and systems: studies in structure and change. A festschrift for Theo Vennemann*, (Mouton de Gruyter, Berlin, 2002).
8. Brenan, G. *Faces of Spain*, (London, 1950).
9. Cohen, M. *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, (Princeton University Press, 1995).
10. Collins, R. *The Arab Conquest of Spain: 710-797*, (Blackwell, 1989).
11. Davies, N. *Europe: A History*, (Harper Perennial, New York, 1996).
12. Delsol, C. The *Unlearned Lesson of Twentieth Century*, trans. Robin Dick, (ISI Books, 2006).
13. Dozy, R. P. *Recherches sur l'histoire et la littérature des Arabes d'Espagne pendant le Moyen-Age*, (Paris, 1973).
14. Durie, M. *The Third Choice: Islam Dhimmitude, and Freedom*, (Deror Books, 2010).
15. Fallaci, O. *The Force of Reason*, (Rizzoli, 2006).
16. Fisher, H.A.L. *A History of Europe*, Vol I, (Collins, London, 1970).
17. Francis, F. *The End of History and the Last Man*, 1992.
18. Friedrich, N. *Gesamte Briefe*, vol 14, (HistorischKritische Edition, Berlin, 1996).
19. Glick, T. *Islamic and Christian Spain in the Early Middle Ages: Comparative Perspectives on Social and Cultural Formation*, (1999).
20. Goldstein, B. R. *Theory and Observation in Medieval Astronomy*, *Isis*, (University of Chicago Press), 63 (1), March 1972.

21. Grant, E. *The Foundations of Modern Science in the middle Ages: Their Religious, Institutional, and Intellectual Contexts*, (Cambridge University Press, Cambridge, 1996).
22. Haverić, D. *History of the Muslim Discovery of the World: Islamic Civilization within the Plurality of civilizations*, (Deakin University, 2012).
23. Hazony, Y. *The Jewish State: The Struggle for Israel's Soul*, (Basic Books, New York, 2001).
24. Hitti, K. P. *History of Arabs: from the Earliest Times to the Present*, (Macmillan, New York, 2002).
25. Huntington, S. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, (1993).
26. Jayyusi, S. K; Marin, M. *The Legacy of Muslim Spain*, (Brill Publishers, Leiden, 1994).
27. Kant, I. *The Critique of Pure Reason 1724-1804*, (CreateSpace Independent Publishing Platform, 2011).
28. Kamen, H. *Spain 1469-1714: A Society of Conflict*, (Routledge, 3, 2005).
29. Kelsay, J. *Islam and War: The Gulf War and Beyond*, (John Knox Press, Louisville, 1993).
30. Lewis, B. *The Muslim Discovery of Europe*, (Weidenfeld and Nicolson, London, 1982).
31. Lewis, B. *The Jews of Islam*, (1984).
32. Lewis, B. *The Arabs in History*, (Oxford University Press, New York, 2002).
33. Leibniz, W.F. *Reflexions sur la guerre* (1687), u *Samtliche Schriften und Briefe*, (Berlin, 1923).
34. Lienhard, J. H. *The Engines of Our Ingenuity*, (Houston, 2004).
35. Luther's Works, "Deconstructing Luther's Islam: Turks as curse or cure?", Vol 46.
36. Malik, M. (ed). *Anti-Muslim Prejudice: Past and Present*, (Routledge, Abingdon, 2010).
37. Marín, M. (ed). *The Formation of Al-Andalus: History and Society*. (Hampshire, U. K, Ashgate, 1998).
38. Menocal, M. R. *Ornament of the World: How Muslims, Jews, and Christians Created a Culture of Tolerance in Medieval Spain*, (Back Bay Books, 2002).
39. Nietzsche, F. *Briefe am Peter Gast*, (August 1883).
40. Netanyahu, B. *The Origins of the Inquisition in Fifteenth Century Spain*, (Random House, 1995).
41. Pan, E. *Europe: Integrating Islam*, (Council on Foreign Relations, 2005).
42. Phillips, M. *Londonistan: How Britain has Created a Terror State Within*, (Gibson Square Books, 2012).
43. Pirenne, H. *Medieval Cities: Their Origins and the Revival of Trade*, trans. Frank D. Halsey (Princeton University Press, Princeton, 1925).
44. Pirenne, H. *Mohammed and Charlemagne*, trans. Bernard Miall, (George Allen & Unwin, London, 1939).
45. Poore, D. *A History of Early Flight*, (Alfred Knopf, New York, 1952).
46. Ratzinger, J. and Pera, M. *Without Roots: The West, Relativism, Christianity, Islam*. trans. Michael F. Moore (Basic Books, New York, 2006).

47. Roberts, J. M. *The Triumph of the West*, (London, 1985).
48. Roth, N. *Jews, Visigoths and Muslims in Medieval Spain: Cooperation and Conflict*, (E.J. Brill, Leiden, 1994).
49. Sabra, A. I., "The Andalusian Revolt against Ptolemaic Astronomy: Averroes and al-Bitrûjî", in Mendelsohn, Everett, *Transformation and Tradition in the Sciences: Essays in - Honor of I. Bernard Cohen*, (Cambridge University Press, 1984).
50. Said, E. *Travelling Theory: The World, the Text, and the Critic*, (Harvard, 1983).
51. Silajdžić, A. *Islam u otkriću kršćanske Evrope: Povijest međureligijskog dijaloga*, (FIN, Sarajevo, 2003).
52. Smith, A. *The Wealth of Nations* (1776), Book 3, chapter 2: "Of the Discouragement of Agriculture in the Ancient State of Europe after the fall of the Roman Empire", (London UK, 1963).
53. Stepanova, E. *Terrorism in Asymmetrical Conflict; Ideological and Structural Aspects*, (Oxford University Press, 2008).
54. Weber, M. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism.*
55. Ye'or, B. *Eurabia: The Euro-Arab Axis*, (Fairleigh Dickinson University Press, New Jersey, 2005).

الوثائق

1. Navarro-Valls, Joaquin, "Pope Disappointed Christian Roots Not Recognized", Catholic Information Office, 22 June 2004.
2. Nonpartisan U-S-Funded Congressional Research Service, Report 2005.
3. Robert, S. Leiken, Address of the Director of the Immigration and National Security Program for U.S, Nixon Center, 2009.
4. Smith, Julianne Director of the Europe Program at CSIS, Introductory note to the 2007 Report (PDF).

الصحف والمجلات والدوريات

1. Cael, Regina, "John Paul II", **Libreria Editrice Vaticana**, 2 May 2004. https://w2.vatican.va/content/john-paul-ii/en/angelus/2004/documents/hf_jp-ii_reg_20040502_iv-sunday-easter.html
2. Carr, Mattew, "The Morisccos: A Lesson from History?, **Arches Quaterly**, Vol 4, N 8.
3. De Ravinel, Sophie, "Identifier La Turquie à l'Europe serait une erreur," **Le Figaro**, 13 August 2004. http://www.lefigaro.fr/magazine/20040812.MAG0015.html
4. Fallaci, Oriana, "The Rage, the Pride and the Doubt", **Wall Street Journal**, 13 March 2003.
5. Fekete, Liz (2012). "The Muslim conspiracy theory and the Oslo massacre". **Race & Class**, January-March 2012 (53).
6. Ferguson, Niall, "The Way We Live Now: 4-4-04, Eurabia?", New York Times Magazine, 4 April 2004.

7. Jenkins, Phillip, "Demographics, Religion, and the Future of Europe, Orbis", **A Journal of World Affairs**, Vol 50, No 3, Summer 2006.
8. Irwin, Jones, "Averroes' Reason: A Medieval Tale of Christianity and Islam", **The Philosopher,** LXXXX (2), Autumn 2002.
9. "Islam's Global Gains Pressure Catholics to Rethink Strategy", Wall Street Journal, 19 April 2005).
10. "Luther's Works", Philadelphia Fortress Press 1967, Vol 46.
11. Matar, Nabil, "The Journeys of Hayy ibn Yaqzan", **Arches Quarterly**, Vol 4, spring/summer 2011.
12. Melvin, Don, "Europe Works to assimilate Muslims", **Atlanata Journal Constitution**, 17 December 2004. "Tolerance and and Fear Collide in the Netherland", UNHCR, **Refugees Magazine**, Issue 135.
13. Moreno-Martinez, J. M. "Neuroscience in Al-Andalus and its influence on medieval scholastic medicine", **Revista de Neurología**, 34 (9), 2002.
14. "Moors and Saracens in Europe: Estimating the Medieval North African male legacy in Southern Europe", **European Journal of Human Genetics**, 17 (6).
15. Pope Benedict XVI, "Europe and Its Discontents", First Things, 159, January 2006.

http://www.firstthings.com/article/2006/01/europe-and-its-discontents

16. Sabra, A. I, "The Authorship of the Liber de crepuscules, an Eleventh-Century Work on Atmospheric Refraction", *Isis* 58 (1), Spring 1967.
17. Schwanitz, Wolfgang, "Evropa wird am Ende des Jahrhunderts Islamisch sein", Die Welt, 28 July 2004.

http://www.welt.de/print-welt/article211310/Europa-wird-islamisch.html

18. "Tales from Eurabia", The Economist, 26-30 June 2006.

http://www.economist.com/node/7086222

19. Thomas, Cal, "Lessons learned, and not learned", **The Washington Times**, 10 January 2006.
20. Tutt, Daniel, "Spirit is a Bone - What Would Nietzsche Say about Europe's Islam Crisis?", 24 July 2011.
21. Wakefield, Dexter B. "An Islamic Europe?", Tomorrow's World, May-June 2006.
    http://www.tomorrowsworld.org/magazines/2006/may-june/an-islamic-europe
22. Weigel, George, "The Cathedral and the Cube: Reflections on Evropean Morale," Commentary, Vol. 117, June 2004.
23. Weigel, George, "Is Europe Dying? Notes on a Crisis in Civilizational Morale," **Foreign Policy Research Institute**, Vol 6, No 2, June 2005

فيديو:

Rageh, Omaar, "An Islamic History of Europe", Video Documentary, **BBC 4**, August 2005.